مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة قضايا الإصلاح
٩

معركة الإصلاح في سوريا

برهان غليون
حازم نهار
رزان زيتونة
رضوان زيادة
عبدالرحمن الحاج
ميشيل كيلو
ياسين الحاج صالح

تحرير
رضوان زيادة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح (٩)

معركة الإصلاح في سوريا

برهان غليون
حازم نهار
رزان زيتونة
رضوان زيادة
عبد الرحمن الحاج
ميشيل كيلو
ياسين الحاج صالح

تحرير
رضوان زيادة

الكتاب: معركة الإصلاح في سوريا
تحرير: رضوان زيادة
الطبعة الأولى ٢٠٠٦
سلسلة: قضايا الإصلاح ٩
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٧٩٥١١١٢(٢٠٢+) فاكس: ٧٩٢١٩١٣(٢٠٢+)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org
غلاف واخراج: هشام أحمد السيد
رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٠٧٦٧
الترقيم الدولي:

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.
يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.
يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان .
لا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

منسق البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

المحتويات

تقديم المحرر ٧

الفصل الأول – السياسة الإقليمية السورية: قراءة في الدور والمستقبل ١٣

- "الأسدية" في السياسة السورية أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية/ برهان غليون ١٥
- تحولات السياسية الإقليمية السورية في العلاقة مع لبنان / ميشيل كيلو ٤٧
- العلاقات السورية– اللبنانية: شقة الأخوة / رضوان زيادة ٦٩

الفصل الثاني– القوى الاجتماعية والدينية وسيناريوهات التغيير ٨٧

- الصراع حول مستقبل سورية .. سياسات التغيير في بنية مأزومة/ ياسين الحاج صالح ٨٩
- ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سورية.. استعادة البناء الديمقراطي/ عبد الرحمن الحاج ١٢٥

الفصل الثالث– المجتمع المدني وحقوق الإنسان.. هل يصلحان مدخلاً للتغيير ؟ ١٧١

- المجتمع المدني وحقوق الإنسان.. هل يصلحان مدخلا للتغيير؟/ حازم نهار ١٧٣
- حقوق الإنسان في سورية.. أي واقع لأي مستقبل؟!/ رزان زيتونة ٢٢٣

مقدمة

تشغل سورية اليوم حيزاً مهماً من الدراسات والأبحاث في المعاهد ومراكز البحوث الغربية، فحجم المعرفة بسورية تاريخاً وتراثاً وسياسةً وشعباً يكاد يكون ضئيلاً، وتواتر الكتب الغربية المختصة بسورية يعد، وبلاشك، مؤشراً جيداً[1]. وإذا كانت هذه الدراسات تأتي لتسد نقصاً في المعرفة "الغربية" لدى مراكز الدراسات وصانع القرار، فإن المكتبة العربية ما تزال تعاني نقصاً واضحاً في هذا الإطار، وهو ما جعل التحليلات السياسية والاقتصادية عن سورية تدخل أحياناً في باب التخمين والتكهن، وتبتعد عن العلمية التي يفترض بها أن تكون منهجاً يساعد في قراءة الظاهرة، وتحليل أسبابها، وتوقع نتائجها.

في هذا الكتاب، الذي ساهم فيه كتابٌ سوريون يُعتبرون الأهم في الساحة الثقافية والسياسية السورية على صعيد الكتابة والتحليل في الشأن السوري، والدوريات والصحف العربية تشهد لهم بذلك، قصدنا منه أن نبلور رؤية كليّة للنظر إلى مستقبل سورية ورهاناتها القادمة، وطبيعة التغيرات التي ستشهدها على الصعيدين الدولي والإقليمي، أو على الصعيد الداخلي، لأنهما يُعتبران في سورية وثيقين إلى درجة يصعب تناول أحدهما دون الآخر.

فالصراع على سورية اليوم – إذا شئنا استخدام المصطلح الشهير لباتريك سيل – يدور بين كافة الأطراف الدولية الأمريكية منها والأوروبية، بعد أن أصبحت مذبحاً لتسوية الخلاف الأمريكي –الأوروبي الذي نشأ بعد الحرب على العراق.

---

[1] انظر:

Flyint Leferet ,Inheriting Syria: Bashar`s Trial By Fire ,The Brookings Institution ,2005 .

وإيال زيسر، باسم الأب:بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم (القاهرة:مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥). وقد صدر الكتاب بالعبرية.

فالتنسيق الفرنسي – الأمريكي اليوم فيما يتعلق بالموقف من سورية، يحمل طابعاً من الصراع الخفي على استحواذ النفوذ في المشرق العربي، بعد أن جرى تحييد العراق وتم إغراقه في صراعاته الداخلية المؤلمة.

لكن، وبنفس الوقت، تبدو سورية اليوم، وكأنها الدولة الممانعة الوحيدة ضد إجراء إصلاحات جذرية وحقيقية تزيل عقوداً من الألم والتخلف والعيش خارج التأثيرات الدولية. كما أنها وبنفس الوقت تعيش مرحلة انقضاء الأجل فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية التدخلية التي درجت عليها سورية وبنت لها دوراً عربياً لا يُستهان به. نحن إذاً أمام إشكالية حقيقية: صراع دولي على الاستحواذ، واستعصاء داخلي على الإصلاح، وكلا المسارين لا يساعدان على توقع أو استشراف جيد للمستقبل.

يتمحور الكتاب حول ثلاثة محاور، الأول يركز على السياسة الإقليمية السورية، حيث يقدم الدكتور برهان غليون قراءة معمقة للدور الوظيفي للسياسة الإقليمية التي طُلب منها أن تؤديه في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، ومدى جدوى استمرارية هذه السياسة في الوقت الحالي.

وفي تركيز أكبر على تفاصيل السياسة الإقليمية يجري بحث العلاقة السورية–اللبنانية عبر رؤية تاريخية تحليلية من قبل ميشيل كيلو الذي عايشها كتابة وسياسةً، وقراءة أخرى من زاوية مختلفة تحاول أن تفهم موقع لبنان في السياسة السورية، ونهايات هذا التصور ومآلاته في الوقت الحالي.

أما المحور الآخر فيركز على تصورات أو سيناريوهات التغيير انطلاقاً من فهم الواقع الحالي، البحث الأول لياسين الحاج صالح يركز فيه على قراءة البنى الاجتماعية التي تعرضت للتغيير خلال فترة طويلة من معايشة الاستبداد، وما خلفه ذلك من إعادة تنضيد للطبقات الاجتماعية في شكلٍ جديد أفرز تجليات سياسية وانعكاسات اقتصادية لا بد من لحظها وقراءتها بدقة عند الحديث عن سيناريوهات التغيير.

أما البحث الثاني لعبد الرحمن الحاج فهو يقرأ واقع الإسلام السياسي وظواهره وتياراته في سورية، خاصة في ظل الاهتمام الدولي على معرفة "الحجم الأصولي" في

سورية، كي لا تُعاد تجربة العراق، إنه يحاول أن يقرأ الأشكال المختلفة للتدين وتجلياتها السياسية والاجتماعية وحدود ودور تأثيرها في المشهد السياسي المعاصر اليوم.

أما المحور الأخير فهو يركز على حالتي المجتمع المدني وحقوق الإنسان في سورية، في الشق الأول يحلل الدكتور حازم نهار واقع المجتمع المدني في سورية، وهل هو مؤهل للعب دور في عملية التغيير القادمة ؟ أما المحامية رزان زيتونة فإنها تدرس واقع حقوق الإنسان في سورية، ذلك الجرح النازف باستمرار، فما هي انعكاسات التجاهل المستمر والمزمن لاحترام حقوق الإنسان سياسياً وإنسانياً ؟

فالبحوث إذاً تتنوع لتبني صورة متكاملة عن سورية اليوم، ولتحاول أن تقدم مساهمة في دفع مسيرة التغيير الديمقراطي في سورية.

ولا بد في النهاية من شكر الأستاذ بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي شجع فكرة الكتاب ورعاها، والأستاذ معتز الفجيري منسق البرامج في المركز الذي تناقشت معه مطولاً في محاور الكتاب، والأستاذ سيد ضيف الله الذي كان متابعاً دؤوباً كي يرى الكتاب النور في أسرع وقت.

والشكر في النهاية يعود إلى المفكرين والباحثين المشاركين الذين قبلوا مشكورين المساهمة في بحوث هذا الكتاب بالرغم من الوقت الضيق الذي أُعطي لهم، لكن، همّاً مشتركاً جمعنا هو الذي ساعدنا على إنجاز الكتاب، الذي نأمل منه أن يسهم في النقاش الدائر اليوم حول سورية ومستقبلها.

د. رضوان زيادة

دمشق

١٣-٣-٢٠٠٦

الفصل الأول

السياسة الإقليمية السورية:
قراءة في الدور والمستقبل

"الأسدية" في السياسة السورية
أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية

برهان غليون*

*مدير مركز دراسات الشرق المعاصر، وأستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون – باريس، لـه العديد من الكتب باللغتين العربية والفرنسية، أهمها: بيان من أجل الديمقراطية (١٩٧٧)، اغتيال العقل:محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية (١٩٨٥)، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (١٩٩١)، نقد السياسة: الدولة والدين (١٩٩٣).

١- مرحلة الصعود والبناء:

أمام ما تواجهه سورية من تحديات كبيرة لم يسبق أن تعرضت لها من قبل، وما يمكن أن ينجم عنها من تغيرات دراماتيكية في عاصمة الأمويين، أصبح البحث في التجربة السياسية التي قادها الرئيس حافظ الأسد، وتسليط الضوء على نموذج الحكم الذي بلوره خلال عقود ثلاثة من السلطة المتواصلة، ذا أهمية خاصة اليوم في أي مسعى لمعرفة اتجاهات التطور السورية، سواء ما تعلق منها باحتمالات تطور النظام القائم أو بقدرة البلاد والقوى الاجتماعية والسياسية على التعامل مع الأوضاع المستجدة والتحولات الجارية في المشرق والعالم العربي عموما.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن نظام الأسد قد شكل، في ما أظهره من استقلالية وما أعطاه لسورية من مكانة استثنائية في المنطقة المشرقية، لغزاً لا يزال الباحثون يسعون إلى سبر غوره حتى اليوم. ومارس بسبب ذلك نوعاً من الافتتان على كل أولئك الذين احتكوا به، سواء أكانوا من المراقبين الخارجيين أو من أوساط الرأي العام العربي والعالمي. ومصدر هذا الافتتان ما بدا على النظام من قدرة كبيرة على الجمع بين التناقضات، وتبديل السياسات، والانتقال من تحالف إلى آخر، من دون أن تختل توازناته الداخلية أو تتأثر صورته الخارجية. وبالفعل كيف يمكن أن نفسر نجاح هذا النظام في الجمع بين الاستخدام المفرط للقوة، وما يعنيه من استهتار بالمعايير القانونية والسياسية، وما اتسم به في الوقت نفسه من مظهر السلطة العقائدية والمواقف المبدئية التي جنبته إلى وقت قريب أي اتهامات أو انتقادات جدية خارجية رسمية وشعبية معا؟ وكيف يمكن التوفيق بين ما تميزت به قيادته السياسية من الحنكة والقدرة التكتيكية من جهة والاستخدام المفرط للعنف، الذي طبع سياساته منذ انقلاب الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣، في مواجهة منافسيه الداخليين من جهة أخرى؟

وكيف نفسر نجاحه في تكوين صورة عنه لدى الرأي العام السوري والعربي بوصفه النظام الأكثر تعبيراً في سياساته عن المصالح العربية الجماعية، والمدافع الأول عن القضية الفلسطينية، في الوقت الذي لم يتردد فيه في سحق العديد من القوى العربية المجاورة التي غالبا ما خاض ضدها حروباً إخضاعية ضارية، وفي مقدمها منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان والأردن وغيرها، في سبيل تعزيز مكانة سورية وتأكيد أسبقية مصالحها على أية مصالح أخرى، ومن وراء ذلك تكريس شرعية النظام؟ وكيف يمكن أن نفسر نجاحه في الجمع بين أكثر الخطابات الأيديولوجية إنسانية وراديكالية، كحكم العمال والفلاحين والطوائف المهمشة والفقيرة، وأكثر الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية انغماساً في إنتاج شبكات المصالح الخاصة، العائلية والزبائنية، وتكوين الثروات الشخصية الاستثنائية بجميع المعايير، حتى بمعايير البلدان الخليجية النفطية؟ وكيف يمكن أن نفهم العلاقة بين مظهر الجمهورية العلمانية المستقلة تجاه الانتماءات الدينية التي قدمها عن نفسه، والاعتماد الكلي تقريبا في بقائه على تعبئة العصبيات البدائية، وتعميم الحسابات والمعادلات العشائرية والطائفية والمناطقية، بل والعائلية؟ وكيف أمكن له أن يجمع في الوقت نفسه بين مظهر الجبروت والقوة المليئة، وما تميز به الوضع السوري في عهده من الفراغ السياسي والفكري والأخلاقي معا؟

بالرغم من كل مظاهر الاستقلالية والثبات التي اتسم بها في الأربعين سنة الماضية، لم يضمن نظام البعث، الذي حصلت في ظله أكبر عملية إعادة توزيع للثروة والسلطة والجاه لصالح نخبة جديدة كانت لحقبة طويلة هامشية، الاستمرار والبقاء بفضل ما تمتع به من شعبية، بقدر ما جاء نتيجة مراكمته للقوة السياسية، المادية والمعنوية التي وحد بها أصدقاءه وأرهب أعداءه[1].

---

[1] أعلنت حالة الطوارئ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٨ وتابع النظام العمل بموجبها حتى اليوم من دون انقطاع. فهو لم يحكم ولو يوما واحدا خارج إطار الأحكام الاستثنائية والعرفية منذ ٤٣ عاما متوالية. ولم يكن تأبيد قوانين الطوارىء والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية في الواقع إلا وسيلة لتفعيل مبدأ القوة والعنف في السياسة الداخلية كما هو الحال في السياسة الخارجية. فوجود القانون، مهما كان، يشكل مرجعا ضد العنف ويحد لا محالة من استخدامه كمرجع أول أو وحيد

ويرجع المدافعون عن النظام في سورية وغيرها مصادر هذه القوة التي حكم بها الأسد سورية حكما مطلقا خلال أكثر من ثلاثين عاما، وسمح لنفسه بأن يعين ابنه خلفا له، إلى نظرية رئيسية مفادها أن نظام البعث كان جزءا من الحركة الشعبية القومية العربية التي تنامت في الخمسينيات والستينيات. وأن حافظ الأسد هو الذي وضع، بحركته التصحيحية عام ١٩٧٠، هذه التجربة على طريقها السليم. ومما يشجع على هذا التفسير واقع أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد مثل خلال المرحلة ذاتها، بعقيدته وكفاحه العملي معا، جزءا لا يتجزأ من هذه الحركة بالفعل. وفي هذا المنظور يظهر حافظ الأسد على أنه واحد من أولئك القادة الكبار الذين جسدوا مرحلة الصراع الوطني والقومي العربي، خلال حقبة ما بعد الاستقلال، مثل عبد الناصر وأحمد بن بله والهواري بومدين ومعمر القذافي، وغيرهم من الزعماء العرب التقدميين، أو الذين وُصفوا بهذا الوصف لتبنيهم برنامج تحويلات للمجتمعات تنسجم مع خط الحداثة والعدالة الاجتماعية ورفض التبعية والهيمنة الأجنبية.

وبالمقابل يشدد المناوئون للأسد على نظرية الاستخدام الموسع للعنف الذي واجه به الحكم البعثي خصومه منذ استلامه السلطة في الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣، حيث قضى على القوى الناصرية المعادية بالقوة، كما ضرب بعنف جميع حركات المقاومة والاحتجاج المدنية التي قدمت أحداث حماة في عام ١٩٨٢ نموذجا معبرا عنه. وتكاد التفسيرات التي يقدمها المحللون السياسيون المحايدون لقدرة النظام البعثي الذي افتقر إلى الشعبية والقاعدة الاجتماعية الوطنية، على الاستمرار والبقاء لأكثر من أربعين عاما، تتمحور حول عامل رئيسي وحيد: استغلال ظروف الحرب الباردة التي مكنت الأسد من بناء قوة عسكرية وسياسية استثنائية، بالتحالف مع دولة عظمى هي القوة السوفييتية وتحت تغطيتها الاستراتيجية.

لكن أصبح من الواضح اليوم، بعد مرور أربعة عقود على قيام النظام البعثي في سورية، أن جدول أعمال الحكم البعثي لا يتطابق أبدا مع جدول أعمال الحركة القومية العربية الذي تمحور حول الوحدة العربية، واستخدم الحركة الشعبية للضغط على النظم

لتوزيع القوة والثروة والمواقع. وبتجريده المجتمع من القانون، فتح النظام أمام نفسه المجال كاملا لممارسة العنف والاعتماد عليه لقلب جميع الاوضاع لصالحه.

المحافظة لدفعها لتبني أجندة وطنية تضمن استقلال القرار العربي القومي وابتعاده عن التبعية لقرارات الدول الأجنبية، والغربية منها بشكل خاص. بل بالعكس من ذلك، أظهر نظام البعث، وعهد الأسد منه بشكلٍ خاص، اهتماما واضحا بإعادة بناء الموقع الاستراتيجي السوري المتميز في المنطقة العربية، والدفاع عن هذا الموقع بأي ثمن، وذلك عكس ما حصل في نهاية الخمسينيات، عندما انسحب القادة السوريون لصالح القيادة الناصرية، وقبلوا بأن يحوّلوا سورية إلى قطر تابع إلى حد كبير لمصر في إطار الجمهورية العربية المتحدة. بل ربما كان هذا الخيار القطري أحد عوامل القوة الرئيسية للنظام الذي بناه حافظ الأسد بعد زوال النزاعات البعثية الداخلية. وبالمثل، لم يكن الصراع ضد النفوذ الغربي هو السمة المميزة للسياسة السورية الخارجية في العهد الجديد، ولا أحد محاورها الرئيسية، بقدر ما كانت سمتها التعاون مع جميع الأطراف الدولية، والسعي إلى التفاهم معها، من الاتحاد السوفييتي السابق إلى الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي استأنفت تقديم المساعدات المالية لسورية منذ منتصف السبعينيات، وشجعتها على الدخول في لبنان لوضع حد للحرب الأهلية المشتعلة. كما أن النظام البعثي لم يغذ أي وهم خاص حول قدرته على الاعتماد على الحركة الشعبية، وراهن منذ الأيام الأولى لنشوئه على أجهزة الأمن والسيطرة العسكرية. ولا تدل مراكمة الثروات الشخصية الهائلة، التي تميز بها المسؤولون السوريون وأبناؤهم وأقرباؤهم وأنصارهم المقربون، على تمسك كبير بقيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن العمال والفلاحين التي ارتبطت بالحركة القومية العربية الشعبية، بالرغم من عدم تردد النظام في تكرار شعارات الاشتراكية وإنصاف الطبقات الشعبية.

أما أولئك الذين لا يرون في استمرار نظام الأسد إلا النتيجة الطبيعية لاستخدام القوة المادية والعنف ضد المعارضين والخصوم فهم ينظرون إلى الوضع من زاوية الحاضر فحسب. لكن من الصعب على أي مراقب سياسي محايد أن ينفي الشعبية التي حظي بها الأسد عندما صعد إلى مسرح القيادة في السبعينيات من القرن الماضي والتحولات السياسية التي أحدثها في سبيل تعزيز هذه الشعبية وتكريسها أيضا، سواء ما تعلق منها بتكوين الجبهة التقدمية الحاكمة أو بناء مؤسسات النظام الجديد السياسية والنقابية والاقتصادية.

وإذا لم يكن هناك من يشك في ما قدمته حقبة الحرب الباردة من فرص لإظهار مهارة الأسد التكتيكية وتجسيدها في علاقات استثنائية مثمرة لصالح تعزيز النظام الذي أسسه

في السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن بقاء النظام لأكثر من عقدين بعد زوال الحرب الباردة يجعل من الصعب القبول بالتفسير الذي يقول إن مصير النظام السوري قد ارتبط بالحرب الباردة، بالرغم من أنه استفاد من ظروفها استفادة كبيرة من دون شك.

اعتمد الأسد في إقامة بنيان نظامه وترسيخ أقدامه في الداخل والخارج على المزاوجة بين مبدأي القوة والحيلة أو الحنكة في الوقت نفسه. فمن دون القوة ما كان بإمكانه الحفاظ على النظام في الداخل ولا توسيع قاعدة النفوذ الإقليمي التي ستمكنه في مرحلة لاحقة من تحقيق الفائض الذي سيمكنه من كسب ولاء الرأي العام وخضوعه. لكن ما كان من الممكن تأمين هذه القوة أيضا من دون السياسة البراغماتية الجديدة التي اتبعها والتي جعلته، بعكس ما هو شائع عند أغلب المحللين، يتحرر مبكرا من استقطابية الحرب الباردة ويضمن لنفسه وسورية هامش مبادرة مستقلة تمكنها من العمل خارج إطار التبعية التقليدية التي ميزت الأقطار التي كانت تلتحق بالمعسكرين الشرقي والغربي. وهذه الاستقلالية النسبية بالطبع هي التي شكلت خصوصية حقيقية للنظام بالمقارنة مع أغلب نظم المنطقة التابعة.

بالتأكيد، لم يترك النظام عاملا يمكنه أن يستثمره في مشروعه لبناء مركز القوة المستقلة من دون أن يستغله ويستثمره، سواء ما تعلق باستثمار رصيد تراث الحركة القومية الشعبية أو بالاستخدام المفرط للعنف أو باستغلال الحرب الباردة. لكن قوة النظام السياسية لم تنبع من التسليم لأي منها، ولكن من تطويعها جميعا لحساب بناء مركز القوة المستقلة التي مكنت الأسد من التحرر النسبي من ضغوط القوى الدولية والعربية معا, وتعزيز موقع سورية الاستراتيجي في توازن القوى الإقليمية. السؤال: كيف تم تكوين مركز القوة هذا أو تحويل سورية إلى مركز قوة مستقل إلى درجة كافية لتمكينها من التدخل في الشؤون الإقليمية والاستفادة منها، أو من أين أتت هذه الاستقلالية السورية في ممارسة السياسة والقوة؟.

ينبغي القول بداية أن القسم الأكبر من هذه القوة لا يرجع لحجم الموارد الداخلية الاقتصادية أو البشرية بقدر ما كان ثمرة العمل خارج حدود الدولة واستغلال بيئتها الإقليمية للحصول على موارد جانبية. وجوهر هذا العمل هو تبني موقف مستقل عن جميع الأطراف المتنازعة، التقدمية والمحافظة، والاشتراكية والليبرالية والشرقية والغربية، والتموضع على

مفترق الطرق التي توصل بينها، والوقوف في قلب النزاعات التي تمزقها، والاستفادة، نتيجة ذلك، من خوف جميع الأطراف من الأطراف الأخرى وحثها على الاستثمار في القوة السورية كقوة موازنة واستيعاب للنزاعات الإقليمية. والمقصود بهذه المصادر الجانبية ما راكمه الحكم من فرص للنفوذ ومن هامش للمبادرة الإقليمية تتجاوز الحجم الحقيقي للقوة السورية الموجودة، وتنبع من العمل على هامش الاستراتيجيات الدولية، وعلى حدودها، من دون أن تخرقها أو تصطدم بها، ومن التقريب بين الأطراف، أو تحييد بعضها، أو تقديم الخدمات التي يحتاجها بعضها الآخر، مقابل تعاون أو غض نظر عن نفوذ وسلطة أخذا يتمددان في الداخل والخارج معا.

وهكذا نجح الأسد في تحويل سورية من طرف في النزاعات إلى مركز تقاطع مصالح وقوى متعددة ومتضاربة، عربية وإقليمية ودولية. وجعل من الدولة التي بقيت تابعة لغيرها خلال عقود طويلة، مصدر مبادرة سياسة فعلية، ومكنها من مواجهة الدول الأخرى، وأحيانا فرض أجندتها الخاصة عليها. ومن الصعب أن نفصل النزوع إلى تكوين هامش مبادرة مستقلة في سورية عن التحدي الذي وضعها فيه صعود القوة الإسرائيلية الجارف والتحديات التي كان هذا الصعود يوجهها لاستقرار النظام البعثي الجديد ويحول مواجهة التفوق الإسرائيلي إلى مهمة سورية مركزية. كما أن من الصعب الفصل بين تبني حافظ الأسد لهذه الاستراتيجية وشعوره العميق بالمسؤولية في خسارة الجولان في حرب حزيران يونيو ١٩٦٧ التي كان يحتل في زمنها منصب وزير الدفاع.

وقد مكنت الاستراتيجية الجديدة سورية من الاستفادة من دعم جميع الأطراف الإقليمية والدولية وتكوين قوة عسكرية وسياسية تتجاوز بكثير قدراتها الذاتية وترتبط إلى حد كبير بعوائد الدور الإقليمي الجديد الذي بدأت تلعبه والذي يقوم على احترام التوازنات الدولية والحرص على حراسة المصالح الإقليمية. وقد أعطت هذه الاستراتيجية صدقية كبيرة للسياسة المعلنة التي تهدف إلى مواجهة إسرائيل وتحرير الجولان كما قدمت موارد مادية ورمزية كبيرة لتحقيق الاستقرار داخل الحدود السورية، سواء لجهة زيادة حجم المكاسب الريعية الضرورية لتوسيع قاعدة الطبقة البيروقراطية التي يستند إليها النظام داخل أجهزة الأمن والجيش والإدارة المدنية، أو لتكوين رصيد من الشرعية الرمزية القومية والوطنية.

وقد اكتشف الأسد أهمية هذا التوظيف الايجابي لموقع سورية ورصيدها التاريخي وإمكانية استخدامه للإمساك بطرفي المعادلة، منذ اليوم الأول لانشقاقه عن رفاق السلاح ووصوله إلى الحكم، حيث حظى بتأييد واسع من قبل قواعد حزب البعث الحاكم، التي وجدت فيه قائدا واقعيا قادرا على إخراج الحزب من المأزق الذي أدخله فيه الفريق الأيديولوجي السابق، وكذلك من المعارضة، التي أملت أن يكون الانضمام إلى الجبهة التقدمية، التي أعلن عن رغبته في إقامتها، مخرجا لها من الطريق المسدود الذي وصلت إليه بعد استتباب الوضع للبعث وتأكيد سيطرته الشاملة على مصادر القوة والنفوذ والثروة في السنوات السبع السابقة.

وهذا ما حصل أيضا على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية. فلم يتردد الأسد، الذي عزز علاقاته منذ البداية مع المملكة العربية السعودية، زعيمة المعسكر المحافظ في المنطقة، في أن يطور بشكلٍ مواز لها، أوثق العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية المناوئة لها، حتى الوصول إلى إعلان تحالف استراتيجي معها. كما نجح بالطريقة ذاتها في الإبقاء على علاقاته المتميزة مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان حليفا للنظام البعثي منذ نشوئه عام ١٩٦٣، وفي كسب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فيه زعيما واقعيا، لا تلغي صعوبة إدخاله في دائرة النفوذ الغربي إمكانيات التفاهم والتعاون معه على الأرض من أجل تأمين مصالح مشتركة. ومن خلال موقعة نفسه ونظامه على خط تقاطع مصالح الأطراف المتنازعة والمتنافسة، وتقاسم المصالح الجزئي معها، نجح الأسد في أن يدخل سورية شريكا، معترفا به أحيانا، وشريكا مضاربا أحيانا أخرى، في العديد من الملفات الصعبة والمعقدة التي تحتل أجندة السياسة الإقليمية، من ملف القضية الفلسطينية إلى الملف النفطي إلى الملف اللبناني إلى الملف الكردي ثم أخيرا الملف العراقي. ولهذا بدا النظام، حتى عام ١٩٨٠ على الأقل، وكأنه قد نجح في التغلب على عوامل الضعف السورية التاريخية، وقدم لهذا البلد، الذي عرف بالاضطراب وضعف الاستقرار منذ استقلاله في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، دورا أكبر من إمكاناته الفعلية في جغرافية المنطقة السياسية. وبدا وجوده نفسه وكأنه المحصلة المباشرة لنجاحه في تسهيل عملية التواصل بين الأطراف المتصادمة وقدرته على تجاوز تناقضاتها، بل تفريغها من توتراتها والاستفادة من الريع السياسي والاستراتيجي الناجم عنها لانتزاع دور إقليمي لا مراء فيه للدولة السورية.

وقد تمكن الأسد من خلال هذا الدور، الذي سيصبح في مرحلة لاحقة عالة على البلاد ونظامها معا بقدر ما كان في المرحلة الأولى مصدر مكاسب سياسية واقتصادية عظيم الأهمية، من إخضاع الشعب السوري نفسه، وتخديره حتى يسلم بحقوقه السياسية الأساسية. فنجح بذلك في بناء إمبراطورية شخصية حقيقية، حل فيها شعار سورية الأسد محل شعار سورية البعث الذي ولد مع نشوء النظام الجديد. وتبوأ الأسد بالفعل، في قائمة الزعماء السوريين بل العرب، وفي نظر الرأي العام، مكانة عالية تذكر بتلك التي احتلتها الشخصيات الكارزمية في العديد من البلدان العربية. ووصلت الأبهة والمجد والشعور بالثقة والاطمئنان على الإنجاز الاستثنائي درجة لم يعد حافظ الأسد يشك فيها لحظة، لا هو ولا أنصاره، أنه مؤسس لشرعية جديدة مرتبطة باسمه، وأن بإمكانه توريث سلطته لأبنائه، من دون أن يثير هذا العمل حفيظة أي قوى داخلية أو أن يسبب أي ردود فعل سلبية، شعبية أو دولية.

بهذا المعنى، أيضا، لم يستمد نظام الأسد قوته ونفوذه من انتمائه الرسمي والمعلن لمنظومة الدول الاشتراكية العالمية بقدر ما استمدها من إظهاره الاستعداد الدائم "لخيانتها" واعتبارها مجرد شعارات مفيدة للدعاية لكن لا للتطبيق. وبالمثل، لم يكن هذا النظام، كما يسعى إلى إظهاره باستمرار، الابن الشرعي للحركة القومية الشعبية العربية، التي جسدت الناصرية ذروة إنجازها، ولا حتى الابن الشرعي لحزب البعث العربي الاشتراكي، بقدر ما قام على أنقاضهما واستفاد من تراجعهما وانهيارهما ليدشن تحت غطائهما دورا جديدا ليس له علاقة بأهدافهما. وكان بهذا المعنى مؤسس سلطة وصاحب مشروع مختلف عن مشروع الحركة القومية العربية، هو تأسيس مملكة وراثية قوية على أكتاف هذه الحركة ومن ركامها.

فالأسدية التي جاءت في فترة فاصلة من تاريخ الحركة الاستقلالية العربية الطموحة لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليست في الواقع إلا محصلة عمليتين: أولا تحلل الحركة الاشتراكية والقومية العربية ومصادرة تراثها وما خلفته من خطاب ومواقع ومطامح لتحقيق أهداف خاصة مختلفة عن أهدافها، وثانيا استثمار مناخ السيولة وعدم اليقين الذي سيطر على العلاقات الدولية مع ترهل الاستراتيجية السوفييتية وجمودها وغياب استراتيجية أطلسية بديلة، بكل ما عناه ذلك من ارتخاء القبضة والضغوط الخارجية على الشرق الأوسط، والحاجة المتزايدة، شرقا وغربا، إلى المراهنة على قوى محلية قادرة على ضمان

الأمن والاستقرار وعدم صب الزيت على النار في منطقة زلازل جيوسياسية متواصلة. وبدخوله على خطوط تقاطع القوى المتنازعة والسعي إلى التوفيق بين مصالحها، نجح الأسد بالفعل في أن يحصل على عوائد كبيرة من المشاركة في حفظ النظام وتحييد عوامل زعزعته، سواء بالقضاء على القوى المشاغبة، أو بالتقريب بين الأطراف المتنازعة. وهكذا تمكن من الاحتفاظ بعلاقات إيجابية مع جميع الأطراف الفاعلة، بصرف النظر عن علاقاتها في ما بينها، وتحول إلى شريك، صغير، ولكنه شريك حقيقي، في النظام الشرق أوسطي الذي تبلور في السبعينيات بعد انهيار الحركة الشعبية القومية. وهذا هو الوضع الذي قبلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على إسرائيل لإجبارها على الدخول في مفاوضات جدية حول الجولان، ولم تكن هناك عقبة حقيقية لاستعادة الهضبة السورية المحتلة لولا مقتل رئيس الوزراء السابق رابين وتردد الرئيس الأسد نفسه بالقبول ببعض التنازلات على الأرض بعد ذلك.

فالواقع أن جمود السياسات الدولية في السبعينيات والثمانينيات في المنطقة وغياب المبادرات ونوافذ الفرص المتبادل، دفع الأطراف جميعها، الدولية والإقليمية، إلى جعل الحفاظ على الاستقرار والوضع القائم هدفا مشتركا. وهذا ما أدركه الأسد واستثمره لإقامة تحالفات كانت تبدو للجميع في ذلك الوقت مفارقة وغير منطقية. لكن هذه التحالفات المتناقضة هي التي حولته إلى شريك، أي صاحب مساهمة إيجابية خاصة، وسمحت له بتوسيع دائرة نفوذه وهامش مبادرته الذاتية. فكما تجلت قوة سياسة حافظ الأسد في تجاوزها منطق الخصومة التاريخية مع الولايات المتحدة، والصداقة التقليدية مع الكتلة السوفييتية، أي منطق الحرب الباردة، تجلت أيضا في تجاوزه، على الصعيد العربي، منطق الصراع الذي كان قائما بين المعسكر التقدمي القومي والمعسكر التقليدي المحافظ والمقرب من الغرب، وتغلبه عليه، ليقيم علاقات متينة مع جميع الدول العربية القوية. وما حققه على صعيد العلاقات الدولية والعربية حققه بالمهارة نفسها على الصعيد الإقليمي. فقد جمع من دون صعوبة تذكر، وبشكل لم يسبق له نظير، بين علاقاته العربية الوثيقة وتغطيتها القومية والتحالف، في الوقت نفسه، مع إيران الخومينية التي كانت تمثل قلعة الثورة الإسلامية، والتي وضعت الدول العربية والغربية معا أمام تحديات سياسية لا سابق لها في المنطقة، ودفعتها إلى العداء المكشوف لها. وفي الوقت الذي أباد فيه النزعة الإسلامية المسلحة في

سورية باسم العلمانية، جعل من تحالفه مع هذه الحركة، منذ منتصف الثمانينيات، خارج بلاده، وعلى حدودها المباشرة، سلاحه الأمضى في تحقيق النفوذ الإقليمي[1].

وقد مكنته سياسة الحفاظ على الاستقلال والموازنة بين الفرقاء جميعا من أن يضمن لنظامه، على المستويات الاستراتيجية والدفاعية والاقتصادية والسياسية، الدعم السوفييتي الشامل من دون أن يلتزم بأي هدف مشترك معه، حتى اتهم من قبل العديد من قوى اليسار العربي بالازدواجية والتفاهم الضمني العميق مع الولايات المتحدة وخدمة أهدافها الاستراتيجية. وتمكن أيضا بالسهولة ذاتها، ومن دون أن يضطر إلى التنكر لعلاقاته الخاصة مع موسكو، من تحييد العديد من القوى الغربية المناوئة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبة، التي تمتعت دائما بنفوذ استراتيجي وسياسي قوي في الشرق الأوسط، بل وحصل منها على معاملة استثنائية ورعاية خاصة، لم تحظ بها حتى النظم التابعة لواشنطن وغيرها من العواصم الغربية، سواء أتعلق الأمر بالتغطية على الخروقات الاستثنائية لحقوق الإنسان أو بتكليف النظام بمهام استراتيجية، ربما كان أهمها إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، والإشراف على السلام والأمن فيه لسنوات عديدة بعدها. وقد زادت أهمية هذه السياسة بعد أن أخذ على عاتقه العديد من المهام الصعبة التي كان من غير الممكن لأي نظام عربي آخر أن يقوم بها، سواء ما تعلق بشن الحرب المستمرة على منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، أو بمواجهة القوى الإسلامية المعادية للغرب. وضمن لنفسه النجاح فيها من دون أن يعرِّض حكمه لأي مخاطر كبيرة، بفضل النظام الأمني الحديدي الذي فرضه على شعبه في الداخل[2].

---

[1] دخل الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦ بطلب من المعسكر "المسيحي المحافظ" ضد التقدميين أو ما كان يسمى بالمعسكر الإسلامي التقدمي والفلسطيني، قبل أن ينقلب عليهم ويصبح الحليف الرئيسي لمنظمات إسلامية مثل الأحباش وحزب الله وحركة أمل. وتتهم الدول الغربية دمشق بدعمها لمنظمات إسلامية تعمل في العراق ضد الوضع الذي قام على أثر الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وكذلك للمنظمات الإسلامية الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي ولبعض القوى الإسلامية الأخرى في الأردن والعالم العربي عموما.

[2] كان النظام السوري أكثر نظام عربي اصطدم بمنظمة التحرير الفلسطينية وعاداها وطرد رئيسها ياسر عرفات من دمشق وبقي يشن عليه حربا لا هوادة فيها حتى تحقق عزله سياسيا قبل وفاته أو

ومما لا شك فيه أن نجاح الأسد في تشكيل مركز قوة مستقلة، أو على درجة كبيرة من الاستقلال وحرية المبادرة، قد حول نظامه إلى عنصر توازن واستقرار داخل المنظومة الإقليمية الخاصة بالمشرق العربي، أو هكذا بدا الأمر على الأقل لقطاعات واسعة من الرأي العام وللدبلوماسيات الدولية. فنظرت الدوائر الغربية، التي استفزتها من قبل رديكالية الفريق اليساري الذي سيطر على ساحة العمل السياسي في الستينيات من القرن الماضي في دمشق، إلى سياسات الأسد الجديدة على أنها سياسات معتدلة، عقلانية وبراغماتية تختلف جذريا عن السياسات الأيديولوجية الطفولية التي مارسها العديد من القوى الوطنية العربية اليسارية والقومية في المنطقة. وترسخ الاعتقاد عند هذه الأطراف الدولية والعربية أن سورية الأسد يمكن أن تكون شريكة في تحقيق الأمن والاستقرار التي كانت تبحث عنه، جميعا، بعد انحسار الناصرية، وفي حقبة عاصفة من الحياة السياسية العربية، كما يمكن أن يتم التفاهم بسهولة معها والبناء على تعاونها لإخراج المنطقة من أتون الصراعات العقائدية، التي هددت النظم المحافظة والقريبة من الغرب، وفي ما بعد، في مواجهة قوى التطرف الإسلاموية. وهي النظرة ذاتها التي بلورتها الأنظمة العربية القريبة من الغرب أيضا للسياسات السورية الجديدة في ظل قيادة حافظ الأسد. بل إن هذه الأنظمة قد أدرجت مشروع القوة السورية الخاصة والمستقلة، التي كان الأسد يعمل من أجل تكوينها، في استراتيجيتها الخاصة ذاتها، وجعلت منها عنصرا في التوازنات الإقليمية. فبدت سورية القوية المدعمة بالمساعدات الخليجية في الثمانينيات إحدى أهم أدوات الضغط التي تعتمد عليها دول الجامعة العربية، وفي مقدمها الدول الخليجية، لمواجهة تحدي الغطرسة الإسرائيلية، وفي المناسبة ذاتها، للتغطية على القصور والتقصير العام الذي يثير حفيظة الرأي العام العربي، والانسحاب الفعلي للقسم الأكبر من العواصم العربية من دائرة المواجهة العربية الإسرائيلية. وهكذا صارت القدرة العسكرية السورية ستارا لإخفاء عورة السياسات التخاذلية العربية عموما، وصار دعم هذه القوة هو التعويض المباشر عن غياب أي مبادرة عربية حقيقية جماعية، شعبية أو رسمية، لدعم القضية الفلسطينية. وقد ورث نظام الأسد الابن جزءا كبيرا من هذا الرصيد الذي يجعل الرأي العام العربي ينظر إلى سورية كدرع للقضية العربية،

اغتياله من قبل آرييل شارون. وقد تبنى النظام البعثي مواقف جميع المنظمات الصغيرة المتطرفة التي كانت تقف ضد عرفات واستخدمها للضغط عليه.

بالرغم من المواجهات الدموية التي قادها النظام ضد قوى وطنية عديدة، وفي طليعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وبصرف النظر عن التغيرات التي طرأت على دور النظام السوري وسلوكه في العقود الثلاثة الماضية[1].

وقد استفاد الأسد من هذه الصورة الايجابية للدور السوري في المنطقة، ووظفها في سبيل تأمين الغطاء الأيديولوجي لسلطته الشخصية. فلم يكف عن ترديد شعار تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل وبناء أسطورة القوة الاستراتيجية السورية وما ارتبط بها من شعارات عن رسالة الحكم القومية. وبقدر ما نجح في تحويل سورية إلى مركز مبادرة استراتيجية إقليمية، بالتفاهمات المتعددة الأطراف مع القوى الكبرى، سعى إلى تكريس صورة سورية كبلد الصمود والتصدي بامتياز، وألصق بنفسه رسالة الدفاع عن الثوابت القومية أو العربية، فصار من الممكن ببساطة تفسير صراعه ضد القوى العربية الضعيفة أو الثانوية، وسعيه لإلحاقها به، مثل القوى الفلسطينية واللبنانية، كجزء من المعركة الضرورية لتوحيد قوى المقاومة العربية. لكن في ما وراء ذلك، لم يعد للنظر في مضمون سياساته الداخلية أي أهمية بالنسبة للرأي العام العربي الذي قرر، تعويضا عن العجز والاستقالة العربيين العامين، توظيف سورية كرأس حربة رمزي في المعركة القومية المعادية لإسرائيل والهيمنة الغربية.

وهكذا أمكن للنظام السوري أيضا أن يستخدم ما ينسب إليه من دور قومي مبررا للتحلل من التزاماته الوطنية تجاه الشعب السوري نفسه، وأصبح يتصرف بحرية لا حدود لها في داخل الأراضي السورية، سواء في ما يتعلق بإطلاق يد الأنصار والأتباع في موارد الدولة والمجتمع وتوزيع الإقطاعات التجارية العينية والمناصب والامتيازات عليهم، من دون

---

[1] بعد حرب سنة ١٩٧٣ بدأ الخليج العربي يقدم مساعدات مالية متزايدة لإعادة إعمار سورية والتسلح العسكري. وتجاوزت هذه المساعدات التي ساهمت مساهمة كبيرة في بناء البنية التحتية السورية المليار دولار بعد دخول الجيش السوري في إطار قوات الردع العربية إلى لبنان. وبسبب هبوط أسعار النفط بشدة وتبني دمشق موقفا مؤيدا لايران في حرب الخليج (١٩٨٠) انخفضت المساعدات السنوية التي تقدمها الدول العربية إلى (٨٠٠) مليون دولار. لكن إيران سعت أيضا إلى تعويض سورية بتقديم مساعدات مالية ونفطية مختلفة. ويقدر مجموع ما تلقته سورية من بلدان الخليج العربي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات ما يقارب ١٧ مليار دولار.

حسيب ولا رقيب ولا معترض، أو بإخضاع المجتمع لسلطة الأجهزة الأمنية ووضعه تحت مراقبتها وإشرافها، خارج أي مساءلة قانونية أو سياسية. بل لقد أصبح التساؤل نفسه حول مضمون سياساته، الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية، وحول صلاحها يبدو، في نظر الرأي العام السوري والعربي معا، تشكيكا خطيرا وغير مقبول بمقدرة الرئيس وبالدور القومي الذي تجسده السياسة السورية في مواجهة قوى التحالف الصهيونية والاستعمارية.

وقد أدركت القيادة السورية بسرعة الفائدة الكبرى التي يمكنها أن تجنيها من هذا التماهي من دون التزامات بالقضية القومية العربية، فصارت القومية هي الحجاب الذي تخفي من ورائه صعود المصالح الخاصة واستفحالها كما تغطي به على حروبها المستمرة ضد خصومها وعلى أخطائها الاستراتيجية، بل على إلغاء السياسة نفسها من حيث هي تفكير في الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد أن عهد إلى الرئيس القائد بتقرير هذه الخيارات جميعا، بعيدا عن النواب والخبراء، صارت الراديكالية القومية، أو بالأحرى المزاودة بالوطنية، أفضل وسيلة لفرض السيطرة الداخلية والخارجية وتكبيل القوى العربية المنافسة وإخضاعها بالقوة. وهذا ما يفسر كيف أمكن للنظام أن يخوض في الثمانينيات حربا دموية، بكامل أسلحته العسكرية، ضد مدينة سورية، وليس ضد المتمردين فيها فحسب، كان من المحتم أن توصف، لو حصلت اليوم، بحرب إبادة جماعية، من دون أن يتعرض لأي مساءلة عربية أو دولية، بل من دون أن تصاب الصورة التي رسمها عن نفسه بوصفه نظام المقاومة والصمود وحماية الثوابت القومية، بأي أذى عند قطاعات الرأي العام العربية الواسعة. لقد لعبت الأيديولوجية القومية في نظام الأسد دورا محوريا في التغطية على الالتزامات الوطنية السورية، بل لضرب هذه الوطنية وتقويضها لتحويل المجتمع إلى ذرات متنافرة يسهل التلاعب بها واحتواؤها بعد أن لم يعد يجمع بينها لا مبدأ ولا قانون.

في هذا السياق، وتحت غطاء التمسك بالمباديء والثوابت القومية، تكون نظام الأسد في الداخل، وتم فيه تصفية نظام الإدارة الوطنية، وإشادة نظام إدارة على الطريقة المملوكية، قائم بالدرجة الرئيسية على العلاقات الزبونية، العائلية والعشائرية والطائفية والجهوية والمحسوبية. ولذلك بقدر ما تميزت سياسة النظام الخارجية بالبراغماتية والبحث عن

التسويات والتفاهمات والصفقات، غلب على السياسات الداخلية الجمود والتصلب والشعاراتية العقائدية والدغمائية، وتحكم بها مبدأ الأحادية ورفض أي شكل من أشكال الحوار أو التفاوض أو التفاهم أو القبول بالتعدد أو الاختلاف أو التنافس على أي صعيد كان.

إن ما ميز نظام الأسد هو هذا التباين الكبير بين التفهم العميق للمصالح المتعددة والمتباينة على ساحة العمل الإقليمي والدولي، والتعامل معها بحسابات دقيقة جدا، كونها أساس استقرار النظام ومصدر موارده الرئيسية، والتعامل القاسي والعسكري مع قوى المجتمع الداخلية والإهمال الشديد لكل ما يتعلق بمصالحها وتوازناتها ومستقبلها. ولهذا لم يكن هناك هدف للسياسة الداخلية سوى العمل بجميع الوسائل، القانونية أو شبه القانونية أو العنيفة، لتحييد المجتمع وشل حركته وإخضاعه بصورة سلبية للسيطرة الأحادية[1]. وهذا ما أدى في النهاية إلى انحطاط معايير السياسة والعمل والسلوك في كل الميادين، وإلى نشوء نموذج بدائي للإدارة المدنية والسياسية، كما نشاهد اليوم[2]. فلم يكن الأسد ينظر إلى ما تحتويه سورية من موارد مادية وبشرية يمكن تثميرها وإطلاق طاقاتها لتحويلها إلى قوة قائمة بذاتها، وإنما كان يرى فيها أداة سياسية وعسكرية يستطيع باستخدامها أن يحصل من المكاسب الخارجية والريوع التي تزخر بها المنطقة أكثر وأسرع بكثير مما يمكن أن يحصله من الانكفاء عليها والعمل من داخلها. ومن هنا بدا الشعب السوري في هذه المعادلة وكأنه، في ما عدا الموارد التي يمكن توظيفها في المشاريع الخارجية، فائضا عن الحاجة. بل لقد شعر النظام وأصحابه لفترة بأنهم هم الذين يعيلونه، وأن من حقهم لقاء ذلك أن يكافئوا

---

[1] منذ وقت مبكر اختص الرئيس حافظ الأسد نفسه بالسياسة الخارجية وجعل من الدولة السورية مركز قيادة لشبكة كثيفة من الحركات والقوى والتحالفات الخارجية المسيرة من دمشق والخاضعة مباشرة للرئيس وإشرافه المباشر، وبالمقابل ترك لأجهزة الأمن والميليشيات العسكرية التي رأسها أخوه رفعت الأسد وظائف الاهتمام بالشؤون الداخلية، بكل ما تتضمنه من معالجة لمشاكل الإدارة المدنية والسياسات الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والقضائية والثقافية والعلمية.

[2] تميز هذا النموذج كما هو قائم إلى اليوم بسيطر نظام الولاء المضبوط من قبل الأجهزة الأمنية وقاد إلى تشكيل شبكات المصالح المتضامنة والمكونة لمراكز قوى خاصة في جميع مستويات الوظيفة العمومية. وهو ما عمل على تعميم الفساد والخراب في الإدارة المدنية والقضاء والتعليم والقطاع العام الاقتصادي.

أنفسهم باقتطاع ما يريدونه من عوائد سياستهم الخارجية. وهذا هو أصل العلاقة التي نشأت بين النخبة الحاكمة والمحكومين والتي تحول فيها الشعب إلى ما يشبه العيال الموضوعين تحت الوصاية والذين لا يحق لهم المشاركة في أي قرار. وبذلك لم يصبح النظام خارجيا بالنسبة لشروط إعادة إنتاج نفسه، يعتمد في بقائه وازدهاره وتوسعه على ما يراكمه من غنائم فحسب، وإنما صار خارجيا بالنسبة للمجتمع نفسه، ولم يسع في أي وقت إلى التواصل الفعلي مع هذا المجتمع من خلف الشعارات الجوفاء، ولم يبذل أي جهد حتى لاستغلاله بالمعنى الرأسمالي الحديث، أي وضعه في شروط العمل المنتج وتوفير وسائل هذا العمل له، وإنما سعى إلى تهميشه وإخراجه من معادلة القوة التي بناها والتي تقتصر على الشراكة، والمنافسة أيضا، بين النظام كنظام، والقوى الخارجية الفاعلة الإقليمية والدولية على تقاسم النفوذ والمنافع. وهو لا يزال يسعى إلى الآن إلى تأكيد هذا التحييد في النزاع الجديد الذي نشأ منذ بضع سنوات بين الحكم وهذه القوى الخارجية نفسها.

لم يوفر الأسد أي أسلوب في سبيل تحقيق هذا الهدف. فاستخدم جميع الوسائل، من العنف العاري إلى أساليب المراوغة التقليدية ومصادر العمل الحركية والأيديولوجيات والدعاية الثورية المبدئية والتعبئة الطائفية، في سبيل القضاء على قوى المعارضة ومصادر الاحتجاج أو الاختلاف، ليس في وسط الرأي العام السوري فحسب، بل في وسط حزب البعث نفسه. وكما قضى بقسوة قل مثيلها على كل من هدد، أو شك في إمكان أن يهدد، ما أصبح بمثابة مملكة خصوصية، أغدق كل ما يستطيعه وتستطيعه البلاد من غنائم ومغانم وامتيازات على كل من قبل بالعمل تحت زعامته كما وسلم بالقواعد التي سنها. وفي إطار استرضاء المنافسين وشرائهم يدخل مشروع بناء الجبهة التقدمية التي سيجعلها غلالة للحكم الفردي والحزبي الأحادي ويؤلف فيها بين قلوب قادة أحزاب لم يعد فيها غير الاسم. وفي إطار ردع الخصوم والمشاغبين على مشروعه يدخل الحماس الذي أظهره في بناء السجون وفتح الزنزانات وأبواب المنافي لكل من حدثته نفسه بمناوأة السلطة أو خروجه عن خطها وعليها، حتى فرغ له الأمر تماما داخل البلاد[1]. وبالمثل، بقدر ما هاجم الأسد بعنف لا مثيل له تلك القوى التي تجرأت على الوقوف في وجه مصالحه، أو شك في وقوفها إلى جانبه،

---

[1] حول بناء النظام وتكوين الجبهة التقدمية والازدواجية السياسية، انظر مقالتنا بالفرنسية "نهاية الثورة البعثية" بالفرنسية، مجلة كونفلونس، عدد٤٤، باريس ٢٠٠٣

فقضى على قسم كبير منها بالحرب أو بالإرهاب أو بالاغتيال، حتى لو كانت من حلفائه أو المتعاونين معه في هذه الفترة أو تلك، لم يوفر وسيلة لاسترضاء القوى الأخرى التي توخى منها خيرا لتعزيز قوته. هكذا تحول نظام الأسد إلى طرف مرهوب الجانب، يثير الرعب عند أعدائه وينتزع الإعجاب من أصدقائه والرغبة في التفاهم والتعاون لدى منافسيه وأنداده.

ليس هناك شك أنه كان لنجاحات حافظ الأسد الاستراتيجية هذه وتعاونه المثمر والإيجابي مع جميع الأطراف الخارجية أثر كبير على طبيعة نظام الحكم الذي أقامه في سورية وعلى تطور هذا النظام أيضا. فإلى جانب أن هذه النجاحات قد وفرت له رصيدا سياسيا كبيرا جعل منه شخصا أسطوريا يعلو على أي مساءلة أو نقد، ساهم الدعم المالي والسياسي الذي حصل عليه من قبل جميع الأطراف الدولية والإقليمية في التغطية على جوانب القصور في النظام القائم وحد من اهتمام النخبة الحاكمة في التفكير في إصلاحه. لقد عوض النجاح الخارجي عن أي جهد لبناء الداخل بل دفعه إلى مؤخرة اهتمام القيادة السياسية. ومع مرور الوقت دخل النظام بأكمله في دين عبادة الشخصية وتقديس الأب القائد، فغابت المهام والمسؤوليات العادية واليومية عن أذهان أصحاب المناصب والمسؤولية في الدولة والإدارة والقطاع الاقتصادي معا. وفي موازاة انتشار الدين الجديد، وبالارتباط به، تنامت أيضا شبكات المصالح الزبائنية، وعمت الفوضى الاقتصادية والمالية والقانونية. وفي غياب أي محاسبة أو مساءلة، وبالاحتماء بتقديس الرئيس وتبجيله، نجح التفاهم الضمني بين أصحاب هذه الشبكات في تحييد مؤسسات الدولة جميعا وتوظيفها لتحقيق مآرب خاصة. وكان ذلك مفجِّراً للأزمة العنيفة الأولى التي شهدها النظام في بداية الثمانينيات.

بالتأكيد لم يثر هذا الإهمال الشامل للمجتمع أزمة كبيرة في مرحلة الازدهار، وما رافقها من تعاظم المكاسب الناجمة عن توسيع دائرة النفوذ الخارجي وزيادة الاستهلاك[1]. لكن الأمر سوف يتغير بسرعة مع قدوم مرحلة التراجع والانحدار. فقد دفع النضوب النسبي للموارد الريعية وتناقص وزنها، منذ منتصف الثمانينيات إلى مضاعفة الضغط على المجتمع

---

[1] ساعدت المنح والمعونات المالية الخارجية التي بدأت تتلقاها سورية منذ السبعينيات، ثم العوائد النفطية السورية نفسها، بالفعل على تطوير اقتصاد توزيعي، لا يختلف كثيرا عن اقتصاد النظم الموجودة في الخليج حول آبار النفط.

لتأمين فوائض إضافية تعوض عنها وترد على احتياجات الاحتفاظ باستراتيجية توسع خارجي جيوستراتيجي وأمني مكلفة. ولم يتردد النظام، لضمان إنتاج الريوع التي يحتاجها من إخضاع المجتمع بأكمله لنمط النهب الإقطاعي وفرض نظام شبه عبودي عليه. وهكذا سيترافق تفاقم الفساد ونهب موارد الشعب بوسائل مختلفة، وعن طريق الرشوة المعممة بشكل رئيسي، مع تنامي دور الأجهزة الأمنية وتوسع صلاحياتها وتأكيد حضورها الدائم والشامل في كل مناحي الحياة الفردية والجمعية. وبقدر ما سيقود هذا الوضع إلى الكساد والشلل العام، سيعمل أيضا على تدهور جميع معايير الحياة والعمل والمعرفة الحديثة، والتقهقر نحو معايير المجتمع ما قبل الصناعي، وإعادة إنتاج بنياته القديمة المفوتة وانعدام ديناميكيات التجدد والتقدم العلمي والتقني والإداري والإنتاجي. وسيؤدى التركيز المفرط للثروة، مع الجمود والاستنفاع العام على مستوى المجتمع الكلي، إلى إحياء قيم المجتمعات الريعية التقليدية، وما ترتبط بها من سيطرة عائلية أو أبوية جديدة، ومن استلزام للأفراد ومحسوبية وعلاقات شخصية قضت على التقاليد والقيم والمعايير المؤسساتية. وسوف تختفي فاعلية السياسة والقانون والثقافة لصالح سيطرة التقاليد والأعراف والعلاقات الزبائنية وما يرتبط بها من بعث العصبيات البدائية، العائلية والعشائرية والطائفية وما تقود إليه من الانحطاط الحضاري والمدني والأخلاقي. وهكذا سوف يستسلم المجتمع لسلطة الأجهزة الأمنية التي تحولت مع غياب القانون وتبعيتها الكاملة لأمراء الحرب الذين يقودونها إلى ميليشيات مسلحة منفلتة لا هدف لها سوى إخضاع المجتمع ودفعه إلى إعلان ولائه لـ "سيد البلاد" ورئيسها وقائدها وصاحبها ومن يرتبط به من الأتباع والموالين والمؤيدين[1].

---

[1] لا شك أن المواجهة المأساوية بين قوى التمرد الإسلامية والنظام في الثمانينيات قد شكلت نقطة حاسمة أيضا في سقوط النظام في منطق القلعة المحاصرة. فقد دفعت السلطة القائمة إلى تبني موقف الحصار الشامل للمجتمع وشله عن الحركة وإعطاء أجهزة الأمن صلاحيات قانونية تجعلها فوق القانون وغير خاضعة له، أي تحولها في نظري إلى ميليشيات خاصة في خدمة الفريق الحاكم. وأقول ميليشيات لأن الذي يميز المؤسسة الرسمية هو خضوعها للقانون، أي بمعنى آخر للمساءلة والمحاسبة. فإذا انعدم ذلك لم يعد هناك فرق بين القوى المسلحة المدعومة من الدولة للدفاع عن مصالح خاصة وبين الميلشيات الخاصة المستقلة عنها. وقد عززت السلطة هذا الاتجاه بإصدارها مرسوما ينص على أن عناصر الأمن ليست مسؤولة عن الجرائم التي ترتكب خلال

٢- عوامل الأزمة والانحسار:

بدأ النظام السوري يفقد قوة دفعه الحقيقية منذ الثمانينيات، مع تراجع حجم موارده السياسية والمعنوية ومصادر الريع الخارجية واضطراره إلى التحول من جديد نحو الداخل. فعلى المستوى الاقتصادي، لم تتمكن عوائد تصدير النفط المحلي من التعويض عن نضوب الريع الخارجي والوفاء بالتكاليف المرتفعة للسياسات الأمنية الداخلية والخارجية معا. وكما أن ريع الالتحاق بالثورة الاشتراكية العالمية سوف ينهار مع انهيار الكتلة السوفييتية وتفاقم الفساد وتدهور مستويات المعيشة وشروط الحياة الاجتماعية للسوريين، ستتراجع أيضا قيمة الريع الأيديولوجي والمالي المستمد من التعلق بالشعارات القومية والنطق باسمها مع نهاية الصراع المسلح مع إسرائيل والقبول بمبدأ حل النزاع بالوسائل التفاوضية وتلاشي التناقضات بين الدول العربية المحافظة والتقدمية وتراجع الحاجة إلى خدمات النظام السوري لضمان استقرار المنطقة المشرقية. ولم تكن المواجهة العسكرية التي حصلت بين بعض الأجنحة الإسلامية والنظام في بداية الثمانينيات وانتهت بمجزرة حماة الشهيرة إلا التعبير المباشر عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه ديناميكية توسع النظام في الداخل والخارج[1].

الخدمة أمام القضاء قد جاء ليضمن حصانة استثنائية وقانونية أيضا لأجهزة القمع. – هذا هو مضمون المادة ١٦ من قانون إحداث إدارة أمن الدولة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٤/ تاريخ ١٩٦٩/١/١٥ والتي تنص على أنه (لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم أو معرض قيامهم بها، إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير) وما جاء في نص مشابه للمادة السابقة في المادة /٧٤/ من قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩٤ تاريخ ١٩٦/٥/١٢. انظر التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان السورية، ٢٠٠٤.

[1] بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما على أحداث حماة، لم تقم السلطة بأي تحقيق في الأمر ولا يزال الآلاف من المواطنين يتخبطون في مشاكل اجتماعية وإنسانية لا نهاية لها بسبب رفض الحكومة الإعلان عن قوائم الوفيات والمفقودين. بمعنى آخر لا تزال مأساة حماة مستمرة عبر المشاكل غير المحلولة لأبناء وأسر ضحايا هذه المجازر الجماعية.

وليس هناك شك في أن زوال الحرب الباردة قد حرم النظام، بالإضافة إلى ذلك، من عدة العمل الرئيسية التي كان يملكها ليزيد من وزنه ويبني قوته الاستراتيجية. فلم يعصف انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عسكرية وسياسية عظمى بالدعم الجيوستراتيجي الحيوي الذي كان يتمتع به خلال عقود طويلة لضمان مصداقيته الاستراتيجية فحسب، ولكنه أنهى أيضا دوره في تحقيق توازن لم يعد له وجود أصلا بين مصالح قوتين عظميين، في المنطقة المشرقية، وفرض عليه، بالعكس من ذلك، التكيف الإجباري المتواصل مع استراتيجية الدولة الوحيدة التي بدأت تفرض نفسها في العالم، على الساحة الشرق أوسطية، كقوة عظمى، فريدة واستثنائية. وسوف تظهر النتائج الدراماتيكية لهذا التكيف الحتمي الذي سيجبر عليه النظام السوري، مع متطلبات الاستراتيجية الشرق أوسطية الجديدة، منذ مجيء الرئيس جورج بوش الابن إلى السلطة، وبصورة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية[1]. فلم تمر سنوات قليلة قبل أن يفقد هذا النظام هامش مبادرته الاستراتيجية ويجد نفسه في مواجهة مباشرة مع القوة الأمريكية التي قررت أن تمسك هي نفسها، بعد ما أصابها من عدوان، بمسألة الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة الشرق أوسطية وتنهي دور جميع الوكلاء المحليين الذين فقدت الثقة بهم، وفي مقدمهم النظامان البعثيان في دمشق وبغداد.

لقد قضى التخلي العربي الجماعي عن خيار الحرب في الصراع العربي الإسرائيلي، وتبني المجموعة العربية لخيار السلام والمفاوضات السياسية مع إسرائيل، منذ توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وخروجها من المواجهة العربية الإسرائيلية، على السبب الثاني الذي كان يجعل من نظام دمشق البراغماتي نقطة تقاطع مصالح عربية وشرق أوسطية متعارضة ومتباينة. ولم يؤد هذا التحول إلى تقليص الحاجة إلى النظام السوري لتحقيق التوازن مع إسرائيل، وما كان يرتبط بهذا الدور من دعم مالي وعسكري وسياسي وشعبي فحسب، ولكنه سوف يقود، أكثر فأكثر، إلى تكثيف الضغط العربي عليه للتخلي عن شعاراته القومية والنضالية التقليدية، والقبول بالدخول في استراتيجية التسوية السياسية والتعاون مع الدول الغربية لتحقيق السلام مع إسرائيل عن طريق المفاوضات. لقد تم بذلك أيضا، وشيئا فشيئا، تطبيع صورة سورية بوصفها بلد المواجهة والصمود، بل والقضاء عليها تماما في ما بعد.

---

[1] انظر كتابنا الأخير، "العرب وعالم ما بعد ١١ سبتمبر"، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٥

وهكذا أخذت المطابقة السريعة بين النظام السوري والدفاع عن ثوابت الأمة العربية، والتي كانت توحي بأن سورية هي حصان الرهان العربي الوحيد الرابح ضد إسرائيل، تتراجع وتبهت عند الرأي العام العربي، وهو ما سوف تؤكده زيادة المصاعب التي ستواجهها القيادة السورية في الحصول على المساعدات المالية العربية، وفي ترتيب موقف مؤيد لها على طول الخط داخل إطار الجامعة العربية، وبالتالي في التشمير السياسي للقوة التي راكمتها على قاعدة قيادة المواجهة العربية مع الدولة الإسرائيلية. وبعد أن كان وجود "سورية الصمود" هو المبرر الرئيسي لوجود حزب الله عند غالبية الرأي العام العربي والسوري، أصبح وجود حزب الله والحفاظ على ما يمثله من قوة مقاومة عربية ضد إسرائيل والقوى الأجنبية هو المبرر الرئيسي للإبقاء على النظام السوري والدفاع عنه.

من هنا يمكن القول إن مبررات وجود النظام نفسه، أي أيضا المنازعات العربية والدولية العميقة التي عاش على استثمارها وسمحت باستمراره، قد زالت منذ التسعينيات من القرن الماضي. وبدأت منذ ذلك الوقت ديناميكيات تراكم القوة التي حظي بها النظام تنقلب إلى ما يعاكسها تماما. فكان على النظام أن يواجه، أكثر من أي نظام آخر بعد نظام صدام حسين، الهجوم المعاكس الشامل للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعقب زوال الحرب الباردة في الشرق الأوسط، في سبيل استرجاع المواقع التي أخلاها الاتحاد السوفييتي المدفون وملء الفراغ الجيوستراتيجي الذي خلفه انهياره. ومما زاد من زعزعة أركان النظام الأسدي في دمشق أن هذه المواجهة التي وضعته في المعسكر المعادي لواشنطن لم تحصل في ظل زوال التغطية والدعم السوفييتيين فحسب، ولكن في مرحلة تهلهل النظام السوري نفسه وتراجع قواه الذاتية أيضا. وقد رافق هذا التحول الجذري في منظومة العلاقات الجيوستراتيجية الدولية تحول لا يقل عنه أهمية بالنسبة لتأمين موارد النظام السياسية والأيديولوجية منذ بداية التسعينيات. فلم يقتصر أثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد على انسحاب مصر من معركة المواجهة العسكرية، ولكنه كان يشير إلى تراجع إرادة المواجهة العسكرية عند الدول العربية جميعا ضد إسرائيل. وكان ذلك يعني أن الاحتفاظ بالدعم العربي الريعي كان يفرض على النظام التكيف مع خط المفاوضات واستراتيجية السلام التي أصبحت الاستراتيجية المعلنة لدول الجامعة العربية، وبالتالي الانخراط في المبادرة السلمية التي تضغط في اتجاه تطبيقها أوروبة والولايات المتحدة التي ترفض أي ضغوط عسكرية

على إسرائيل. وهو ما قلص قدرة النظام على استخدام أيديولوجية المقاومة القومية والصمود لتبرير إرادة السيطرة الداخلية والخارجية.

وهكذا لم يجد حافظ الأسد، المصمم الوحيد لمفهوم النظام السوري والباني لنمط العلاقات الإقليمية والدولية التي ضمنت استمراره، بُداً من إعادة النظر في استراتيجيته المعهودة، والسعي إلى الخروج من منطق اللعب على التناقضات القائمة في اتجاه استراتيجية جديدة. ولم يكن أمام الرئيس السوري خيار سوى التكيف، ولو بشكل متدرج، مع الاستراتيجية الوحيدة الصاعدة والمسيطرة في المنطقة، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المعززة بالكتلة الأطلسية. وهو ما برهن عليه وجسَّده في مشاركته الإشكالية في حرب التحالف الدولي على العراق عام١٩٩١[1]. ثم في دخوله في مسيرة السلام التي أطلقها مؤتمر مدريد للسلام منذ عام ١٩٩١ وما أعقبها من مفاوضات التسوية السياسية مع إسرائيل.

لكن الأسد لم يكن مضطرا أبدا إلى التسليم وإعلان الهزيمة. وكان بإمكانه أن يستفيد من سمعته ورصيده الكبيرين الذين راكمهما، كلاعب أساسي وعقلاني كبير في المنطقة، في العقود السابقة، حتى يبعد عن نظامه خطر الانحياز أو الانعطاف المفاجيء والسريع الذي يهدد بزعزعة توازناته الداخلية والإقليمية. وهكذا كان عليه أن يضمن في حركة التكويع المفروضة عليه، وما تتطلبه من تنازلات عن المواقع والمفاهيم وأساليب العمل العنيفة السابقة، التوفيق بين حاجات الانسجام مع الاستراتيجية الدولية الجديدة في المنطقة، بما يمنع من استعداء واشنطن، من دون أن يبالغ ليحظى برضاها تماما، وحاجات الحفاظ على هامش مبادرة النظام المستقلة، السياسية والأيديولوجية، بما يمنع من إفقاد النظام صدقيته وتوازنه في مواجهة الرأي العام الداخلي والعربي معا. وعلى هذا الأساس قبل منذ بداية عقد التسعينيات المشاركة بعد تردد في مؤتمر مدريد بعد أن كان قد قبل المشاركة في العمل إلى جانب قوات التحالف الدولية في الحرب على العراق. لكن، في الحالتين، مع التأكيد على

---

[1] لم يستطع أيديولوجيوالنظام تقديم أي تبرير أو دفاع عن موقف الحكم في هذه المشاركة سوى ضرورة التعامل مع الواقع الجديد، مع الإشارة إلى أن القوات السورية المشاركة لن تساهم في خوض معركة اقتحام التراب العراقي وسوف ترابط في الأراضي السعودية. لكن المهم لم يكن دخول القوات العسكرية، ولكن ما تمثله من تغطية سياسية للحرب الأمريكية ضد العراق.

موقف الاستقلالية، والتمسك بما درجت الدبلوماسية السورية على تسميته بالثوابت القومية. ومما لا شك فيه أن الأسد قد نجح من خلال هذه المعادلة الدقيقة للموازنة بين حاجات التكيف مع الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية وحاجات الحفاظ الشكلي على استقلالية النظام واستمرارية خياراته الأساسية، في أن يعيد إدراج نفسه في المعادلة الإقليمية الدولية. وكان ثمن ذلك أن يوظف جزءا من رصيد النظام وقوته ونفوذه معا، في خدمة الاستراتيجية الأطلسية، أي أن يضمن لنظامه وظيفة جديدة في نظام الشرق الأوسط الغربي الجديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وهو ما مكنه من الاستمرار لعقد كامل قادم. ومن عناصر هذه الوظيفة الإقليمية الجديدة المساهمة في إنجاح عملية السلام مع إسرائيل وتصفية ثقافة الحرب والمشاركة مع القوى الأطلسية في استتباب الأمن والاستقرار الشرق أوسطي من خلال التعاون مع الدول الحليفة في العراق ولبنان وفلسطين وتركيا ثم في ما بعد، من خلال العمل النشيط المشترك ضد الإرهاب الإسلامي.

باختصار لقد أدرك حافظ الأسد بحسه الاستراتيجي العميق تبدل الوضع الإقليمي والدولي. ولم يتردد هو نفسه في البدء بتصفية ما أسماه ب"الدور الإقليمي" السوري عندما قبل التخلي عن دعم التمرد الكردي الذي يقوده أوجلان، ووقع مع أنقره على اتفاقية الأمن المشترك في نهاية التسعينيات[1]. ولم يمنعه تصاعد الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط من إيجاد نقاط التقاء معها تسمح له بوضع المرحلة السوفييتية وراءه والمراهنة على تعاون مثمر مع القوة العظمى الجديدة، للاحتفاظ بقوة نظامه والنجاح في إيجاد توازن دبلوماسي بديل للتوازن العسكري مع إسرائيل. ولم يحرمه توقيع اتفاقية أضنة مع أنقرة، ولا الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، ولا تبني السلام كخيار استراتيجي مع إسرائيل، من

---

[1] نص اتفاق أضنة الذي وقع بين سورية وتركيا في ١٩٩٨/١٠/١٩، بعد تهديد هذه الأخيرة باجتياح سورية للرد على دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني بقيادة أوجلان، على إبعاد عناصر حزب العمال الكردستاني من الأراضي السورية والتي تسيطر عليها في لبنان, ومنعهم من عبور الحدود من سوريا إلى تركيا, وتبادل ممثلين أمنيين, وإقامة خط ساخن بين البلدين. وقد أسفر هذا الاتفاق عن تعاون أمني اقتصادي ملموس بين البلدين تمثل في اجتماع لجنة أمنية مشتركة لأول مرة منذ ١٢ عاما, وزيادة حجم التبادل التجاري من ٥٤٠ مليون دولار إلى مليار دولار, وتوقيع اتفاقيات لمنع الإزدواج الضريبي وتسهيل النقل والمواصلات وفتح الطريق للمستثمرين وحماية الاستثمارات المشتركة, وتوقيع اتفاقية تجارة حرة.

تعاطف الدول والشعوب العربية. وبالرغم من أن أحدا لم يعد يؤمن في العالم العربي بأن سورية لا تزال جبهة صمود ومقاومة، أو أن لديها القوة الكافية لمتابعة استراتيجية مواجهة عسكرية محتملة لتحرير الأراضي العربية، أو حتى لتقديم العون للمقاومة الفلسطينية، إلا أن العرب، رأياً عاماً وحكومات معا، بقوا حساسين للخطابات القومية السورية ومؤيدين لها. ولم ينسوا لنظام حافظ الأسد التمسك بخطاب المواجهة العربية ورمزيتها فاستمروا يعاملونه بعين العطف ويتضامنون مع سورية التي صنعها، بصرف النظر عن كل ما حدث ويحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وغياب أي شكل من أشكال الحياة السياسية والقانونية السليمة التي ستعمل المعارضة على إبراز حقيقتها في نشراتها الالكترونية. كما استمر العرب يعتقدون بأن النظام جاد في استرجاع الجولان بالقوة حتى بعد أن ظهر الاختلال الهائل في ميزان القوة، وقبلت سورية نفسها المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام وتبنت شعار السلام كخيار استراتيجي.

٣ – مرحلة الانحلال: تقاطع التحديات الداخلية والخارجية:

عاش نظام الأسد، كما ذكرت، على عوائد سياساته الإقليمية والدولية أكثر بكثير مما استند إليه من مصادر قوة داخلية. بيد أن الدور الإقليمي السوري قد بدأ يتراجع ومعه العوائد المادية والمعنوية التي ارتبطت به منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي مع زوال الحرب الباردة من جهة والإنهاء المأساوي للمواجهة العسكرية العربية الإسرائيلية بخروج مصر من المعركة وتوقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد من جهة ثانية. وكان على النظام الأسدي أن يعيد تكييف نفسه وأن يجد مخارج للأزمة الحقيقية التي واجهته. وهو ما قام به بالفعل بنجاح عندما قبل المشاركة بقوات التحالف الدولي لغزو العراق (١٩٩١) والدخول في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية التي أطلقها مؤتمر مدريد للسلام. وكان المغزى الحقيقي لهذا التوجه الجديد هو تجاوز الاستراتيجية القديمة التي كانت تراهن على استثمار التناقضات الدولية والإقليمية والاستفادة منها لبناء قوة مستقلة أو توازن استراتيجي مع إسرائيل، نحو القبول بالتعاون إن لم يكن بالاصطفاف وراء الاستراتيجية الوحيدة الصاعدة في المنطقة، وهي الاستراتيجية الأمريكية الأطلسية. وقد برهن هذا التغيير السريع نسبيا في خيارات السياسة السورية على قدرة كبيرة على التكيف مع الوضع الجديد الذي نشأ على أثر

زوال حقبة الحرب الباردة. ولم يعن هذا التغيير شيئا في الواقع سوى التخلي عن السياسات القديمة التي أقام عليها النظام هيبته في الداخل والخارج، أي استتباع القوى العربية الصغيرة المجاورة لبناء مركز قوة محلية وتحقيق أكبر إجماع عربي وإقليمي ممكن وراء سورية يمكنها من استعادة أراضيها المحتلة بالطرق العسكرية أو السياسية. وقد ترافق هذا التحول عن مذهب إرادة السيطرة الإقليمية العربية في السياسة الخارجية السورية مع انفراج داخلي كبير منذ عام ١٩٩٥ عبر عن نفسه بانسحاب قوى الأمن من مواقع تمركزها الكثيفة والمتعددة داخل المدن السورية، ووقف عمليات الملاحقة والاعتقال العشوائي والكثيف خلال تلك الفترة، وبدء إطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين، بل وتقديم بعضهم إلى المحاكمة لأول مرة، بعد قضاء مدة سجن طويلة من دون تهم قانونية.

لكن الوضع سوف يختلف منذ استلام بشار الأسد السلطة.

فقد دفع انعدام التجربة والمزايدات وصراعات القوى المتناحرة بالنظام، منذ ذلك الوقت إلى العمل بعكس هذا الاتجاه تماما. فمن جهة حاول النظام بجميع ما يملك من وسائل الحفاظ على ما أطلق عليه اسم دور سورية الإقليمي، أي حقها في التدخل في شؤون المجتمعات والبلدان الأخرى المحيطة، من دون أن يدرك ما يعنيه ذلك بالنسبة للهيمنة الأمريكية الصاعدة وللشعوب التي أخضعت طويلا بالخوف والتي تجد نفسها اليوم أمام فرص جديدة للتحرر والانعتاق. ومن جهة ثانية اعتقد النظام أن بإمكانه، عن طريق التلويح أو التلميح ببعض مظاهر الانفتاح، أن يكسب ولاء الرأي العام السوري أو أن يعيد تجديد هذا الولاء له مقابل بعض الإصلاحات الشكلية والتزينية.

والواقع أن العهد الجديد قد زج بنفسه من دون أن يدري في مواجهتين لم تهدآ ولن يمكن تهدئتهما بعد ذلك أبدا: أعني المواجهة مع الاستراتيجية الأمريكية الصاعدة في المنطقة التي اتخذت منحى عدوانيا خطيرا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وذلك منذ اللحظة التي عجز فيها عن إدراك زوال الشروط التي كانت تسمح لنظام الأسد في سورية بالتلاعب بالتناقضات الإقليمية والدولية لبناء مركز قوة محلية مستقلة أو على درجة كبيرة من الاستقلال. وهو ما أدركه حافظ الأسد منذ بداية التسعينيات. والمواجهة الثانية كانت مع روح التحرر المتنامية في أوساط المجتمع المدني والطبقات الوسطى في سورية ولبنان معا، تحت تأثير الشعور العميق والصحيح بانحسار موارد النظام وتراجع موقفه الاستراتيجي الدولي ونشوء توازن

قوة إقليمي يخلق فرصا جديدة. وقد نجح خصوم النظام الخارجيين، منذ تصويت مجلس الأمن على قرار ١٥٥٩، بعد تصويت الكونغرس الأمريكي على قانون محاسبة سورية وسيادة لبنان، على عزل سورية وتضييق الخناق على نظامها وحشره في زاوية ضيقة. لكن التخبط الذي أظهرته السلطة السورية في ردها على هذين القرارين الخطيرين قد قذفا بها، أكثر من ذلك، في رمال متحركة جعلت أي مقاومة من جانبها أو أي محاولة للخروج من الورطة مناسبة إضافية لدفعها بشكل أكبر نحو الأسفل. باختصار لقد وقعت السياسة السورية في شرك الحفاظ على نمط السيطرة الداخلية والإقليمية القديم الذي بنى عليه النظام قوته في مرحلة ازدهاره السابقة، في الوقت الذي أصبح الدفاع عنه مستحيلا بعد أن زالت منابع القوة والشروط التي ضمنت تراكمها في السابق، والأهداف التي كانت تضفي عليها المشروعية ولم يعد من الممكن استرجاعها[1].

لقد كان لوفاة حافظ الأسد الذي كان يمسك وحده بأسرار عمل النظام الذي بناه في هذه المرحلة بالذات أثر كبير على إضاعة السياسة السورية بوصلتها وتهورها في خيارات سياسية غير قادرة على السيطرة على نتائجها. فلم يكن ورثته على القدر نفسه من معرفة الحقيقة الاستراتيجية لسورية. وبدل أن يتابعوا ما بدأه عندما شارك في الحرب ضد العراق ووقع مع أنقرة على اتفاقية أضنة، فاتحا باب التخلي التدريجي عما يسمى بالدور الإقليمي، أي عن سياسة القوة، للتأقلم مع الواقع الجيوسياسي الجديد، سعوا، بالعكس، إلى الانطلاق من هذا الدور المتهاوي لتكوين إمبراطورية سورية في لبنان وفي فترة عابرة في العراق أيضا. ولعل حاجة الرئيس الشاب إلى تأكيد قوته ونفوذه في عالم السياسة السورية الذي جاء من خارجه جعلت الانسحاب من السياسة التوسعية القديمة يبدو في نظره وكأنه تصفية للمكاسب الاستراتيجية السورية وبالتالي علامة ضعف. كما أن الأجهزة الأمنية والعسكرية التي حررتها وفاة الأسد الأب من عقدة الخضوع والارتهان للسياسة العليا وعززت لديها الشعور بأنها المؤتمنة الوحيدة على النظام وتراثه قد وجدت في الدفاع عن السياسة التوسعية مصدر شرعية وحيدة لاستمرارها في فرض وصايتها التقليدية على المجتمع، وفي ما وراء ذلك في الحفاظ على امتيازاتها ومكاسبها الاستثنائية في سورية ولبنان معا.

---

[1] انظر مقالنا "نظام الفرص الضائعة" الاتحاد، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥ وكذلك:
http://critique-sociale. blogspot. com/2005_09_01_critique-sociale_archive. html

ومن سوء طالع العهد الجديد أن محاولة تجديد قوة النظام السوري قد جاءت في الفترة نفسها التي بدأت تبرز فيها نزعات الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية في العالم واختيارها المنطقة المشرقية للرد على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحسم مسألة السيطرة الإمبراطورية العالمية وتأكيدها. وهو ما عني أن الولايات المتحدة لم تكن تكتفي منذ ذلك الوقت، من الدول العربية، بتقديم يد العون في تحقيق مهمات خاصة، كما حصل في حرب العراق، ولكنها أصبحت تريد منها التجاوب الكامل في إعادة ترتيب وضع المنطقة، بما في ذلك إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي لصالح تل أبيب.

كان الحفاظ على إرث حافظ الأسد وضمان الأمن والاستقرار لنظامه وتجنب المواجهات الداخلية والخارجية الحبلى بالمخاطر يستدعيان العمل، بالعكس مما حصل تماما، على خطين متوازيين.

الأول تحقيق الانسحاب السريع لسورية من المعارك الخارجية التي ارتبطت باستراتيجية مواجهة دولية وإقليمية انتهى عصرها ووصلت إلى طريق مسدود، وفي مقدمة ذلك الانسحاب الطوعي من لبنان، والكف عن الضغط على السلطة الفلسطينية والتلاعب ببعض القوى المتطرفة الإسلامية وغير الإسلامية لأغراض السياسة الخارجية والتركيز، بالعكس من ذلك كله، على إعادة بناء العلاقات السورية الإقليمية على أسس جديدة إيجابية قائمة على قاعدة توازن المصالح والندية والاحترام المتبادل. وكان اتفاق أضنة الذي وقعته دمشق مع تركيا في نهاية التسعينيات يشكل برهانا قاطعا على ما يمكن لسورية أن تقطفه من عوائد كبيرة نتيجة تغيير أسلوبها السياسي، مع العلم أنها لم تقبل بتغيير سياستها في هذه الحالة إلا تحت الضغط والتهديد العلني بالحرب والاجتياح.

والثاني خط التفكيك المنظم والطوعي لنظام الحزب الواحد والحكم المطلق -الذي تحول في سورية إلى قدر لا راد له، بينما صار استمراره مصدر مهانة يومية لشعب كامل- وفتح الحقل السياسي في سبيل إعادة بناء علاقات السلطة مع الشعب وملء الفراغ السياسي والفكري والأخلاقي الهائل الذي تركته عقوداً طويلة من السيطرة الآلية إن لم نقل الوحشية على المجتمع وحلت فيه جميع العرى المادية والمعنوية.

بيد أن ما حصل كان معاكسا تماما لما كان منتظرا لسوء الحظ. فبدل إسراع العهد الجديد بمراجعة استراتيجية سورية الوطنية والإقليمية والدولية وإعادة صوغ خياراتها وأهدافها في اتجاه مزيد من التحرر من أعبائها الخارجية ومتعلقات المعارك والحروب السابقة السلبية في اتجاه التركيز على إعادة بناء الداخل وتعزيزه تبنت السلطة الخيار المباين تماما واعتقدت أن أفضل وسيلة لقطع الطريق على المخاطر المنظورة وغير المنظورة القادمة هي التكور على النفس والعمل على تجديد شباب أسس السيطرة الشاملة الداخلية والإقليمية، أي العودة إلى سياسات التحكم الأمني الدقيق بحركة الأحداث اليومية داخل سورية والتثبت على سياسة تعزيز المواقع السورية الخارجية بالمزيد من القوة والإكراه. وهذا ما ورط سورية في عملية التمديد للرئيس اللبناني لحود ضد إرادة الأغلبية اللبنانية، بما في ذلك الحلفاء الرئيسيون لسورية، ثم في عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري والخروج المهين للقوات السورية وانحسار النفوذ السوري في لبنان، وما تبعهما من تشكيل لجنة التحقيق الدولية. وهو ما حول هذه السياسة القديمة الجديدة، بسرعة، من العراق إلى فلسطين ثم إلى لبنان، إلى فخ وقع فيه النظام السوري بكامل عدته فأصبح ينتظر قرار الدول الأجنبية بشأنه بعد أن كان يقرر أو يعتقد أن بإمكانه أن يقرر في مصير المجتمعات والقوى ومناطق النفوذ الإقليمية.

ولعل التخبط الأمريكي في العراق لم يساعد القيادة السورية الجديدة التي استلمها فريق من الشبان الصغار الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية وليس لديهم معرفة بخبايا الاستراتيجية السورية التقليدية الهشة القائمة على الحسابات الدقيقة واللعب على الحبال، على تلمس الطريق الصحيح. فقد شجعها إخفاق إدارة بريمر في ضبط الوضع الأمني وتصاعد وتيرة المقاومة للاحتلال على الاعتقاد بأنها قادرة على تحقيق انتصارات سهلة تمكنها من استعادة زمام المبادرة الإقليمية وبالتالي إنقاذ سياستها القديمة القائمة على قوة النفوذ والمبادرة الإقليميين. ولا شك أن المصالح الخاصة التي ارتبطت بالانفتاح على العراق في السنتين اللتين سبقتا الحرب قد زادت من رغبة الفريق السوري الحاكم في استغلال تعثر السياسة الأمريكية الشرق أوسطية والعودة إلى السياسات الإقليمية النشطة التقليدية. وربما حلم بعض أفراد الفريق بأن يقطف الثمرة التي ستخفق الولايات المتحدة في قطفها، أعني

تقاسم النفوذ في العراق. ولم تدر أنها بذلك الموقف وضعت نفسها في موقع المنافسة مع واشنطن والصراع ضدها[1].

وكما أظهر النظام السوري عجزا كبيرا عن امتصاص ضربة خروجه من لبنان واحتوائها والتخلص من عقدتها، أظهر عجزا مماثلا عن الخروج من الصيغ القديمة التي عاش عليها خلال عقود طويلة، وإعادة بناء نفسه على أسس جديدة أكثر قدرة على استيعاب التغيرات العميقة التي حصلت في البيئة الدولية والإقليمية، والتي تحصل كل يوم في البيئة الوطنية ذاتها، مع تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن المشاكل المؤجلة، وتنامي قوى المعارضة والانفكاك السياسي والفكري المتزايد عن النظام. وليست الأخطاء الاستراتيجية والسياسية العديدة التي ارتكبها في السنوات الماضية إلا التعبير عن الطريق المسدود الذي يجد نفسه فيه.

هكذا تبدو المخاطر كبيرة بالفعل وعديدة. ولن يكون الانتقال نحو نظام ديمقراطي لا في سورية ولا في لبنان مفروشا بالورود. فلا يستطيع أحد أن يحسم في الأسلوب الذي سيتم به تفكيك النظام أو انهياره، بأي وسائل، ومن قبل من ولصالح من. فليس هناك من يستطيع أن يقرر بالضبط أو يتنبأ بقرار اللاعبين العديدين المعلنين والمحتملين الذين سيثير شهيتهم ضعف النظام وتفكك أوصاله. وبالمثل لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما سيحصل في المستقبل، هل ستعرف سورية وضعا شبيها بما حصل في العراق أو كما حصل في لبنان. فالأمر يتوقف على عوامل عديدة في مقدمها حركة الرأي العام السوري الذي لا يمكن لأحد توقع رد فعله على الأحداث القادمة وعلى طبيعة هذه الأحداث التي ستحسم في أمر النظام. كما لا نعرف بعد بالضبط ماذا سيكون عليه التوافق الأمريكي الأوروبي بشأن المصير السوري.

---

[1] ليس هناك شك أن أخطاء القيادة الأمريكية في العراق والخوف المتزايد من انتقال عدوى التدخلات العسكرية إلى دمشق، وهو ما كان لا يخفيه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، بالإضافة إلى خشية العديد من دول المنطقة العربية من أن يؤدي انتصار واشنطن السهل في بغداد إلى تعزيز الضغوط عليها في سبيل الإصلاح، كل ذلك قد شجع الحكم السوري على المغامرة في اتباع سياسة معادية بشكل صريح للوجود العسكري الأمريكي في العراق. بل إن التفاؤل قد وصل في هذا المجال إلى درجة الاعتقاد بأن من الممكن استغلال المأزق الأمريكي من أجل تحويل العراق إلى لبنان إضافي واستعادة حقبة التوسع الريعي المجيدة في السبعينيات.

وعلى الأغلب سيكون المخرج السوري بعيدا عن المثالين العراقي واللبناني معـا، أي تصدعا للنظام يفرز قوى انقلابية ذاتية تواكبها تحركات شعبية قوية تفـتح طريـق التغييـر بإنهاء حكم حزب البعث الاسمي والاعتراف بالتعددية السياسية مع السعي في الوقـت نفـسه إلى الحد من فعاليتها وإعادة السيطرة شبه الأحادية على الوضع.

أما في ما يتعلق بطبيعة العلاقات التي ستنشأ أو يمكن أن تنشأ بين سورية ولبنان فـي المستقبل فالأمر مرهون بطبيعة النظم التي ستستقر فيهما. ولن تقوم علاقات ثابتـة ومـستقرة وإيجابية تساهم في تصفية ذيول الحقبة القاسية السابقة وبناء علاقات مثمـرة تخـدم مـصالح الشعبين إلا مع ترسخ نظم ديمقراطية حقيقيـة تعكـس إرادة الـشعبين وتـضمن الوسـائل المؤسسية السليمة لتضامنهما وتعاونهما. وهذا يتطلب أيضا العمل مـن قبـل الـديمقراطيين اللبنانيين والسوريين على نشر ثقافة ديمقراطية فعلا تـستبعد العنـصرية والتكبيـل بـالتهم التاريخية كما تستبعد النزعات الوطنية الشوفينية المضرة بأصحابها قبل أعدائها.

لكن حتى يمكن التقدم إلى هذا الطور سيتوجب على السوريين واللبنانيين معا خـوض معارك طويلة وصعبة، ليس في مواجهة نظم الاستبداد وسيطرة أجهـزة الأمـن ومـساوئها فحسب، ولكن أكثر من ذلك ضد الجهل والتحيز والتعصب والخوف والتشوه في الوعي عنـد الرأي العام والفرد الذي تعلم رفض المسؤولية والاستقالة الأخلاقيـة والـسياسية، واسـتمرأ الأنانية والتعلق الشديد بالمصالح الفردية والعائلية، على حساب الجماعة الوطنية في سـورية ولبنان معا. وهي معركة قاسية وطويلة، معركة الثقافة والسياسة العربيتين في الوقت نفسه.

تحولات السياسة الإقليمية السورية في العلاقة مع لبنان

ميشيل كيلو *

* رئيس مركز حريات للدفاع عن الصحافة والصحافيين في سورية، وناشط في لجان إحياء المجتمع المدني، كاتب وباحث في الشؤون والقضايا الاستراتيجية، له العديد من الكتابات في الصحف والدوريات العربية. كما ترجم العديد من الكتب السياسية والفكرية من اللغة الألمانية والفرنسية إلى العربية.

العلاقات السورية / اللبنانية قبل عام ١٩٦٣:

لسوء طالعها، انطبعت علاقات سوريا مع لبنان بطابع مشوه، تسبب فيه عقل أمني ترجم رغبة دمشق، قبل حكم البعث، في أن لا تكون بيروت مقرا أو ممرا للاستعمار، وبعد حكمه في أن لا تكون مكانا يهدد النظام السوري القائم، لبنانيا أم بواسطة السوريين، الذين كانوا يقصدون لبنان فرارا من البطش أو للتعبير عن معارضتهم.

وباستثناء فترة قصيرة في أواسط الأربعينيات، اتسمت علاقات البلدين خلالها بتداخل المصالح والسياسات، فإن تطورهما في إطار اقتصادي حر ونظام برلماني لم ينجح في الإبقاء على خصوصية صلاتهما، ف"البرجوازية "السورية خالت أنها لن تستطيع تحقيق تطور مفتوح في سوقها الداخلية ما لم تنفك عن البرجوازية اللبنانية وتقيد نفوذها فيه وتأثيرها عليه وعليها هي ذاتها، وتفك السوقين بعضهما عن بعض، وهو ما حصل مطالع الخمسينيات، مع تدابير حكومة خالد العظم، التي فصلت ما كان مشتركا في اقتصادهما ونقدهما، ووضعت خطة لإقامة بنية تحتية سورية تلبي احتياجات النمو الاقتصادي السوري، وضعت حجر الأساس لافتراق المجتمعين والدولتين الحديث، ولتبلورهما كدولتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى، ترى في علاقاتها معها شأنا خارجيا يجب أن يعالج في ضوء اعتبارات أمنية بالدرجة الأولى، انطلاقا من استلهام روح ما سيعرف فيما بعد بنظرية المركز / المحيط، وقد طبعت علاقاتهما بطابع غير عقلاني، جعل الطرف السوري يرى في لبنان مصدر خطر عليه، والطرف اللبناني يرى في سوريا أخا متجبرا وغير متفهم، يمد نطاق عمل أجهزته الأمنية إلى بيروت، حيث تقيم حضورا دائما وتمارس ضغوطا متنوعة على أوضاعه: باسم العروبة وفلسطين تارة، وباسم المصالح العليا للدولتين طورا، بحجة أن الكبيرة منهما تعرفها دون الصغيرة، وأنه يجب أن يكون لها الحق في تذكيرها بها، وأحيانا في تحديدها بالنيابة عنها وفرضها عليها، دون أن يكون لها، بالمقابل، حق التنصل منها أو

رفضها، وإلا تسبب التنصل والرفض في أزمات جديدة تـردف وتعـزز أزمـة علاقاتهمـا الدائمة، التي تتغذى من نظرة تجعل الكبيرة منهما تتصرف وكأن هناك تعاقـدا بينهـا وبـين الصغيرة يلزم الأخيرة بتحاشي ما من شأنه إزعاجها، وبخدمة مصالحها والتوافق مع مواقفها إلى درجة تعطي سوريا حق تدخل مفتوح ضد كل ما يحلو لها التدخل فيه، مـن مـا تنـشره الصحف إلى تقديم "نصائح"، قبولها البديل لما قد يترتب على رفضها من توتر وأزمات.

لا عجب أن لبنان، الضعيف تجاه شقيقته المتطلبة، اتبـع الأسـلوب المـألوف لـصد واحتواء ضغوطها: الأخذ بسياسات عربية ودولية توازن وتحيد الثقـل الـسوري أو تخففـه، خاصة في مجال سيادته الداخلي، القائم على توازن هش وحساس بين طوائـف ذات ولاءات خارجية متباينة ومتعارضة، عربية ودولية، تتجسد على هذا الجانـب فـي بعـض أنـصار العروبة من أحزاب وشخصيات وطوائف، علما بأن دمشق ليست الجهة التـي تـتحكم فيهـا بالضرورة، وعلى ذاك في قوى وشخصيات تتبنى منظورات ومواقـف مناقـضة، غربيـة وضد عروبية عموما. إلى هذا، فإن اختلاف حجمي البلـدين وطبيعـة الـسياسات الـسورية الداخلية والخارجية وتباين توجهاتهما بدا وكأنه يحتم قيام نمط من العلاقات بينهما يقيّد قـدرة نظاميهما الليبراليين سياسيا والحرين اقتصاديا على تطبيع علاقاتهمـا وتقنينهـا ديبلوماسـيا، باعتراف أحدهما بالآخر ككيان نهائي، وإغلاق باب التدخل السوري في الشأن اللبنـاني مـن باب مسألتين رئيستين هما: قضية فلسطين، التي استخدمتها النخب الحاكمة السورية لإضـفاء الشرعية على نظامها ونفسها، دون أن ترى نخب لبنان فيها مصدر شرعية مماثل من جهـة، والعلاقة مع الخارج عامة والغرب خاصة من جهة أخرى، وقد اعتبرها لبنان ضمانة وجود، ورأت سوريا فيها مصدر تهديد، مع ما ترتب على هذا مـن نـشوء حاضـنتين خـارجيتين مختلفتين لسياسات البلدين، زادهما ابتعادا بعضهما عن بعض اقتـراب سـوريا مـن الكتلـة الشرقية/ الاشتراكية منذ أواسط الخمسينيات، وتبنيها رؤية في الـصراع الـدولي زادت مـن شكوكها في ارتباطات ودور لبنان الرسمي، وقللت من احترامها لـشرعية وجـوده، خاصـة وأن جزءا واسعا من الرأي العام اللبناني كان عربي التوجه، وتاليا قريبا من مواقف سـوريا ومعارضا لسياسات بلده في القضيتين السابقتين، حيث بدا وكأن سوريا لا تفـرض سياسـتها على جارها الصغير، الذي يواجه مشكلة مع شعبه المعارض لتوجهاته.

هذا الواقع، بتشابكاته الداخلية والخارجية المعقدة، رد عليه لبنان بما سبق ذكره من سياسات عربية ودولية مضادة لسوريا، استهدفت رفع ضغوطها عنه وتعزيز مواقفه في مواجهة حالة أنتجتها الطبيعة والجغرافيا والخيارات السياسية المتعبة، وأملتها الضغوط المتنوعة التي نجمت عنها، دون أن تكون بالضرورة البديل الوحيد أو الأفضل، المتاح سوريا، لا سيما وأنها شجعت انقسام شعب لبنان إلى صنفين من المواطنين؛ وهو انقسام عمق خلافاتهما الطائفية والسياسية والثقافية وأضاف إليها شكوكا كثيرة تتصل بالسياسات المطلوبة في مواجهة واقع العرب الراهن ومشكلاتهم الكثيرة، هما صنفا الموالين لسوريا والمعادين لها، اللذان نظم كل واحد منهما نفسه في إحدى مدرستين سياسيتين لبنانيتين متعاديتين، ضمت إحداهما طوائف وتيارات بنت رؤيتها ومواقفها من سوريا والعرب على مقولات ترى أن استقلال لبنان لا يكون ناجزا ما لم يقم على ادعاء حضاري يجعل بلدها غير عربي أو -أقله- غير عروبي الهوية وغير إسلامي الثقافة، ويدرجه في بيئة تاريخية وثقافية مختلفة عن البيئة السورية، الإسلامية والعربية والشرقية، المتأخرة والعنيفة، ولا بأس إن هو وضعه في صف كل من يستطيع مد يد العون له، من إسرائيل إلى فرنسا، حامية كيانه المتفرد، وضامنة وجوده واستقلاله، التي تعاونه على تحييد تناقضاته الداخلية، الناجمة عن تباين سكانه الإثني والديني والثقافي، الذي حكمته وضبطته، على مر التاريخ الحديث، بهوية خاصة هي نتاج تفرده المسيحي وتاليا علاقاته مع الغرب، الذي جعل منه بلدا متقدما في عالم متأخر، غربيا وعقلانيا في الشرق غير العقلاني، ومتمدنا في وسط أضاع حضارته منذ عشرة قرون، وحرا وديموقراطيا بين دول تفتقر إلى الحرية والمواطنة. إلى جانب التيارين السابقين: تيار العروبية الموالي لسوريا، وتيار الخصوصية اللبنانية المناوئ لها، تشكل تيار ثالث حاول التوفيق بينهما، لكنه نما وتقدم على حساب التيار الأول أساسا، آمن بقدرة لبنان على تبني سياسات تتضامن مع العرب عامة وسوريا خاصة دون أن تنساق إلى صراعاتهما ومشكلاتهما مع الخارج، وعلى الأخذ بخطاب قومي في الداخل، من شروطه عدم ارتباطه بسوريا وأن يكون أكثر راديكالية من خطابها، وجد في خطاب مصر الناصرية، التي لا تهدد الكيان اللبناني ولا تتدخل في شؤونه، بل تساعد على تخفيف الضغوط السورية عليه وتبقيها برانية وتقوي أوضاعه الخاصة من خلال زيادة وزنه العربي وتحويله إلى نقطة جذب وتقاطع للمصالح العربية المتصارعة، بما فيها الخليجية، التي تعتبر

بقاء واستقلال لبنان أمرا حيويا ومهما، وتعمل على تحييد النفوذ والوجود العروبي، السوري والناصري فيه، ويمكن أن توظف قدراتها المالية والسياسية لتعزيز كيانه ودوره كساحة عربية مفتوحة، تتعامل بأيد مفتوحة مع العرب، في حين يحميها الإجماع والمال الخليجي والمشروع الناصري، ويجعلها مكانا تتقاطع فيه مصالح الجميع، في الخارج والداخل، ليس لأحد مصلحة في الاستئثار بها، لأنه لن يجد نفسه في مواجهة طاقات لبنان المحدودة، بل أمام قدرات العرب والعالم غير المحدودة. في هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تقصر النخب السورية الحاكمة حساباتها اللبنانية على مسائل جزئية، أمنية الطابع أساسا، وأن تمارس سياسات توائم مواقف لبنان مع " نظرتها" العربية، مع إبقاء المسائل المتصلة باستقلاله وسيادته للمستقبل، على أن تطرح عند قيام الوحدة العربية، أو حين ينتصر التيار العروبي فيه ويغير وظيفته ودوره.

عندما قامت الوحدة السورية/ المصرية عام ١٩٥٨، توترت أوضاع لبنان وتفاقمت خلافات أطرافه، ونشبت حرب أهلية فيه، بعد إعلان الرئيس كميل شمعون رفضه التخلي عن الرئاسة. لم تنتهج حكومة الوحدة سياسة تنحاز إلى طرف لبناني بعينه وتكسر توازنات القوى بينه وبين خصومه في الحرب، ولم تحول نفسها إلى جزء من صراعاته الداخلية، أو تنطلق في تعاملها مع أحداثه من ضرورة انضمامه إلى الوحدة الوليدة، وتاليا تخليه عن كيانه هويته، بل رسمت سياسة تقوم في جوهرها على وقف الحرب الأهلية في أسرع وقت، وتحقيق توافق واسع بين أوضاعه وبين الوضع العربي الجديد، يحد من تأثير أنصار الغرب في نخبه وشارعه على القضايا العربية في مرحلة ما بعد الوحدة، ومن قدرة الغرب على استخدامه ضد الجمهورية العربية المتحدة، ويعينه على حل مشكلاته في إطار يعزز سيادته واستقلاله تجاه أميركا عامة وإسرائيل خاصة. وقد كان جمال عبد الناصر حريصا على إنهاء الحرب وإنجاز مصالحة بين اللبنانيين تلبي بعض مطالب كل طرف من أطرافهم، كي لا يشعر أحد أنه غالب أو مغلوب. هذه السياسة عبرت عن نفسها في صعود الشهابية إلى الحكم، وفي الإصلاحات التي حققتها على أكثر من صعيد، والتفاهم بين عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب، الذي ضمن استقرار وانفتاح الوضع الجديد، وكان إطارا أتاح حدوث نقلة مهمة بالنسبة إلى وضع لبنان الداخلي ودوره الخارجي.

العلاقات السورية / اللبنانية بعد عام ١٩٦٣:

لم يحدث أي تبدل يستحق الذكر في اللوحة السابقة بعد عام ١٩٦٣ مباشرة، بسبب اهتمام قادة "الثورة" بترتيب أوضاع بيتهم الداخلية، والصراعات الكثيرة والعنيفة، التي نشبت بينهم وأجبرتهم على إعطاء الأولوية لحسم مسألة السلطة، الذي تطلب التركيز على قيام كل فريق بتعبئة قواه وتشتيت قوى خصومه، وزاد من حدة الصراع أن أطرافه كانت عسكرية، وأن صراعاتها لن تحسم بغير الدبابات والمدافع والطائرات.

إلا أن هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ جاءت بتطورين مهمين أشارا إلى المنحى الذي ستذهب فيه علاقات البلدين، هما: لقاء الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس سليمان فرنجية في بلدة شتورا اللبنانية، الذي بقيت موضوعاته ومداولاته سرية إلى اليوم، ومطالبة سوريا بإعطائها مراكز إنذار واستطلاع متقدمة داخل لبنان، لحماية ما أسمته "خاصرتها الرخوة"، أي المنطقة الكبيرة المتاخمة له، التي ما أن يخترقها الطيران الإسرائيلي حتى يتمكن من قصف مواقع عسكرية واقتصادية حيوية جدا -بينها القصر الجمهوري- في دمشق وعلى مقربة منها، داخل القسم الجنوبي من البلاد، الذي يضم الجبهة والوحدات العسكرية، التي تسهر على أمن النظام. هذه المطالبة التي تمت باسم علاقات الأخوة وضرورات الأمن الوطني والقومي، سيقيض لها أن تصير مهمة في تقرير نمط تعامل البلدين بعضهما مع بعض، وفي طبع علاقاتهما من جديد بطابع أمني، يرى في لبنان مصدر خطر أو اطمئنان بالنسبة إلى سوريا، سواء فيما يتعلق بصراع إسرائيل معها أم بأسباب التوتر، التي نجمت في الماضي عن لجوء المعارضة السورية إلى بيروت، لكن نظام البعث نجح في "إقناع" لبنان بضرورة إبعادها عن أراضيه أو إسكات من بقي فيها من رجالاتها ورموزها، كما تم بدرجة كبيرة تحييد صحافتها تجاه مشكلات العهد السوري الجديدة والكثيرة، بعد سلسلة غامضة من عمليات الخطف.

ما بعد "انتصار" تشرين/ أكتوبر:

حدث الانقلاب في العلاقات السورية اللبنانية بعد ما سمي "حرب تشرين التحريرية"، وخاصة بعد اتفاقية فصل القوات الأولى والثانية على الجبهة المصرية، وإعلان الرئيس المصري أنور السادات عزمه على زيارة إسرائيل والتوصل إلى تسوية سلمية وتفاوضية معها، تضع حدا لحقبة الحروب بينها وبين العرب. هذه السياسة المصرية، بما أشارت إليه من استعداد لعقد تسوية منفردة مع إسرائيل، وبما ترتب عليها من اتفاقيات وتسويات مرحلية كان من الجلي أنها ستفضي إلى حل سلمي تشرف عليه الولايات المتحدة، سيترك سوريا وحيدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والسياسات الأمريكية، وضعت النظام السوري أمام بديلين على قدر عظيم من الخطورة هما:

- الالتحاق بركب السادات ومواجهة ردود الفعل الداخلية المحتملة على خطوة هي بداية سياسة جديدة، يعني الأخذ بها تقويض خطاب النظام القومي والثوري والشرعية المترتبة عليه، مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من شروخ عميقة وتناقضات حقيقية في صفوف النظام، يرجح أن تفجره من الداخل.

أو:

- رفض التسوية وتحمل النتائج الخطيرة، التي ستترتب على بقاء النظام وحيدا في مواجهة عدو ستعظم التسوية مع مصر، الخارجة من الصراع المسلح، تفوقه عليه وستجعله بلا حدود، فلا بد أن يفضي الرفض إلى تأبيد احتلال الجولان وما يمثله من قضية وطنية ذات حساسية خاصة بالنسبة إلى السوريين، أو إلى دخول النظام في مواجهات إقليمية ودولية ليس مستعدا لها أو قادرا عليها، من شأنها أن تؤدي إلى تقويضه.

بعد نشوة تشرين/ أكتوبر وحربها، التي انتهت بمأساة عسكرية وانتصار إعلامي، جاء وقت عصيب وضع القيادة السورية أمام حلول متناقضة، تحمل جميعها أخطارا حقيقية من الضروري تطوير بدائل لمواجهتها والخروج منها تجنبه نتائجها الوخيمة، ترفع عن كاهله، من جهة، عبء الصراع المباشر مع إسرائيل، دون أن تضرب "خطابه القومي التحريري المعادي للصهيونية والإمبريالية" من جهة أخرى. ومن يراقب تلك الحقبة سيجد أن النظام أرسل عام ١٩٧٥ قواته إلى الحدود مع العراق، الذي اتهم -إثر خلاف على

المياه- بتهديد سد الفرات والرغبة في احتلاله، مع ما صاحب هذه الخطوة من تصريحات تعبوية حشدت الرأي العام السوري على أسس "تقدمية" بحجة حماية البلاد ونظامها اليساري من طغاة البعث اليميني/عملاء الإمبريالية، الذين يتآمرون على سوريا ويريدون طعنها من الخلف. تلك كانت المحاولة الأولى لبلورة رد على الأوضاع الصعبة، التي تسبب بها انفراد مصر وتخليها عن شريكها السوري، ولفتح صفحة تطوي الصراع مع إسرائيل وتقدم مخرجا من حرج البديلين المتاحين، في حال بقي النظام منخرطا فيه. أما المحاولة الثانية، فكانت الدخول إلى لبنان في العام التالي، الذي أدى إلى سحب الجيش من الحدود العراقية في الشرق، وإرسال وحدات مقاتلة هامة منه إلى لبنان في الغرب. والغريب أن اتهام العراق بالرغبة في احتلال سد الفرات توقف في اللحظة التي فقد السد فيها أي نوع من أنواع الحماية، وصار بوسع العراق احتلاله دون صعوبة.

حساب التقاطعات الدولية والعربية:

لم يأت الدخول إلى لبنان من فراغ، بل تم التحضير له داخليا وخارجيا بعناية ودقة، خاصة خلال محادثات فصل القوات على الجبهة السورية عام ١٩٧٤ مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، الذي كان حريصا على إخراج جيش سوريا من المعركة مع إسرائيل وتحويله إلى رهينة في يد أميركا وإسرائيل، داخل لبنان، الذي سيمكنه انتشاره فيه من ابتزاز نظام دمشق في أي وقت، عبر التلويح بضرب، أو ضرب، جيشه: سند حكمه الرئيس، وتاليا حرمانه من القوة التي تبقيه في السلطة. إلى هذا، كان كيسنجر يتطلع إلى فرض تسوية أمر واقع على الجبهة السورية، يترتب عليها الفعل ذاته، الذي سينجم عن السلام التعاقدي على الجبهة المصرية، بما أن تلازم نمطي التسوية هذين سيؤدي عمليا إلى طي صفحة الصراع العربي/ الإسرائيلي من جهة، وفتح صفحة صراعات عربية/ عربية، ستضع سوريا في مواجهة منظمة التحرير، التي سترى في التدخل العسكري السوري إزاحة لها عن مواقع تمدها بقدرة على المساومة والضغط، وبعلاقات داخلية لبنانية هي جزء من قوتها، تلعب دورا مهما في حمايتها والحيلولة دون إضعافها وتصفيتها، كما ستضعها في مواجهة قوى لبنانية غير قليلة، من شأن الصراع معها أن يستنزف قوتها ويشحنها هي نفسها بتناقضات قد تفجرها من الداخل. وللعلم، فإن النظام السوري عرض، في حمأة إعداد تدخله

في لبنان تعاونا استراتيجيا على منظمة التحرير كان قبولها به يعني ما يمكن أن تعنيه هزيمتها في الصراع معه: تسليمه أوراقها وتحويلها إلى أداة يستطيع استخدامها لتعزيز مواقفه الخاصة، في الجولان ولبنان، مع ما يعنيه ذلك من تضييع لمنجزات فلسطينية حققتها ثورة عام ١٩٦٥ عبر بحار من الدماء. هكذا، سعت واشنطن إلى ضرب عصفورين بحجر هما: طي صفحة الصراع مع إسرائيل وبدء حقبة جديدة من صراعات عربية الطابع، ستمكن العدو القابع في فلسطين من كسب الوقت الضروري لإنجاز إصلاحات تجدد أوضاعه الاقتصادية والتكنولوجية وتدرجه في العولمة الأمريكية، وصولا إلى تكوين استراتيجي جديد في المنطقة لن يستطيع أحد تحديه، لأنه سيقوم على نقلة نوعية في نظام إسرائيل وجيشها وفي علاقاتهما مع أميركا، التي تفيد منهما في صراعها مع السوفييت وأوروبا الغربية. وتقويض مرتكزات المقاومة الفلسطينية اللبنانية والعربية، وإحلال الصراع والقتال السوري/ الفلسطيني محل الصراع السوري/ الإسرائيلي، المعطل سوريا ولكن القابل للتجدد في أي وقت، خاصة إن نجحت سوريا في بناء جبهة شرقية، بمعونة العراق العسكرية ودعم الخليج المالي.

إلى جانب الحسابات السابقة، اعتبرت السلطة في دمشق الدخول إلى لبنان بضوء أخضر أمريكي وموافقة إسرائيلية فرصة تاريخية تمكنها من التحول إلى قوة إقليمية أولى في المشرق العربي، سيكون لأميركا مصلحة في أن يرتفع عنها ضغط العراق الثقيل الوطأة، ويتحسن موقعها ضده، وفي أن يشتد دعم العرب لها في مواجهتها الضارية ضده، خاصة بعد نجاحها في الدخول إلى لبنان والإمساك بورقة فلسطين، والتحول إلى قوة مقررة في النظام العربي، يمكنها خروج مصر منه، من جهة، وعزل العراق المكروه عربيا، من جهة أخرى، من تقاسم النفوذ والمكانة مع السعودية، التي ستغدو قوة مالية بالدرجة الأولى، بينما سيكون هو قوة عسكرية / استراتيجية، لها نفوذ قوي في الأردن، وحضور عسكري في لبنان، وتأثير حاسم على فلسطين، بينما ستمدها الرعاية الأمريكية والإيجابية الإسرائيلية بالقدرة على استثمار الوقت وتطوير سياسات جديدة تنفرد فيها باعتبارها اللاعب العربي الرئيس مع القوى الدولية، الذي تجمع عليه القوتان العظميان: أميركا والاتحاد السوفييتي، بعد خروج مصر المتزايد من السياسة العربية وانفراد العراق بسياسات متطرفة.

رأت القيادة السورية في هذا الوضع تعزيزا نوعيا لمواقعها، تستطيع استخدامه في أي اتجاه تريده، بما في ذلك تجاه قضية الجولان، التي سيكون بوسع دمشق حلها في إطار جديد، يضع في يدها قدرا من الأوراق الحاسمة يجعلها القوة العربية الوحيدة، التي تتمتع بوضع دولي وعربي فريد، هي فيه شريك حقيقي ومعادل عربي لإسرائيل، وحاجة موضوعية من حاجات السياسات الدولية المتصارعة، فإن أعادت النظر في وضعها الداخلي وأرسته على توجهات جديدة، تتمحور أساسا حول السلطة وتنطلق منها كجهة وحيدة تقرر الشأن العام، كان خروجها من الهزيمة العربية العامة مؤكدا، وتحولت إلى قوة إقليمية عظمى يستحيل حدوث شيء في المنطقة العربية دون موافقتها ومشاركتها.

من جانبها، قبلت الدول العربية السياسة الجديدة، التي تقاطعت فيها إرادات دولية قاهرة وإرادات محلية مصممة، وتجلى هذا القبول في قرارات الجامعة العربية، التي غطت الدخول العسكري السوري الكثيف إلى لبنان عبر إرسال أعداد قليلة وغير مؤثرة من جنود عرب، ينتمون إلى دول هامشية الدور في المشرق والجزيرة العربية وأفريقيا، بحجة تشكيل قوات ردع عربية حجبت تسميتها حقيقة أن القوات المرابطة في لبنان كانت سورية.

تلك كانت الخطة التي عملت القيادة السورية على تحقيقها، لقلب الأوضاع رأسا على عقب، في سوريا وجوارها اللبناني وما يتجاوزهما إلى المجالين العربي والدولي.

ذرائع التدخل السوري:

أول الأمر، بررت القيادة السورية تدخلها العسكري بوجود مؤامرة إمبريالية/ صهيونية تستهدف إدخال لبنان إلى التسوية، وتاليا تطويق سوريا وإضعاف قدرتها على تحرير أراضيها المحتلة، وتمكين العدو من تحقيق انتصار تاريخي في المشرق يفوق في خطورته انتصاره التاريخي في مصر، سيفضي، في حال سمحت القيادة السورية به، إلى هزيمة ماحقة تنزل بالأمة العربية، ليس هناك ما يشبهها في تاريخ العرب. أما مدخل المؤامرة فهو الاقتتال الطائفي، الذي استعرت ناره في نيسان من عام ١٩٧٥، وانخرطت فيه الثورة الفلسطينية وأخذ يهدد كيان لبنان، الذي سيكون تفتيته بداية تفتيت المنطقة، بما في ذلك سوريا، فليس بوسعها، إذن، الوقوف مكتوفة الأيدي، إن رغبت في الحفاظ على وحدتها

ودورها القومي، ليس فقط لأن ما يجري يدمر القضية الفلسطينية، التي تخونها قيادة ياسر عرفات، بل كذلك لكونه يهدد سوريا ذاتها، التي لا بد أن تتدخل لوقف عمليات تذابح طائفي من شأن تواصله أن يقضي على مسيحيي لبنان، ويخل بتوازن قواه الداخلية، هي أشد خطرا من أي صراع سبق للعرب أن خاضوه في تاريخهم الحديث، فلا بد أن توقفه سوريا القومية مهما كان الثمن، إفشالا لمرامي العدو الصهيوني ولأدوار وخطط المتواطئين معه من لبنانيين وفلسطينيين، هم، باختصار شديد، كل من لا يرحبون بالدخول العسكري السوري، ولا يسهمون في مساندته.

بعد التدخل، الذي واجهته صعوبات ومر بمراحل متنوعة، تغير الخطاب، الذي برر النظام بواسطته وجوده العسكري في لبنان، وركز على ضرورة "الانتشار السوري" للحيلولة دون تجدد الحرب الأهلية. في حقبة ثالثة، أكد الخطاب على ضرورة منع وقوع لبنان بين أيدي العدو الصهيوني أو تحت نفوذه وعلى تحرير الأراضي التي احتلها -بعد الدخول السوري-، وبلغت حوالي ١٠ % من مساحته. في الحقبة التالية للطائف، تغير الخطاب من جديد وركز على إضفاء شرعية لبنانية عامة على وجوده تجلت في مطالبة نخب لبنان الحاكمة ذاتها ببقائه فيه. هذا الهدف، تحقق عبر إعادة بناء الدولة وإضفاء طابع سوري عليها، حولها إلى دولة من طابقين: واحد خفي وسري تحتله الأجهزة الأمنية الممسكة بالسلطة، وآخر ظاهر فيه إدارات ووزارات ومؤسسات مدنية... الخ، يبدو وكأنه صاحب قرار، مع أنه يعمل تحت إشراف الأول ورقابته المباشرة. في النهاية، برر النظام وجوده في لبنان باعتبارات تتصل بأمنه الخاص، قالت إن انسحابه منه سيهدد وجوده في دمشق.

لا داعي للقول إن هذه المراحل المختلفة شهدت عملية احتواء منظم ومنهجي للقرار اللبناني، قامت، من جانب، على "سورنة" نظرة اللبنانيين إلى بعض القضايا الخاصة بهم، ومن جانب آخر، هو حصرا القضايا الأمنية، على الحلول محلهم، وإقامة تطابق متزايد بينهم وبين المواقف والخيارات السورية، رغم أن إضفاء طابع سوري على الدولة لم يتكامل إلا في السنوات التالية لاتفاق الطائف، وما قرره من وجود عسكري سوري محدود في الزمان والمكان، ينسحب في مرحلة أولى إلى منطقة البقاع، على أن تلي ذلك مرحلة يتم فيها الاتفاق على نمط الانتشار العسكري هناك، يأخذ بالاعتبار أن لبنان دولة حرة وسيدة ومستقلة، وأن على سوريا احترام إرادته وخياراته.

تقنيات السيطرة:

مرت السيطرة على لبنان في مرحلتين: مرحلة أولى سبقت الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢، الذي أدى إلى خروج الجيش السوري من معظم المدن، وخاصة بيروت، وخروج المقاومة الفلسطينية من كامل أراضيه. ومرحلة ثانية بدأت عام ١٩٨٣، مع عودة جيش دمشق من جديد إلى المناطق، التي انسحبت منها إسرائيل، باستثناء مناطق الخطوط الحمراء في الجنوب والجبل، التي نظمت تدخل عام ١٩٧٦، وكان وجودها السبب في موافقة إسرائيل على وجود الجيش السوري في لبنان.

بدأت معظم مراحل السيطرة السورية المباشرة على لبنان والانفراد بشؤونه في الحقبة الثانية، التي نظمها "ضوء أخضر" دولي، وتحديدا أمريكي، ما لبث أن تبعه ضوء أخضر آخر، سوفييتي، برز بشكل خاص بعد انقلاب السياسة السورية على الجانب المسيحي – الذي كان قد زعم أنه تدخل لحمايته – ومنظماته المسلحة، ونجاحها في اختراقه وكسب جزء منه، وتبلور تحالف سوري/ لبناني/ فلسطيني (ضم تنظيمات موالية للنظام السوري وأخرى يسارية مقرها دمشق) بدا وكأنه يضع لبنان في صف الصمود العربي، مع سوريا كمركز وقيادة، والسوفييت كقوة دولية مساندة. ومع أن هذه الحقبة القصيرة مليئة بتفاصيل لا حصر لها، فإنني أود التركيز على آليات السيطرة التي اخترقتها، ومكنت سوريا من أن تديرها بمهارة واقتدار، وتجد نفسها في مكان يسمح لها بإعادة صياغة حياة لبنان العامة وأبنية دولته، استكمالا لسيطرتها التامة والمباشرة عليه.

– تجلت أولى آليات السيطرة في منع اللبنانيين من الالتقاء والتفاهم على أي شيء عام أو مشترك، سواء كان ميثاقا أو عقدا وطنيا يجمعهم أو يتيح لهم الاستغناء عن خدمات سوريا وحضورها المباشر في بلدهم. لهذه الغاية، كان من الضروري معرفة تناقضات وخلافات اللبنانيين بدقة، وتطوير آليات تمكن القيادة السورية من رسم وانتهاج سياسات متبدلة بتبدل الظروف متنوعة بتنوع القوى، تضعها جميع فئات لبنان وقواه السياسية في إطار عريض يستحيل خروجها منه بقدراتها الذاتية، والتقاؤها فيه على نهج جامع، يضع مفاتيح الدولة والمجتمع اللبنانيين في يد النظام السوري، ويتيح له التحكم بهما وشحن علاقاتهما بتناقضات جديدة، تضاف إلى تلك التي تسبب بها نظامهم الطائفي وتوازناته

الحساسة، فلا يكون باستطاعة أحد تحديه أو إغضابه أو الخروج على "رغباته"، ويرى الجميع أمنهم وسلامهم ومصالحهم في خطب وده والتقيد بتعليماته وتوجهاته.

- أما ثانية آليات السيطرة فتمثل في القبض على الطابق السري من الدولة، والتحكم عبره بعمل وأبنية وشخوص الطابق الأول، العلني في جميع مستوياته، من أعلاها إلى أدناها، وخاصة مستوى رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب، وقد كان معروفا أن لبنان لا يدار من بيروت، بل من بلدة عنجر الحدودية، حيث مقر قائد الاستخبارات العسكرية السورية، التي تتدخل في كل شيء وتعرف كل شيء ويحق له الحصول على أي شيء، مباشرة أم من خلال الأجهزة اللبنانية.

- أما ثالثة آليات السيطرة فبدا من خلال قيام سوريا بتأسيس مراكز ضبط وسيطرة لبنانية مفرطة التسلح والعسكرة، تفرض رقابة صارمة على الدولة والمجتمع في آن معا، يكفي وجودها بحد ذاته لردع خصومها وخصوم الوجود السوري في لبنان، ولوضع ضوابط عامة على الحياة السياسية، فيها خطوط حمراء كثيرة يستحيل على أية قوة تجاوزها بمفردها.

- بينما بدت آلية السيطرة الرابعة من خلال تقييد حريات اللبنانيين، وإبطال المجال العمومي كفضاء بوسعه الحد من تناقضات الأطراف المختلفين، وتغيير أولويات اللبناني العادي، التي تركزت أكثر فأكثر على تدبير لقمة العيش والانشغال بالأمن والسلامة الشخصيين، والإقلاع عن الاهتمام بالشأن العام، مع ما ترتب على هذا من تغريب الشعب عن قضاياه، وتحويله إلى جماعات متنازعة، تضبطها اليد القوية، التي لا تبدو على حقيقتها: خارجية وأمنية ومسيطرة، بل يد رحمة وأمان يلجأ إليها كل من يخاف على نفسه، أي جميع اللبنانيين.

- بما أن الأمن أمسك بالمجال السياسي برمته، وأحكم قبضته أكثر فأكثر عليه، وأضفى طابعه الخاص على آليات اشتغاله والمصالح السائدة فيه، فإن آلية السيطرة الخامسة تبدت في تعطيل المجتمع المدني وتقويض منظماته والمنابع التي تستمد قوتها منها: قصدت الحريات العامة والخاصة، والمشتركات الوطنية والمجتمعية، التي تتجاوز الخلافات والجزئيات السياسية والحزبية، ويمكن أن تشكل أرضية عامة تضم الجميع، يعني قيامها

تبدل البيئة السياسية وتوازنات القوى السائدة، وتاليا تقويض الأرضية التي تقوم عليها السيطرة السورية والوضع الذي أسسته. هكذا، عملت السلطة الأمنية على تعطيل وتخريب مجتمع لبنان المدني، الذي كان دوما شبكة أمان تم انطلاقا منها وبمعونتها إعادة بناء البلاد، بعد كل حرب أهلية تسببت بها الطوائف وقواها السياسية، المنظمة والمسلحة.

- أخيرا، تم تشتيت الخصوم وبناء شبكة من الأنصار والمؤيدين، الذين تتخطى علاقاتهم بسوريا السياسة وحقلها الصرف، مما عزز بنية المركز والمحيط في علاقات البلدين، وربط المحيط بالمركز، وجعل أي شيء يحدث في لبنان تعبيرا عن إرادة أو رغبة سورية، بما في ذلك قبول الطلبة في الجامعات وتعيين الموظفين، وتسيير السيارات العامة في المدن وبينها.

رصيد النجاح والفشل:

لا شك في أن النظام حقق، على المستوى الجزئي، معظم ما كان قد خطط له. بالمقابل، حققت أميركا وإسرائيل، على المستوى العام، كل ما رغبتا في تحقيقه. بينما دخل اللبنانيون في نفق بدا وكأن مرور الزمن يجعله بلا نهاية، رغم تشكل بؤر ممانعة هنا أو هناك، وخاصة في المناطق المسيحية، ونجح الفلسطينيون في الحفاظ على علاقاتهم العربية، وفي تعزيز علاقاتهم مع السوفييت، وأفلحوا في بناء قاعدة مسلحة في الجنوب، وفي التعايش مع الوجود السوري في بيروت، وتمكنوا من احتواء وإبطال الخطط السورية تجاههم، ومن إدامة الاشتباك مع إسرائيل. مع ازدواجية السلطة السورية / الفلسطينية، ودخول السياسة السورية في متاهة نجمت عن واقعة مفارقة هي أن تمكينها من تعزيز قبضتها على لبنان كان يقابله إضعافها العام تجاه المحتل الإسرائيلي وتلاشي قدرتها على استعادة الجولان سلما أو حربا، وتحول جيشها إلى نوع من شرطة داخلية مكلفة بمهام ليس من عمل الجيش، حسب اعتراف الرئيس حافظ الأسد بعد غزو إسرائيل العسكري للبنان عام ١٩٨٢، الذي كان بحد ذاته تعبيرا عن غضب واشنطن وتل أبيب من فشل النظام السوري في التخلص من المقاومة الفلسطينية ومنعها من بناء قوة عسكرية لديها أسلحة ثقيلة رابطت في الجنوب ومثلت تهديدا لشمال فلسطين المحتلة. قبل الغزو، تكاثر اللغط الأمريكي/ الإسرائيلي حول

إخفاق النظام السوري في لبنان، ونصح الأمريكيون بتوجيه ضربة عسكرية للمقاومة من الضروري أن يصيب الجيش السوري بعض شررها، ل "هز العصا في وجه السوفييت" على حد تعبير وزير خارجية أميركا آنذاك الكساندر هيج، الذين كانوا قد عارضوا التدخل السوري في بداياته، لكنهم ما لبثوا أن ساندوه، بعد أن أدركوا حجم الورطة، التي أغرق النظام نفسه فيها، وأدركوا مقاصد أميركا وإسرائيل، وفهموا أن صديقهم وقع في فخ استراتيجي عليهم مساعدته لتحسين شروط وجوده فيه، ريثما تحين ظروف خروجه منه بقدر محدود من الضرر.

جاء الغزو الإسرائيلي لاستدراك ما فشل التدخل السوري في تحقيقه لجهة ضرب المقاومة الفلسطينية، الذي قيل إن كيسنجر اعتبره الثمن الذي يجب على سوريا دفعه مقابل استعادة الجولان، وإلا انكشف وجودها في لبنان، مهما انضبط بحسابات أميركا وإسرائيل المحلية والدولية. ومع أن الغزو الإسرائيلي أنزل خسائر فادحة بالجيش السوري، في لبنان وسوريا، وأدى إلى إخراجه من معظم الأراضي اللبنانية، فإن نجاحه الحقيقي كمن في إخراج قوات منظمة التحرير وفصائلها من لبنان، وإقامة مناطق آمنة في الجنوب تخلو من وجود فلسطيني مسلح، ثم إبعادها إلى مناطق نائية في تونس والسودان واليمن الجنوبي. مع انسحاب جيش العدو، بعد عمليات مقاومة تصاعدت بسرعة وكبدته خسائر بشرية كبيرة، عاد الجيش السوري من جديد إلى بيروت، بالتوافق مع أميركا، التي اقتنعت بأنه الوحيد القادر على ضبط لبنان ومنع تجدد الحرب الأهلية فيه وتحوله إلى بؤرة صراع لا لزوم لها على حدود إسرائيل والجولان، وبأن من مصلحة إسرائيل بقاؤه -الجيش السوري- بعيدا عن الأراضي السورية المحتلة ورهينة في يدهما، تعمل على تهدئة منطقة المشرق، من ضمن سعيهما إلى تهدئتها.

عودة جديدة:

عاد الجيش السوري إلى لبنان في إطار متبدل، أهم علاماته فشل اتفاقية ١٧ أيار/ مايو بين لبنان وإسرائيل، التي كان لسوريا دورا مهما في إفشالها، مثلما كان لها دور في مساندة المقاومة ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، المنتشر في الأرض اللبنانية. بالنظر إلى

تغير الظروف، وتعاظم أهمية لبنان كمسألة مركزية أولى في سياسة سوريا الإقليمية، كان من الحتمي أن يعيد النظام السوري ترتيب دوره اللبناني، ويركز على احتواء لبنان في إطار الحالة السياسية السورية القائمة، وعلى التعامل معه وكأنه محافظة سورية ذات ظروف خاصة، من الضروري إدارتها على أسس تؤدي إلى دمجها في وطنها الأم، وإفراغ استقلالها من مضمونه عبر خضوعها لنسخة محلية من النظام السوري، نظام الطابقين السابق ذكره، حيث يخضع كل شيء للأمن، فلا يحد انسحاب الجيش السوري، إن حدث ذات يوم، من قدرة دمشق على تسيير لبنان وفق رغباتها ومصالحها.

حددت هذه النظرة مواقف سوريا اللبنانية، التي أضيف إليها، فضلا عن الأسس التي اعتمدت في الفترة السابقة، أنماط جديدة من التعامل، تمحورت حول قلب عملية الاحتواء إلى عملية هضم والتمثل، في إطار ضوابط عامة يحظر خروج أية جهة لبنانية عليها، وإلا عوملت كجهة تعارض وتقاوم دولتها الشرعية، تعاقب بالطريقة التي عوقبت بها المعارضة السورية أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في حماة وحلب واللاذقية ودمشق وحمص: بالسحق. ومع أن هامشا واسعا ترك لتنمية لبنان وفق خطط وضعها الحريري، أدت إلى امتصاص جزء مهم من البطالة والفقر في سوريا، وأوصلت عائدات مالية وفيرة إلى جيوب النخب السورية الحاكمة والمسيطرة، فإن هذه الفترة شهدت أيضا تشكيل تنظيمات مسلحة وضعت فوق الدولة وخارج مؤسساتها، رعتها دمشق وغدت مرجعها السياسي والعسكري، فحسّنت بواسطتها شروط وجودها في لبنان وحصنت نفسها إلى حد ما تجاه إسرائيل وأميركا، الأولى لأنها انخرطت في صراع مع واحدة من هذه التنظيمات هي حزب الله، الذي تأسس في هذه الفترة، والثانية لأنها تأقلمت مع نمط الوجود السوري الجديد في بيروت، دون أن تتخلى عن نظرتها إليه، سواء في ما يتصل بالصراع مع إسرائيل، أم ببقاء أمن سوريا متصلا بوجود جيشها الضعيف في لبنان.

هذه الفترة شهدت إنجازا كبيرا للسياسة السورية حققه حزب الله، هو انسحاب إسرائيل من لبنان وتطبيق القرار ٤٢٥، الذي يرسم حدوده مع فلسطين المحتلة، وقبولها العودة إلى اتفاقية الهدنة، وكانت تزعم أن لبنان سيكون البلد الثاني بعد مصر، الذي سيقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها.

انهيار التوازن الدولي:

بانهيار الاتحاد السوفييتي تصدعت بنية النظام الدولي وتكون نظام جديد يقوم على قطب وحيد هو أميركا، حليفة إسرائيل، التي ركزت جهدها الرئيس منذ بدايات التسعينيات على المنطقة العربية، حيث أقامت معادلا محليا لنظامها العالمي الجديد، تمثل من جهة في تكثيف وجودها العسكري داخل بحار وأجواء ومفاصل الوطن العربي، وخاصة منه الخليج والمشرق، ومن جهة أخرى في رغبتها إدخال تعديلات جوهرية على النظام العربي القائم، بدءا من العراق، الذي كان أول دولة تشن أميركا الحرب عليها في ظل النظام الجديد.

قرأت القيادة السورية التطورات بصورة خاطئة، واعتقدت أنه يكفي للتكيف مع الوضع الدولي الجديد أن تبدي مرونة أكبر تجاه السياسات الأمريكية، وأن ترسل وحدات من الجيش السوري إلى حفر الباطن في السعودية للمشاركة في تحرير الكويت، وتشدد قبضتها على لبنان وتزيد تفردها في حكمه، لجعل وجودها فيه أمرا يستحيل نقضه أو تهديده أو الرجوع عنه، دون إلحاق قدر كبير من الضرر بالمصالح الدولية والإقليمية المختلفة.

... أخيرا، ومع الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٢، في إطار إعلان أمريكي صريح بضرورة إعادة تشكيل النظام الإقليمي برمته، وجدت دمشق نفسها في مواجهة مع واشنطن، التي طالبت بإلغاء دورها الإقليمي في لبنان والعراق وفلسطين، ثم دورها تجاه إيران، خلال زيارة قام بها وزير خارجيتها كولن باول إلى دمشق في أيار/ مايو من العام ذاته، بعد أسابيع قليلة من إسقاط النظام العراقي، فكانت مطالبته بداية حقبة جديدة في علاقات أميركا مع سوريا، نجمت عن رغبة واشنطن في إنهاء اعترافها بالدور الذي وافقت عليه خلال حقبة الحرب الباردة، وتجسد أكثر ما تجسد في سيطرته العسكرية على لبنان، وفي علاقته تحديدا مع حزب الله، القوة التي تتقاطع فيها وعندها علاقاته مع علاقات طهران، ونفوذه مع نفوذها، وتشكل في نظر واشنطن خطرا على التوازن الداخلي في البلد، عندما يسترد استقلاله وينسحب الجيش السوري منه.

لن أعرج على التفاصيل الكثيرة، التي ترتبت على مطالب باول بالنسبة للعلاقات الأمريكية/ السورية. المهم أن لبنان تحوّل بسرعة إلى نقطة حسم في هذه العلاقات، خاصة بعد أن تبلورت حوله مدونة تشريعية أمريكية تجسدت، في قانون خاص بسيادته وتحريره،

ووقعت جريمة اغتيال الرئيس الحريري، التي كشفت حقيقة مهمة هي أن مجتمع لبنان المدني ما زال سليما، وأنه يستطيع تغطية مجتمعها السياسي، الذي توحد ضد سوريا واتهمها، باستثناء حزب الله تحديدا، الذي بقي مواليا لها وقدم تصورا حول تطبيق اتفاق الطائف يبقيها في البقاع طيلة عامين يتم خلالهما التفاهم على شكل وجودها اللاحق فيه ومداه الزمني. إلا أن الإجماع الشعبي الهائل، الذي أظهره القسم الأكبر من اللبنانيين، والضغط الدولي والعربي – السعودي خاصة – أجبرا النظام السوري على سحب جيشه من لبنان، رغم أنه كان قد قرر إبقاءه فيه، باعتبار أنه خط الدفاع الأول والأخير عن النظام، وأن لديه فيه قوى يفتقر إلى ما يماثلها في سوريا، وأن المعركة حوله تتصل بوجوده في دمشق تحديدا.

مستقبل العلاقات بين البلدين:

يصعب الحديث عن مستقبل العلاقات بين البلدين دون أخذ حقائق مهمة بعين الاعتبار، منها:

- أن لسوريا وجودا أمنيا وسياسيا كبيرا ومؤثرا في لبنان، وأنها تستطيع التدخل في شؤونه إلى اليوم متى شاءت وبالطريقة التي تقررها، بينما لا يقدر هو على تفادي ضغوطها بمفرده، ولا يجد مفرا من الاستعانة بقوى خارجية، عربية وأجنبية، يستعين بها في مواجهتها، كما تفعل حكومته الراهنة، التي تستثمر علاقاتها الحسنة بالسعودية ومصر، وكذلك جملة القرارات الدولية، التي تشكل مظلة قانونية أصدرها مجلس الأمن لتقييد التدخل السوري في شؤونه، وفرض طابع دولي وشرعي على علاقاتها معه، يقوم على ترسيم الحدود بينهما، وعلى تبادل الاعتراف الدبلوماسي بينهما وفتح سفارة لكل دولة لدى الأخرى، وصولا إلى امتناع كل منهما عن التدخل في شؤون الأخرى الداخلية، باعتبارها دولة مستقلة وسيدة وحرة. وإذن، فإن مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقف على قبول سوريا إنهاء وجودها غير الشرعي في لبنان، وإقلاعها عن ممارسة سياستين تجاهه، واحدة معلنة تبدي الرغبة في التعاون وتعزيز أواصر الأخوة، وثانية غير معلنة تبيح لنفسها كل شيء في التعامل معه، مهما كان مخالفا لقواعد الأخوة وللشرعية الدولية، إذا كان يخدم مصالحها، بما

في ذلك إثارة اللبنانيين بعضهم ضد بعض، وإدخال قوى مسلحة غير لبنانية – إيرانية وفلسطينية أساسا – إلى أراضي لبنان، وتأسيس بؤر مقاتلة خارجة عن سيطرة دولته ومؤسساتها، باسم حماية استقلاله وسيادته، دون موافقته طبعا. إذا قررت سوريا وضع نفوذها في خدمة لبنان، فإن العلاقات بينها وبينه ستتسم بالعقلانية والتهدئة، أما إذا كان قررت استخدام وجودها فيه لإثارة التناقضات داخله، ودفع قواه المختلفة إلى مواجهة بعضها بعضا، وإلى تصعيد خلافاتها، فإن علاقات البلدين الراهنة، الشديدة السوء، ستنفجر في صور متنوعة، ستلحق بهما كليهما عامة وبلبنان خاصة أفدح الضرر.

- تنتهج سوريا في لبنان سياسة مستلهمة من مبدأ الزعيم السوفييتي السابق بريجنيف، تقوم على تصور يعتبر دمشق مركزا مقررا ولبنان محيطا محدود السيادة، يحق لها التدخل في شؤونه متى شاءت خدمة لتوجهاتها الاستراتيجية ولنظامها، على أن يكون خياره الوحيد الانصياع لرغباتها وأوامرها وقبول ما يصدر عنها. إن استمرار هذا التصور يعني تفاقم الأزمات بين البلدين، واستمرار السياسة السورية في العمل على وضع يدها على لبنان، وتجاهل إرادة شعبه، وإجباره على قبول ما تراه له، واستمرار جهودها لاحتوائه، التي أخذت في الماضي شكل احتلال مباشر كيّف مؤسساته مع نمط نظامها، وسيأخذ من الآن فصاعدا صورة تدخلات وتدابير ستجعل حكمه محالا، إذا لم يقبل الرضوخ لها والاستجابة لما تحدده له من وظائف وأدوار.

- كما يتوقف مستقبل لبنان على نجاحه في تصفية دولة الطابقين، والتخلص من طابقها السري، الذي يقاوم رجوعها إلى ما كانت عليه: دولة حريات برلمانية ومؤسسات تمثيلية وأحزاب ونقابات حرة، ومجتمع مدني وصحافة ومنتديات وتنوع وتعددية. إن نجاح لبنان في تحقيق هذه المهمة سيساعد كثيرا على تطبيع علاقات البلدين، لأنه سيقنع النظام السوري باستحالة تطبيق نظرية المركز والمحيط، وسيكشف ظهر القوى الخفية، الأمنية الطابع، التي تؤيده وتستجيب لمخططاته، ويعد وجودها في لبنان جزءا جوهريا من حالة قوى هي امتداد لميزان قوى تمثل دمشق طرفه الآخر، فإن تداعى أو تبدل، وجد نظامها نفسه مجبرا على قبول سيادة واستقلال لبنان، وتعامل معه تعامل دولة مستقلة مع أخرى، من غير الضروري أن تخترقها من خلال تنظيمات وقوى غير شرعية كي تقيم علاقات حسنة ومفيدة معها.

- كما سيتعين مستقبل العلاقات بنجاح النظام اللبناني في إقامة توازن قوى داخلي ليس لأي طرف من أطرافه مصلحة حقيقية في الخروج عليه، إما لأن بقية الأطراف ستقف ضده وستردعه وتلزمه بالانضباط، أو لأن خروجه سيعزله وسيكبل يديه ويضعه في موقع الخاسر، مهما وصله من مدد ودعم خارجي. بكلام آخر: يحتاج لبنان إلى أوسع إجماع ممكن حول النظام البرلماني/ الحر، وهذا لن يتشكل دون إصلاح يقوض نظام الطوائف لصالح الدولة، التي يجب أن تقيم فضاء عاما مفتوحا وتفاعليا يتخطى أي تكوين جزئي، خاصة إن كان ما قبل مجتمعي، يستطيع المواطنون كذوات حرة العمل فيه بفاعلية وتكامل، دون أن يؤدي ارتطامهم بعضهم ببعض إلى نشوب صراعات تعجز توازناته وآليات اشتغاله عن احتوائها وتحييدها، وإبقاء الدولة بمنأى عنها، بما هي دولة جميع مواطنيها. لا داعي للقول أن توسيع الحريات وإقامة نظام ديموقراطي يتأسس على أنقاض نظام الطوائف، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تثقل كاهل اللبنانيين، والأخذ بسياسة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية هي عوامل ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى استقلال لبنان وتحديد شكل علاقاته مع بيئته الإقليمية، وخاصة منها سوريا، الشقيقة القريبة، التي يستحيل فكه عنها وفكها عنه.

- أخيرا، إن مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقف على نجاح لبنان في الحفاظ على استقلاله وقراره الحر، عبر إبقاء الوجود والنفوذ الأجنبي بعيدا عنه، وكذلك نجاحه في الانفتاح على الشعب والمجتمع في سوريا، وفي بلورة خطاب واقعي وعقلاني يقنع السوريين بأن جارهم لا يريد بهم شرا، ولا يسعى إلى التحالف أو التعاون مع أي كان ضدهم، وأن السوريين الذين يعيشون فيه يعاملون بطريقة لائقة وينالون حقوقهم ويحظون بالاحترام.

أي مستقبل !!

من الصعب جدا تحديد نمط المستقبل، الذي ستكون عليه علاقات البلدين، بسبب تداخل هذه العلاقات مع أوضاع داخلية وإقليمية ودولية متغيرة، خاصة إذا ما انضوى كلا البلدين فيها وصار مستقبله الذاتي ومستقبل علاقاته مع البلد الآخر متوقفا ليس على إرادتهما بالذات، بل على السياسات، التي ستنتهجها الأطراف التي انحاز كل منهما إليها. غير أنه

يبقى مؤكدا أن نمطها سيتوقف على جملة معقدة من عوامل تباعد خاصة بكل منهما وتقارب مشتركة بينهما، ذكرت بعضها في هذا النص، ستتوقف علاقاتهما على ما إذا كانت علاقات التقارب، بإرادة خصومهما، أم علاقات التباعد، بإرادتهما الطيبة، هي التي ستنتصر. هناك، على كل حال، حقيقة يصعب الهرب منها، هي أن لبنان أخذ يحظى بحماية دولية بعد انسحاب الجيش السوري منه، وأن أي تدخل سوري فيه لن يكون سهلا أو ميسورا، لأنه سيصطدم بإرادة دولية تستند إلى إجماع القوى الكبرى على استقلاله وسيادته، بما يجعل أية أزمة بين سوريا وبينه أزمة دولية، أزمة بين سوريا والعالم، كما تأكد خلال الأزمة، التي نشبت عقب جريمة قتل الحريري، وتحولت إلى أزمة بين ما يسمونه المجتمع الدولي وسوريا، لا يعرف أحد كيف ستنتهي، وإن كان هناك انطباع عام بأنها ستنزل ضررا فادحا بالنظام السوري، يفوق كل ما عرفه إلى اللحظة، رغم أنه كان خطيرا بدوره.

هذه الحقيقة، التي تضع العالم وراء لبنان وفي مواجهة سوريا، ستلعب دورا مقررا بالنسبة إلى سلوك البلدين، بعضهما حيال بعض، وفي مواقفهما من الحلول المطروحة لمشكلاتهما. وإذا كان صحيحا أن لبنان يعاني من صعوبات تكتيكية في علاقاته مع النظام السوري، فمما لا شك فيه أيضا أن هذا النظام يواجه مشكلات استراتيجية معقدة في علاقاته مع نفسه ومع لبنان والعالم، هي التي ستحدد في نهاية الأمر مصير، وتاليا مصير علاقاته بجواره وفي المقدمة منه لبنان.

العلاقات السورية -اللبنانية...
مشقة الأخوة

د. رضوان زيادة *

* مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، له العديد من الكتب، أهمها: مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي (٢٠٠٠). صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم (٢٠٠٣). الجولان في صراع السلام (إعداد وترجمة) (٢٠٠٤). أيديولوجيا النهضة في الخطاب العربي المعاصر (٢٠٠٤). نحو مجتمع مدني في سورية: حوارات"منتدى الحوار الوطني"(محرر ومشارك) (٢٠٠٤). الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية (محرر ومشارك) (٢٠٠٥). السلام الداني:المفاوضات السورية-الإسرائيلية(٢٠٠٥). المثقف ضد السلطة:حوارات المجتمع المدني في سورية (٢٠٠٥).

خرجت سورية من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتُعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية المتنافرة التي امتدت منذ انقلاب حسني الزعيم الأول في عام ١٩٤٩وحتى "الحركة التصحيحية" في عام ١٩٧٠، كما وخرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضاً بشعبيةٍ ورمزية لم يكن ليحظى بها رئيسٌ لسورية من قبل، وساهم ذلك كله في تحويل سورية من موقعٍ يتنافس عليه الجميع إلى لاعبٍ يطلب ودَّه الجميع، فسورية بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها في داخلها، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التي كانت تتنافس عليها[١]، وهذه هي الفرضية الرئيسية التي عمل الباحث الإسرائيلي موشيه ماعوز جاهداً في كتاباته على إثباتها، حيث يلخص تطور تحول الدور السوري كالتالي «لقد تحولت سورية، تحت قيادة حافظ الأسد، من بلدٍ ضعيف، هشٍّ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوةٍ إقليمية في الشرق الأوسط، فسورية التي كانت لعقودٍ متتالية هدفاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية أصبحت بقيادة الأسد، إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً» وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو هول دمشق»[٢].

---

[1] د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص٦٥، وأيضاً: رضوان زيادة، المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سورية، الزمان، (لندن)، ١٥شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

[2] انظر:

Moshe Ma'os, The Emergence of Modern Syria, in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P. 9 ،

وانظر أيضاً:

Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد لكي يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية سيما أثناء جولات كيسنجر المكوكية، وزادت من حضوره ورمزيته إلى أن استطاع أن يستثمرها بنجاحٍ في تعزيز سلطته وضمان استقراره، فبعد عودة القنيطرة «المحرّرة» عن طريق اتفاقية فصل القوات ذهب بنفسه ليرفع العلم السوري فوقها دليلاً على استعادتها، وستُصبح هذه الصورة رمزاً يتكرر يومياً ويتابعه السوريون باستمرار، أما النظام الرسمي فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرينيين» في إشارةٍ إلى «حركته التصحيحية» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ التي تمكّن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم في سورية، وتشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ الحرب التي خاضها الأسد بطموحٍ لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمي الجديد الذي كان على سورية أن تلعبه مستقبلاً في زيارةٍ نادرة إلى لبنان في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان اللقاء في مدينة شتورة على الحدود السورية- اللبنانية وذلك بهدف تأكيد سورية على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولم يكن يمضي ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥[1]، ودخلت لبنان مرحلةً من الصراعات المتقلّبة والتحالفات المتبدلّة أنهت تماماً سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعاتٍ تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية، لقد كان التدخل السوري السياسي مبكراً بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة، فلبنان لا تمثل فقط عمقاً استراتيجياً لسورية وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزءٌ من الاستراتيجية السورية التي اتبعها الأسد للحفاظ على التوازن مع الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة وأن لبنان تأخذ موقعاً حساساً بالنسبة لكلٍ من سورية وإسرائيل، وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل

---

[1] للإطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التي ساعدت على استمرارها، راجع:

- Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضاً:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

في لبنان لعوامل استراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية فإن التدخل العسكري السوري كان حقيقة متأخراً عن بداية اندلاع الحرب الأهلية، حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسياً، وقد لعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دوراً نشطاً من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون ب- «الوالي»، وأصرّ الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحي الماروني وبين الحركة الوطنية اللبنانية وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦[١].

استمر التصعيد الإسرائيلي المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفي فيها خاصةً وأن كلَّ عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين في لبنان، كان الموقف ينقسم بشأنها في لبنان إلى خصمين، الطرف المسيحي كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة الفلسطينيين كي لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضي اللبنانية، في حين أن الطرف المسلم واليساري الذي تزعمه الراحل كمال جنبلاط[٢] بامتياز كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبناني ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية رداً على العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حربٍ جديدة، مما أشعر وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدٍ لها وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيسي الذي طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ في دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها في دمشق ريتشارد مورفي بأن إسرائيل قد تضطر للتدخل إلى لبنان لوضع حدٍ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية، شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلي في الاستيلاء على أراضٍ جديدة لم ينته بعد، وما عززَّ مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً في تلك الفترة كان اسحق رابين وهو "بطل" حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

---

[1] Adeed I. Dawisha, Syria and The Lebanese Crisis (London: Macmillan Press, 1980) P. 120

[2] للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: ايغور تيموفييف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

رغم ذلك فقد كان الأسد متردداً في الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التي كان ينقلها السفير الأمريكي لدى دمشق (ريتشارد مورفي) وأخطرها كان في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الذي حذّر صراحة بأن «إسرائيل تعتبر أي تدخل أجنبي (سوري) مسلح في لبنان، تهديداً خطيراً للغاية».

كانت الحسابات الدولية تديرها الولايات المتحدة بمفردها، ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتي كان ينحصر في المساندة المعنوية لجنبلاط وقد تحفّظت على التدخل السوري في لبنان لمواجهته، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التي عرف الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق – موسكو في أول لقاءٍ له مع بريجينيف في موسكو، وهكذا فقد اتفقت بشكلٍ نادر، المصالح الأمريكية مع السورية في ضرورة التدخل السوري في لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية في لبنان وبالمقابل حافظت سورية في تدخلها العسكري على الوجود المسيحي الماروني الذي كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سميَّ اتفاقية «الخط الأحمر» الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة والتي لا تعترف بوجودها سورية ولا تصدّق ما جاء فيها، وتقضي هذه الاتفاقية كما جاء في رسالةٍ بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي آيغال آلون إلى كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السوري في البحر والجو محدوداً ولا يتجاوز شمالي خط صيدا- جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية في أجزاء من لبنان[1].

---

[1] باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ص٤٥٣، وانظر أيضاً: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية (دمشق:مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)ص٤٠-٤٣ حيث اقتنعت إسرائيل أن التدخل السوري سيؤدي إلى تورطها في مشاكل لبنان المعقدة إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأي رئيس الوزراء اسحق رابين. وانظر:

Z. Schiff, Dealing with Syria, Foreign Policy, No. 55, Summer 1984,

وأيضاً: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام (عمان:دار الجليل، ١٩٩٣) ص١٦١.

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السوري في لبنان لم يكن معبداً تماماً، حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في أيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد في النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين، وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية في سورية جلسةً حادة وتضارباً بالكراسي بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان[1]، لكن القيادة اتخذت في النهاية قرارها بالتدخل في لبنان على اعتبار أنه «واجبٌ قومي» للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبي، وأرسل الأسد على الفور في ١ أيار/ مايو ١٩٧٦ قوةً مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندي مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين في مدينة زحلة الواقعة في وادي البقاع[2]، لكن تدخل الأسد هذا الذي قدَّر له في البداية أن يكون محدوداً امتدَّ شيئاً فشيئاً في الأراضي اللبنانية وأخذ شكلاً مأساوياً في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦ عندما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية في ميناء صيدا في الجنوب وحوله، عندما وقعت الدبابات السورية في كمين نصبته لها القوات الفلسطينية وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصياً لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن معركة صيدا لم تكن النهاية بل كانت بداية التورّط السوري الحقيقي في الحرب الأهلية اللبنانية، ذلك أن سورية بعدها لم تعد راعياً إقليمياً للبنان، بل أصبحت – للأسف– طرفاً في هذه الحرب التي ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر» التي حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه داني ثلاثين ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة حتى سقط المخيم في النهاية في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على

---

[1] محمد جمال باروت، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية: من «الحركة التصحيحية» إلى تصفية مراكز الجنرالات، الحياة، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ .

[2] Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 136

مذبحة وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدني قضى معظمهم نحبهم ذبحاً على أيدي «جيش النمور»[1].

أثار التدخل السوري في لبنان لتأييد الطرف المسيحي على حساب الطرف الفلسطيني، أثار في وجه الأسد عاصفةً من الرفض ممزوجةٍ بالغضب وزالت عن الأسد تلك الصورة التي استحقها بجدارة عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، صورة الزعيم الذي يحرص على مصالح أمته العربية ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربي في وجه العدو الصهيوني، فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبيةً على مستوى العالم العربي كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعي للزعيم الممجد في الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخلياً وعربياً ودولياً، غير أن كلَّ ذلك لم يكن ليُثني الأسد عن تدخله الذي رأى فيه «واجباً قومياً»، وسيسعى فيما بعد على إضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذي عقد في الرياض في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية» مما اعُتبر نصراً دبلوماسياً للرئيس الأسد الذي حصل أيضاً على دعمٍ مادي من كلٍ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربياً بعد مؤتمر القاهرة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ فأقرت جامعة الدول العربية نهائياً جسم قوات الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠ ألف جندي بمشاركة عددٍ من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سورياً[2].

كانت لبنان إذاً بداية الدخول السوري الصريح في اللعبة الإقليمية وثم سيطرتها عليها بشكلٍ كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠، إذ أدرك أن هدفه في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة في الاتحاد السوفيتي حليفه الرئيسي، فتكيّف بشيءٍ من الحذر مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، لكنه لم يتخلَّ عن تطوير

---

[1] باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط [م، س]، ص٤٦٠ .

[2] Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163

قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول في مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزّز من قوة سورية على الردع هو احتفاظها بقواتها في الأراضي اللبنانية ووضعها في مواقع عسكرية استراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية في حال نشوب أيّ هجوم إسرائيلي مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد في تخطيطه الاستراتيجي للصراع مع إسرائيل من تحقيق "التوازن الاستراتيجي" من طرفٍ واحد، إلى إثبات "قدرة الردع العسكرية" من طرفٍ واحد أيضاً، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التي احتفظت معها سورية بعلاقاتٍ سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد في المقابل من استثمار حرب الخليج للحصول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيّقن أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍ عادل وشامل ودائم في المنطقة للصراع العربي- الإسرائيلي، وهو ما شجّعه على الاستجابة للرغبة الأمريكية في تحقيق حلفٍ دولي ضد العراق على أمل أن تُترجم هذه الرغبة لاحقاً بعرفانٍ للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التي قطعتها لسورية ولغيرها من أطراف الصراع في منطقة الشرق الأوسط وللحفاظ على مصالحه في لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرحٍ لتغيير الخارطة الإقليمية بشكلٍ يوظفه باستمرار لدى كل مرةٍ يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة، فعقب قمة شرم الشيخ في عام ١٩٩٦ على سبيل المثال لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذي ظلّ لأكثر من عشرين عاماً الميدان الذي ألحق فيه الأسد الهزيمة بعددٍ كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سورية بدءاً من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ ومروراً بمبادرة ريغان ١٩٨٢ فخطة شولتز ١٩٨٧ وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات ١٩٩٣[1].

فحين بدأت إسرائيل عمليتها في الجنوب اللبناني التي أطلقت عليها اسم "عناقيد الغضب"؛ وذلك بدءاً من ١١ نيسان/ أبريل وامتدت حتى ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وقد هدفت هذه العملية إلى إنهاء الهجمات التي يقوم بها حزب الله نهائياً على"المنطقة الآمنة" في

---

[1] انظر: رضوان زيادة، السلام الداني:المفاوضات السورية- الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

الجنوب اللبناني، وحصلت خلالها مجزرة قانا الشهيرة. لقد استثمر الأسد "ورطة بيريز" تلك بشكلٍ ناجح، حيث شعر أن عملية "عناقيد الغضب" كانت موجهةً ضده، وبعد أن كان بيريز يشترط على الأسد شروطاً لاستئناف مفاوضات السلام تتضمن وقف دعم الإرهاب، فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التي فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجدداً إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله في شرم الشيخ فوزراء خارجية كلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وأسبانيا وإيرلندا كلهم بدؤوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار.

بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشار الأسد دخلت العلاقة السورية-اللبنانية منعطفاً جديداً بدأ من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في أيار/ مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة، ثم صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقاً لاتفاق الطائف نظراً لانتهاء دورها، لكن التغير الدولي كان الأهم في حجمه، فحدث ١١ أيلول/ سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم حرب العراق وانتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩، الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود بعد تعديلٍ دستوري[1] أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سورية قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولي، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسي إزاءها. ولذلك وجدت نفسها في "مأزق صعب" في لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة في توتر "العلاقة الاستراتيجية" مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جداً من التنسيق والتوحد في المواقف، فأعاد الموقف الفرنسي في مجلس الأمن، الذي كان المحرك الفعلي لصدور القرار، العلاقة السورية -الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، سيما أن دمشق باتت وحيدة تماماً بالرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٤.

---

[1] المستقبل، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٣، والسفير، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٣.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سورية مع لبنان وعلى مستوى علاقات سورية الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التي أطلقت "انتفاضة الاستقلال" حان الوقت بالنسبة لها كي تُصاغ هذه العلاقة وفق منطقٍ مختلفٍ عن "المسار الواحد "أو الشعار الشهير "شعبٌ واحد في دولتين"، إذ بدا أن هناك مساراتٍ عدة في لبنان وحدها فكيف يمكن الحديث عندئذٍ عن مسارٍ واحد يجمع سورية ولبنان.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي الذي دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريري إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرؤيتان الأمريكية والأوروبية فإنه أصبح لا يرى في العلاقة السورية-اللبنانية إلا احتلالاً سورياً قائماً على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سورية قد اتهمت باغتيال الحريري أو هي مسئولة بشكلٍ غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان[1]، وقد لمح إلى ذلك وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، وزاد وزير الخارجية البريطاني بأن حمل سورية مسؤولية التورط المباشر في التنفيذ.

فاغتيال الحريري لم يظهّر مواقف كانت موجودة مسبقاً كما يدعي البعض، وإنما خلق مواقف جديدة وصنع رؤىً سياسية داخل لبنان وخارجه، فالمعارضة اللبنانية التي أصبحت فيما بعد تسيطر على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها في الانتخابات النيابية فقد امتلكت زمام المبادرة بشكلٍ كامل. لكن دمشق تتحمل مسؤوليةً كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ "الخاصرة الرخوة" أو معنى "الملف " وهو ما راكم الأخطاء بشكلٍ أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة في وجه دمشق.

---

[1] Michael Young , All eyes turn to Syria, International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية

Syria After Lebanon, Lebanon After Syria ,Middle East Report N°39,12 April 2005

لقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق وأن هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التي تؤمن بالأشخاص أكثر في جدينها في بناء السياسات الاستراتيجية الحقيقية جعلتها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبناني بشكلٍ أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة، عدا عن اللبنانيين، تبريراً شرعياً واحداً يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة[٢].

وباغتيال الحريري وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية، بدت دمشق محاصرةً من قبل المجتمع الدولي بأطرافه كافة، بل جرى توافق أمريكي أوروبي نادر فيما يتعلق بالملف السوري-اللبناني وأولوية تطبيق القرار الدولي ١٥٥٩. وضاعف المشهد سوءً ضعف القيادة السورية في إدارة الأزمة إعلامياً وسياسياً وحتى شعبياً، مما جعل الشكوك تزداد بدل أن تتبدد. فالقيادة السورية ظهرت مربكة وغير قادرة على اتخاذ القرار، ولم تفلح مسيرة خمسة عشر عاماً من "العلاقات التاريخية والمميزة "وفوقها "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" في إبعاد الشبهة، وزاد الوضع سوءً عدم قدرة السياسيين السوريين على اتخاذ المبادرة الصحيحة في اللحظة المناسبة.

لذلك يمكن القول إن المسألة كانت أبعد من اغتيال الحريري، فالدبلوماسية السورية خاصةً بعد حرب العراق أصبحت أسيرة الأخطاء المتكررة، وباتت أخطاؤها تعد بالجملة لا بالمفرق، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى آلية صنع القرار السياسي في سورية والدائرة المصغرة الذي يتخذ منها القرار.

ثم جاء الإعلان السوري بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان/ أبريل الحالي ليطوي بالكامل صفحة الدور الإقليمي السوري، فلبنان افتتحت الدور الإقليمي لسورية في عام ١٩٧٦وهي نفسها اختتمته.

لقد اعتبر الشرع وزير الخارجية السوري السابق (أصبح فيما بعد نائباً للرئيس) خلال المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع المندوب الدولي لارسن أن دمشق بانسحابها الكامل من لبنان تكون قد نفذت الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩، وأصبح الشق الآخر لبنانياً

---

[٢] انظر: عبدالله بو حبيب، أخطاء سورية الاستراتيجية في العلاقة مع واشنطن، الحياة، (لندن) ٢٠٠٥/٤/١١.

محضاً، وكان الكلام ذاته قد أعلنه الأسد خلال خطابه أمام مجلس الشعب في الخامس من آذار/مارس الفائت عندما أشار صراحةً إلى أن سورية تكون "بانتهاء هذا الانسحاب قد أوفت بالتزاماتها وفق الطائف ومقتضيات القرار ١٥٥٩ "، بل وطلب الأسد من لارسن تشكيل لجنة تحقق دولية تؤكد تنفيذها الكامل للشق المتعلق بها في القرار، وذلك خوفاً من اتخاذه ذريعة بيد أطراف دولية تحاول من خلاله تمديد الأزمة عبر إظهار مماطلة سورية في تنفيذ التزاماتها.

لم يكن لهذا التحول النوعي في الموقف السوري أن يتم لولا جهودٍ مصرية حثيثة في إقناع سورية لتأكيد التزامها بالقرار المذكور خاصةً بعد اغتيال الحريري، فقد حاولت دمشق إقناع زائريها بأن الشرق الأوسط يضم إسرائيل أيضاً وأن هناك قرارات دولية بحقها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ، لكن المصريين بدوا واضحين أننا نستطيع التحدث كثيراً وكثيراً جداً عن ذلك، لكننا لن نستطيع أن نفعل شيئاً يتعلق بذلك.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩ تحت ضغطٍ دولي شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى استناداً إلى البند السابع، لقد استخدمت كافة العصي الممكنة لكن دون إظهار أية جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس حافظ الأسد في المقايضة هنا واقعياً أو قابلا للتحقق أو الصرف، فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين دون شكرٍ على واجبها المنوط بها. وبنفس الوقت تبدو دمشق مقتنعة تماماً أن الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائي لتفتح ملفاً آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتي والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

يرى النظام السياسي في سورية أن الولايات المتحدة لن تنهي ضغوطها على دمشق، لكنها وبنفس الوقت لن تخوض حرباً ضدها، فتكرار التجربة العراقية مؤلم مهما حاولت الإدارة الأمريكية تجميله، ولذلك تماطل القيادة السورية بشكلٍ غريب يعكس ارتباكها المقلق، وتراهن على الزمن أو على نشوء تبدلات إقليمية جديدة بفعل الفاعلين الجدد في الساحة الدولية وهم الجماعات والمنظمات الأصولية التي تخوض حرباً مفتوحة مع الولايات المتحدة، ولذلك يرى النظام السياسي أن دوره ما زال مطلوباً لجهة ضمان الاستقرار في

المنطقة وبنفس الوقت غياب البديل الواضح له في سورية، فالمعارضة ضعيفة وأيديولوجية وتفكر بمنطق العقيدة لا بمنطق السياسة، فضلاً عن أن سنوات الاستبداد أنهكها بشكلٍ أفقرها من نخبها وسياسييها بل وحتى من خطابها.

ولذلك يبدو النظام السوري مطمئناً نوعاً ما إذ برغم الضغوط فإن فرصة ما لتسوية الملفات لا زالت قائمة، سيما أن قراراً أوروبياً بتغيير النظام السوري لم يتخذ حتى الآن.

لكن ما يجب إدراكه أن الولايات المتحدة تعرف تماماً مدى تمدد الأدوار أو الأشواك الإقليمية السورية في المنطقة، ولذلك فإذا رأى النظام السياسي السوري أن قراراً اتخذ بتغييره فعندها سوف يستخدم أشواكه تلك لتعزيز دوره وإثبات موقعه، ولذلك تنتظر الولايات المتحدة حتى يتم نزع هذه الشوك الإقليمية الواحدة تلو الأخرى حتى يصبح النظام معزولاً تماماً وعندها يمكن الإجهاز عليه بيسرٍ وسهولة، فهناك نظرية في العلاقات الدولية تقول إن حسر التمدد الإقليمي يتبع بالتأكيد انحساراً وضعفاً في الداخل، فجزء من القوة الداخلية مستمدّ من القدرة على الإيذاء في الخارج.

ولذلك يصح القول تماماً أن قراراً أمريكياً بتغيير النظام قد اتخذ، وتكرار رايس أكثر من مرة، أنه ليس لأمريكا مشكلة مع سورية، وإنما لسورية مشاكل مع جيرانها ومع العالم دليلٌ يؤشر على ذلك، وهنا يبدو الوضع أكثر خطورة فحتى الوصول إلى هذه الخطوة لا بد من المرور بمستويات متعددة سوف تلجأ إليها الولايات المتحدة لتحقيقها، وأولى هذه الخطوات وأشدها وطأة هي ما يسمى "الدبلوماسية القذرة" القائمة على تظهير الوجه السيئ للنظام في الخارج، عبر فتح ملف انتهاكاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان والفساد وشبكات التهريب وغير ذلك، ويبدو أن تجميد أرصدة بعض المسؤولين السوريين وعلى رأسهم وزير الداخلية غازي كنعان الذي انتحر في ظروف غامضة في دمشق فيما بعد، والرئيس السابق لجهاز الأمن والاستطلاع في لبنان رستم غزالة يعد مؤشراً واضحاً على اتباع هذه الديبلوماسية، كما أن استقبال الخارجية الأمريكية لمعارضين سوريين في الخارج وظيفته أن يحقق جزءً من ذلك، وأتى بعد ذلك الدور الذي لعبه عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق عبر انشقاقه العلني مما زاد من حجم الضغوط الدولية والعربية على النظام.

لقد نص قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ على عدم تعاون سورية الكافي مع مجلس الأمـن، وصيغ من ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة مما جعل التلـويح بالعقوبـات الدوليـة كعصا غليظة قابلة للتطبيق في أية لحظة، خاصة وأن القرار الدولي قد أعطى لجنة التحقيـق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة شبهها البعض بلجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فـي العراق، ثم أتى التقرير الثاني لميليس الذي ذكّر بعد التعاون السوري الكافي والبطـيء مـع لجنة التحقيق الدولية مما يفتح الباب مستقبلاً على خيارات عدة يبدو أسوأها العقوبات الدوليـة خاصة بعد تأكيد القرار الدولي السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤.

إن الولايات المتحدة وبعد فشلها في العثور على أسلحة الدمار الـشامل فـي العـراق بدت قضية نشر الحرية في العالم العربي استراتيجيتها التي تمنع من خلال انتشار الإرهـاب، وهو ما أدى إلى هذا الاهتمام الأمريكي المفرط بالقضية اللبنانية عقب اغتيـال الحريـري، إذ مثلت رأس حربة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. ولذلك على السوريين أن يقـرؤوا بعنايـة طبيعة التحولات التكتيكية والاستراتيجية الأمريكية، وعدم الاكتفاء بـذلك، فـالقراءة وحـدها اليوم لم تعد تكفي، وإنما تتطلب سياسة متوائمة وواقعية قادرة على الانعطاف بسرعة، ولـيس سياسة القاطرة المقطورة التي تحتاج وقتاً طويلاً وطويلاً جداً حتى تتمكن من الانعطاف.

وهنا تطرح مسألة الإصلاحات الداخلية، بوصفها الطريقـة الأنجـع والأقـل تكلفـة سياسية وأمنية للمحاولة على الالتفاف على الضغوط الخارجية بل واحتوائهـا، لكـن النظـام السوري أضاع عملياً فرصة حقيقية أتيحت له خلال فتـرة "ربيـع دمـشق" كـان الحـراك المجتمعي حينها متأهباً للاندماج في عملية إصلاح تدريجية مستمرة وعميقة، لكـن التجربـة أظهرت أن هذه الفترة لم تكن عملياً سوى إعادة تأهيل النظـام وتظهيـره إعلاميـاً داخليـاً وخارجياً لتمرير انتقال السلطة، ولذلك بدا سؤال الإصلاح بالنـسبة إلـى الـرئيس الجديـد مصيرياً وحساساً وصعباً بنفس الوقت بحكم كبر الإرث الذي تركه الـرئيس حـافظ الأسـد. وذلك يعود إلى اهتلاك آليات النظام بشكل مفرط واستمراره يتطلب تجديداً واسـعاً لمفاصـله وطبيعة عمله. كما أن التغيير المطلوب يشترط تغييراً هيكلياً في مؤسسات الحـزب والدولـة وفي الأشخاص القائمين عليها، مما يضع على المحك إمكانية استمرار النظام نفـسه. وهـو مصدر الصعوبة المستحيلة، فتجديد النظام ذاته على الأسس نفسها أشبه بالمعادلة المـستحيلة غير القابلة للحل.

على ضوء ذلك كله يمكن تفسير "المراوحة في المكان" التي وسمت النظام السوري منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، فحصيلة الإعلانات والتصريحات والحوارات والبيانات التي بشّرت بالتطوير والتحديث -والذي أصبح شعاراً رسمياً - يبدو كبيراً جداً سواءً على لسان الرئيس نفسه أو أعضاء القيادة القطرية أو رئيس الوزراء أو الوزراء، لكن ذلك لا يعدو سوى أن يكون "ميديا" لأجل الاستهلاك المحلي، إن حجم التغيير الحقيقي الذي تم إنجازه على أرض الواقع يبقى ضئيلاً ومحدوداً جداً ولا يتناسب مع الحجم الذي يأخذه في وسائل الإعلام، بل إن الأسد نفسه لاحظ في أحد حواراته أن المشكلة تكمن في حقيقة أن المراسيم والتشريعات الهائلة العدد[1] التي جرى إصدارها لم تجد طريقها إلى التطبيق متسائلاً هو نفسه عن السبب في ذلك[2].

لقد بات من الصعب إن لم يكن من المستحيل في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فصل الداخلي عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، لذلك فالتفكير من زاوية وطنية تحكمها المصالح العليا للشعب السوري قد يدفعنا إلى القول أن الضغوط الخارجية ربما تصب في إطار المساعد والمهيء للقيام بالإصلاح اللازم ولن تكون معيقة أو معرقلة. صحيحٌ أنها ستصطدم بخيارات وطنية وقومية ذات حساسية فائقة بالنسبة للشعب السوري سيّما بالنسبة للقضية الفلسطينية، إلا أن امتلاك أوراق إقليمية مساعدة مع لحمة وطنية داخلية ضرورية وحماية أوروبية كافية سيمكننا من الاحتفاظ بخياراتنا الوطنية الداخلية والتفاوض في المطالب الإقليمية الأخرى بما سيعزز -بلا شك- ويزيد الرصيد الوطني للمصالح السورية.

وأول هذا الالتزام عليه أن يبدأ من سياسة داخلية تقطع جذرياً مع السياسة الأمنية، وهذه السياسة لا تأتي من محض ردة الفعل على الضغوطات الخارجية كما تكرر ذلك المعارضة السورية باستمرار، وإنما هي سياسةٌ مطلوبة لذاتها وبذاتها، لأن دور الدولة الوظيفية اليوم انتهى، وحان الوقت لبناء دولة الحق والقانون، دولة كل مواطنيها.

---

[1] للإطلاع على نصوص المراسيم والقوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الرئيس بشار الأسد، راجع:أربعة أعوام على الانطلاقة الواثقة (دمشق:مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤) .

[2] انظر حوار الرئيس بشار الأسد مع صحيفة "الحياة"، (لندن)، ٢٠٠٣/١٠/٧، وحواره مع صحيفة النيويورك تايمز في:١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ .

وقد نجحت المعارضة في بلورة ما يسمى إعلان دمشق الذي أعلن في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ وقد احتاج إلى جهد استثنائي كبير من أجل التوصل إلى تسوية بين مختلف الفرقاء وإرضاء جميع الأطياف، لكن، ذلك رغم أهميته لا ينفي الأخطاء التي ربما سقط فيها البيان، لكنها يجب أن تحمل على حسن النية على اعتبار أن الهدف النهائي من البيان ليس صياغة النص فقط، وإنما إطلاق مستوى عالٍ من الحوار وديناميةٍ للعمل السياسي بغية الدفع باتجاه التغيير وتوحيد قطب معارض للسلطة القائمة تجبرها على القيام بالتغييرات المطلوبة داخلياً بدل التفاوض مع الخارج للقيام بهذه التغييرات.

الفصل الثاني

القوى الاجتماعية والدينية وسيناريوهات التغيير

الصراع حول مستقبل سورية...
سياسات التغيير في بنية مأزومة

ياسين الحاج صالح*

* كاتب وباحث سوري، معتقل سياسي سابق، له العديد من الكتابات في الصحف والدوريات العربية. ترجم عدداً من الكتب من اللغة الإنكليزية إلى العربية .

لنفترض أن مؤتمرا وطنيا سوريا عقد اليوم، فيما يلبي مطلبا للمعارضة السورية عمره أكثر من خمس سنوات: ما هي المشكلات ذات الأولوية التي يجدر به أن يناقشها ويتصدى لها بالعلاج؟ كان في بالي سؤال كهذا أثناء كتابة هذا البحث. ولما كان لا بد لحسن المعالجة من سلامة التشخيص ودقته، فقد التزمت هنا بإثارة القضايا الحساسة والشائكة التي يعاني منه المجتمع والدولة السوريان، وذلك بلغة مباشرة، تحاول قدر الإمكان تسمية الأشياء بأسمائها. وقدر الإمكان محدود، لأن استقلال الحقيقة ليست سياسة للثقافة والكتابة في سوريا، ولأن للكتابة السياسية في سوريا سياسة خاصة بها، وهي سياسة فيها من فنون الإيماء والمداورة والتعميم والتجنب وازدواج القول ما يتصل بالأمن والأمان أكثر مما يتصل بالحقيقة والموضوعية. على أن حد الإمكان محكوم أيضا بمقتضيات التفاهم الوطني وليس بمحرمات السلطة وحدها. فالمسائل الطائفية والإثنية والدينية هي ثالوث محرم فرعي ضمن الثالوث المحرم الذي كان شخصه المرحوم بوعلي ياسين منذ أوساط السبعينيات وشمل وقتها "الدين والجنس والصراع الطبقي"[1]. ويمس الأمر حرية تداول المعلومات حول هذه القضايا، وليس فقط ما يحتمل استخلاصه سياسيا منها. تصطدم هنا مقتضيات الفهم بمقتضيات التفاهم الوطني، وتتعارض أخلاقية البحث العلمي مع أخلاقية الوحدة الوطنية. على أن التفاهم هذا ليس مستقلا، كما يبدو للوهلة الأولى، عن هياكل السلطة وأشكال ممارستها وتكوين نخبة الحكم. وهو ليس خاصية جوهرية للمجتمع السوري يحملها معه في كل زمان ومكان. إذ رغم أن المجتمع السوري لم يكن يوما ذلك المجتمع المفتوح الذي يحتفظ للمعرفة والبحث العلمي بحيز مستقل، إلا أن جنوحه للانغلاق والرقابة (اقرأ: جنوح نشطاء من الطوائف لمراقبة ما يقال عن طوائفهم من قبل الطوائف الأخرى) وثيق الصلة

---

[1] بوعلي ياسين: الثالوث المحرم: الدين والجنس والصراع الطبقي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.

بتسييس المعرفة والحقيقة من قبل النظام السياسي، الذي يجد، من جهته، في أصناف كثيرة من المعلومات مساسا بالاستقرار الاجتماعي. إن مناخ التحريم الذي يحيط بالتكوينات الأهلية هو الثمن الذي يدفعه النظام من جيب المعرفة والنقد والمستقلين لإحاطة نفسه بالتحريم. والمفهوم الذي يغطي هذا الالتباس هو "الوحدة الوطنية" التي تعني في آن غياب النزاع الأهلي وسلطة مستقرة لنخبة الحكم.

ويمكن النظر إلى المناورات التي يلجأ إليها المثقفون لمقاربة هذا الشرط من إيماء ومداورة وتمويه بأنها أشكال للمقاومة وللخضوع في آن معا. أو هي تسويات بين حاجة المثقف للأمن والتزامه بالأمانة وقول الحق. وهذا ينطبق على كاتب هذه السطور مثل غيره من حيث المبدأ. على أن سابقة اعتقالي لمدة ١٦ عاما، بتهمة "مناهضة أهداف الثورة" والانضمام إلى جمعية سرية تعمل على قلب نظام الحكم، تتيح لي "فضل سلطة" ضئيل، أحاول استغلاله للانفلات جزئيا من أسوأ حيل سياسة الكتابة ومراوغاتها.

رغم أن التحليل المقترح هنا قد لا يكون مألوفا بكل مفرداته، إلا أنه يصل إلى نتائج مألوفة بعض الشيء. سنقول إن سوريا تعاني من مشكلتين كبريين: نظام سياسي مغلق وجامد، ومجتمع يعاني من تكسر شديد ومتفاقم يتبع خطوطا أهلية. وتتغذى كل من المشكلتين من الأخرى. فالتبعثر الاجتماعي النشط أو ما سنسميه أزمة الثقة الوطنية يجعل من السلطة القسرية حلا من أجل الحفاظ على الوحدة الاجتماعية. وبالمقابل يدعم النظام المغلق "أهلنة" المجتمع السوري ونزع مدنيته بآليات موضوعية وأخرى ذاتية واعية. فإذ هو يقوم على احتلال موقع المرجعية الحصرية للتفاعلات الاجتماعية بين السوريين فإنه يعرقل إمكانية قيام تفاعلات ذاتية وكثيفة بينهم. لكنه أيضا سيحرص على أن لا تقوم هذه التفاعلات لأنه يجد فيها تهديدا مصيريا. هذا بسبب التداخل بين الأهلي أو العصبي والعمومي على مستوى الدولة ذاتها، بل نزع عمومية الدولة بالتوازي مع نزع مدنية المجتمع أو تعطيل التفاعلات المدنية بين السكان.

ينبني على هذا التحليل تصور للتغيير يجمع بين (١) تقوية الدولة في وجه السلطة من جهة، ووجه العصبيات الأهلية من جهة أخرى، و(٢) توطيد الثقة الاجتماعية والحرص على التفاهم بين السوريين المنحدرين من أصول أهلية مختلفة، و(٣) فتح النظام السياسي وإعادة هيكلة الوظيفة الأمنية. ورأينا أن البلاد تواجه جديا مخاطر انهيار النظام السياسي

والتنازع الأهلي إن لم تنخرط، اليوم قبل الغد، في مسار تغييري يلبي المطالب الثلاثة المذكورة. هل هناك احتمالات وسطى: أقل من تغيير عقلاني وأفضل من انهيار عام؟ الأوضاع السورية اليوم متطرفة، والتفاعلات الإقليمية متطرفة كذلك. النظام لم يعُد يعِد السوريين بشيء بعد أن نكث بوعوده الإصلاحية في مطلع عهده. وقوى الدمج الداخلي أضعف بكثير من أن تحد من تأثير قوى التفكك، الناجمة عن التقاء قوى نبذ خارجية كبرى مع أزمة ثقة داخلية. هذا ما يدعونا إلى ترجيح الاحتمالات القصوى. فإما الحل العقلاني أو الانحلال وثورة القوى اللاعقلانية على بعضها.

تجارب تأسيسية ومقدمات تاريخية

ثمة تجربتان مكونتان لنظام الحكم البعثي في سوريا: التجربة الأولى هي الاستيلاء بالقوة على سلطة الدولة عام ١٩٦٣، ما يسميه خطاب الحكم البعثي "ثورة ٨ آذار/مارس المجيدة"؛ والثانية هي استيلاء بالقوة على المجتمع عام ١٩٨٠، في سياق المواجهة العنيفة بين النظام والإسلاميين السوريين. وهما معا تجربتان مكونتان، بمعنى أنهما انحفرتا بعمق في تكوين النظام وانغرزتا ضمن بنيته الوراثية. فهما معا تطبعان سياسات النظام في مختلف وجوهها طبعا عميقا.

أسست التجربة الأولى لنظام الحزب الواحد واحتكار السلطة المحمي بالقوة والاستثناء، وذلك عبر حالة الطوارئ التي فرضت في البلاد في يوم ٨ آذار ذاته[1]. فحزب البعث لم يحكم سوريا يوما واحدا دون حالة طوارئ معلنة. لقد أقصى البعثيون خصومهم

---

[1] الظروف الاستثنائية صناعة سورية قديمة، سابقة على العهد البعثي، كما تشهد على ذلك وفرة الانقلابات العسكرية السورية قبل عام ١٩٧٠، وقد أسهم فيها تناقض أجنحة الطبقة السياسية السورية، واضطراب الهوية السورية نفسها، فضلا عن التجاذبات الإقليمية الحادة. من أجل دارسة مهمة عن تكوين سوريا الحديثة، انظر: أمل بشور: دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، توزيع جروس برس، دون تاريخ ومكان للنشر. وهو دراسة ضخمة عن تاريخ سوريا بين ١٩١٨ و١٩٦٣. وحول التجاذبات الإقليمية، انظر باتريك سيل: الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، ت: سمير عبده ومحمود فلاحة، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

السياسيين، الناصريين والشيوعيين والإسلاميين، ونظروا إلى السلطة كملك شرعي لهم[1]، بالخصوص بعد تجربتهم المريرة أيام الوحدة السورية المصرية التي اعتبروا أنهم خرجوا منها خاسرين. لقد أظهروا حرصا عمليا على الحفاظ على استقلال الكيان السوري حيال أي مشروع توحيدي مع مصر أو غيرها، رغم أن إعادة الوحدة كان الشعار الموحد للضباط الوحدويين، الذين قادوا حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣؛ ولم يكن حرصهم على الحفاظ على السلطة لأنفسهم أقل من حرصهم من إبقاء سورية قاعدة لهم بلا منافس. فقد قضوا بشراسة بالغة على منافسيهم الناصريين في تموز/ يوليو من عام ١٩٦٣ نفسه، ما سيكون نموذجا مبكرا لمواجهة أية محاولة لانتزاع السلطة منهم.

وليس إلا طبيعيا ألا ينتج النظام البعثي، شأن أنظمة الحزب الواحد جميعا، آلية تغيير ذاتية سلمية. لقد شهدت سوريا ثلاثة عهود بعثية، ١٩٦٤- ١٩٦٦، و١٩٦٦-١٩٧٠، و١٩٧٠-، وتم الانتقال من واحد منها إلى الآخر عن طريق الانقلاب العسكري. ومع انتقال السلطة من الرعيل البعثي الأول إلى عهد "القُطريين" بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠، فإلى عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، تفاقم المكون الأهلي في تكوين ركائز السلطة الفعلية. وحيال هذه النقطة الحساسة يفيد أن نعود قليلا إلى الوراء.

كان العهد الاستقلالي قد وقف عاجزا عن معالجة بؤس الريف السوري الذي كان فلاحيا وفقيرا وينحدر بعض أبنائه من أقليات مذهبية. ذلك أن الشريحة المهيمنة في النخبة الاستقلالية تكونت بصورة خاصة من "أعيان المدن"، وكان أكثرهم "ملاك أراض غائبين" حسب تعبير فيليب خوري، أي يقيمون في المدن، ويملكون أراضٍ شاسعة في الريف، يعمل الفلاحون فيها ضمن شروط تقارب القنانة[2]. وقد وفر اجتماع الفقر والريف ووضع الأقلية التي كانت مضطهدة في العهد العثماني، وتحسنت أحوالها ووعيها لذاتها في ظل الانتداب الفرنسي، ثم لم يبذل "زمن الإقطاع والبرجوازية" (التسمية البعثية المعيارية للعهد

---

[1] سامي الجندي، البعث، دار النهار، بيروت ١٩٦٩؛ ص ١١٤ وما بعدها. وباتريك سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط، الطبعة الثامنة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٢. ص ١٣٦-١٣٩ .

[2] فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠- ١٩٤٥. ت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧. ص ٨٤، ٩٣-٩٦، ١٨١ .

الاستقلالي) جهدا جديا لإدماجها في الأمة[1]، وفّر قاعدة اجتماعية مهمة لحزب البعث. والحرمان المادي ذاته كان قد دفع متحدرين من الأقليات، العلويين بصورة أبرز من غيرهم، نحو الجيش[2]. والتقاء أيديولوجية حزب البعث العلمانية والاشتراكية والقومية مع الجيش له الفضل في بروز الوجه الأهلي للحكم البعثي. وهكذا استقر الأمر على نظام سياسي، يشغل فيه منحدرون من الطائفة العلوية مواقع مفتاحية. وبينما كانت "الأيديولوجيا الفقرائية"، إن صح التعبير، عنصرا مهما للوصول إلى السلطة عام ١٩٦٣، فإن السلطة ذاتها لم تلبث أن أنتجت ثروات هائلة، ألف سوريون كثيرون أن يقولوا إن إقطاعيي أيام زمان لم يحلموا بمثلها[3].

انفردت الطائفتان العلوية والدرزية بحيازتهما على قاعدتين جغرافيتين متمايزتين نسبيا، فيما لم يكن الأمر كذلك بخصوص المسيحيين والاسماعيليين (في هذه الحيثية، الأكراد يحتلون "منزلة بين المنزلتين"). هذا التحيز المكاني كان مناسبا للفرنسيين لإقامة دولتين درزية وعلوية في سوريا الانتدابية عام ١٩٢٢[4] لم تدمجا نهائيا في الكيان السوري حتى عام ١٩٤٢. وتميزت الطائفة العلوية عن الدرزية بأنها أكبر حجما، ربما أكثر من أربعة

---

[1] حول أوضاع الريف السوري أيام الانتداب الفرنسي، انظر: خوري: مرجع سبق ذكره. ص٩١- ٩٣، ٢٥٩-٢٦١. وحول التمييز ضد العلويين، انظر: محمد جمال باروت (تقديم وتحقيق): شعاع قبل الفجر، مذكرات أحمد نهاد السياف، الطبعة الأولى، إصدار خاص، ٢٠٠٥، دون مكان نشر، وبالخصوص "مذكرة نقورو" ص ٢٤٧-٢٥٤ .

[2] كان الفرنسيون قد شكلوا جيش الشرق من أبناء الأقليات في سياق سياسة فرق تسد التي اعتمدوها، ولأنهم كانوا يعتبرون القومية العربية التي واجهتهم في سوريا مزيجا من صناعة بريطانية ومن تناسخ ل"التعصب الإسلامي". خوري، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩-٨١؛ نيكولاس فاندام: الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في سوريا ١٩٦١-١٩٩٥، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٢-٥٤.

[3] يورد باتريك سيل في كتابه: الأسد والصراع على الشرق الأوسط (الطبعة الثامنة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٢)، ارتفاع عدد أصحاب الملايين بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٦ من ٥٥ إلى ٢٥٠٠. ص٥١٧. س

[4] خوري، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣ من أجل دولة الدروز، وفي مواقع شتى حول العلويين، منها ص ٨٥ و٨٦ و١٠١ و١٣٠. .

أضعافها، ١٠-١٢% مقابل حوالي ٣%[١]. ومن جهة أخرى كان عدد الأعيان العلويين محدودا، ومعظم الفلاحين العلويين يعملون في أراضي أعيان سنيين أو مسيحيين، فيما كان الفلاحون الدروز يعملون في أراضي ملاكين دروزا[٢].

شاركت سوريا مصر هزيمة فادحة في حرب ١٩٦٧، وأخفقت أكثر منها في الرد على الهزيمة تلك في عام ١٩٧٣. كان النظام البعثي قد عمل على بناء شرعيته على استعادة الأرض المحتلة، وعلى العدالة الاجتماعية. أخفق في الأولى، وكانت فكرته عن الثانية "اشتراكية"، أي تأميم أملاك "الإقطاع والبرجوازية"، توزيعها على الفلاحين أو استيلاء الدولة عليها. وهو ما تم واكتمل خلال السنوات الأولى من الحكم البعثي. لم يستطع النظام الاعتراف بإخفاقه، ما كان يقتضي إعادة النظر في هياكله وشرعيته. وإنما من باب حماية مواقعه وتحصين سلطته وجد نفسه مدفوعا إلى تعزيز العنصر الأهلي في تكوينه، وبدوره زاد هذا العنصر من صعوبة الاعتراف بالإخفاق والانخراط في طريق المراجعة. لقد كانت "الأهلنة" حماية للاستئثار بالسلطة، وليس العكس؛ ويميل الوطنيون العقلانيون في سوريا إلى اعتبار الاستبداد مسئولا عن الطائفية[٣]. على أن العلاقة بين الأهلي وسلطة الدولة أشد تعقيدا من أن يمكن تلخيصها في علاقة سببية خطية. ولعله من الصعب جدا دراستها اليوم لفرط حساسيتها وصعوبة الإحاطة بها، رغم أنها المنبع الأول لسوء التفاهم الوطني، ما سنسميه أزمة الثقة الوطنية. وفرط حساسيتها تجعل منها أشبه بثقب أسود يجتذب إلى داخله كل من يقترب منه مهما تكن عدته الفكرية وموقفه الشخصي. والثقب الأسود هذا هو عالم المكبوت

---

[1] يقول فاندام إن نسبة العلويين ١١،٥% والدروز ٣%، فاندام، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ .

[2] فاندام، نفسه، ص ٢٦-٣٢؛ خوري، نفسه، ص ٥٢٠ و٥٧٦، .

[3] في موضوعاته يقول "حزب الشعب الديمقراطي السوري" إن الطائفة [العلوية] بيد السلطة، وليست السلطة بيد الطائفة العلوية". قدمت الموضوعات إلى المؤتمر التأسيسي لحزب الشعب في ربيع ٢٠٠٥، وأقرت منه. انظر الرابط http://www. arraee. com/conf/document/doc_r_1. htm. وتنويعات هذه الموقف مشتركة بين مجمل مكونات الطيف الديمقراطي السوري .

الذي يغلي ويفور في جميع الصدور، لكن لا مجال للكلام عنه. ولكاتب هذه السطور تجربة شخصية لا تسر كثيرا في هذا المجال[1].

كان إنكار الإخفاق تعبيرا عن ضعف أخلاقية المسؤولية عند الفريق الشعبوي الحاكم، الذي لم يبق أمامه مفتوحا إلا باب العناد وتسوير سلطته بأجهزة أمنية وفيرة العدد ومتمتعة بالحصانة المطلقة وغير مقيدة الصلاحيات، تجسد العنصر الأهلي فيها أكثر من غيرها. ولم يلبث هذا التوجه غير المتوازن أن أخذ يتصرف بتوزيع الموارد الوطنية بالطريقة ذاتها التي يتصرف فيها حيال الحياة السياسية.

إن تدفق أموال نفطية بعد عام ١٩٧٤ على سوريا قد رفع معدلات النمو من جهة، وأسهم في التوسع في مشاريع في البنية التحتية والصناعة من جهة أخرى، لكنه كذلك غذى تنمية أجهزة الأمن، وتشكيلات ميليشاوية، نصف عسكرية ونصف أمنية، مثل سرايا الدفاع، التي كان يقودها رفعت الأسد شقيق الرئيس الراحل وعم الرئيس الحالي. كما مول الفساد ثورة في الاستهلاك الكمالي والتفاخري[2]. وهكذا تنامت مطالب الناس، بينما كانت قاعدة الاستفادة من التحولات الاجتماعية الجديدة تضيق أكثر فأكثر. وهكذا أيضا وفي الوقت نفسه تقريبا، أواسط سبعينيات القرن العشرين، أخذت سوريا تشهد هجرتين: هجرة إلى دول الخليج البترولية، وهجرة إلى الإسلام.

كانت فئات من بقايا الطبقة الوسطى المدينية والتجار التقليديين والمهنيين تراكم استياءا من النظام، الذي أخذ ينتج أعيانه وأرستقراطييه الخاصين، المستفيدين من "امتلاك" الدولة. هذا بالخصوص في المدن العريقة الأربعة، دمشق وحلب وحماة وحمص، التي كانت محور الحياة السياسية السورية والاقتصادية والثقافية في العهد الاستقلالي. وكانت جماعة

---

[1] من أجل جانب من هذه التجربة، انظر تعليقات في موقع شام برس على مقالة كاتب هذه السطور: "هل من سبيل إلى إبطال المخاتلة الطائفية؟" التي نشرت في الحياة ٢٠٠٥/١١/٦: الرابط . http://www champress. net/?page=show_det_ar&id=3307. وقد وصف الكاتب في بعضها بأنه ماجور ومتعيش مستعد للكتابة حتى في الصحف الإسرائيلية ومتأمرك .

[2] سيل، مرجع مذكور سابقا، الفصل ١٩ بكامله ص ٥١٣-٥٤٩، وحول رفعت: الفصل ٢٤، ص٦٨٥-٧١٤ .

"الإخوان المسلمين" التي تكونت عام ١٩٤٥، وأخذت تنظر بسخط إلى توجهات البعثيين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، تغدو المرشح الطبيعي لمركزة الاستياء الاجتماعي وتزخيمه وترجمته إلى فعل سياسي مقاوم. أما الشيوعيون والناصريون فكانوا أقل ملاءمة لهذه المهمة، لأنهم كانوا يقولون كلاما مشابها للكلام البعثي، أو حتى أشد إلحافا على التحكم بالمجتمع وزعم معرفة "مصالحه الحقيقية"، باختصار نجحوا في أن يصيروا بلا قضية.

وهكذا كان ثمة موجتان عاليتان تتحركان في اتجاهين متعاكسين: النظام الذي يراكم مزيدا من السلطة والغرور (كان قد تدخل في لبنان بطلب لبناني، وضوء أخضر أمريكي، ومباركة عربية)، ومن النفاذ إلى المواد المحلية والإقليمية، وعمق استراتيجي سوفييتي رغم اعتراض السوفييت المؤقت والواهن على التدخل السوري في لبنان؛ والإسلاميون الذين كانوا يزدادون حنقا واستقطابا لمشاعر الاستياء المحلية والإقليمية (الأردن والعراق بصورة نشطة، والسعودية ومصر بصورة غير نشطة، وتركية بدعم خفي). كان ارتطام الموجتين مهولا. وبين تدشين المواجهة في مطلع صيف ١٩٧٩ بمذبحة ارتكبتها مجموعة نصف منشقة ونصف مرتبطة مع الإخوان المسلمين، الطليعة المقاتلة، وراح ضحيتها قرابة ٨٠ تلميذ ضابط من العلويين، والنهاية في شباط عام ١٩٨٢، حيث قتل ما بين ١٠ و٣٠ ألفا في حماة معظمهم من المواطنين العزل، فضلا عن عشرات ألوف المعتقلين، يقدر أنه أعدم منهم ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف[1]، بين هذين التاريخين عاشت البلاد وقتا مجنونا دمويا لم يترك أحدا خارجه، ولم تعرفه من قبل على هذا النطاق الواسع والشامل في تاريخ الكيان السوري الحديث. طور النظام خلال هذه المواجهات غرائز نامية جدا حيال أي شكل من أشكال الاعتراض أو الانتظام الاجتماعي المستقل، وتحولت موازين القوى بين الدولة والمجتمع لمصلحة الأولى، ما رفع من قيمة السلطة وسعرها ومنافعها، وفرغ الدولة من عموميتها، وبخس قيمة عموم الناس وجردهم من أية حماية، وفتح شهية السلطات على الاعتقال والتعذيب وإنتاج الخوف. ووجد عشرات الألوف من الأمنيين أنفسهم في مواقع مناسبة جدا

---

[1] قدرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان عدد المفقودين السوريين بـ ١٧ الفا، وقدمت قوائم اسمية بـ٤ آلاف منهم، تمكنت من جمع المعلومات عنهم. انظر http://www. shrc. org. uk/data/aspx/d0/2570. aspx.ورسالة موقع أخبار الشرق thisissyria. net اليومية في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ .

لجني ثروات وفتح مشاريع وحيازة امتيازات متنوعة[1]. وانتعشت كتابة "التقارير" الانتقامية، وتحولت إلى وسيلة تقاضٍ مفضلة عند كثيرين من المقربين للنظام، مما قوض النظام القضائي الهزيل أصلا. حقق استتباع الإعلام والثقافة والجامعات خطوات إضافية سريعة، واعتقل مئات من أعضاء أحزاب سياسية يسارية ونقابيين وأناسا عاديين، ما أسهم في تفريغ البلاد من أي صوت مختلف. واخترق الحيز المكاني، المديني بخاصة، بكثافة هائلة بمسلحين وميلشياويين وأمنيين، مما دفع الناس إلى الانكفاء على حياتهم الخاصة والتزام الصمت فيها. وبات تجوال السلاح في الشارع وبين المدنيين مألوفا. وبالمجمل، نظّف المجال العام تماما من كل ما عدا السلطة وشاراتها ورموزها وصورها وتماثيلها ومسيراتها "الشعبية العفوية" التي كانت "تمسرح" فعل الخضوع الاجتماعي دوريا وتعرضه في جميع وسائل الإعلام[2]. بالمجمل أيضا استولى النظام على المجتمع بالقوة المسلحة.

على أن النظام الذي استطاع إلحاق الهزيمة بكل اعتراض ذي مطمح عمومي، عنيفا كان أم سلميا، لم ينتصر ولم يعرف كيف ينتصر. فقد جرد مواطنيه من السياسة وركزها في أيدي أجهزة تعمل بالعنف، إلى درجة أن الحكومة ذاتها أضحت عاجزة عن المبادرة السياسية. لم تلحق تلك التجربة المكونة العنيفة الهزيمة بالاستقلال الاجتماعي، ولم تجرد المواطنين من حقوق المواطنة وتردهم إلى رعايا، بل أيضا بالدولة التي اقتصرت الآن على سلطة يحركها القمع وحده.

---

[1] تذكر روايات شفهية كثيرة أن والدة العميد فيصل غانم الذي كان مدير سجن الهول في تدمر كانت تقايض ذهب زوجات وأمهات المعتقلين مقابل السماح بزيارتهم أو حتى مجرد رؤيتهم من بعيد. إن توتيق هذه الروايات علنا وبصورة موثوقة لا يزال غير ممكن الآن .

[2] حول دور التظاهرات الرمزية في حكم الرئيس حافظ الأسد، انظر Lisa Wedeen: ambiguities of Domination, politics, rhetoric, and symbols in contemporary Syria. The university of Chicago, Chicago and London. 1999, pp1-32.

ولا يتجلى نخر الدولة الذي تسببت به تلك التجربة المكونة في شيء أكثر مما في تكون حكومة واجهة علنية لا تملك من الأمر شيئا[1]، وحكومة حقيقية محدودة العدد تقرر كل شيء، مع وزن حاسم فيها للمكون الأمني الأهلي. وهو ما يعني أن المكون الحزبي أيضا غائب عنها أو محدود التأثير وليس مكون الدولة فقط.

ومع "الأمننة" الشاملة للمجتمع كف الشأن الأمني عن كونه شأنا اختصاصيا وأساسا لسلطة نوعية. لقد بات في الوقت نفسه سياسة واقتصادا وثقافة وعلما و... أمنا. ومع انتشاره في كل مكان، زال الأمني، وانمحت الحدود بينه وبين العسكري والحزبي (البعثي) والحكومي والمدني. بل لقد زال المدني، ليس عبر "أمننته" فقط بل عبر نزع مدنيته وإضفاء صفة أهلية عليه كذلك. لقد وقعت عملية نزع لمدنية المجتمع السوري، عن طريق اختراقه أمنيا ومنعه من إنتاج صيغ انتظام ذاتي مستقلة، ما دفعه إلى إعادة صيغ انتظامه المستقلة التقليدية من طائفة وعشيرة ومحلة. لكن هذه الصيغ تندرج ضمن نظام السلطة القسرية وتنسخ بنيتها، بحيث أن مطمح كل منها هو أن تحتكر حياة أفرادها وتحجر عليهم سياسيا، أي أن تصير نظم حزب واحد. وهكذا يعيد نظام الحزب الواحد إنتاج ذاته عبر تعميم ذاته ونشر نسخه في كل مكان.

ومع وقوعه في ظل مراقبة شاملة ودائمة فقد المجتمع السوري عفويته وإبداعيته وقدرته على المبادرة، فوق فقده اجتماعيته ومدنيته. وهو ما أفضى إلى شل قدرة المجتمع السوري على اجتراح التغيير من جهة، وإنتاج العمومية السياسية من جهة أخرى.

---

[1] انظر تعليق أيمن عبد النور، محرر نشرة "كلنا شركاء" الإلكترونية السورية حول الحكومة الجديدة يوم٢٠٠٦/٢/١٢: يقول إنه لا السياسة الإعلامية يصنعها وزير الإعلام ولا السياسة الخارجية يصنعها وزير الخارجية. من يصنعهما؟ يظن عدد كبير من السوريين أنهم يعرفون الجواب: أجهزة الأمن. وهو جواب يحتاج إلى تدقيق. فأجهزة الأمن ذاتها مندرجة ضمن مركب سياسي أمني عصبي يشكل مركز السلطة الحقيقي، على الأقل منذ مؤتمر حزب البعث في صيف ٢٠٠٥ و"انتحار" غازي كنعان، وزير الداخلية السابق، في ٢٠٠٥/١٠/١٢ .

المجتمع المفخّخ

يعيش المجتمع السوري منذ عام ١٩٦٣ أزمة سياسية عميقة وتكوينية هي ذاتها، تتمثل في أن "الدولة" هي التنظيم الأشد تطرفا والأعنف والأشد تعصبا والأكثر سرية وفئوية. سيعني هذا منذ الآن أن سوريا تفتقر إلى مقر للاعتدال والسياسة والعمومية والعلانية. وهو ما من شأنه أن ينشر التطرف واللاتوازن في المجتمع، ويجعل من العنف إغراء دائما. هذا ما حصل بالفعل قبل ربع قرن، وما حل محله اليوم تسليم متطرف بواقع الحال، وعجز شامل عن المبادرة. سيعني أيضا في واقع الأمر خصخصة الدولة، أو تحولها إلى طرف اجتماعي لا يختلف عن غيره، مما يجعل منها احتكاراً للنزاع الأهلي وليس للعنف الشرعي حسب التعريف الفيبري الشهير. ويجد هذا الوقع انعكاسه السياسي في حقيقة أن الخيار المعضل الذي يطرحه النظام على السوريين هو إما نحن أو الفوضى والنزاع الأهلي. وبالطبع يغدو مفهوم الدولة ذاته مضللا في مثل هذه الحالة. وهو ما ألف المثقفون السوريون أن يتمثّلوه خلال سنوات ما بعد ٢٠٠٠ عبر التمييز بين الدولة والسلطة، أو إبراز ارتداد الدولة إلى سلطة الإكراه والقسر[1].

لكن ما هي جذور هذه الأزمة ذاتها؟ وماذا نقصد بقولنا إن الدولة هي المنظمة الأكثر تطرفا؟

الواقع أن التطرف والعنف والسرية هي سمات جميع نظم الحزب الواحد التي كانت إغراء القرن العشرين المميز. لقد وجدت نخب متحمسة في مركزة السلطة والقيم الوطنية والثروة في الدولة النهج المفضل لتحقيق التنمية وحماية الاستقلال الوطني وإشباع حبها للسلطة. غير أن النموذج هذا، في البلاد العربية وغيرها، تكشف عن حضانة للفساد أفضت إلى إخفاقات تنمية لا جدال فيها، وعن إنتاج طبقات جديدة نهمة وشديدة الحرص على البقاء في السلطة، وعن استعداد للبطش وجد على الدوام ترجمته الواقعية في سجون وأجهزة أمن كلية الحضور. والفساد وليد طبيعي للرغبة في البقاء المؤبد في السلطة. فركود ماء السلطة يجعل منها مستنقعا تنمو فيه الطحالب وتتكاثر عليه الهوام والبعوض.

---

[1] مثلا الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني. موجودة كملحق في كتاب فلينت ليفريت: وراثة سورية: اختبار بشار بالنار. ت: عماد فوزي شعيبي، لطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥ .

كان التطرف هذا يسمى، لدى البعثيين ولدى غيرهم، ثورية حتى وقت غير بعيد، أي كان شيئا مرغوبا، وكان نقيضه يعتبر رجعية أو محافظة. والواقع أن مفهوم الاعتدال لا يزال غير مريح للثقافة السياسية السورية وغير مرتاح فيها، ولا يزال التطرف أمرا مرغوبا في بعض الأوساط. وهو ما تغذيه الاستخدامات الأمريكية لهذه الدوالّ، والتي تصادر على التطابق بين موالاة السياسة الأمريكية والاعتدال، وبين مناهضتها والتطرف. وهذا استخدام متطرف بحد ذاته.

ولعل التطرف "إعلاء"، بالمعنى الفرويدي للكلمة، للعجز عن إنتاج تمثيل مقارب للمجتمع السوري، العجز عن الاعتراف بتاريخ سوريا كله (يسمى "عصر الإقطاع والبرجوازية"، حين يراد الكلام على "اشتراكية" العصر البعثي، و"عصر الانقلابات العسكرية"، حين يراد الثناء على "الاستقرار" الذي عرفته سوريا في عهد حافظ الأسد). ينبثق التطرف كذلك من عدم التطابق بين أية عقيدة سياسية بعينها وبين السياسات الواقعية، بين أيّ حزب واحد وبين تعدد المصالح الاجتماعية وتعارضها. بعبارة أخرى، من التعارض بين الموقع العمومي لسلطة الدولة وبين الطبيعة الاجتماعية والسياسية الجزئية والخاصة وغير المنتخبة لهذه السلطة. فالتطرف ثمرة طبيعية لاحتلال السلطة العمومية وتسخيرها لمصالح خصوصية. وهي أيضا قرين أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة اللاحزبية (وهي أنظمة حزب واحد مستترة) مهما تكن أيديولوجيتها. بالمقابل، الشكل الوحيد لإنتاج الاعتدال في عصرنا هو النظم التعددية المفتوحة.

وتنبع الخصائص الأخرى للدولة من خاصيتها الجوهرية، أي تسخير السلطة العمومية لمصالح خصوصية. فهي تنزع إلى العنف لحراسة المصالح الخصوصية المحتلة للدولة، بل تغدو الدولة متراسا لحماية هذه المصالح وحصنا لها. وتجنح نحو السرية على ديدن النظم الشمولية جميعا لأنها لا تطيق أن تكون مرئية لعموم الناس، كي تحافظ على هيبتها، ولتحمي حياتها المزدوجة: الغيرية في العلن، والأنانية الفظة والسقيم في السر. ومن هنا حجب المعلومات والسيطرة على الإعلام وبناء حاجزين في وجه الحقيقة: حاجز أجهزة الإعلام التي تسمي الأشياء بغير أسمائها، وحاجز أجهزة الأمن التي تمنع تسمية الأشياء بأسمائها. وبقدر ما تغدو الدولة موطنا للسر والخفاء، يجد المجتمع نفسه مقسوراً على فرط ظهور وعلانية وتبعثر. بينما تنزوي الخصوصية والحميمية والعفوية إلى إعماق البيوت

وإلى أهل ثقة المرء، أي أسرته وقرابته. وهذا عامل آخر في بروز الأطر الأهلية وهشاشة الروابط المدنية الطوعية. وهكذا يوحد التظاهر والازدواجية بين السلطة والمجتمع المتناثر. يعرف هذا أن السلطة تتظاهر، وهي تعرف أنه يعرف أنها تتظاهر، لكنها ترتضي منه التظاهر بالتصديق، ويرتضي منها هو التظاهر بتصديق أنه مواطن صالح.

وأخيرا ينبع الشغف بالتطرف من الفشل في تكوين صورة واقعية عن عالم اليوم، بتأثير التباسات ثقافية لها علاقة بنوعية تعرفنا على الحداثة والتباسات جيوسياسية (الانقسام العربي، الاحتلال الإسرائيلي، الحرب الباردة وتحالف السلطات السورية مع الخاسرين)، والتباسات اجتماعية تتعلق بتكوين نخبة السلطة وتداخل الاجتماعي مع الفئوي والوطني مع الطائفي، مما يتعذر الاعتراف به.

وبالجملة تتعرض الدولة بوصفها إطارا للعام الاجتماعي للنخر والتجويف[1].

وأهم نتائج هذا الشرط أن المجتمع يفتقر إلى نقطة ارتكاز معتدلة، وإلى معايير للاعتدال والتوسط، فيفقد توازنه، ويغدو التطرف شغفا عاما، ولا يحافظ على بقائه إلا لأن أقوى المتطرفين فيه هو الذي في الحكم. وفي مثل هذا الوضع لا يمكن تعريف الاعتدال بأنه القرب من السياسة الرسمية ولا التطرف بأنه البعد عنها. وهذا ما لا يتبينه فاعلون وناشطون سياسيون وثقافيون، محليون وعربا وغربيون، ممن يدخرون صفة المتطرف والمعتدل للمعارضين، إن داخل كل دولة أو لسلطة المعسكر الأقوى عالميا، أي الغرب، ما يدل على العموم إلى الانحياز البنيوي للفكر السياسي السائد إلى "السلطة"، دون تحليل أولي لبنية هذه السلطة ونشوئها. وفي مرحلة متقدمة من دورة حياة هذا النظام، بين أواخر ثمانينيات وأواخر تسعينيات القرن العشرين في سوريا، يستسلم الناس وينخرطون في شبكة الأوضاع والعلاقات التي يتيحها لهم النظام. فلا يبقى للفساد خارج، بل يغدو حلاً بعد أن كان مشكلة، أي أنه يتحول إلى ثقافة. وهذه أعلى ثمرات الفساد والتطرف.

---

[1] تدين هذه المقاربة التي تهتم بالصعيد السياسي وبنية الدولة الحديثة لبرهان غليون في مجمل أعماله، بصورة خاصة المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١؛ ونقد السياسية: الدين والدولة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٣ .

أزمة الثقة الوطنية

أسهم تفجر الصراع العنيف بين نظام الرئيس حافظ الأسد والإسلاميين، في دفع المسألة الطائفية إلى سطح الوعي والسياسة في سوريا. لقد شعر المواطنون من ذوي الأصول العلوية أنهم مستهدفون، ولاذت أكثرية كبيرة منهم بالنظام. ورغم أن منحدرين عديدين من الطائفة العلوية كانوا معارضين للنظام فإن الموقف العدائي من الإسلاميين يكاد يكون النقطة الأقل خلافية في الوسط العلوي. ولعله لذلك استصلح معارضو النظام المنحدرين من الطائفة العلوية العقيدة الشيوعية، أو تنويعة يسارية متشددة من القومية العربية، عنوانا أيديولوجيا لهم. وبعد انتهاء الحرب الباردة برزت العلمانية كشعار موحد.

وما ينطبق على العلويين ينطبق على الجماعات الدينية والمذهبية الأخرى، من مسيحيين ودروز وإسماعيليين، وإن بحدة أقل. فالنموذج الذي يمثله الإسلاميون، وقد كان عنيفا وطائفيا ومتعصبا بلا ريب، ولم يبد أي اهتمام بوقائع التعدد الديني والمذهبي في المجتمع السوري، كان مصدر رعب لديهم. كان النظام "العلماني" ملاذا مفضلا لهم في ظل ضعف المعارضة الديمقراطية والعلمانية. على أن القاعدة الاجتماعية للعلمانية في سوريا لا ترتد إلى أوساط الأقليات الدينية والمذهبية. إن قطاعات محدثة مهمة من الجمهور المسلم السني، تنحدر من الطبقة الوسطى، وبينها نساء مهنيات ومثقفات، ذات وزن مهم في الجمهور العلماني السوري[1]. يصعب تقدير حجم هذه الأوساط، لكنها تستمد أهميتها الحاسمة من كسر التطابق بين الاستقطاب الطائفي والتطلب العلماني. والحال يبدو لنا أن علمانية هذا الجمهور ليست نضالية في الغالب، وأن أكثرية السوريين غير مستعدة لمسايرة نموذج الدولة الدينية، حتى لو لم تكون متحمسة للنموذج النضالي من العلمانية. وهو ما يقتضي ربما العمل على بلورة نموذج علماني أكثر اعتدالا، يحد من مخاطر الهيمنة الدينية

---

[1] كان ربيع دمشق الذي وافق بصورة ما العام الأول من عهد الرئيس بشار الأسد نتاجا علمانيا بالكامل. وفي المنتديات التي عبرت عنه بأنصع صورة كان الحضور النسوي لافتا. في أيار/ مايو من عام ٢٠٠٥ اعتقل ٨ من أعضاء مجلس إدارة المنتدى إثر قراءة أحدهم رسالة من علي البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين السوريين ضمن استعراض لمواقف الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية والحقوقية حول موقف سوريا. وكان بينهم امرأتان. وقد أفرج عنهم بعد أسبوع واحد، باستثناء على العبد الله، الذي قرأ رسالة البيانوني، وقد قضى في السجن خمسة أشهر .

على المجال العام دون أن يندفع نحو فرض هيمنة مقابلة، مضادة للدين. يبقى بعد كل ذلك أن رافعي راية العلمانية ضد الدينية يشكلون معسكرا مهما في الحقل السياسي الأيديولوجي السوري، لكن مجاله الأهم هو الانترنت وليس المنتديات. وينبغي أن يكون لجوء العلمانية المتطرفة، العلمانوية، إلى العالم الافتراضي، دالا جدا على موقعها الاجتماعي والثقافي[1].

ورغم أن الأكراد مسلمون سنيون في أكثريتهم الساحقة إلا أن دور الرابط القومي يتفوق في تحديد خياراتهم وتوجيه سلوكهم على العامل الديني والمذهبي[2]. ومعلوم أن النخبة الكردية انجذبت بقوة إلى الشيوعية السورية، وكان الحزب الشيوعي السوري إحدى أقنية اندماجها في المجتمع السوري قبل أن يتم تحطم الحزب بانشقاقه عام ١٩٧٢ وانضمامه للجبهة في العام نفسه. وبالجملة اصطف الأكراد إلى جانب النظام في الصراع بينه وبين الإسلاميين. أسهم في ذلك موقف النظام المعادي لنظام صدام حسين في العراق. وفي الثمانينيات كان لموقف النظام المساند لحزب العمال الكردستاني في تركيا دورا في تحييد الأكراد أو اصطفافهم إلى جانبه. في التسعينيات تكون كيان كردي شبه مستقل بحماية الأمريكيين في شمال العراق، وأنعش مشاعر الحرمان والظلم في أوساط الأكراد السوريين، وأثار آمالهم القومية المكنونة. وفي ١٩٩٨ طردت السلطات السورية عبد الله أوجلان، الذي لم يلبث أن اعتقله الأتراك، فخسرت سورية رافعة نفوذ مهمة، إقليميا وفي الوسط الكردي.

وجاء الغزو الأمريكي للعراق في ربيع ٢٠٠٣، وما أعقبه من ضغوط على النظام السوري، ليخلخل تماسك الداخل السوري، وليمسّ بالخصوص المكون الذي استفاد أكثر من

---

[1] انظر مثلا مقالات شبه يومية لكتاب سوريين في موقع الحوار المتمدن، http://www. rezgar. com/search/Dsearch. asp?ls=1. ومنشورات دار بترا، ومنها الكتاب الذي أثار ضجة في نهاية عام ٢٠٠٥: فلينزع الحجاب: لناشطة إيرانية مقيمة في باريس، شاهدورت جافان. ت: فاطمة بالحسن، الطبعة الأولى، دار بترا، دمشق، ٢٠٠٥ .

[2] لم يفت إبراز هذه الحقيقة إدراك د. محمد الموصللي، وهو شخص مجهول الاختصاص والصفة، سرب لنشرة إلكترونية سورية واسعة الانتشار ما يفترض أنه إحصاء للطوائف في سوريا، قال فيه: "أما الأكراد وهم الأقلية الثالثة، فتبلغ نسبتهم (١٥%) ومع أنهم مسلمون "سنّة" من حيث المذهب، بغالبيتهم في سورية، إلا أنهم لا يصنّفون أنفسهم على هذا الأساس بل على الأساس العرقي، لا بل يعتبر معظمهم نفسه، أقرب إلى الأقليات الأخرى، مصلحياً منه إلى الأقلية السنّية الكبرى". كلنا شركاء all4syria. net، ٢٠٠٦/٢/٨ .

غيره من سقوط نظام صدام حسين: الأكراد السوريون، الذين تقدر نسبتهم بين ٨ و١٠% من السوريين. انعكس ذلك في حوادث عنف انفجرت في ربيع ٢٠٠٤ وذهب ضحيتها قرابة ٣٠ كرديا في مدينة القامشلي شمال شرق البلاد، فضلا عن حملات اعتقالات حصدت المئات[١]. وبالحصيلة تغير نمط تفاعل الأكراد المألوف ضمن الحقل السياسي السوري، وأخذوا ينزعون نحو المعارضة.

ويفاقم هذه الاستقطابات جميعا شعور منتشر بضعف هيمنة النظام على الحياة العامة في البلاد، وما يبدو من عجزه عن معالجة الملفات الطارئة والموروثة المرتبطة بشروط استقراره الداخلية والخارجية.

ينضاف إلى ذلك كله أن المعارضة التي استفادت من هامش أقل ضيقا من المعتاد في سنوات عهد الرئيس بشار الأسد قد انتقلت عام ٢٠٠٥ من نهج الإصلاح إلى نهج التغيير، الأمر الذي يمكن تفسيره بالتأثير المتآزر لإخفاق الرهانات الإصلاحية من جهة، ومن جهة أخرى لجملة الضغوط الدولية التي تعرض لها النظام بالارتباط مع التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس الحريري، والتي أثمرت انسحابا قسريا للجيش السوري من لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. وقد تبلور نهج المعارضة هذا في "إعلان دمشق"[٢] الذي صدر يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٥، بعد ٤ أيام من "انتحار" غازي كنعان، وقبل ٣ أيام من تقديم دتليف ميليس تقريرا إلى مجلس الأمن حول التعاون السوري مع التحقيق في قضية اغتيال الحريري. دعا الإعلان إلى تغيير جذري واعتبر النظام هو الخطر الأكبر على البلاد، وشارك فيه لأول مرة في سوريا المستقلة أكثرية التنظيمات الكردية وجماعة

---

[1] انظر لكاتب هذه السطور: اضطرابات الجزيرة ضرورة تجديد التفاهم الوطني السوري، http://www. rezgar. com/debat/show. art. asp?aid=16345. وقد كتبت المقالة بعد أيام من انفجار حوادث عنف في القامشلي والحسكة وإثر تقص ميداني شارك فيه الكاتب، ونشرت في الملحق الثقافي لجريدة النهار في ٢٠٠٤/٤/٤. انظر كذلك مقالتي: "ما بعد القامشلي أو الشأن الكردي والنظام السياسي في سوريا"، ملحق النهار الثقافي٢٠٠٤/٥/١٦، وعلى الإنترنت: http://www. rezgar. com/debat/show. art. asp?aid=18293.

[2] نص إعلان دمشق على الرابط: http://www. arraee. com/modules. php?name=News&file=article&sid=6687

الإخوان المسلمين. فهو أول ائتلاف سياسي يضم عربا وأكرادا وعلمانيين وإسلاميين[1]. وبالجملة وفر إعلان دمشق إطارا عريضا نسبيا للعمل المعارض ودفع العلاقة بين السلطة والمعارضة خطوة كبيرة نحو المواجهة. لكن يصعب القول حتى اليوم إن "إعلان دمشق" قد عكس اتجاه التباعد العام بين العرب والأكراد، وإن يكن حدّ منه بعض الشيء. ويبدو بالمقابل أنه زاد توتر قطاعات مستقلة من المنحدرين من الطائفة العلوية، وفاقم التباعد بينها وبين متن المعارضة[2]. ولا ريب أن للمشاركة الفورية للإخوان المسلمين الدور الأساسي في ذلك.

أسوق هذه المقدمات لبلورة مفهوم أزمة الثقة الوطنية، الأزمة التي تطبع التفاعلات السياسية والأيديولوجية السورية بطابعها، والتي يشكل فهمها وتحليلها ضرورة لا يمكن القفز فوقها من أجل فهم أية سياسات تغيير ممكنة في سوريا، أو من أجل وضع برامج للتغيير.

لدينا حقل سياسي تخترمه تنافرات وتعارضات حادة، ويفتقر في الوقت نفسه إلى صعيد عام مفتوح واستيعابي يمكن من تهدئة التوترات هذه وتسييسها: يخاف الأكراد من العرب ودوام هيمنتهم، ويرتاب العرب بالأكراد ونزعات انفصالية محتملة لديهم؛ ويخشى المسيحيون المسلمين الذين قد يتقبلون دولة دينية تردهم أهل ذمة، ولا يبدي المسلمون اهتماما بالمسيحيين الذين تبلور لديهم نمط حياة حديث ينعكس خاصة في الزيّ؛ ويخاف العلويون من السنيين الذين يشكلون أكثرية مطلقة والذين قد تنتابهم نزعات ثأرية، ويشك السنيون بالعلويين الذين يحتلون مواقع مفتاحية في النظام؛ ويخاف العلمانيون من الإسلاميين الذين يجعلون الإسلام دينا ودولة، ويرتاب الإسلاميون بالعلمانيين الذين يرونهم مرتبطين

---

[1] أنظر مقالة كاتب هذه السطور: إعلان دمشق: أوفاق هو في زمن الشقاق؟! الحياة ٢٣/١٠/٢٠٠٥، متوفر على الرابط: http://www. rezgar. com/debat/show. art. asp?aid=48732 .

[2] انظر مثلا مقالات نضال نعيسة على الانترنت. وقد وصف إعلان دمشق في عدد منها بأنه إعلان قندهار، واتهمه صراحة بالطائفية. جدير بالذكر أن مقالات الانترنت أغنى بالدلالة السوسيولوجية والسياسية من الكتب والمقالات التي تنشر في الصحف. وهذا لأن معايير النشر في الأخيرة أكثر تشددا، ما يجعل قاعدة الكتابة في الانترنت أوسع، والرقابة الذاتية عليها أضعف، وهي أقرب إلى التعبير عن النفس وما يخالجها من انفعالات .

بالغرب وحاملين لأفكار مستوردة؛ وتخاف المعارضة من السلطة التي ما انفكت لا تعترف بوجودها، وترتاب السلطة بالمعارضة وتخشى أنها تعمل على إسقاطها.

إن التقاء الخوف من جهة والارتياب من جهة أخرى يشكل جوهر أزمة ثقة عامة تمر بها سوريا اليوم. وهي أزمة تعمل على المستوى الأهلي: الإثني والديني والمذهبي، والمستوى المدني: الأيديولوجي والسياسي. مع تراكبات دالة بين الاثنين. ولا تتبع هذه الأزمة من الطابع التعددي بحد ذاته للمجتمع السوري على المستويات المذكورة. فلطالما كان المجتمع السوري مكونا من عرب وأكراد (وأرمن وشركس وآشوريين يعتبرون أنفسهم قومية، فضلا بالطبع عن الفلسطينيين العرب)، ومن مسلمين ومسيحيين، وعدد قليل من اليزيديين واليهود، ومن سنيين وعلويين ودروز وإسماعيليين وشيعة، ومن دينيين ودنيويين ومن معارضين وموالين. لكن العلاقة بين هذه المكونات المدنية والأهلية قلما أخذت هذا الشكل المنذر بالأخطار.

أشرنا إلى بعض المقدمات التاريخية لهذا الشكل المتأزم من التفاعل الداخلي السوري: الصراع العنيف بين الإسلاميين والنظام بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢، وكان له وجه طائفي بارز، تأزم الوضع الكردي بخطوات متدرجة بين عام ١٩٩١ (بعد حرب الخليج الثانية التي قادت إلى تكون مجال كردي شبه مستقل في شمال العراق) و١٩٩٨ (طرد عبد الله أوجلان من سوريا) و٢٠٠٣ (إسقاط نظام صدام) و٢٠٠٤ (حوادث القامشلي والجزيرة)، يضاف إلى ذلك تنامي الوعي الذاتي الديني بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، وكذلك الخشية من انهيار النظام والسير في طريق عراقي، وقد تنامتا بعد القرار الدولي ١٥٥٩، ثم بصورة أكبر بعد اغتيال الرئيس الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ والخروج القسري للجيش السوري من لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

على أن الجذر البنيوي لهذه الأزمة يتمثل في رأينا في الطابع الواحدي المتشدد لنظام الحكم والمتعارض مع الطابع التعددي، المتعدد المستويات، للمجتمع السوري. وينعكس هذا التعارض في مفهوم للوحدة الوطنية مبني على الولاء والتبعية، وليس على المشاركة والحرية. وفقا لهذا المفهوم يبدو السوريون موحدين بقدر ما لا يكونون أحرارا ومتدخلين في المجال العام، وبالعكس يبدو التدخل وحرية العمل السياسي تهديدا للوحدة الوطنية وبابا للاختلاف والتنازع. والمفارقة الأكبر أنهم يبدون موحدين من حيث هم طوائف وإثنيات

ومذاهب، أي حيث يستحيل التوحد وحيث لا معنى لـه أصـلا؛ وهـم بالمقابـل متفرقـون ومقموعون من حيث هم مواطنون، قد يشكلون وينضمون إلى أطـر عمـل عـام طوعيـة ومدنية.

لقد أظهرت الحصيلة التاريخية لمصادرة الحياة السياسية وحظر الأحزاب والنقابـات أو استتباعها أن الفرق في الواقع ليس بين وحدة وتنازع، بل بين صيغتين للتنـازع: صـيغة سياسية ومدنية نلحظها عند وجود الأحزاب، وهي غير ممتنعة على التسوية؛ وصـيغة دينيـة وأهلية، مضادة للتسوية والسياسة، نجدها عند حظر الأحزاب والمنظمـات المدنيـة. كانـت الأحزاب متنازعة في سوريا في خمسينيات القرن العشرين، لكن مصادرة الحيـاة الـسياسية أفضت في سوريا إلى انبعاث الروابط الأهلية، وإلى تصدي الدين للقيام بدور فـوق سياسـي، بموازاة إضفاء السلطات غير الديمقراطية طابعا شبه ديني على حكمها وتقديس حكامها.

إن الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية مـن نقابـات وأنديـة اجتماعيـة وثقافيـة ورياضية، واتحادات شبابية ونسوية وبيئية. . إلخ هي الحلول التي أتيحت لمجتمعنا أو التـي ابتكرها لتجاوز انقساماته العمودية. لقد كان المرء يجد في الحزب الشيوعي الـسوري عربـا وأكرادا، ومسلمين ومسيحيين، وسنيين وعلويين ودروزا وإسماعيليين. .، وقـد التقـوا علـى أهداف وتصور مرغوب للمجتمع لا ينبع من تعييناتهم الأهلية هذه. وفي حزب البعـث ذاتـه كنت تصادف أفرادا من جميع مكونات المجتمع السوري الأهلية، باستثناء المكونات القوميـة (أكراد، أرمن، شركس. .). بل كنت تجد فيه أكرادا مستعربين، وسرياناً يميل بعضهم اليـوم إلى اعتبار أنفسهم قومية قائمة بذاتها. وفيهما معا، أعني الحزب الشيوعي والبعث، كنت تجـد حضورا أكثر من رمزي للنساء. وتميز البعث بنسبة الريفيين العالية فيه، بالخـصوص فـي مناطق حوران والساحل ودير الزور. وفي التنظيمات الناصرية يصادف المـرء عربـا مـن جميع طوائفهم تقريبا.

لا نريد الإيحاء بأن الأحزاب كتنظيمات مدنية كانت عابرة للطوائف بصورة متكافئة، على اختلاف أيديولوجياتها وبرامجها السياسية. الواقع أنها لم تكن كذلك. لقد كان كـل واحـد منها يقدم صورة غير تمثيلية عن المجتمع السوري, لكنها جميعا قدمت صورة تمثيلية مقاربـة جدا. وهي صورة كانت تعبر عن نفسها ليس فقط بلغة غير دينية، بل بلغة سياسـية حديثـة، علمانية موضوعيا. والاستخلاص الذي يفرض نفسه هو أن التعدد الحزبي وحده هـو الـذي

يمكن أن يتيح للمجتمع السوري تجاوز انقساماته العمومية، أو تشكيل مجتمع سياسي لا يرتد إلى محض غلالة رقيقة لمجتمع الروابط الأهلية غير الطوعية.

لقد تعرضت الأحزاب السياسية للتحطيم بطريقتين: الاستتباع عبر "الجبهة الوطنية التقدمية" التي تشكلت عام ١٩٧٢، والاعتقال في السجون. وهو ما ينطبق حتى على حزب البعث "الحاكم"، الذي "اعتقل" في السلطة، وفقد سياسيته وصفته التمثيلية الحية. ورغم تضخم صفوفه بما يقارب ٢ مليون عضوي يشكلون أكثر من ١٠% من السوريين إلا أن البعثيين أنفسهم لا ينكرون أن معظم هؤلاء منجذبون إلى ما تدره السلطة من منافع امتيازية ومن أمن لا إلى برامجه الاجتماعية وخططه السياسية. بالمقابل تعرضت بعض الأحزاب المعارضة لإبادة سياسية كاملة مثل الحزب الشيوعي- المكتب السياسي وحزب العمل الشيوعي وحزب البعث الديمقراطي وحزب البعث – القيادة القومية. وبينما أتاحت عضوية الأول في "التجمع الوطني الديمقراطي" (ائتلاف معارض تشكل في نهاية السبعينيات من تنظيمات يسارية وقومية عربية تحت شعار التغيير الديمقراطي) استمرارية رمزية مكنته من استئناف نشاطه بعد عام ٢٠٠٠ وصولا إلى الانفصال عن ماضيه وتغيير اسمه إلى حزب الشعب الديمقراطي السوري، فإن أعضاء من الثاني قد أخذوا منذ عام ٢٠٠٤ يحاولون إحياء حزبهم، فيما لا تبدو علائم حياة على التنظيمين الثالث والرابع.

أما تنظيم الإخوان المسلمين فلا يزال منتسبوه محكومين سلفا بالإعدام منذ صيف ١٩٨٠، حين أصدر الرئيس حافظ الأسد قانونا بهذا المفاد: القانون ٤٩. وعلى كل حال يثير هذا التنظيم أعنف المواقف معه وضده، وذلك لسببين: أولهما، انخراطه في مواجهة عنيفة مع النظام قبل أكثر من ربع قرن كما أشرنا؛ وثانيهما، اقتصار عضويته على المسلمين السنة، وميله إلى مطابقة ذاته بالإسلام. ورغم أن تنظيم الإخوان المسلمين السوري تشكل منذ عام ١٩٤٥، أي قبل حزب البعث ذاته بعام واحد، وفي سياق حركة الإحياء الإسلامية، إلا إن صراعه مع نظام حكم حزب البعث، والصبغة الطائفية الفاقعة التي أخذها ذلك الصراع، يشكلان في نظر أكثر من جيل من السوريين مركز ثقل هويته.

وما ينطبق على الأحزاب ينطبق على النقابات التي حلت في عام ١٩٨٠ وأعيد تشكيلها في العام التالي بعد تطهيرها من أي معارضين محتملين، وتبعيثها.

بالمجمل، فقد المجتمع السوري آليات دمج أساسية. ولم يسجل الاقتصاد السوري نموا مستداما وتوسعا مطردا في الطبقة الوسطى طوال سنوات ما بعد ١٩٧٠، فلم يكتسب آليات دمج اقتصادية فعالة. ولم يحقق أية انتصارات عسكرية حقيقية، لا بل أصيب بهزائم كبيرة، مما أضعف تماهي السكان بالدولة والكيان السياسي. ومعلوم أن سوريا كيان حديث ومصطنع بالفعل كما تقول الأيديولوجية البعثية، فلا مجال للاستناد إلى شخصيتها الراسخة لمقاومة الاستبداد الحزبي المفروض بالقوة، خلافا لما ربما كان عليه الحال في روسيا؛ حيث شخصية روسيا أقوى من الحزب الشيوعي المصطنع.

إلى ذلك كله تغيب أية آليات تصحيحية فعالة على المستوى السياسي لنتائج تركز السلطة. بل إن الحال يتفاقم بحقيقة أن النظام يتعامل مع السوريين بوصفهم عشائر وديانات وطوائف. وهو ما تشهد عليه لقاءات كبار المسؤولين السوريين في المناسبات وعند الحاجة بشيوخ عشائر أو رؤساء دينيين أو زعماء روحيين، ولكن ليس أبدا بقيادات أحزاب سياسية أو قادر رأي أو مثقفين مستقلين[1].

وبموازاة ذلك تأخذ آليات التصحيح الاقتصادية والاجتماعية بالتفكك المطرد تحت وطأة اللبرلة المتدرجة، لكن الثابتة للاقتصاد. فرغم عدم خصخصة التعليم إلا أن التوسع في المدارس والجامعات الخاصة سيرد التعليم الرسمي إلى طابق أدنى اجتماعيا مع مستوى أدنى لتجهيزاته وخريجيه، فيما يشتري الأغنياء تعليما أفضل تؤمنه المدارس والجامعات الخاصة. ومثل ذلك ينطبق على الصحة ودعم بعض السلع الأساسية التي ارتفعت أسعارها بحدة في مطلع العام. وهو ما من شأنه أن يوسع دائرة الإفقار ويقوي موقع الروابط الأهلية وصلات الدم والتبعيات الشخصية والعلاقات الزبونية. والغرض من ذلك أن آليات الاقتصاد أقل من أن تعوض فعل آليات السياسة، بل هي تقوى تأثيرها التفريقي والمبعثِر.

---

[1] قدم إلى دمشق في الشهر الأول من العام ٢٠٠٦وفد من أكراد الجزيرة السورية مؤلف من ثلاثة وأربعين شخصاً يمثلون مختلف العشائر الكردية في سورية بوعد مقابلة الرئيس بشار الأسد. الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١/٢٩. معلوم أن الوسط الكردي السوري مفرط التسييس ويتعرف على ذاته في مجموع أحزابه السياسية وفي كوادرها وناشطيها وليس في عشائره وزعمائها .

لكن ما هي الحصائل الأساسية لأزمة الثقة الوطنية؟ أولها وأهمها وأخطرها، أن السوريين يخافون من بعضهم أكثر مما يخافون من السلطة، ما يعني أن السلطة الاستبدادية تغدو حلا أو جزءاً من الحل وليست جزءاً من المشكلة. وهنا المشكلة الكبيرة من وجهة نظر أي عمل تغييري معارض، وأية ثقافة ديمقراطية. فحين يغدو الاستبداد حلا هذا يعني أنه أضحى ثقافة، وكف عن كونه سياسة فحسب. وهو ما ينطبق بالمناسبة على الفساد الصغير الذي يشكل آلية إعادة توزيع لصغار موظفي الدولة، تعالج مشكلة انخفاض الدخول، لكنها لا تلبث أن تستقل عن أية أسباب وتتدرج ضمن دينامية منتجة للأسباب[1]. وكما أنتجت ثقافة الفساد قيم الشطارة وتدبير الحال وتصل إلى حد اتهام من لا يرتشي بالغباء أو الادعاء، تنتج ثقافة الاستبداد قيم التسلط وتمجيد القوة وإدانة المعارضة والاحتجاج، أو اعتبار المعارضين طلاب سلطة فحسب.

وتفسر أزمة الثقة أيضا ضعف المعارضة. فإمكانية تكون أحزاب عابرة للطوائف والإثنيات تكون متدنية طبعا في ظل مناخات الارتياب والخوف وعدم الثقة بين الناس. بالمقابل يتحول الناس نحو أهل ثقتهم أي قرابتهم وأعضاء طائفتهم أو أثنيتهم أو محلّتهم. ويضاف هذا السبب إلى القمع الحكومي للحياة السياسية وبقاء جدار الخوف العازل عن العمل السياسي منتصبا، وكذلك ضعف الطبقة الوسطى التي تتوفر على الوقت والاستقلال الكافي من أجل المشاركة في الحياة العامة، يضاف إليها لفهم أسباب ضعف المعارضة.

والحال إن هذا ما يريده الاستبداد وما يعمل على ترسيخه. فأزمة الثقة الوطنية هي سياسة واعية فوق كونها ثمرة بنيوية لنظام واحدي نازع لمدنية المجتمع السوري. وهي تعبير عن نجاح الاستبداد في نقل أزمته إلى المجتمع، الأمر الذي قد يعني أن انهيار الاستبداد هو في الآن نفسه تفكك للمجتمع وسقوط له في الفوضى والنزاع الأهلي. وهو ما يحرص الاستبداد ذاته على تأكيده وإبرازه: إما نحن أو النزاع الأهلي والفوضى، كما سبق

---

[1] أما الفساد الكبير فهو سياسة، أي يدين لموازين القوى المختلة بين السلطة والمجتمع، ولا سبيل لمعالجته، تاليا، دون تعديل هذه الموازين. التمييز بين فساد كبير (الصفقات المليونية وتعاقدات الدولة...) وفساد صغير (رشوة الموظفين..) لمحمود عبد الفضيل .

أن أشرنا. وهذه مخاطر جسّمها تطور الأوضاع العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين أمام أعين السوريين جميعا.

وفوق ذلك كله، تعني أزمة الثقة الوطنية تعذر تبلور إرادة عامة من أجل التغيير. وهو ما يقضي بأن التصدي لهذه الأزمة بالمعالجة مقدم على أي شيء آخر من وجهة نظر السياسات العملية. وهذا فرق مهم بين بلاد تعاني من الاستبداد وحده، كحال دكتاتوريات أوربا الشرقية أو أسبانيا واليونان والبرتغال في وقت سابق، وبلاد تعاني فوقه من تكسر عمودي طالب للاستبداد بقدر ما هو ناتج عنه. لقد عمل "إعلان دمشق" على الحد من أزمة الثقة هذه كما أشرنا، لكن تأثيره كان محدودا لأنه افتقر إلى تحليل أساسي حولها، ولم يبلور آليات منظمة لمتابعتها فكريا وعمليا.

هل يعني هذا التحليل أن الطوائف فواعل سياسيون أو أطر حصرية للفاعلية السياسية في سوريا؟ سيكون من المبالغة القول إنها كذلك اليوم، لكن سلامة التحليل المقدم هنا لا تقتضي هذا الافتراض. ما تقتضيه هو أن الجماعات الإثنية أو الدينية أو المذهبية تجنح إلى التصرف بصورة طائفية، بالأخص في أوقات الأزمة، كما هو حال سورية منذ ما بعد سقوط بغداد، ثم بعد القرار الدولي ١٥٥٩ وبعد اغتيال الحريري وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان. ويمكن تعريف الأزمة لأغراض هذا البحث بأنها الوضع الذي تخرج فيه التوازنات الاجتماعية القائمة عن نسقها المعتاد، وينفتح على إعادة هيكلتها وترتبها بصيغ مخالفة لذلك النسق، مع ما يعنيه ذلك من تراجع محتمل لمواقع البعض وتحسن محتمل لمواقع آخرين. وسواء بحق أو بباطل، فقد بدا لسوريين كثيرين أن سوريا سائرة في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة.

البقاء للأسوأ

تأسس النظام الحالي في سوريا عام ١٩٧٠، أي أنه يحكم البلاد منذ ٣٦ عاما. هذا غير مسبوق في تاريخ سوريا الحديث. لقد قادته أولوية البقاء المطلقة على أي شيء آخر إلى تفضيل الولاء على الأداء وأهل الثقة على أهل الكفاءة، وروابط الدم على معايير الإنجاز والتميز. وبدوره قاد ارتفاع الطلب على الموالين إلى طرد "العملة البشرية" الجيدة

وحلول العملة الرديئة محلها من "سوق" تداول الكفاءات والأهليات. فمنذ أوساط السبعينيات بعَّث النظام التعليم وطرد ٥٠٠ معلما إسلاميا، وعدد غير معروف من الشيوعيين من المدارس. وقبل ذلك كان قد تم تنظيم الجيش وحظر على أحزاب الجبهة أن تعمل في قطاعي الجيش والطلبة. وضربت بصرامة قصوى أية محاولات لإقامة لاختراق الجيش سياسيا وتم تطهيره من المشكوك في ولائهم. وكان شعار التطهير هذا هو الجيش العقائدي، أي عمليا الجيش البعثي الموالي للنظام.

سارت الأمور في كافة المجالات على النهج نفسه، إلى درجة أنه بعد عام ١٩٨٠ صار البعثيون ينالون درجات إضافية للدخول إلى الجامعات(١).

بنتيجة ذلك أضحت فرص الترقي السياسي والاجتماعي مدخرة للأسوأ. أي للأدنى كفاءة والأقل اجتهادا، والأكثر استعدادا للتزلف والوشاية والتصفيق. وبالآلية ذاتها وجد جامعيون وكتاب وأطباء ومهندسون أكفاء أنفسهم مقصيين، ففضلوا الهجرة خارج البلاد أو اعتصموا بالصمت(٢). وحتى البعثات الدبلوماسية في الخارج، عانت من القانون العام نفسه[٣]، أعني البقاء للأسوأ، أو الصعود للسيئ والبقاء للأسوأ، وينقرض غير المؤهلين لهذا النوع من التنافس، الذين يصادف دوما أنهم الأكثر جدارة ونزاهة واحتراما لأنفسهم.

---

[1] أنظر محاضرة لكاتب هذه السطور ألقيت في منتدى الأتاسي في ٢٠٠٤/١٢/٤، بعنوان: نحو جامعة متقدمة وديمقراطية: المسألة الجامعية وقضية الطلاب في سوريا. منشورات منتدى الأتاسي. متوفرة على الرابط: http://www. rezgar. com/debat/show. art. asp?aid=47485

[2] ظل الدكتور عبد السلام العجيلي وهو من أهم كتاب القصة العرب مهمشا في بلده منذ مطلع العهد البعثي. يقول "تعودت على تجاهل الصحافة السياسية في قطرنا لكل نشاط يكون لي فيه ظهور، ولا سيما في المؤتمرات والمحافل الدولية". انظر كتابه: جيش الإنقاذ: صور منه، كلمات عنه، الناشر ومكان النشر غير محددين، الطبعة الأولى ٢٠٠٥. ص ١٨٦ .

[3] انظر مقالا بعنوان "أفكار لتطوير وزارة الخارجية"، يروي كاتبه الذي اكتفى لتعريف نفسه بعبارة " من وزارة الخارجية السورية" أن أحد المتسابقين، وكان يشترط فيهم إتقان الانكليزية، تعذر عليه الإجابة على هذا السؤال المعقد: what is your name?. والمقال بمجمله يتكلم على المحاباة في التعيينات في السلك الدبلوماسي السوري. نشرة "كلنا شركاء" الإلكترونية، ٢٠٠٦/٢/١٨ .

آل هذا "القانون الأساسي" الوثيق الصلة ببنية النظام إلى تدنٍ مطرد وثابت في نخبة السلطة، سياسيا وفكريا وأخلاقيا ومهنيا. لم يمض يوم على "انشقاق" السيد عبد الحليم خدام حتى تبين أن كل أعضاء مجلس الشعب السوري يعرفون أنه لص وأنه دفن نفايات نووية في البادية السورية، وبعد يومين فقط تبين لهم أن ثروته تبلغ ١,١ مليار دولار. ولعله ذو دلالة، من جهة أخرى، أن عبد الله الدردري، الذي يعتبر مهندس الإصلاح الاقتصادي السوري حاليا، هو من خارج طاقم السلطة وليس بعثيا، وأن المحامي رياض الداودي الذي احتاج النظام لكفاءاته لمفاوضة رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتلف ميلس عام ٢٠٠٥، لم يكن بعثيا هو الآخر. ومثل ذلك ينطبق على الدكتور عصام الزعيم وزير الصناعة الأسبق الذي لفقت له حكومة ميرو تهمة فساد كان واضحا منذ البداية أنها مزورة.

والصلة أكيدة بين تدني نخبة مستوى السلطة وبين تفاقم وتعقد المشكلات التي تواجهها سوريا في السنوات الأخيرة. ولا ريب أن تعذر الإصلاح، بل استحالته، يعبران عن ضيق الهامش الإصلاحي، أو عن حقيقة أن المتحكمين بمفاصل الحكم لم يعد لديهم هامش ولو ضئيل للتحسين والمراجعة، ما يعني أنهم هم أنفسهم بلغوا أعلى مراتب الفساد. وأنهم يدركون أن أي إصلاح مهما يكن محدودا يعني خسارة مواقعهم.

والصورة العامة تبدو مأساوية وحكيمة في الوقت نفسه. فمن أجل أن يستقر النظام كافأ الفاسدين والإمعات وعاقب الكفاءات. غير أن هذه العملية التي أطلقها في مناخات الحرب الباردة حين كان بقاؤه مكفولا أخذت ترتد عليه وتحد من قدرته على التكيف، لكنه بات أعجز من أن يقلب المسار وانقلب هو بالذات ضحية له.

بعبارة أخرى، أخذت مقتضيات بقاء النظام تتعارض مع بعضها، تعارض الولاء الذي يتطلب انعدام الجدارة مع ابتكار الحلول للمشكلات المتواترة التي تتطلب جدارة عالية[1]. مشكلة عويصة!

---

[1] انظر من أجل مثال على هذا المأزق مصير لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع لعام ١٩٧٧، في كتاب فاندام، مذكور سابقا، ص ١٢٢-١٢٣. يقول الكاتب الهولندي: "كانت الحملة محكوما عليها بالإخفاق منذ البداية؛ حيث إن بعض الضباط العسكريين من ذوي المناصب العليا - وهم من الحاشية المباشرة للرئيس حافظ الأسد (..) - قد وجدوا مذنبين بالتورط في ممارسات الفساد".

أزمة الهيمنة

رصدنا أزمة سياسية تكوينية مرتبطة بالتجربة المكونة الأولى للسلطة السورية الراهنة، وهي تجربة استيلاء على السلطة بالقوة كما سبق أن أشرنا. وتكلمنا على أزمة ثقة وطنية عميقة مرتبطة بالتجربة المكونة الثانية، أي الاستيلاء على المجتمع بالقوة. وقلنا إن الأولى تتجلى في ارتداد الدولة طرفا اجتماعيا مثل غيره، يجمع بين التطرف والعنف والفئوية والسرية، والثانية أزمة ثقة وطنية عامة تلقى بظلال مشؤومة على مستقبل البلاد.

إن تفاعل الأزمتين هاتين، أزمة الدولة وأزمة المجتمع المدني، يولد أزمة ثالثة نسميها أزمة الهيمنة، أي افتقار البلاد إلى قوة اجتماعية موحدة وعمومية، تتيح للسوريين أن يتعرفوا عبر سياساتها وبرامجها ومبادراتها على مصالحهم المشتركة، وتحوز ثقتهم واحترامهم، ما يمكنها من إصلاح الدولة وحل أزمة الثقة الوطنية.

وأول ما يترتب على أزمة الهيمنة هو افتقار البلاد إلى أكثرية اجتماعية عصرية. ذلك أن الهيمنة، أعني نموذج الحكم والنظام الاجتماعي أو المشروع الاجتماعي السياسي كما يمكن أن يتجسد في كتلة أو تحالف اجتماعي صاعد هو الذي ينتج الأكثرية وليس العكس. وهيمنة الأكثرية هذه هي التي يمكن أن تضمن التوازن الاجتماعي والشرعية والاستقرار السياسي. ولا يمكن لهذه أنه تكون إلا أكثرية حديثة كي يمكن لقطاعات واسعة من السوريين من أصول غير إسلامية أو غير عربية أو غير مسلمة سنية أن تتماهى معها. هذا يعني أنه لا يمكن للأكثرية المسلمة العربية السنية أن تقوم بهذا الدور، لأن ذلك سيثير حفيظة ما قد يقارب ٤٠% من السوريين المنحدرين من جماعات دينية أو مذهبية أو إثنية أخرى، وذلك حتى لو كان غير ممكن أن تقوم أية أكثرية عصرية مهيمنة ضد الإسلام أو ضد الأكثرية العربية السنية. إلى ذلك فإن المسلمين السنيين لم يتصرفوا أبدا كفاعل سياسي واحد. أيام الاحتلال الفرنسي، حين قاد الحركة الاستقلالية بصورة أساسية مسلمون سنيون، كان سنيو الأرياف مهمشين، ليس في حوران والجزيرة فقط، ولكن حتى حول المدن الأربع (دمشق وحمص وحماة وحلب) التي انحدر منها معظم أعضاء الطبقة السياسية السورية بين ١٩١٨ والاستقلال، بل وحتى الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨. ولم يكن حالهم في ذلك يختلف كثيرا عن حال العلويين في الساحل والدروز في جبل العرب. ولقد بدا البدو، وهم مسلمون

سنيون حصرا، أشبه بطائفة خاصة. وكذا كان الريفيون[1]. وهو ما يؤكد أطروحة صاغها برهان غليون في وقت مبكر، تفيد بأن التذرر الاجتماعي هو الذي ينتج الطائفية أو النزعة الانقسامية وليست الطائفية هي التي تنتج التذرر[2].

بالمقابل، لا يمكن للأكثرية هذه أن تكون معادية للعروبة أو الإسلام كي لا تخلق اغترابا في وسط الأكثرية العربية المسلمة السنية. وقد كانت هذه نقطة الضعف الأبرز للحزب الشيوعي السوري الذي استطاع إيجاد موطئ قدم مهم في أوساط الأقليات الإثنية والدينية والمذهبية، بينما كان نجاحه أقل بصورة لا ريب فيها في أوساط العرب المسلمين السنة. وحين انقسم الحزب الشيوعي عام ١٩٧٢ وتشكل "جناح قومي"، تعدل هذا الواقع، لكن في ظل انحسار عضويته بتناسب طردي مع تصاعد توجهه المعارض من ناحية، وتراجع نسبة أعضائه المتحدرين من أقليات من ناحية ثانية.

إن المرشح أكثر من غيره للقيام بدور الهيمنة هو حزب البعث الحاكم، بالنظر إلى أنه منتشر في كل أرجاء البلاد، ويتمتع بحجم عضوية هائل يقارب المليوني عضو، ولكون منتسبيه ينحدرون من مختلف الجماعات الأهلية السورية. لكن حزب البعث في وضعه الحالي يبدو جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، فهو يتعايش مع أزمة الثقة الوطنية المتفاقمة، ويظهر عداء شديدا حيال المبادرات الاجتماعية المستقلة وكل أشكال الانتظام الطوعي للسوريين. وتشير نسخة اقترحها في الشهر الثاني من هذا العام لقانون الأحزاب عن ميل محافظ بشدة لعرقلة الاستقلال الاجتماعي والسياسي[3]، ما يوحي بانعدام الثقة بالنفس. فكيف لمن لا يثق بنفسه أن يحل أو يسهم في حل أزمة ثقة عامة؟ إلى ذلك فمن المعلوم أن حزب البعث لا يتمتع بشخصية مستقلة عن السلطة الحاكمة باسمه، ولا يمكنه

---

[1] كانت العلاقة بين أهل الريف والمدن أشبه بعلاقة بين "شعبين مختلفين يتعايشان داخل إطار سياسي واحد دون أن يختلطا"، حسب جاك والراس. وارد عند فان دام، سبق ذكره، ص ٣٥ .

[2] برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩ .

[3] نشرت المسودة على مدى يومين في نشرة "كلنا شركاء" الإلكترونية يومي ١١ و٢٠٠٦/٢/١٢. وتسودها روح تقييدية شحيحة وتعجيزية.. مثلا ينتظر من الأحزاب المرخص لها أن تقبل الدستور الذي يمنح لحزب البعث دورا قائدا للدولة والمجتمع! كما يتوقع منها "الحفاظ على مبادئ ثورة الثامن من آذار/ مارس عام ١٩٦٣"، أي مبادئ الانقلاب البعثي الأول!

تاليا أن يتخذ مبادرات مستقلة، أو أن تكون له إرادة خاصة وقدرة على الاعتراض أو الاحتجاج على ما تقرره سلطة تشكل أجهزة الأمن مستودعها الأمين.

ولا يمكن للسلطة السياسية أن تقوم بدور هيمني لأسباب عمل هذا البحث على إيضاحها منذ بدايته. ولعل استحالة الهيمنة هي التي تفسر لجوء النظام الموسع إلى العنف وتوسله إدارة أزمة الثقة الوطنية سبيلا إلى دوامه.

لقد انقضت أكثر من ثلاثة عقود منذ تساءل عبد الله العروي عن القوى التي يمكن أن تعقلن المجتمع العربي وتمكنه من استيعاب الليبرالية دون المرور بمرحلة ليبرالية. في سوريا اليوم، لم نعد نطرح أسئلة العروي نفسها: فلا رهان اليوم على الجيش (لقد فقد استقلاليته وذاتيته منذ استولى وزير الدفاع الأسبق، الرئيس حافظ الأسد، على السلطة)، ورهاننا على الطبقة العاملة ينافس سابقه على العدم. ولا يبدو لنا أن المثقفين يمكن أن يقوموا بهذا الدور بالنظر إلى انقطاع فاعلية الثقافة، مهما تكن دعاويها ومضامينها على النظام السياسي. ولا نثق كذلك بالدول الجهازية القائمة لأنها تظهر سمات أهلية بارزة، وبالتالي تشكو من اللاعقلانية. ماذا عن الطبقة الوسطى؟ هي أيضا تشكو من ضعف الاستقلالية، إن لم نقل إنها مرتبطة بنظام الريع السياسي الحاكم. هل يمكن التعويل على الحركات المعارضة التي تتبنى الديمقراطية وتعلنها؟ الواقع أن مستوى عقلنتها هي ذاتها ليس مما يفخر به، لكن لعلها إذ تتيح لنفسها تمثيلا اجتماعيا أوسع من النظم الحاكمة قد توفر مدخلا إلى العقلنة لم يهتم به العروي. على أن مشكلة المعارضة السورية أنها أضعف من أن تكون قوة عقلنة. وهو ضعف يرجع إلى أزمة الثقة الوطنية وتعذر تكون أحزاب متعالية على الطوائف وعابرة للطوائف (عابرة لأنها متعالية).

ليست الهيمنة التي نتحدث عنها هي العقلنة التي يتحدث عنها العروي. عقلنة العروي بنت زمنها، زمن الطليعة التغييرية و"نقل الوعي" والثقة بالدولة والتاريخانية. اليوم ثقتنا بالدولة أقل، بالتقدم والوعي والطليعة أقل أيضا. نميل أكثر إلى الاهتمام بالتوازن الاجتماعي والتمثيل الاجتماعي المتوازن وما قد يتيحه من قابلية للإصلاح. وهذا هو الطريق الذي نتصوره نحن من أجل سوريا.

نميل في الشروط الحالية إلى تصور حل صنعي لأزمة الهيمنة بالنظر إلى افتقار البلاد إلى قوة هيمنية. نعني بالحل الصنعي توافق الفاعلين السياسيين الملموسين، من الإسلاميين إلى الليبراليين، على قواعد جديدة للنظام السياسي. وبالنظر إلى أزمة الفاعلين هؤلاء، ينفتح السؤال عما إذا كان من الممكن التحول نحو تعاقد سوري جديد لا يكون توافقا طائفيا.

سنتناول في فقرة قادمة سبل التغيير المحتملة في سوريا، لكننا نخشى أنه مهما يكن شكل التغيير فإنه سيكون للفاعلين الأهليين وزن كبير في النظام ما بعد البعثي. فلو أجريت انتخابات حرة اليوم أو بعد مرحلة انتقالية من عامين أو ثلاثة فإن من المرجح بقوة أن يسير السلوك التصويتي للناخبين السوريين على خطوط توافق الانقسامات الأهلية. لماذا؟ لأنه بكل بساطة، بينما كانت أطر المجتمع المدني تتعرض للتحطيم، كانت الأطر الأهلية تحظى بالتكريم. إلى ذلك فإن كل شيء يعزز علاقات المعشر أو الثقة حين تفتقر البلاد إلى علاقة ثقة حديثة أشد تجريدا وقانونية وتنميطا وعصرية. وهذه مشكلة خطرة بالنظر إلى أن التوافق الطائفي مولِّد لعدم التوافق، وبالتالي النزاع الأهلي، ما إن تتغير موازين القوى بين الطوائف والروابط الأهلية. والموازين هذه معرضة بكثرة للتغير في منطقتنا غير المستقرة، والتي تنعكس تغيرات العلاقة بين الداخل والخارج فيها منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى تغيرات في التوازنات الأهلية. فالتوافق أو السلم الطائفي هو حرب أهلية مع وقف التنفيذ. وهو ما يوجب على الفكر السياسي في سوريا (ولبنان والعراق) أن ينشغل بالبحث عن مخارج من هذا الشرط، سياسية وقانونية، وكذلك اقتصادية وثقافية. فمن المهم تفتيت الصوت الطائفي في أية عملية انتخابية كيلا يفتت تركز الصوت هذا البلاد ووحدة نظامها السياسي.

تتصل أزمة الثقة بأزمة القيادة الفكرية والقيمية، أي كذلك أزمة الشرعية. ولعل أزمة القيم القائدة والموحدة هي السر في التركيز المفرط على مواهب القيادة الشخصية وفرادتها واستثنائيتها كما جرى التعبير عنها بخصوص الرئيس الراحل حافظ الأسد، ويزداد التعبير عنها اليوم بالأسلوب نفسه بخصوص الرئيس بشار الأسد. فإضفاء صفات الخارق والعبقري والاستثنائي على الرئيس هو محاولة لخلق تماهٍ وطني يعوِّض عن فقدان التماهي المؤسسي والقيمي والحقوقي. وكانت الدعاية الرسمية تصف "الوحدة الوطنية" مثلا بأنها "الوقوف صفا

واحدا خلف القيادة التاريخية للرئيس القائد حافظ الأسد". وكانت الوحدة هذه توصف أحيانا بالصوفية تعبيرا عن فناء الجماهير في حب القائد أو ذوبانها فيه كما يفنى المتصوفة في الخالق. وكما تنفي الصوفية الوسائط كذلك تنفي الوحدة الوطنية السورية الوسائط بين الرئيس وشعبه، وإن استدعت مستلزمات السلطة ما لا يحصى من هذه الأجهزة الوسيطة، دون أن تدرك مع ذلك كله تعالي الرئيس.

وينبغي أن يكون واضحا أن الشرعية التي تنبني على الفرادة والخارق والطفرة هي نقيض الشرعية القانونية. إنها شرعية تقتضي خرق القانون لا الالتزام به، والمعجزة وليس التوقع، والاستثناء وليس القاعدة المطردة. وبقدر ما إن الفرادة لصيقة، تعريفا، بالشخص، ولا يمكن تعميمها، فإن أنسب سبيل لنقلها هو توريث السلطة على خط النسب. كان نقل السلطة من الرئيس حافظ الأسد إلى نجله يستجيب أكثر من غيره لنمط الشرعية الذي حازه عهد الرئيس الراحل.

آليات التغيير وسياسته

إن غرض هذا البحث هو التفكير في سياسات التغيير في سوريا. وقد بدا لنا أنه لا مجال للنظر في هذه السياسات دون اقتراح تحليل سياسي أساسي حاولنا رسم خطوطه العريضة في الصفحات السابقة.

في المجرد، عرفت سوريا، والدول العربية، ٤ طرق للتغيير في العصر الحديث، نلخصها بأربع كلمات: الانقلاب، الانتخاب، الموت، الاحتلال.

عرفت سوريا الانقلابات العسكرية قبل غيرها من الدول العربية وأكثر من غيرها. في عام ١٩٤٩ وبعد ثلاثة أعوام من استقلالها وقع أول انقلاب عسكري، ولم يعمر غير أربعة أشهر ونصف قبل أن يتلوه انقلاب آخر، ثم ثالث قبل نهاية العام نفسه. ووصف خالد العظم الوحدة السورية المصرية بأنها انقلاب آخر يقوم به العسكر السوريون الذين بادروا إلى عرض سوريا على ناصر. على أن العظم الذي كان رئيس وزراء سوريا عام ١٩٦٣ سيطاح به الانقلاب البعثي الأول عام ١٩٦٣. وتداول البعثيون السلطة انقلابيا عام ١٩٦٦ ثم عام ١٩٧٠، مما فتت الحزب وحطم وحدته وشخصيته. وكانت "الحركة التصحيحية"

خريف ١٩٧٠ هي الانقلاب الذي أنهى كل انقلاب، حتى اليوم على الأقل. . يمكن القول إذاً أن سوريا لم تكن تشكو من قلة التغير السياسي في ربع القرن الذي تلا استقلالها. ولم يكن الرئيس بشار الأسد أول من يرث السلطة عن أبيه في أول جمهورية عربية فحسب، لكنه كان كذلك أول رئيس يصل إلى السلطة في سوريا بأسلوب سلمي ودون انتخابات حرة.

وعرفت سوريا انتخابات حرة عام ١٩٥٤ بعد سقوط دكتاتورية الشيشكلي، بل وفي عام ١٩٤٣ حين عادت الكتلة الوطنية إلى الحكم بعد أن خرجت منه عام ١٩٣٩. وتمخض كلا الانتخابين عن تغيير سياسي مهم. فقد منحت انتخابات ١٩٥٤ الشرعية لعملية الإطاحة بالشيشكلي وحررت الحياة السياسية، مما أتاح دورا مهما لكل من حزب البعث والحزب الشيوعي، وبدرجة أقل الإخوان المسلمين، وما دشن من جهة أخرى احتضار الأحزاب التقليدية التي خاضت معركة الاستقلال، الحزب الوطني الذي كان وريث الكتلة الوطنية، وحزب الشعب. وهو الاحتضار الذي سيتوج بالانهيار النهائي عام ١٩٦٣. أما انتخابات ١٩٤٣ فجرت أيام الحرب العالمية الثانية وبضغط من البريطانيين واضطرار من الفرنسيين، وفاز فيها الوطنيون وتولى الرئاسة شكري القوتلي. لكن في الحالين جاءت الانتخابات ثمرة للتغيير وليست صانعته. نعم، لقد عرفت سوريا الديمقراطية في تاريخها، لكنها لم تعرف عهدين ديمقراطيين متتاليين، أي لم تعرف انتقالا للسلطة من عهد ديمقراطي على عهد ديمقراطي آخر.

الرئيس السوري الوحيد الذي توفي على كرسي حكمه هو الرئيس حافظ الأسد. وهو أيضا أول رئيس يحكم سوريا طوال ثلاثة عقود كاملة تقريبا. وكان توريث نجله وسيلة للالتفاف على المفعول التغييري المحتمل للموت الطبيعي. فهو لا يشبه انتقال السلطة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى أنور السادات، التي أسفرت عن تغيير حقيقي، بل يشبه إلى حد بعيد وراثة الحكم في الأنظمة الملكية، كالأردن والسعودية.

وفي عام ٢٠٠٣، أدخل الأمريكيون إلى المشرق العربي طريقة للتغيير أسموها بكل بساطة "تغيير الأنظمة"، أي إسقاطها عبر الغزو واحتلال البلد المعني. لقد أطيح بنظام صدام حسين البعثي الذي حكم العراق ٢٥ عاما بقسوة على يد الأمريكيين، لكن البلاد لم تلبث أن أخذت تنقسم على نفسها وتقع في أسر الفوضى والتجاذب الأهلي الذي يوشك أن يتفجر في حرب أهلية صريحة.

قد نضيف إلى طرق التغيير الأربعة المذكورة طريقة خامسة تتمثل في انهيار الدولة والاحتراب الأهلي. على أن كل الأمثلة العربية التي نعرفها عن الحرب الأهلية كانت باهظة الكلفة بشريا وماديا، وعديمة الجدوى سياسيا. ففي لبنان والسودان والصومال، واليوم في العراق، لا يبدو أن الحرب الأهلية تعد بأي تجديد للحياة السياسية أو أي نظام استقرار جديد. وقد يعود سبب ذلك إلى تدويل منطقة الشرق الأوسط وقدرة الفاعلين الخارجيين المتنازعين هم أنفسهم والذين يزداد تأثيرهم في أزمنة الحرب الأهلية على إبطال أية حصيلة تغييرية حقيقية. وهو ما شهدناه أكثر من مرة خلال عقد ونصف من عمر الحرب اللبنانية. ومن الثابت في تاريخنا الحديث أن تفاقم تأثير الخارج يفضي إلى تزلزل الداخل وإعادة هيكلة علاقات القوى بين الجماعات الداخلية، وتعريف هذه الجماعات لنفسها بلغة الروابط الأهلية. بالعكس، يجنح تراجع تأثير الخارج إلى استقرار الأوضاع الداخلية وإلى تعريف القوى الاجتماعية نفسها بلغة الأيديولوجية والسياسة والطبقات.

أي تغيير محتمل في سوريا إذن؟

لا يبدو الانقلاب العسكري متاحا بالنظر إلى استتباع الجيش الشديد من قبل السلطة السياسية، ومكونها الأمني بالخصوص. أما الانتخابات الديمقراطية فهي في سوريا والبلدان المشابهة حصيلة للتغيير أكثر مما هي سببه ومحدثه كما أشرنا. وهي تحتاج إلى وزن أكبر للمعارضة سياسيا، وإلى تمتعها بسند شعبي أكبر. وليس الوفاة الطبيعية احتمالا تغييريا في الشروط السورية الحالية. وبعد تفجر الوضع في العراق وتخبط الأمريكيين في الرمال العراقية تراجعت احتمالات أن يبادر الأمريكيون إلى تغيير النظام عبر الغزو. ولا ريب، من جهة أخرى، أن السوريين بمن فيهم معارضو النظام، لا يرغبون في أن يروا بلدهم ينزلق في مسار عراقي. ويخشى كثيرون أن يتسبب انهيار مفاجئ للنظام، سواء كان عن طريق الغزو أو التفكك الداخلي، إلى تفجر صراعات أهلية تتعذر السيطرة عليها أو التحكم بنتائجها. ورغم أن النظام ذاته يجد في ذلك أكبر نقطة قوة له، ورغم أنه يحرص على إعلان أن يكون البديل الوحيد له هو الفوضى، فإن الخطر حقيقي. وهو ثمرة ما نسميه سياسة الفرط والبعثرة التي لا تكف عن تفكيك النويات المدنية وتعيد احتلال الهوامش الضيقة من المجال العام التي استصلحها الناشطون المدنيون في السنوات الخمس المنقضية

من جهة، والاحتكار الصارم للسلطة والقرار السياسي من جهة ثانية، و"أهلنة" المجتمع السوري من ناحية ثالثة[1].

حلول عقلانية أم انحلال لاعقلاني؟

والحال يبدو لنا أن المنطقة قد وضعت على مرمى إعادة الهيكلة الأمريكي، وأن استبعاد الغزو لا يعني أن الأمريكيين قد أقلعوا عن ترتيب أوضاع "الشرق الأوسط" بما يناسبهم. إن أشكالا مختلفة من الضغوط السياسية والتحركات الخفية والعقوبات الاقتصادية قد تكون بديلا أبطأ من وجهة نظر الأمريكيين، لكنها أضمن كذلك. وإذ لا يبدو أن النظام قادر على اقتراح أفق بديل يتيح للبلاد تحمل هذه الضغوط دون مواجهتها جبهيا ودون الرضوخ لها، فإننا نرجح أن أمامنا سنوات قاسية محفوفة بالمخاطر.

ثمة ثلاث قوى غير عقلانية تتحكم بأوضاع سوريا الحالية، وربما بمستقبلها: النظام، الأمريكيون، والمجتمع الأهلي السوري. النظام غير منتخب، الأمريكيون غير مسؤولين، والمجتمع الأهلي غير وطني. وغلب هذه القوى الثلاث تعني أن الخيارات المطروحة أمام السوريين هي الاستبداد أو الاحتلال أو النزاع الأهلي. ما تفتقر إليه سوريا هو قوى وآليات مبتكرة للحلول وصانعة للإصلاح. وهذا أهم وجوه ما سميناه أزمة الهيمنة. وفي غياب حلول للمشكلات الاجتماعية والوطنية المتراكمة يخشى المرء أن يكون الانحلال هو الحل الوحيد.

والحال أننا نعيش بالفعل عملية انحلال تدريجية أودت بالقيم الوطنية وتودي باطراد بالسيادة الوطنية، وليس ثمة ما يضمن ألا تأخذ شكل تحلل عنيف للرابطة الوطنية في مستقبل لا نتحكم بمواعيده.

---

[1] انظر لكاتب هذه السطور: سياسة الفرط والبعثرة: إعادة احتلال الميدان العام في سوريا. ملحق النهار الثقافي، ٢٠٠٥/٨/٢١. وهي متوفرة على الانترنت على الرابط: http://www. rezgar. com/debat/show. art. asp?aid=44500

ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سورية...
استعادة الخيار الديمقراطي

عبد الرحمن الحاج*

* كاتب وباحث سوري، متخصص في الدراسات الإسلامية، رئيس تحرير موقع "الملتقى الفكري للإبـــداع"، وعضو مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، شارك في عدد من الكتب منها: خطاب التجديد الإســـلامي: الأزمنة والأسئلة، (٢٠٠٤)، والإسلام في عالم متغيِّر: سياسات الإصلاح الإسلامي بعد ١١ أيلول(٢٠٠٥)، كما أن له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في الصحف والدوريات العربية .

مقدمـــــة:

باستثناء ما كتبه باتريك سيل ونيكولاس فاندام ويوهانس رايسنر، فإن ما كتـــب عـــن سورية – وخصوصاً في عهد الرئيس بشار الأسد – لا يرقى إلى درجة فهم ما يحصل فـــي سورية إلا على أساس منطق "بلاد العجائب"، وهو في معظمه واقـــع تحـــت تـــأثير الدعايـــة الإعلامية للنظام السوري[1]، غير أن ذلك لا يعني أن الباحث الأجنبي لا يقدم للسوريين شـــيئاً جديداً، خصوصاً وأن الباحثين السوريين حرموا من مصادر المعلومات، ومنعوا من الحـــديث في السياسة بل حتى مجرد تداول القراءة في السياسة، فكيف بالكتابة والبحث فيها![2].

---

[1] كل المؤلَّفات التي صدرت حتى الآن تتسم بذلك، وهي: ريموند آ. هينبوش "سورية: الثـــورة مـــن فـــوق" (٢٠٠١م)، وإيال زيسر "تركة الأسد: سورية في مرحلة الانتقال" (٢٠٠١م) وآلان جورج "سورية: لا خبز ولا حرية"(٢٠٠٣م) إيال زيسّر "باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكـــم" (٢٠٠٤م)، وفـــولكر بيرتس في كتابه "النخب العربية: التغلب على عقبات التغيير الـــسياسي" (٢٠٠٤م)، وبحثـــه "إدارة النخبـــة السياسية الداخلية: تجديد النخبة وحدود التغيير في سورية" (٢٠٠٥م)، وفلايت ليفريت "وراثة سورية: اختبار بشار بالنار" (٢٠٠٥م)، وديفيد ليش "أسد دمشق الجديد" (٢٠٠٥م). ونتيجة لهذا التأثر بالدعاية التي تـــصب في مصلحة النظام فقد تم استقبال بعضهم بحفاوة وتكريمه في دمشق، مثل: فلايت ليفريت (٢٠٠٥م)، وديفيد ليش (٢٠٠٦م)، مع ذلك كتبهم ممنوعة من التداول!.

[2] منذ بداية الثمانينيات كان تداول النشرات أو المقالات أو الكتب التي تتحدث عـــن ســـورية أو البعـــث أو سياسة النظام السوري ممنوعة من التداول، بل إن تداول الكتب أو النشرات أو حتـــى المقـــالات الـــسياسية الممنوعة –وخصوصاً نشرات المعارضة (مثل نشرات "التجمع الوطني الديمقراطي")– يفضي إلى سجن قد يطول عقوداً، ولم يكن يسمح إلا بالكتب التمجيدية، وحتى هذه الكتب كانت تمنع في بعض الأحيان، فقد سحب من التداول مثلاً كتاب "الإخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود" الذي أصدرته الإدارة السياسية عـــام ١٩٨٢م بعد أن قام بترويجها لبضعة سنين عقب القضاء على تنظيم "الإخوان المسلمين"، وبقي كتاب باتريك سيل "الأسد: الصراع على الشرق الأوسط" ممنوعاً من التداول في سورية منذ صدوره إلى اليوم، على الرغم من أنه يمثل قراءة متحيزة عموماً لعهد حافظ الأسد حتى عام ١٩٨٨م، رغم أن معظم السوريين المهتمـــين بالشأن العام يقتنونه، ويعدونه مصدراً أساسياً للاطلاع على حقبة الرئيس حافظ الأسد.

لكن للإنصاف فإن الباحثين الغربيين – الذين يمنحون ميزات خاصة من قبل المسؤولين هنا – تكون في متناولهم مصادر من المعلومات ليست متوفرة لنظرائهم السوريين، كما أن إحاطتهم بالبحوث والدراسات والتقارير الصحفية التي تصدر في الدوريات ودور النشر الغربية ليس في متناول الباحثين السوريين، ولهذا السبب فإنهم يشكلون مصدراً مهماً للمعلومات لا يمكن الاستغناء عنه، وفي الوقت نفسه يصعب الاعتماد على تحليلاتهم، صحيح أن الباحث السوري قد لا يكون محتقراً ومشكوكاً فيه دوماً من قبل النظام الآن، ولكن على الأقل مازال هناك إصرار على حرمانه من مصدر المعلومات المباشر.

وإذا كان هذا حال الشأن السياسي بشكل عام فإنه بالنسبة إلى الشأن الإسلامي الراهن في سورية – والذي يثير اهتمام وسائل الإعلام مع تصاعد الحديث عن تغيير النظام – يبدو أكثر تعقيداً، الباحثون الغربيون يعتمدون في معلوماتهم على المصادر الرسمية، والنظام يتعاطَى مع هذه المسألة بالذات من منظاره الأمني، ولأنهم يمثلون خطراً عليه فإن تصوراته الأمنية والسياسية منحازة، وقد أصبحت دعائية عموماً في الفترة الأخيرة. وعندما يأتي الصحفيون ليجروا تحقيقاً بخصوص هذه الظاهرة – التي أصبحت تحظى باهتمام عالمي غير مسبوق منذ حادثة نيويورك في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م – في سورية فإنهم يلجأون غالباً إما إلى ناشطين علمانيين (متشددين عموماً) ينظرون إلى الحدث بعيون نخبة مقطوعة الصلة مع الشريحة الشعبية الأوسع، أقرب ما تكون إلى رؤية استشراقية منها إلى معرفة بالواقع على الرغم من قربه منهم! أو يلجأون إلى إسلاميين موالين للنظام رؤيتهم موجهة ومحددة سلفاً، كل ذلك يضعف من مصداقية هذه التقارير الصحفية والبحوث الغربية، ويجعل ظواهر الإسلام السياسي بعيدة المنال، إلى درجة أصبح بالإمكان القول إن الإسلام السياسي في سورية صار يمثل صندوقاً أسود يعسر على الجميع فك رموزه.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذه الدراسة تحاول أن تتلمس ظواهر الإسلام السياسي وتستكشف تياراته من داخل الحالة، معتمدة على قراءة ناقدة لمعظم ما كتب عن هذه الحالة وبعيون لا تحابي أحداً.

أولاً: الإرث الإسلامي
(ديمقراطية يحجبها رجيع الأصوليات)

يصعب فهم توجهات الإسلام السياسي في سورية راهناً دون معرفة جيدة بالإرث السياسي الإسلامي الخاص بها، الذي تشكل عبر مرحلتين شديدتي التمايز، الأولى: مرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال وقيام الدولة الوطنية حتى انقلاب الأسد عام ١٩٧٠م وما سمِّي ب-"الحركة التصحيحية"، والثانية: مرحلة الرئيس حافظ الأسد وتوريث نجله السلطة عام ٢٠٠٠م حتى اليوم.

١. تنظيمات الإسلام السياسي:

في الثلاثينيات[1] من القرن المنصرم نشأت أول تنظيمات إسلامية معنية بالحياة

---

[1] يشير سامي المبيض إلى أن نشأة الإسلام السياسي تعود إلى أربعينيات القرن المنصرم، حيث جماعة [الصواب "جمعية"، ولعلها خطأ في الترجمة] إسلامية تدعى "الغارة" [خطأ في الترجمة، والصواب "الغراء"] إلى البرلمان وأنشأت كتلة إسلامية لمعارضة "الرئيس شكري القوتلي العلماني والمدني، وأنه في عام ١٩٤٤م وضع قادة هذه الكتلة لائحة طويلة من المطالب تتضمن تشغيل حافلات نقل خلال ساعات الذروة، وذلك للفصل بين الجنسين، وإغلاق جميع الملاهي الليلية والكازينوهات التي تقدم الكحول، واعتقال أصحابها، وتشكيل فرقة شرطة أخلاقية (...) مكلفة بحراسة الشوارع ومعاقبة المخالفين للأعراف الإسلامية. وفي أيار/ مايو ١٩٤٤ احتجت كتلة الغرّاء على حفلة يعود ريعها للأعمال الخيرية، والتي كانت تخطط زوجات النخبة الحاكمة لحضورها دون حجاب، خرج المتظاهرون إلى الشوارع حاملين مسدسات وسكاكين، وأخذوا يرمون الحجارة على دور السينما التي تسمح للنساء بارتيادها ويحرقون الملاهي الليلية" .
(انظر مقاله: "حاول الإخوان المسلمون في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ اغتيال الرئيس حافظ الأسد"، تحليل الإرهاب العالمي (تيروريزم مونيتور)، مؤسسة جيمس تاون، ترجمة: سيريا نيوز، ٢٠٠٥-٠٨-٢٢) ويمكن الاطلاع عليها على الوصلة الآتية:
http://www. syria-news. com/readnews. php?sy_seq=10343
غير أن المصادر عن تلك الحقبة من التاريخ السوري تشير إلى جمعية إسلامية باسم "جمعية الغراء" وهي جمعية دينية اجتماعية ثقافية، أسسها محمد هاشم الخطيب الحسيني في فترة الانتداب، برز لها اهتمام بالشأن العام، حتى أطلقت عليها الانتداب البريطاني اسم "الحزب السوري"، لم يجتمع من أعضائها في دور برلماني

العامة تحت تأثير مقاومة الاستعمار الفرنسي وبأسماء مختلفة[1]، والتي شكلت فيما بعد "شباب محمد"، الذي تحول بدوره على يد مصطفى السباعي إلى تنظيم "الإخوان المسلمين"[2] حيث شكل قوة سياسية مكنته من دخول البرلمان عام ١٩٤٩م[3]، وعلى حد تعبير باتريك سيل لم يصبح حزب الإخوان المسلمين بتلك "القوة بحيث يسيطر، ولا من الضعف بحيث يتم اقتلاعه"[4]، ولم يكن في أي وقت من الأوقات حركة شعبية كبيرة[5] إلا في نهاية السبعينيات لأسباب ليس لها علاقة بالتنظيم كقوة سياسية، بقدر ما كان لها علاقة بالتطابق الذي حصل بين "الإخوان" و"الإسلام" في سياق مواجهة أصولية يسارية أيديولوجية، واحتكار السلطة للبعثيين، والاحتقان الطائفي المُقام عليهما.

واحد سوى اثنين، وهي جمعية تتمتع بسمعة شعبية طيبة، تحالف معها شكري القوتلي -كما يذكر خالد العظم في مذكراته- عام ١٩٤٣م (كان القوتلي وأحد أعضائها (هو عبد الحميد الطباع) على قائمة انتخابية واحدة) أسهمت الجمعية -بالاشتراك مع كبار أعيان دمشق- في قيادة احتجاج شعبي ضد "احتفال رقص خيري" كان مزمعاً إقامته في أيار/ مايو ١٩٤٤م، خصوصاً بعد أن تسربت أنباء عن أن اثنين من أعضاء المجتمع الدمشقي البارزين اشتريا لهما ولزوجاتهما بطاقات للحفل مما أدى إلى إثارة سخط العامة، اعتقل في تلك الاحتجاجات الكبيرة الشيخ محمد الأشمر (خطيب مسجد رئيسي في منطقة الميدان) وقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص في التظاهرات (انظر تفاصيل الحادثة بإسهاب في: يوهانس رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية: من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي، ترجمة: محمد إبراهيم الأتاسي، دار رياض الريس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٩٣-٢٠١). ومن الواضح أن المسالة برمتها مسألة تحدي لمشاعر دينية، لا علاقة لها بأصولية إسلامية سياسية، ولا بكتلة برلمانية أصولية.

[1] مثل "الشبان المسلمون" في دمشق، و"جمعية الهداية الإسلامية" حمص، و"دار الأرقم" في حلب .

[2] "ليس لدى الإخوان المسلمين في سورية "تاريخ ميلاد" كما لإخوانهم في مصر، وإنما تم الميلاد من خلال انصهار عدة جمعيات إسلامية" (رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص١٢٩). ولم يكن السباعي أول منتسبيها، بل إن منتسبيها يعود بداية وجودهم إلى نهاية العشرينيات، وهم من الطلاب الذين درسوا بمصر، وقد أسسوا فرعهم بدمشق في ١٩٣٧م، وعقدوا مؤتمرين لهم في دمشق وحمص عام ١٩٣٧، ثم بدأوا بالاندماج بالجمعيات وأشكال التنظيمات المختلفة التي كانت قائمة آنذاك .

[3] باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٩٥م، ص٥٢٥ .

[4] المصدر نفسه، ص٥٢٦ .

[5] رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٤٣٤ .

وعلى الرغم من أن عام ١٩٤٠م شهد نشوء تجمع شبابي تحريري "وطني" (على عادة كل الحركات التحريرية) مقرب من المشايخ تبنى تصفية "الخونة" من الطبقة السياسية، وكانوا مقربين من الشيوخ، ومنهم الشيخ مكي الكتاني (دمشقي)، وقامت باغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (طبيب) في عيادته لاعتقادهم أن الشهبندر "خان قضية بلاده عندما أذاع حديثاً امتدح فيه الحلفاء ومنهم فرنسا"[1]، إلا أن تلك المجموعة لم تكن مجموعة أصولية سياسية، بقدر ما كانت مجموعة شعبية تحريرية موجهة ضد الاحتلال وعملائه، وقد انتهت في كل الأحوال بحكم الإعدام الذي نفِّذ بأعضائها عام ١٩٤١م.

يكفي أن نسجل هنا بأن سورية لم تشهد حركة أصولية سياسية عنيفة في تاريخها، باستثناء فترة "الأحداث"[2] (١٩٧٦-١٩٨٢)، فكل حركات الإسلام السياسي كانت حتى ذلك الوقت تؤمن باللعبة الديمقراطية، ولا تتضمن أدبياتها أي حديث عن رفض الديمقراطية، أو انقلاباً عليها، وباستثناء الإلحاح على الدولة الإسلامية التي لا يمانعون في كونها دولة وطنية ديمقراطية قائمة على تداول السلطة[3]، وقد عكست هذه المرحلة بشكل واضح مدى التزام

---

[1] صدر بحق المجموعة التي قامت باغتيال الشهبندر حكم بالإعدام، وقد نفذ الحكم بهم شنقاً في ساحة المرجة بدمشق بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٤١م. (انظر: وليد المعلم، سوريا: ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهة، شركة بابل للنشر، نيقوسيا، ط١، ١٩٨٥م، ص٢١-٢٢).

[2] شاع اسم "الأحداث" على الصدام المسلح الذي وقع بين المعارضة الإسلامية والسلطة في ذلك الوقت، وإطلاق الاسم بأل التعريف يشير إلى المخاوف التي تكتنف التصريح بتحديد ماهية ما حصل كانت خلف هذه التسمية، وعادة ما يؤرخ للبداية الفعلية لهذه الأحداث بـ"حادثة المدفعية" التي وقعت في ١٦ حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٩م، والتي ذهب ضحيتها ٣٢ طالباً من طلاب من الضباط العلويين حسب المصادر الرسمية (انظر: صحيفة البعث، ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٩).

[3] كان الدكتور مصطفى السباعي ــ مثلاً ــ قد اقترح مثلاً عام ١٩٥٠م على لجنة الدستور في المجلس التأسيسي للبرلمان السوري وضع مادة في الدستور تقول: "الموطنون متساوون في الحقوق، لا يحال بين مواطن وبين الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة بسبب الدين أو الجنس أو اللغة". انظر وثيقة "الإخوان المسلمين في سورية.. رؤية إصلاحية: مابعد المشروع السياسي لسورية المستقبل" (٢٠٠٥م) وهي ورقة موجزة مقدمة إلى منتدى الأتاسي للمشاركة في الحوار "حول الإصلاح في سورية"، والتي تلاها الكاتب "على العبد الله" وكانت سببا في اعتقاله. انظر الهامش رقم (٨١) من هذا البحث.
وانظر الوثيقة المذكورة ضمن ملف على الإنترنت في موقع "سيريا نيوز" (ص١٤- ١٦) على الوصلة الآتية: http://www.syria-news.com/readnews.php?sy-sey=10343

الإسلاميين باللعبة الديمقراطية، وذلك على الرغم من أن البناء الفكري الذي شكلوه واستندوا إليه كان توفيقياً إلى حد كبير، وخصوصاً استعانتهم بالمفاهيم اليسارية وتبيئتها في إطار المفاهيم الإسلامية الدينية، حتى لو أدت إلى تفريغها من مضمونها بالمرة[1].

ولا تشكل برامجهم السياسية عموماً فروقاً واضحة عن برامج أي حزب علماني محافظ، باستثناء البصمة الدينية المحدودة التي تتجلى في مطلب أو اثنين، ولا تبدو أكثر من مجرد زينة في إطار برنامج سياسي صرف[2].

وأكثر من ذلك فقد ساهم الإخوان في أول صياغة علمانية للدستور السوري عام ١٩٥٠م، فاكتفى الإخوان بقبول بندين في الدستور يتعلقان بالإسلام، الأول: "دين رئيس الجمهورية الإسلام"، والثاني: "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع"، وصوتوا للدستور على أساسهما، معللين ذلك بأن ما تضمنه الدستور هذا فيما يتعلق بالإسلام هو أكثر مما يرجون[3]، لا بل إن مصطفى السباعي كان قد قال أثناء نقاشاته في مجلس الشعب حول

---

[1] ومن الأمثلة على ذلك أن الإخوان في الأربعينيات والخمسينيات استخدموا تعبيرات مثل: "الاشتراكية"، "الرجعية"، "الأرستقراطية الحاكمة"، "الإقطاعية"، و"الثورة"، واستخدامهم لمصطلح "العمال" في سياق سياسي (بالرغم من أن مبادئهم الفكرية ليست مبنية على هذا المفهوم كالشيوعية)، ومن أطرف ما يعبر عن توفيقيتهم تلك صورة ظهرت في إحدى دورياتهم تحت عنوان "المسلمون يتقدمون" يظهر فيها شاب يحمل لوحة كتب عليها "الإسلام= ؟" وتأتي الإجابة من الحشد الذي أمامه وهم يتوافدون من الكعبة التي في منتصف الصورة من جهتين، من الجهة اليسرى: يحملون لافتات كتب عليها: "الشيوعية + الله = الإسلام"!، ومن اليمين يحملون لافتات تقول: "الرأسمالية – الفوائد = الإسلام"! وفي خلفية الصورة تشرق الشمس خلف التلال الوادعة رمزاً للصحوة الإسلامية. (انظر: رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٢٢٤-٢٤٠، ص٤٤١).

وشكل الإخوان المسلمون في نهاية ١٩٤٩م بالاشتراك مع بعض الجمعيات والسياسيين المستقلين "الجبهة الاشتراكية الإسلامية"! وبقيت حتى حل البرلمان بعد سنتين عام ١٩٥١م.

[2] كمثال على ذلك، فإن برنامج الجبهة الإسلامية الاشتراكية الذين يتضمن ٢٤ بنداً يتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، لم يذكر سوى بند١٢ "حماية العقائد من الإلحاد، استلهام نظام الدولة وقوانينها من تشريعنا الإسلامي وإرثنا العربي"، والبند ٢١: "تأسيس "مؤسسة الزكاة لمكافحة الفقر. . الخ". انظر: البرنامج في رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٤٥٧-٤٦٠، الملحق رقم ٣.

[3] رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٣٩٠.

مواد الدستور إياها إن الإسلام "دين علماني"[1]!، وكان البند الثاني "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي في التشريع" أول بند من هذا النوع في تاريخ الدساتير العربية، وهو يعني – فيما يعنيه – أن التشريع يستند إلى مصادر أخرى غير الإسلام، وهذه صيغة علمانية بدون أي شك.

وإنه مما يستحق الملاحظة أن أول تفكير في تأسيس تنظيم أصولي عنيف نشأ بعد عام ١٩٦٣م[2]، أي بعد استيلاء البعثيين على مقاليد الحكم، وإعلانهم قانون الطوارئ الذي مايزال سارياً حتى الآن! ويبدو واضحاً أن من سير الأحداث في ذلك الوقت أن منشأ التفكير الأصولي يعود إلى سببين رئيسين: احتكار البعث للسلطة، والاستقطاب الطائفي في قيادات الجيش وحزب البعث[3] التي بدأت منذ ذلك الوقت بشكل واضح.

---

[1] انظر: مصطفى السباعي، مذكرة بعنوان "الدين والدولة" تتضمن مرافعة السباعي في مجلس الشعب، محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية .

[2] رغم أنه لم يمارس العنف ويصبح للتنظيم وجود محسوس وفاعل إلا بعد منتصف السبعينيات، وفي كل الأحوال فإنه في تلك الفترة لجأت مجموعة من الإسلاميين إلى تشكيل نوع من العمل السري المنظم يؤمن بالعنف، ففي عام ١٩٦٤م في حماة أسس الشيخ مروان حديد حركة سرية مسلحة أطلق عليها اسم "كتائب محمد"، وبعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أسس مروان حديد في الأردن تنظيماً عسكرياً من السوريين والفلسطينيين الموجودين هناك أسماه "الطليعة المقاتلة لحزب الله"، وقد شنت الطليعة المقاتلة عمليات فدائية من أغوار الأردن على القوات الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، واستمرت بهجماتها حتى "أيلول/ سبتمبر الأسود" ١٩٧٠م .

[3] "بدأ الصراع على السلطة يظهر بين قادة اللجنة العسكرية البعثية عقب الانقلاب الناصري الفاشل في ١٨ يوليو (تموز ١٩٦٣)، حيث لجأ هؤلاء القادة بغية تقوية مراكزهم إلى تجميع رجال عسكريين حولهم ممن تربطهم بهم روابط طائفية أو عشائرية أو إقليمية، ونتيجة لذلك قوّضت بنية القيادة والانضباط داخل القوات المسلحة وتنظيم الحزب العسكري بشكل كبير"، (نيكولاس فاندام، الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٦١-١٩٩٥م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م)، وقد تتبع فاندام تفاصيل هذه القضية في الفصل الثالث الذي خصصه لذلك، وهو بعنوان: "الاستقطاب الطائفي في القوات المسلحة السورية بين السنيين والأقليات الدينية: التكتيل الطائفي والإقليمي والعشائري في النخبة العسكرية البعثية" انظر الكتاب على الوصلة الآتية:

http://www. jimsyr. com/10maktaba/alsera3/sira3. rtf

لكن ما نسب في أحداث نيسان/أبريل في حماة عام ١٩٦٤م[١] لم يكن ذا صلة مباشرة بالتنظيم الذي أنشأه الشيخ مروان حديد في ذلك الوقت[٢]، والذي يعتبر مؤسس الأصولية الإسلامية السورية، وإن شارك فيها الشيخ حديد نفسه، فالرواية تقول: إن أستاذاً من الساحل السوري وقف وسب الله تعالى في مدرسة ثانوية، فضربه الطلاب، وطعنه أحدهم بسكين فقتله بها، وربما كان هو ذاته "منذر الشمالي" الذي مثل بجثته في شوارع حماة، وعندما جاءت الشرطة ومعها قوات من الجيش للقبض على الفاعل، أخرج ضابط في الجيش (من نفس منطقة القتيل) مسدسه وأطلق النار على الفتى وأرداه قتيلاً وسط دهشة الأهالي؛ فثارت ثائرتهم، وطالبوا الدولة بإعدام الضابط، واجتمع عدد منهم بقيادة مروان حديد واعتصموا في مسجد السلطان، أمر الرئيس أمين الحافظ - في ذلك الوقت - قائد حزب البعث الطيران والمدفعية بتدمير المسجد على من فيه، مما أدى إلى مقتل سبعين من المعتصمين، وقبض على مروان حديد جريحاً حيث حكم عليه القاضي العسكري مصطفى طلاس (وزير دفاع عهد حافظ الأسد لاحقاً) وعلى من بقي من رفاقه المعتصمين بالإعدام،

وعلى هذا الأساس جرت تسريحات واسعة النطاق في صفوف الجيش السوري، تحت مظلة الرئيس أمين الحافظ (سني حلبي)، الذي كان يوقع على قوائم التسريح بدون اعتراض.

[1] حول تفصيل الأحداث وتأثيرها الطائفي على أهالي حماة وانعكاسها السياسي على البعثيين والإخوان انظر: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل الثاني. وحول الطائفية في حزب البعث فإن تقرير مكتب الفلاحين لحزب البعث عام ١٩٦٥ يعترف به؛ فقد جاء في التقرير المذكور "أن أسلوباً خاطئاً اتبع في كثير من الأحيان أثناء عملنا في الريف كان يقوم على: ١ - الاقتصار في التنظيم الحزبي على عائلة واحدة أو طائفة واحدة، أو على قبول الوافدين الأول إلينا، مما أدى إلى أن تقف الأطراف الأخرى في القرية لا ضد الحزب بل ضد المنظمين في القرية. . وتدعي أنها هي التي تؤيد الحزب وتقف إلى جانبه، ناهيك عن العناصر الضعيفة التي نظمت... " (المناضل، رقم ٣، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٥، ص ١٠) نقلاً عن: المصدر السابق نفسه.

[2] ليس ثمة ما يشير إلى تاريخ تأسيس التنظيم، ولا يستبعد أن يكون تأسيسه بحد ذاته رد فعل على أحداث حماة.

غير أن الأمور لم تسر كالمتوقع، فقد تزايد احتجاج الأهالي ورجال الدين في حماة والمدن السورية الأخرى حداً اضطر السلطة للعفو عنهم جميعاً[1].

وهكذا فإنه في كل الأحوال في الفترة (١٩٦٤-١٩٦٦م) التي شهدت سورية بعض الأحداث المتعلقة بقضايا إسلامية في مدينتي حماة ودمشق لم تكن من صنع تنظيمات إسلامية سياسية، فأحداث ١٩٦٦م ليس لأي تنظيم إسلامي دور فيها؛ بقدر ما كانت المسألة متعلقة بالوعي الديني والاجتماعي المحافظ الذي ما زال المجتمع السوري إلى اليوم يتسم به، وإن بدرجة أقل، فتفصيل الحادثة يوضح بجلاء أن المسألة ليست مسألة أصولية إسلامية.

تروي الحادثة أن نقيباً في الجيش نشر مقالاً في مجلة جيش الشعب ورد فيه تعبيرات علمانية حادة، ومنها عبارة: "يجب أن نضع الله والدين والعادات في المتحف"، ولاشك أن مثل هذا الكلام الذي يتحدى المشاعر الإسلامية في بلد محافظ، الشعور الديني فيه متمكن إلى حد كبير لابد أن يثير غضبه واحتجاجه، وبالفعل ثار علماء دمشق، وتنادوا لاجتماع سلمي في المسجد الأموي لتدارس طريقة الرد؛ وفوجئوا في اجتماعهم بالدبابات تخلع باب المسجد الأموي وتقتحمه ساحقة الناس في باحته، ومطلقة الرصاص على الناس المجتمعين في باحته، مما أدى إلى مقتل الكثيرين، اعتقل الباقون وحمل الجرحى والقتلى مع الأحياء إلى سجن المزة، ومن الطبيعي أن تثير هذه الأخبار غضب السوريين في المدن الأخرى واحتجاجهم، وقد أصبح الشيخ مروان حديد موضع سخط خاص لدى السلطة البعثية، الذي قاد الاحتجاجات مرة أخرى في هذه الأحداث في مدينة حماة، فصدر عليه حكم غيابي جديد بالإعدام، مما اضطره إلى مغادر، سورية متوجهاً إلى الأردن.

وعلى الرغم من أن هاتين الروايتين أقرب إلى تفسير الأصوليين الإسلاميين لها، إلا أنهما في النهاية موضوعتان في سياق معقول، وهما في المحصلة تتبرآن من دور الأصولية الإسلامية في العنف، وهذا يؤكد أن تاريخ العنف السياسي الأصولي الإسلامي لم يبدأ فعلياً إلا في نهاية السبعينيات، ويعود فعلياً إلى تركة الأب الروحي له الشيخ مروان حديد. ثم هذا

---

[1] تكتفي الرواية البعثية بذكر نصف الحادثة، وتقف عند حدود قتل أحد البعثيين، ويبدو أن ردة الفعل جاءت من اعتبار أن المسألة مسألة معركة أيديولوجية بين بعثيين وأخوان، وليست حادثة أهلية، خصوصاً وأن الشيخ مروان الحديد كان في واجهة الأحداث .

الحدث يمنحنا مؤشراً مهماً للغاية لفهم الصراع اللاحق، إذا تبدو النخبة العسكرية السياسية على وجه التحديد قد انفصمت نهائياً عن ثقافة الجماهير وثقافتها الإسلامية، التي أصبحت توصف بشكل صريح "بالرجعية"، وهذا مفهوم إذا ما وضع في سياق كانت تصعد فيه الأيديولوجيا الماركسية بقوة وتحتل مواقع الأيديولوجيات القومية واليسارية؛ فقد كانت في أوج زهوتها حيث واكبت انحسار الاستعمار عن العالم العربي.

وقبل أن نلتفت إلى الأصولية اليسارية الثورجية التي انتشرت بين مجموعة من الضباط الكبار، وخصوصاً البعثيين[1]، فإننا نود التأكيد على أن تاريخ الإسلام السياسي في سورية لا يقتصر على التنظيمات والأحزاب السياسية الإسلامية؛ إذ لا تعبر هذه لوحدها عن الإسلام السياسي؛ فتاريخ هذا الإسلام السياسي يمتد ليشمل كل الذين مارسوا العمل السياسي تحت مرجعية دينية إسلامية، ولو كانوا في أحزاب علمانية، بل إن البحث في هذا المنحى يكشف عن طبيعة الوعي الديني والسياسي في سورية في ذلك الوقت، والذي يعكس بقدر ما التوجهات النفسية والاجتماعية العامة للشعب السوري، والغريب أن الذين يؤرخون للإسلام السياسي في سورية مازالوا حتى اليوم يغفلون ذلك، أو لا يعيرونها كثير انتباه.

لقد شكلت ظاهرة الإسلاميين المستقلين أو الإسلاميين الذين لا ينتمون إلى أحزاب إسلامية جزءاً مهماً وذا مغزى في الخارطة التاريخ السياسي لسورية بعد الاستقلال، فعند تأسيس البرلمان السوري الأول سنة ١٩١٩م (الذي سمي المؤتمر السوري الأول) بعد الحرب العالمية الأولى وقبل الانتداب الفرنسي كان من أبرز أعضائه الشيخ عبد القادر الكيلاني عن حماة والشيخ عبد القادر الخطيب عن دمشق والشيخ محمد المجتهد عن دمشق والشيخ سعيد مراد (داعية حقوق المرأة المعروف)، والشيخ محمد رشيد رضا (تلميذ الإصلاح الشيخ محمد عبده)، ومعهم عشرات السياسيين الإسلاميين من علماء الدين الإسلامي وغيرهم من الإسلاميين.

وظاهرة الإسلاميين السياسيين المستقلين ظاهرة واضحة ومستمرة في تاريخ السياسة السورية، ففي عام ١٩٣٥م أصبح أحمد الصابوني (حلبي) وهو أحد أعضاء "جمعية الغراء"

---

[1] أخفق الإخوان عموماً في التأثير على ضباط الجيش الكبار، في وقت تمكنت بعض التنظيمات اليسارية ـ وخصوصاً البعثيين ـ من ذلك (انظر: رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٤٣٦).

عضواً في البرلمان، ومن أعضائها أيضاً انضمّ ١٩٣٦م كل من "عارف التوأم"، و"وحيد الحكيم" (محامي) إلى الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٣م برز البرلمانيان الإسلاميان عبد الحميد الطباع، ومحمد سعيد صادق من الجمعية نفسها.

والملفت للانتباه أن الإسلاميين لم يكن لديهم حساسية خاصة تجاه الأفكار والأيديولوجيات السياسية، فقد كان مثلاً "محمد كامل القصاب" مؤسس "جمعية العلماء" عام ١٩٤٦م من رجالات القومية العربية المرموقين، الذي رشح نفسه للبرلمان في انتخابات عام ١٩٤٧م، وعلي الطنطاوي ومظهر العظمة اللذان ترشحا في انتخابات عام ١٩٥٤م ومنيا بالفشل.

تتعمق هذه الملاحظة لدى تتبعنا لإسلاميين فقهاء كباراً في الخمسينيات ينتمون إلى أحزاب علمانية ليبرالية محافظة مثل "حزب الشعب"، ويمارسون العمل السياسي تحت لوائها، مثل الفقيه الإسلامي الذائع الصيت الدكتور مصطفى الزرقا، والدكتور معروف الدواليبي، والدكتور محمد المبارك، والدكتور فوزي فيض الله، بجوار إسلاميين فضلوا العمل المستقل بعيداً عن أي من الأحزاب مثل: سعيد حيدر[١]، والدكتور إبراهيم سلقيني[٢].

هذا الإرث السياسي يكشف عن أنه لم تكن لدى الإسلاميين حساسية تجاه العلمانية السياسية، وإن كان لديهم حساسية لم تتوقف أبداً تجاه العلمانية العقدية الشمولية، التي تبنتها الأحزاب اليسارية ثم القومية على وجه العموم، والانفتاح على العمل العام على أسس سياسية بحتة وليس على أسس دينية أصولية كان سمة العمل السياسي الإسلامي طوال الفترة التي سبقت انقلاب البعث، فليس ثمة حساسية أصولية لابست العمل السياسي طوال تلك الفترة.

---

[1] كان رئيساً لحزب صغير في نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات يدعى "حزب الأحرار"، انضم فيما بعد إلى "الجبهة الإسلامية الاشتراكية".

[2] عميد سابق لكلية الشريعة بجامعة دمشق، ومفتي حلب حالياً، لعب دوراً مهماً في إنجاح مفاوضات الوساطة بين حافظ الأسد والإخوان المسلمين نهاية ١٩٧٩م، ومطلع ١٩٨٠م.

وعلى الرغم من أن المجال السياسي في سورية كان دوماً غير مستقر؛ نظراً لكثرة الانقلابات العسكرية، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يثبت تورط أي من الإسلاميين[1] في الانقلابات العسكرية التي كان قد قاد معظمها على الغالب السياسيون اليساريون الثوريون بالتحالف مع كبار الضباط، مما يلقي مسؤولية الانقلاب على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة على اليسار الثوري بشكل كامل.

٢. إرغام الأصولية وحصادها المر:

خلفت السنوات الثمان في الستينيات أحقاداً بين الإسلاميين والبعثيين على وجه الخصوص، لسببين، أولهما الأحداث التي حصلت في عامي ١٩٦٣ (حماة)، و١٩٦٦م (دمشق)، وثانيهما السياسات التي انتهجها الضباط البعثيون الانقلابيون في احتكار السلطة وتعزيز طائفية الجيش، وبدا أن أحداث الستينيات تمضي على أساس احتقان طائفي سياسي[٢]، ولأن الإخوان هم التنظيم الإسلامي الوحيد الذي بقي فعلياً على أرض الواقع[٣] فقد بدأ نفوذه يتعاظم ويمتد مستفيداً بشكل أو آخر من هذه الحالة، حتى كاد أن يصبح في النهاية المعبر الوحيد عن الإسلام السُّني.

---

[1] حاول يوهانس ريسنر أن يلمح إلى احتمال تورط الإخوان في انقلاب حسني الزعيم من خلال استنتاج غير مباشر من بعض بياناتهم، لكن لا يوجد أي دليل آخر يؤكد صحة هذا الافتراض، انظر: ريسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٢٩٣-٣١٦.

[2] انتشر الحديث عن الطائفية في قيادات الجيش السنية وفي صفوف البعثيين إلى حد كبير في تلك الفترة، الأمر الذي غذّى التوتر الطائفي بين المواطنين السوريين وبين صفوف الجيش السوري والبعثيين، انظر: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل الرابع.

[3] على الرغم من أن حزب التحرير (الإسلامي) وجد في بعد منتصف الستينيات، لكن لم يكن له أي دور في الحياة السياسية لسورية، وبقي يعمل بشكل سري، حتى اعتقل أفراده نهاية عام ١٩٩٩م على خلفية بيان لهم يعترضون فيه على السلام مع إسرائيل حسب مصادر رسمية، ولكن واضح أن اعتقالهم كان في إطار ترتيب ضمان سير توريث السلطة بسلام، فقد توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين.

كان أيلول/ سبتمبر الأسود ١٩٧٠م قد أدى إلى تفكك "الطليعة المقاتلة لحزب الله" التي أسسها الشيخ مروان حديد بعد نكسة ١٩٦٧م لقتال الإسرائيليين، فانتقل أعضاؤها إلى سورية، وحاولوا فتح جبهة الجولان، فمنعتهم السلطات من ذلك. وعندما حصلت أزمة الدستور عام ١٩٧٣م[١] حاول الشيخ حديد الاتصال بالعلماء في أنحاء سورية وتأليبهم على النظام، وحسب الرواية الإخوانية فإن جماعة الإخوان المسلمين وقفت ضده بشدة، وحذرته من خطورة ما يقدم عليه، وأن سلاحه يجب أن لا يوجَّه إلا لأعداء الخارج فقط؛ أي لإسرائيل، وفي عام ١٩٧٥م ألقت أجهزة الأمن القبض عليه بعد معركة طاحنة في منطقة العدوى بدمشق، وتعرض لتعذيب متواصل في السجن، وتوفي متأثراً نتيجة إضرابه عن الطعام في مشفى حرستا العسكري، وكان أول "شهيد" للطليعة، وسيكون ملهماً ولا شك لعنف تنظيم الطليعة المقاتلة[٢] فيما بعد.

تداعيات الاحتقان بين النظام والإخوان ومعهم تنظيمات المعارضة السورية الأخرى[٣] على خلفية طائفية وسياسية سرت بشكل طبيعي إلى الشارع السوري وجيشه وأحزابه، وعقب التدخل العسكري السوري في لبنان وقعت سلسلة من الاغتيالات السياسية والهجمات على قادة حزب البعث في سورية. ولم يكن واضحاً حينذاك ما إذا كانت تلك الأحداث وليدة معارضة سياسية داخلية ضد التدخل العسكري السوري في لبنان مثلاً، أو نتيجة المنافسة بين نظامي البعث الحاكمين في كل من بغداد وسورية، أو ما إذا كان حتى

---

[1] في عام ١٩٧٣م اندلعت سلسلة من التظاهرات في دمشق وحمص وحماة بسبب تغيير الدستور الذي قام به حافظ الأسد، وعدم تنصيص مسودة الدستور الجديد على أنَّ "الإسلام دين رئيس الدولة"، فقد ورد في مسودته التي أقرتها الجمعية العمومية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣م نص يقول: "إن جمهورية سوريا العربية هي جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية!"، وهاجم عدد كبير من العلماء والشيوخ الدستور، ووصفوه بأنه: "دستور علماني وإلحادي"، أعقب ذلك ثوران للرأي العام في جميع أرجاء سورية؛ مما اضطر الأسد إلى أن يصدر تعليماته بأن ينص الدستور على أن دين رئيس الدولة الإسلام، ولعبت قيادات الإخوان وموالوهم من المشايخ دوراً كبيراً في الحشد ضد مسودة الدستور، ويبدو أن دور الإخوان في معارضة الدستور وتأثيرهم المتعاظم في الشارع السوري أصبح يقلق الأسد كثيراً.

[2] سيل، الأسد، م. س، ص٥٢٥، وأعضاء الطليعة المقاتلة بمجملهم شباب يافعون متحمسون قليلو الخبرة.

[3] جرت محاولات انقلابية عديدة على خلفية هذا الاحتقان، آخرها في نيسان عام ١٩٧٦م.

المقصود بذلك هو إثارة "الانقسامات الطائفية". وعلى أية حال فمن الملاحظ أن معظم الـذين تم اغتيالهم كانوا من العلويين، واتهمت إذاعة دمشق ما أسمته ب-"الزمرة الفاشية العـشائرية التكريتية" الحاكمة في بغداد بتدبير تلك الاغتيالات"[1].

قامت مجموعات غير معروفة آنذاك باغتيـالات اسـتهدفت بعثيـين وعلـويين، ولا يستبعد أن يكون تنظيم الطليعة المقاتلة ضالعاً فيها، وقد كانت حادثة المدفعية (١٦ حزيـران/ يونيو ١٩٧٩م) مؤشراً إلى أن الجهة التي قد تكون ارتكبت هذه الاغتيالات[2]، هـي بعـض المنشقين البعثيين والطليعة المقاتلة[3].

كان بعض الأطراف من شبان الإخوان قد انتسبوا إلـى التنظـيم الـسري (الطليعـة المقاتلة)، الأمر الذي عنى فعلياً اعتبار "تنظيم الطليعة" جزءاً من "جماعة الإخوان"، وقـد أدت الحوارات والوساطات مع الأسد إلى إعلان الأسد التمييز بين جناح عنيف، وآخر سلمي فـي جماعة الإخوان المسلمين، ففي في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٨٠ وجه حافظ الأسد حـديثاً إلـى الشعب السوري في إذاعة دمشق قال فيه: "أريد أن أوضح أمـراً يتعلـق بحـزب الإخـوان المسلمين في سورية، الإخوان المسلمون في سورية ليسوا جميعا، مع القتلة. بل كثير مـنهم، القسم الأكبر منهم، ضد القتلة ويدين القتل، وهذا القسم يرى أنه يجب أن يعمل من أجل الـدين ورفع شأن الدين لا من أجل أي هدف آخر. هؤلاء أيها الشباب، لا خلاف لنا معهم إطلاقـاً، بل نحن نشجعهم، نحن نشجع كل امرئ يعمل من أجل الدين ومن أجل تعزيز القـيم الدينيـة. ولهؤلاء الحق، بل وعليهم واجب أن يقترحوا علينا وأن يطالبونا بكل ما مـن شـأنه خدمـة الدين ورفع شأن الدين. ونحن لن نقصِّر، بل لن نسمح لأحد بأن يسبقنا فـي هـذا المجـال، ونحن نشجع من يعمل من أجل الدين، ونحارب من يستغل الدين لأهداف غير دينية ونحـارب

---

[1] فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل الرابع .

[2] يشير باتريك سيل إلى أن الذين اغتيلوا كانوا من المقربين من الرئيس حافظ الأسد، وقد شكل ذلك صـدمة كبيرة له، انظر حول هذه الاغتيالات: سيل، الأسد، م. س، ص٥١٤-٥١٥. ويؤكـد الإخـوان المـسلمون (المصريون) في موقعهم على الإنترنيت (أخوان أونلاين) بأن الطليعة القاتلـة كانـت وراء معظـم هـذه الاغتيالات .

[3] الغريب أن الحادثة المذكورة كان منفذوها من الطليعة المقاتلة، وقائد المنفذين (إبراهيم اليوسف) "يُـرجَّح" أنه كان بعثياً يمينياً! انظر: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل السابع .

الرجعيين الذين يحاولون أن يستغلوا المتدينين في بلادنا لمصالحهم وأغراضهم السياسية القذرة"[1].

وكان مناخ التوتر الطائفي والسياسي الحاد -إضافة إلى تحول خطاب الإخوان المسلمين منذ أواسط السبعينيات باتجاه خطاب جهادي[2] - قد وفَّر وسطاً ملائماً لانتقال الإسلاميين الشباب عموماً باتجاه خطاب العنف، وكان هذا التحول باتجاه خطاب الجهاد قد أدَّى إلى شقّ جماعة الإخوان، ولم يُحلَّ الانقسام بين الشماليين النضاليين وجماعة "عصام العطار" في دمشق إلا بتأسيس "الجبهة الإسلامية لإنقاذ سورية" في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٠م [3]، بعد الصدام المسلح وفشل المفاوضات مع الرئيس الأسد بسبب محاولة اغتيال الأسد الفاشلة في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٠م التي نُسبت إلى أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين.

كان الأسد -كما سبق- قد ميز بين أفراد تنظيم "الطليعة المقاتلة" والإخوان المسلمين أنفسهم، وأدت الحوارات إلى الإفراج عن أفراد الإخوان المسلمين في نهاية شباط/ فبراير من عام ١٩٨٠م[4]، لكن حادثة الاغتيال[5] المشار إليها ونِسبتُها إلى الإخوان قد دمرت نتائج الحوار عن بكرة أبيها.

---

[1] إذاعة دمشق، ٢٣ آذار/ مارس١٩٨٠م (نقلاً عن: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل الثالث) .

[2] الحركة الإسلامية في سوريا.. مرحلة السبعينيات، إخوان أونلاين، م. س .

[3] المصدر نفسه، وقد نشر ميثاق الجبهة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١م .

[4] يذكر الإخوان المسلمون فيه انسداد الأفق بالتوصل إلى تسوية مع الأسد بالقول: "إننا مؤمنون إيماناً راسخاً إنه ليس من المحتم أن تحل المشاكل بالعنف، بل الوضع الطبيعي أن يجري حل هذه المشاكل بالحوار البناء، ولكن ما العمل إذا كان الطرف الآخر يصر على تجاهل الآخرين، ويرفض الحوار معهم إلا بلغة القوة؟!" انظر: بيان "الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها" ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠م.

[5] لا يوجد حتى الآن مصدر آخر يثبت الحادثة غير المصدر الرسمي، وفيما تشكك جماعة الإخوان بالحادثة ليس هناك مصدر ثالث يمكن التوثق منه بخصوص وقوع الحادثة المذكورة .

أصدرت الجبهة بيان "الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها"[1] في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠م، وقد عكس البيان المحتوى الطائفي السياسي لتلك الحقبة فيما سماه "إهابة بأبناء الطائفة العلوية" من أجل "مراجعة حساباتهم" وأن "تنفض عن نفسها وصاية العناصر الفاسدة التي قادتها إلى هذا المأزق الدقيق"؛ وأن الأمور قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة فيما يتعلق بالنظام، وأنه لن تكون هناك هدنة إلا بانهياره وذهابه إلى غير رجعة[2]، والبيان – بغض النظر عن سياقه التاريخي – كان بمنزلة إعلان رسمي عن تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى الأصولية والعنف، حتى مع تضمنه تصريحاً بأن "الحقوق المدنية والقانونية لجميع الأقليات العرقية والدينية مصونة، وحرياتهم الشخصية مكفولة"[3]؛ فالبيان – فيما يبدو – يتضمن تحولاً باتجاه فكرة "الدولة الإسلامية" التي لا مكان فيها للأقليات الدينية إلا باعتبارهم رعايا وحسب، كما تضمن البيان "السياسي" تكفيراً دينياً للعلويين، أي أنه أصبح يستنجد بالخطاب الديني العقدي في المعركة السياسية؛ في محاولة تحشيد شعبي واسع ضد نظام حافظ الأسد.

وحتى لو صح تشكيك جماعة الإخوان بحادثة محاولة الاغتيال من أساسها وأن الأسد اتخذها ذريعة للقضاء على كل التنظيم مرة واحدة وإلى "ما لانهاية"، فإن بيان "الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها" كافٍ بحد ذاته ليوجد المبرر لتصفية الإخوان.

ولكن لا يبدو أن التفكير في التخلص من تنظيم الإخوان بالقوة قد بدأ منذ محاولة اغتيال الرئيس الأسد، فقد صدر في ٨ حزيران/يوليو ١٩٨٠ القانون ٤٩، الذي يجعل عقوبة الانتماء إلى الإخوان والاشتراك معهم أو الترويج لآرائهم جريمة عقوبتها الإعدام[4]، وجرت عدة مجازر في حلب وحماة وجسر الشغور في شهري آذار ونيسان/ مارس وأبريل، وفي

---

[1] وقعه كل من: سعيد حوى، وعلي صدر الدين البيانوني (المراقب العام الحالي) وعدنان سعد الدين. وحول هذه الجبهة وبيانها انظر: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل الثامن .

[2] من نص بيان "الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها" .

[3] المصدر نفسه .

[4] يمهل القانون منتسبي الإخوان مدة ستة أشهر لتسليم أنفسهم، "فتقدم مئات من صغار الأعضاء، ولكن المتشددين في قلب الحركة لم يتأثروا ولم يهتزوا" (سيل، الأسد، م. س، ص٥٣٣) .

المقابل لم يكف أعضاء جماعة الإخوان المسلمين عن إثارة القلاقل، وأمر الضابط رفعت الأسد (شقيق الرئيس) بارتكاب "مجزرة تدمر" الشهيرة في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٠، التي يقدر ضحيتها بين ٥٠٠-١١٨١ شخص معظمهم من مثقفي الإخوان، من المعتقلين المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين، قامت بها وحدتان من "سرايا الدفاع" التابعة له، انتقاماً لمحاولة الاغتيال[١].

"محا الخوف والكراهية ونهر الدماء المسفوكة أي فكرة لهدنة"[٢] بين الأسد والإخوان المسلمين، وكل الأحداث الدامية التالية لذلك هي مجرد استطالة لهذه البداية المأساوية في تدمر، وتفصيل على حصاد السبعينيات السياسي، مارس نظام الأسد أشد الأعمال قسوة ووحشية تجاه كل من يشتبه بأنه من الجماعة، اعتقل عشرات الآلاف، وتمَّ قتل وتصفية الآلاف منهم بشكل منظم في السجون[٣]، وبقيت مجزرة حماة (٢-٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٢م) - التي ذهب ضحيتها الألوف[٤] - من أفظع ما يمكن أن يحدث في صراع نظام من أجل البقاء ضد مواطنيه؛ فقد "كانت حماة معركة أخيرة يجب أن يكسبها أحد الطرفين؛ لأنها بطريقة أو بأخرى ستقرر مصير البلد، (...) وكان كل حزبي ومظلي وكل من أُرسل إلى حماة يعرف أن التشدد الإسلامي يجب اقتلاعه من المدينة هذه المرة، مهما كان الثمن.

---

[1] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وثيقة (Document No. E/CN/4/1469 تاريخ ٣/٤/ ١٩٨١م) .

[2] فاندام، الصراع على السلطة في لسورية، م. س، الفصل الرابع .

[3] حسب تصريح جماعة الإخوان المسلمين في بياناتهم المنشورة، وحسب العديد من المعارضين ومن الحقوقيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، مثل المحامي هيثم المالح والدكتور هيثم مناع، وحتى الآن لا يوجد إحصاء دقيق للمفقودين في السجون السورية .

[4] يقدر روبيرت فيسك (وهو الصحفي الوحيد الذي قدم تقريراً من داخل مدينة حماة أثناء المجزرة) العدد بـ١٢ ألف، وتقدر جماعة الإخوان العدد بـ٢٥ ألف، ويشيع بين الأهالي رقم ٣٥ ألف أي ما يزيد عن ١٣% من عدد سكان المدينة! ويعجب المرء من تصرف جماعة الإخوان إزاء هذه الأحداث، كيف يقدمون على العصيان المسلح ويجازفون بحياة الأهالي في مواجهة مسلحة كانت مؤشرات عديدة أمامهم تشير إلى أنه لن يكون فيها أي رحمة؟! .

إن مثل هذا الفهم للمسألة على أنها الفصل الختامي في صراع طال أمده قد يفيد في توضيح سبب شدة العقاب الذي أنزل بالمدينة، فوراء الصراع المباشر كانت هناك عداوة قديمة متعددة الطبقات بين الإسلام والبعث، بين السنِّي والعلوي، وبين المدينة والريف"[1]، وبالتأكيد لم يعد يرجُ حافظ الأسد – بعد ذلك – ترويج صورة نظامه بين المواطنين – الذي ينتمي غالبيتهم الساحقة للسنَّة – على أساس غير أساس الرعب والخوف، فقام بحملة إعلامية كبيرة لترسيخ نتائج ما حدث على أساس الخوف الدموي، وسعى لسبغ صورة الشيطان على خصومه بكل الوسائل المتاحة.

طال تأثير هذه الفظاعات مئات الألوف من الأسر، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم حرص النظام على تذكير الشعب بتلك الأحداث، فحرم طوال أكثر من ربع قرن – وما يزال يفعل ذلك إلى الآن – أبناء المسجونين والمفقودين والمنفيين وأقربائهم (حتى الدرجة الثالثة) من أغلب حقوقهم المدنية، وصادر لكثيرين منهم أملاكهم، التي ذهبت معظمها كغنائم استولى عليها ضباط كبار، و"إذا كان معارضون من مختلف التيارات السياسية المنظمة قد وجدوا طريقهم إلى السجن وقتها، فإن التعامل الثأري وسياسة الاستئصال كانا من نصيب الإسلاميين وحدهم، لقد ظلوا لسنوات طوال مقطوعي الصلة بالعالم الخارجي، وفي ظروف من القهر الجسدي والنفسي أخَذَت أخبارها تتسرب لتعطي مفعولها التأديبي الذي عمَّ فترة الثمانينيات وما زال تأثيره قائماً اليوم"[2].

أما تنظيم الطليعة المقاتلة الذي لم يبق من وجوده إلا بضعة شبان مبعثرين في العراق وأوربا؛ فقد استهوته الجهادية الأفغانية ضد الروس، خصوصاً وأن بعض "مجاهدي" تنظيم "الطليعة المقاتلة لحزب الله" –من أمثال الشيخ عبد الله عزام– اتجه من الجهاد الفلسطيني إلى جهاد الروس في أفغانستان، وأدى ذلك إلى طلاق بائن بين بقايا تنظيم الطليعة

---

[1] سيل، الأسد، م. س، ص٥٣٨ .

[2] حسام جزماتي، الشباب والإسلام السياسي في سوريا، مجلة الآداب، السنة ٥٣، العدد١١/١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥م، ص١١١ .

المقاتلة" والإخوان المسلمين، خصوصاً وأن الإخوان حمَّلوه مسؤولية توريطهم في "الأحداث" برمتها، وهو حملهم مسؤولية فشل "الجهاد" في سورية[1].

أما الإخوان المسلمون فلم يعد لهم وجود على الأراضي السورية بعد خسارتهم المنكرة في "نفير حماة" شباط/فبراير ١٩٨٢م، وقد حرص النظام على تتبعهم في الداخل حتى نهاية التسعينيات، أصبح وجودهم خارجياً، انشق التنظيم وانقسم على نفسه في الخارج بعد أن توحد في مطلع الثمانينيات، ولم يعد لهم وجود في الداخل إلا على شكل ذكرى مريرة ودامية تثير الأسى والحسرة، ونتيجة للدعاية الإعلامية المكثفة التي قام بها النظام، وبالتضافر مع الخيبة التي حصدها السوريون مع القتل والسجن والتنكيل فقد أصبح اللوم على الإخوان وتحميلهم مسؤولية ما حدث أمراً شائعاً؛ إذ لم يجد السوريون – أمام هذا الحال – من يحملونهم المسؤولية سوى الإخوان أنفسهم حتى وصلت شعبيتهم إلى الحضيض[2].

---

[1] انظر كتاب: أبو مصعب السوري، ملاحظات حول التجربة الجهادية في سورية، ص١، ص١٣، ص١٦، موجود على موقع "منبر التوحيد والجهاد" http://www. tawhed. ws ,أو على الرابط: http://www. mjotd. com/Library/books. rar

وحسب أبو مصعب فإن الطليعة المقاتلة جنحت "في آخر أيامها ــ بفعل الحصار الإخواني والعراقي وتآمر كل الجهات عليها وما لاقته من الظلم والعسف في الخارج ــ إلى التطرف، هذا التطرف أصبح سمتاً ملازماً لكل من ينتمي إلى الطليعة ولقد لعب الإعلام الإخواني دوراً رئيسياً في تضخيمه وتكبيره لاستخدامه ضدها (...) ولعل أبعد ما أوغلت فيه هو القناعة التي توصل إليها عدنان عقلة وبعض إخوانه من كفر "الإخوان المسلمين" و"الجبهة الإسلامية" ومن أفتى بالتحالف ورضي به طرحاً وبرنامجاً، وبكفر كل من قامت الحجة عليه وبقي على ولائه للقيادة وحلفها!" ويعقب أبو مصعب بأن تصرفات الإخوان في تحالفهم مع نظام العراق وتصريحات بعضهم "ولا سيما عدنان سعد الدين الذي ذهب في إحدى مقابلاته للتصريح بأنه يعتبر أعضاء حزب البعث العراقي – اليميني العفلقي – مسلمين وأن قيادتهم قيادة متدينة، بل وقد صرح أكثر من مرة بقناعته بإسلام صدام حسين ونظامه! بل وعاتب الشباب الذين ينعتونهم بالكفر وطلب منهم الاستغفار والتوبة! على الرغم من أن كل هذا يعطي بعض الأدلة لقناعة عدنان عقلة ولكن التعميم الذي ذهب إليه كان إسرافا ولاشك!" (المصدر السابق نفسه، ص١٣) .

[2] جزماتي، الشباب والإسلام في سوريا، م. س، ص١١١ .

لقد ابتدأت الحياة السياسية في الدولة السورية الحديثة على أسس ديمقراطية، وخطى الإسلام السياسي في سورية خطاً مختلفاً عن نظرائه في العالم العربي والإسلامي، وعلى وجه الخصوص سارت جماعة الإخوان المسلمين في سورية مباينة للجماعة الأم في مصر (كما يلاحظ باتريك سيل)[1]، وكان هذا الاختلاف ناتجاً عن النزعة التوفيقية في فكر الشيخ حسن البَنا، ففيما أدى الصراع المبكر في مصر إلى انحراف مسار التنظيم وانقسامه إلى تنظيمات متعددة تؤمن بالعنف، فإن أشقاءهم السوريين الذي انحنوا للعاصفة أيام عبد الناصر، لكنهم لم يلبثوا أن اصطدموا مع النظام لأسباب مختلفة، وتحولوا إلى أصولية أشقائهم في مصر، لكنها أصولية مسَّت بنية التنظيم كله، لقد ظلوا ديمقراطيين[2] طوال أكثر من ثلاثين عاماً، ولكنهم انتهوا نهاية دموية تقشعر لها الأبدان.

ثانياً: العودة المستعصية
(الإسلام السياسي والبحث عن مخرج للطريق المسدود)

يتندر الناس في سورية بعد الأحداث المأساوية بنكتة سوداوية مباشرة في مغزاها السياسي، معظمها يتجه إلى وصف الرعب والخوف الشديد من قساوة النظام المفرطة، والتي حولته إلى نظام تسلطي بوليسي صرف لا معنى فيه للحياة المدنية بين المواطنين، يستطيع فيه أصغر عنصر من أجهزة الأمن أن يتدخل في حياة أي مواطن دون أية مساءلة، كان ذلك هو سمة عقد كئيب من حياة السوريين، امتد من ما بعد "الأحداث" وحتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، عانى فيه السوريون -فضلاً عن ذلك- الحصار الاقتصادي

---

[1] يشير رايسنر إلى رأي باتريك سيل في كتابه الصراع على سورية (١٩٤٧-١٩٥٨)، ط ١٩٦٥م، ص١٨٠ (النسخة الإنكليزية)، انظر: رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص١٤، ولكن رايسنر يرى أنه ليس هناك فروق جوهرية بين الإخوان المصريين وأشقائهم السوريين، انظر: المصدر نفسه، ص٤٣٣-٤٣٦ .

[2] المصدر نفسه، ص٤٤١، ويؤكد رايسنر بأن الإخوان المسلمين كافحوا "بالإشارة إلى مبدأ الشورى من أجل الديمقراطية البرلمانية" في إطار الربط مع المناهج السياسية والاجتماعية الحديثة التي تقبلوا فيها الأخذ من عقائد ومناهج متناقضة في سبيل تحقيق ذلك (انظر: المصدر نفسه، ص٤٤١) .

المرير الذي فرض على سورية (١٩٨٧-١٩٩٠) بعد حادثة قنبلة طائرة "إل عال" والتي فجرت وراءها حملة عالمية ضد دمشق[١].

في ظل انعكاسات حقبة الثمانينيات وما أعقبها، تشكلت شخصية السوري عموماً "من الحرص البدائي على المصلحة الشخصية، والخصَاء أمام الأجهزة الأمنية ونظائرها، والنظر إلى السلطة القائمة كمسلمة أبدية، وتجنُّب العمل السياسي الداخلي، وهو تجنب يرقى إلى مرتبة "قوبيا" رادعة في حالة الإسلام السياسي أو كل ما يُمكن أن يكون طريقاً إليه، مثل: حضور الدروس الدينية، أو التردد إلى المساجد وإظهار أمارات الالتزام السلوكي بالإسلام"[٢].

وجد حافظ الأسد فُرصته للخروج من العزلة والحصار الدولي[٣] بالاشتراك مع قوات التحالف الذي قادته آنذاك الولاياتِ المتحدة الأمريكية (١٩٩١م) لـ "تحرير" الكويت، وأعاد تدفق الأموال الخليجية إليه بعد انقطاعها نهائياً عام ١٩٨٨م، وعلى الرغم من أن الانخراط في صفوف التحالف قد أَلَّب عليه الشارع الإسلامي السوري واستفزَّه[٤]، إلا أنه بقبضة أمنية صارمة تلوِّح بطريقة ما بذكرى "الأحداث" الأليمة (وهي ليست بعيدة كثيراً بعد) سيطر عليه قبل أن يخرج من يده، وطلباً لاسترضاء الشارع قام بالإفراج عن دفعة من السجناء السياسيين كان معظمهم من الإخوان المسلمين، بعدما أصبح ملف المعتقلين السياسيين مزمناً، وأصبحت مطلباً شعبياً يتطلب حله، لكن الأسد الذي تعامل معه دوماً من

---

[1] انظر حول تفاصيل هذه الحادثة في: سيل، الأسد، م. س، ص٧٦٩-٧٧٢ .

[2] جزماتي، الشباب والإسلام السياسي في سوريا، م. س، ص١١١ .

[3] انظر: فلاينت ليفريت، وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٠١ .

[4] كانت اليوم الأول من بداية عملية "عاصفة الصحراء" (حسب التعبير الأمريكي) أو "أم المعارك" (بتعبير صدام حسين) قد صادف نهاية الأسبوع، مما جعل خطباء المساجد يوم الجمعة يتحدثون عن الحرب واستهداف الإسلام، فاضطرت الأجهزة الأمنية لجلبهم والضغط عليهم من أجل أن يتحدثوا أمام كاميرا التلفزيون السوري (وكان القناة الوحيدة وقتها) عن سيئات صدام حسين، مما بث الخوف في الناس، وفي الجُمع اللاحقة كانت قوات من الجيش ودوريات الأمن تحيط بعدد من جوامع الرموز الدينية خوفاً من ثائرة الناس .

منظور أمني بحت حوله إلى "كارثة وطنية" بأتم معنى الكلمة[1]، وكان ما شاهده وعرفه السجناء في معتقلاتهم كفيلاً بإماتة أي رغبة فيهم بممارسة العمل السياسي، حتى ولو لم يكن القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م سارياً (وهو مازال إلى اليوم سارياً).

١. تركة الأسد: السلفية الجهادية المستأنسة بعد حرب الخليج

زامن حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي المروع - الذي أعقبها - على شعب العراق الانقلاب على الإسلاميين في الجزائر بعد فوزهم في الانتخابات، وحدوث مجازر في البوسنة ضد المسلمين، وانتهاء حرب "تحرير" أفغانستان من الاحتلال السوفيتي وعودة الأفغان العرب إلى بلادهم، فضلاً عن انكشاف حجم المأساة التي تعرض الإسلاميون في سجونهم، بعد أن أفرج عن مئات منهم، وقد واكب ذلك كله انفتاح محدود على العالم الخارجي سمح بالاطلاع على معاناة المسلمين والإسلاميين في الخارج، وانتشرت في ذلك الوقت -وعلى نطاق لا بأس به- أشرطة فيديو وكتب تتحدث عن مجازر البوسنة وجهاد الأفغان العرب، وقرابة منتصف التسعينيات أُعلن "الجهاد" ضد الروس لاستقلال الشيشان أسوة بالدول التي كانت ملحقةً بالاتحاد السوفيتي، فخلق ذلك كله مناخاً يغري الأجيال الشابة -التي لم تكن قد وعت أحداث الثمانينيات- بالتفكير الجهادي، فتشكلت جماعات سلفية صغيرة غير منظمة مهتمة بالجهاد، مجرد اهتمام، لكنها لا تمتح من الذاكرة الإسلامية السياسية السورية بقدر ما تمتح معنوياً من رموز الجهاد الأفغاني والشيشاني، وتحديداً الشيخ عبد الله عزام الذي تحول إلى رمز الجهاد الأفغاني العربي بعدما "استشهد" عام ١٩٩٣م في سيارته مع اثنين من أبنائه في باكستان.

وبجوار ذلك كانت الانتفاضة التي اشتعلت في ١٩٨٧م واستمرت حتى ١٩٩٣م قد ألهبت المشاعر الإسلامية للأجيال الفتية وأثارت حماسهم، فعمليات المقاومة الإسلامية ("حماس" و"الجهاد الإسلامي") كانت مثيرة للإعجاب على نطاق واسع بين أفراد الشعب

---

[1] رضوان زيادة، حدود الإصلاح السوري: آليات انتقال السلطة ورهانات التغيير (ضمن كتاب الإصلاح في سورية: بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية، تأليف جماعي، تحرير: رضوان زيادة، أقلام حرة، دمشق- روما، ط١، ٢٠٠٥م) ص١٠٤.

السوري، كما أشقائه في الأقطار الأخرى، وفي جنوب لبنان بدأت المقاومة الشيعية ("حزب الله") تحقق انتصاراتها تحت شعارات إسلامية ودون إلماحات طائفية واضحة، ولم يكن تأثيرها أقل من جاراتها في فلسطين رغم "تنغيص" الاختلاف الطائفي الذي لم يحل -رغم وجوده- دون تقبلهم وانفعالهم الشديد بإنجازاتها البطولية.

من جهة أخرى كان الاتحاد السوفيتي -الذي يشكل سنداً لنظام الأسد- قد انهار، ومنيت العقيدة الماركسية بهزيمة نهائية، وهو أمر زاد الاهتمام بالإسلام على مستوى محلي وعالمي، وقد عمل النظام على تقريب بعض الرموز الدينية[1] التي عرفت بعدائها للإخوان المسلمين لتوجيه الصحوة الإسلامية التي بدأت تشهدها سورية مع المنطقة عموماً تجنباً من أن تمسَّ أسس النظام، بل إن تصاعد الصحوة الإسلامية وبروز نجم الحركات الإسلامية في الدول المجاورة دفعت بالدكتور البوطي (أقرب الرموز الدينية إلى النظام في ذلك الوقت، والمعروف بعدائه لحركة الإخوان) لتبرير القمع الدموي الذي مورس ضد الإسلاميين فقهياً في كتابه "الجهاد في سبيل الله: كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟"[2]، وبالتأكيد لم يكن صدى ذلك طيباً البتة في نفوس السوريين الذين عانوا من "الأحداث" ما يفوق تحملهم وتصورهم من الآلام والفظائع.

وكان الشيوخ منذ انتهاء "الأحداث" قد عملوا على تكريس تجنب السياسة في أفواج الشباب المتكاثرة، والحرص على إسلام "مدني" يتجنب السياسة بشكل كامل؛ فقد بدأ عدد من

---

[1] أبرزهم الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، والذي برز في مناظرة شهيرة عام ١٩٨٩م مع المفكر الماركسي الدكتور محمد الطيب تيزيني على شاشة التلفزيون السوري إبان تداعي الاتحاد السوفيتي، وكان لذلك مغزاً خاصاً لدى المتدينين .

[2] طبع دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٣م، ويشير في كتابه إلى أن الإخوان ليس بغاة (معارضة سياسية مسلحة تخرج على طاعة الإمام تبغي خلعه لاعتقادها بوجوب ذلك عليها في أحكام الشريعة) شرعاً، لأن شرط البغاة هو التأويل، وهم ليس أهلاً للتأويل، فلم يبق من مسوغ لخروجهم على الإمام سوى الشهوات وأهواء النفس وحب السلطة، وهؤلاء وصفهم في الشريعة الإسلامية حرابيون (وليس حربيون)، ومعلوم أن حكم الحرابة في الفقه الإسلامي أن يقتَّل مرتكبها أو يصلب أو تقطَّع أيديه وأرجله من خلاف! (انظر المصدر نفسه، ص؟)، ولم تنتظر الطليعة المقاتلة حتى حكمت عليه بالردَّة انطلاقاً من مبررات عقدية، انظر مثلاً مقال: أبو بصير عبد المنعم مصطفى حليمة الطرطوسي، هذا هو البوطي فاحذروه، في موقع "منبر التوحيد والجهاد": http://www. tawhed. ws

الشيوخ المستقلين بالعمل -بعد أن تقلص التدين الإسلامي قسراً إلى أدنى حدوده من الإعلان والبوح خوفاً من الاستباقية الأمنية- على تدريس العلوم الشرعية وروح التصوف والأخلاق للعامة، مع تطمين مستمر للأجهزة الأمنية والسياسية إلى اختلافهم وتباينهم مع الإخوان، وكان معظمهم مشايخ تقليديين و"خصوم أصليُون للنهج الإخواني ولمختلف تيارات الإسلام السياسي (...) حرص هؤلاء المشايخ على "تعقيم" الجوّ المحيط بهم من كل ما يمكن أن يثير "فتنةً" تعيد البلد إلى ما عاناه من "بلاء" وألحوا على تلاميذهم ومريديهم المتكاثرين بأن ينشغلوا ب-"طلب العلم" و"تهذيب النفس"، وتجنّبوا الإشارة إلى أي عمل عام سوى العمل الخيري. وكلما لزم الأمر كانت مواقفهم، ومواقف مريديهم، غير "إخوانية"، بل "ضد إخوانيه" كذلك"[1].

كانت سنوات عقد التسعينيات أكثر السنوات راحة لحافظ الأسد، بعد أن أغلق فيه المجال السياسي الداخلي نهائياً، وأنهى مجرد التفكير فيه، و"حتى الأحزاب الحليفة لحزب البعث والمنضوية تحت قيادته في الجبهة الوطنية التقدمية - والتي يتندر الشارع السوري بأعداد كوادرها - لم تستطع أن تحصل على رخصة لفتح مقارّ أو مكاتب لها في المحافظات، أو على الأقل إصدار صحف أو نشرات علنية خاصة بها، وبقي مطلبها الصغير هذا معلّقاً إلى حين قدوم بشار الأسد الذي استجاب لهذا الطلب واعتُبر حينها إنجازاً تاريخياً على صعيد العمل السياسي الحزبي وحرية التعبير في سورية"![2].

لكن رغبة حافظ الأسد في تحقيق انفتاح اقتصادي محدود للغاية يسترضي به أركان نظامه، والشارع الغاضب من المشاركة في حرب الخليج الثانية، ألجأته إلى إصدار القانون الاستثماري رقم ١٠ عام ١٩٩١م، بعد حرب الخليج مباشرة، وقد أن كان المستفيد الوحيد من هذا القانون الاستثماري "الرأسمالية الخاصة جداً، المرتبطة برجال الحكم والنظام الاشتراكي"[3] أكثر من أي فئات أخرى، ومع ذلك فقد رافق هذا القانون نوع من التراجع المحدود لمظاهر الدولة الأمنية التسلطية، بالسماح للصحافة الأجنبية بالدخول إلى سورية

---

[1] جزماتي، الشباب والإسلام السياسي في سوريا، م. س، ص١١٢ .

[2] زيادة، حدود الإصلاح السوري، م. س، ص١٠٤ .

[3] برهان غليون، الرأسمالية العشائرية: أو النموذج السوري للانتقال نحو اقتصاد السوق (ضمن كتاب: "الإصلاح في سورية"، م. س)، ص٢٦ .

تدريجياً، وهو أمر كان ضرورياً؛ إذ الإطار السياسي ليس مفصولاً ولا محايداً أو مستقلاً عن الإطار الاقتصادي، ولا يمكن أيضاً وبطبيعة الأشياء أن يوجد "استثمار" مع الخوف، وأدى ذلك إلى التخفيف من سيطرة الإعلام المحلي واحتكاره للمعلومة، وإن كانت بقدر محدود، فقد كان مألوفاً أن تمنع أعداد من الصحافة، أو تنزع من الصحيفة صفحة أو بضع صفحات لدى مرورها على مؤسسة "الرقابة"!.

كما سمح هذا الانفتاح المحدود في نطاق الحريات الشخصية والاقتصادية بالتعبيرات الاجتماعية والدينية للمجتمع السوري المحافظ بشكل "خجول" غالباً، ولكنه تزايد إبان عقد التسعينيات، لتظهر على السطح علانية مظاهر التدين المكبوتة (اللحى والحجاب واللباس وارتياد الجوامع والمساجد)، ولكن ومع كل ما أشرنا إليه من مظاهر صغيرة بالانفتاح في الحريات فإن النظام احتفظ بطابعه التسلطي، وقبضته الأمنية الفتاكة، فقط مظاهر محدودة انحسرت من الحياة العامة، وكان لها تأثيرها السحري في شعور السوريين بقدر من الحرية.

أهمل الرئيس الأسد السياسة الداخلية بعد ذلك بشكل لافت، بعد أن اطمئن إلى استحكام قبضته فيها بالحفاظ على النموذج البوليسي للدولة التسلطية، والتفت إلى مسألة التوريث بعد أن استتب له الأمر في لبنان، واستطاع بسط نفوذه عليه بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩م وإنهاء الوجود المسلح للميلشيات بإخراج ميشيل عون من لبنان (بعد محاصرته ولجوئه إلى السفارة الفرنسية ١٩٩٠م)، خصوصاً بعد أن عمل خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات على جمع خيوط قوة النظام كلها بيده، وعلى تعميق موقع الرئاسة باعتباره موقعاً فردياً لا موقعاً مؤسسيًّاً، وبدأ السعي لتهيئة المناخ الملائم لتوريث السلطة داخل نظامه.

والواقع أن أزمة الخلافة بدأت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣م عندما اعتلت صحة الرئيس حافظ الأسد وأوكل – وهو على فراش المرض – إلى لجنة سداسية[1] إدارة

---

[1] مكونة من وزير الخارجية "عبد الحليم خدام"، والأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث "عبد الله الأحمر"، ووزير الدفاع "مصطفى طلاس"، ورئيس الأركان "حكمت الشهابي"، ورئيس الوزراء "عبد الرؤوف الكسم"، و"زهير مشارقة" الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث والملاحظ أن جميعهم سنيُّون، وعلى الرغم من أنه ليس أمراً طبيعياً، إلا أن مناصبهم العليا الرسمية في الدولة تعطي مبرراً منطقياً لذلك،

الأمور اليومية للدولة. القلق الذي أثاره احتمال وفاته، لأطراف النظام العائلية والعشائرية فضلاً عن استبعاده شقيقه، أغرت رفعت الأسد فيما بعد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤م بالعمل على انقلاب عسكري ضده - خصوصاً بعد أن تم رسمياً (في ١١ آذار/مارس) نزع قيادة "سرايا الدفاع" من يده - مستنداً إلى قاعدة تأييد كبيرة داخل القوات المسلحة و"سرايا دفاعه" التابعة له ذات الأسلحة الثقيلة، انتهت الأزمة بفشل المحاولة الانقلابية وعزل رفعت بشكل ما عن مواقع القرار، وتم حل سرايا الدفاع وإضعاف نفوذه في الجيش بشكل كامل.

ومنذ أزمة الخلافة جرت مفاوضات عديدة مع الإخوان المسلمين عبر قيادات الأجهزة الأمنية الرئيسية، توقفت عام ١٩٩٦م[1] بعد أن قاربت على النجاح لأسباب خاصة بالأسد، فقد توفي نجله باسل بحادث سيارة على طريق المطار عام ١٩٩٤، ووقع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "اتفاق أوسلو" عام ١٩٩٥م -الذي شعر فيه الأسد بأنه كان أكبر "طعنة" وجهها له عرفات بفصل المسار الفلسطيني بعد فصل المسار المصري باتفاقية "كامب ديفيد" الساداتية. ربما كان الأسد يريد مناخاً من الاستقرار - عبر مصالحة مع العدو اللدود لحكمه - يسمح بتوريث سلس لنجله، وربما كان يريد تمرير الوقت بمحاولة للمصالحة هذه، فقد استمرت مفاوضات المصالحة (على تَقَطُّع) ما يزيد عن عقد من الزمان، تغيرت فيه الخارطة السياسية بما فيه الكفاية. وربما كانت الآثار النفسية للخصومة والاقتتال قد حالا دون إمكانية تقبل المصالحة الفعلية ذاتها.

وقبل وفاة نجله كان الأسد قد استدعى القيادي في حركة الإخوان "الشيخ عبد الفتاح أبو غدة" للتفاوض بشكل مباشر، لكنه قدم سورية ولم يقابله وتوفي بعد سنتين في المملكة العربية السعودية.

ولكن ما لم يكن "منطقياً" -حسب نيكولاس فاندام- أن يستبعد شقيقه "رفعت الأسد" الذي كان أقوى أعضاء القيادة القطرية بدون منازع بعد الرئيس نفسه (انظر: فاندام، الصراع على السلطة في سورية، م. س، الفصل التاسع).

[1] الجزيرة نت، برنامج مقابلة خاصة، المراقب العام للأخوان المسلمين: علي صدر الدين البيانوني، ج١، في ٢٠٠٥م.

في عام ١٩٩٥م انطلقت "قناة الجزيرة" القطرية، وقد شكلت فيما بعد علامة فارقة في وعي معظم العرب، وعلى الرغم من أن حافظ الأسد منع في أول الأمر أجهزة الاستقبال للقنوات الفضائية، إلا أن تكاثرها بحيث يخرجها على السيطرة من خلال المهربين من تركيا ولبنان والأردن، جعل السلطات تغض الطرف عنه، مما أدى لانتشاره بشكل كبير جداً منذ الربع الأخير من عقد التسعينيات، ولاشك أن وعياً سياسياً جديداً تشكل خلال هذه الحقبة، فقد كُسر الاحتكار الإعلامي الرسمي ومحرماته السياسية، بات كل شيء ممنوع على الأرض خارج عن السيطرة في الفضاء!.

لقد كان لكل ذلك أن يوجد وعياً إسلامياً حركياً جديداً معادياً للأمريكيين والأنظمة العربية على وجه العموم، خصوصاً بين أجيال شابة حديثة السن لم تكن واعية للـ "أحداث" جيداً، كانت ملامحه في الغالب سلفية جهادية سطحية، سهلت وسائل الاتصال والفضائيات – ثم انتشار الانترنيت لاحقاً– تداول أدبياته ومكتبته المرئية بشكل كبير، وقد كانت هذه المكتبة المتداولة تؤول منطقياً أو ترجع بطبيعة الحال إلى تجربة مجاهدي الأفغان العرب والقاعدة على وجه الخصوص، لكن عمق المأساة الدموية في "الأحداث" خلفت أثرها الذي لا يمحى، فالخوف ما زال سيد الموقف، وبشكل طبيعي لم يكن بالإمكان مجرد التفكير بأي تنظيم يتبنى العنف ضد النظام، فكانت معظم الاحتقانات وتوجهات الوعي السلفي الجهادي الجديد –الذي استهوى مجموعات شبابية صغيرة جداً ومعزولة عن بعضها– تتجه تلقائياً إلى الخارج وخصوصاً إلى بلاد البلقان والشيشان، بعد أن خابت آمال الأصوليين في العالم بأفغانستان ما بعد التحرير من الغزو السوفيتي، ذلك أن أي تفكير من هذا النوع في الداخل لن يحظى بأي تأييد، بل سيحظى باعتراض واسع وأكيد وذلك بمرجعية تجربة "الأحداث" نفسها.

٢. وراثة سورية "الإسلامية": اللعب بالنار

لم يكن يهتم حافظ الأسد في آخر التسعينيات سوى بتهيئة مناخ التوريث والاستخلاف، كانت مخاوفه دوماً من تنظيمات إسلامية تكرر له تجربة الثمانينيات المُرّة، ويبدو أنه لم تكن لديه الثقة بأنه إذا حصل ما يشبه تلك الأحداث فلن يستطيع نجله التغلب عليها، لهذا السبب توجه في نهاية عام ١٩٩٩م لاعتقال جميع أعضاء "حزب التحرير"

(السابقين والحاليين آنذاك) - الذي يعمل بشكل سري في سورية منذ الستينيات ضمن قناعات عقدية عن عودة "الخلافة الإسلامية" - على الرغم من أن حزب التحرير (الإسلامي) وجد في بعد منتصف الستينيات، إلا أنه لم يكن له أي دور واضح في الحياة السياسية لسورية؛ توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين، منهياً بذلك أي شكل من أشكال الوجود التنظيمي الإسلامي على الأراضي السورية.

رافق صعود بشار إلى الواجهة السياسية - تمهيداً للتوريث - ترتيب واسع للملفات الإقليمية، مثل: عودة العلاقات تدريجياً مع العراق منذ ١٩٩٦م، فقد كان صدام حسين "عدواً" شرساً للأسد الأب لا يؤمن جانبه، وعودة العلاقات مع الأردن، وتحسين العلاقات مع تركيا، أما لبنان فقد أوكل ملفه كاملاً إلى بشار بعد أن سُحب من يد نائبه عبد الحليم خدام (الذي أعلن انشقاقه لاحقاً في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م)، وبالنسبة للإسلام السياسي فقد اعتمد الأسد الأب إقليمياً بناء سياسة تحالفات واسعة مع الإسلاميين في دول الجوار، مثل: جماعة الإخوان المسلمين الأردنية، وإسلاميي تركيا ("حزب الرَّفاه" وانشقاقاته اللاحقة)، وشيعة لبنان ("حركة أمل" و"حزب الله")، وحركتي المقاومة الإسلامية الفلسطينيتين "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ويسبق ذلك كله - بالطبع - تحالفه مع إيران ضد نظام صدام حسين في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) كموقف استراتيجي يتعلق بسيطرته على لبنان، ومحاصرة طموحات عدوه العراقي اللدود.

ومثل هذا التحالف مع الإسلاميين عموماً -باستثناء تحالفه مع إيران في حرب الخليج الأولى الذي جلب له السخط- يلعب دوراً مهماً في تسويق الدبلوماسية الخارجية السورية شعبياً في العالم العربي والإسلامي، كما أنه يضع في يده أوراقاً تعزز موقعه التفاوضي مع الغرب وإسرائيل (بعد "كامب ديفيد" و"أوسلو") بقدر ما تبدو أنها تجلب له السخط، خصوصاً فيما يتعلق بالحركتين الفلسطينيتين و"حزب الله" اللبناني، لكن بقدر ما يبدو النظام متسامحاً مع التنظيمات الإسلامية "الأصولية" في الخارج كان عنيفاً وغير متسامح بالمرة بالنسبة إلى أي تنظيم إسلامي سوري يمكن أن يوجد على أراضيه، مهما كان معتدلاً.

ورث بشار الأسد تركة إسلامية سياسية لا حراك فيها، لكن وراثته ما كانت ممكنة إلا في ظل ظروف سياسية ليس فيها أي إمكانية لأحد أن يعترض لا من داخل النظام ولا من خارجه، فقد استطاع الأسد الأب أن يرتب الأمور على هذا النحو قبل وفاته، وقد تم

تسويقه في الداخل عبر دعاية مكثفة أن "بشار الأمل" لشعب سورية (كما تظهر هذه العبارة وأشباهها على صور تم نشرها بشكل واسع في ذلك الوقت)، ولأن العهد الجديد يحتاج إلى قدر من الانفراج الداخلي لتعزيز سلطته ومكانته بين السوريين، فقد بدأ العهد الجديد بنوع من الانفتاح الاقتصادي وانحسار محدود في المظاهر الأمنية وتدخلاتها اليومية في شؤون المواطنين.

لم يستطع المثقفون السوريون تحمُّل توريث "الجمهورية"[1]! فنشطوا من أجل التغيير، قدم الأسد الابن في "خطاب القسم" (١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م) وعوده عن التغيير الذي سيعمل على إنجازه على مختلف الأصعدة، و"دعا" الشعب السوري للمشاركة في هذا التغيير، ثمة إجراءات عديدة لكنها جميعاً تقريباً كانت جزئية وشكلية[2]، لكن معظمها بقي على شكل وعود تتناسل عن وعود أخرى[3] وهكذا، تحفز المثقفون السوريون بإصدار بيان (عرف فيما بعد ببيان ال-٩٩) طالبوا فيه الحكومة بإزالة قوانين الطوارئ ومنح الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية، وغير ذلك من المطالب الملحة للسوريين، ومن الملاحظ أنه ليس بين موقعي هذا البيان أيّ من المحسوبين على التوجُّه الإسلامي[4].

---

[1] على سبيل المثال نشر المناضل الشيوعي البارز رياض الترك مقالة في صحيفة "القدس العربي" باسم "مملكة الصمت" يعترض فيها على توريث الجمهورية، وأنه من غير المعقول بقاء السوريين صامتين على هذا التوريث (٢/٧/٢٠٠٠م).

[2] في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠م أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بتحويل "سجن المزة" إلى مستشفى، لكن إلغاءه لم يعن أبداً إنهاء الاعتقال السياسي التعسفي، كما أثبتت الأحداث اللاحقة.

[3] في اجتماع القيادة القطرية لحزب البعث برئاسته (في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠م) "ينظر" الرئيس في مقترحات تحديث وتطوير الحزب، بما في ذلك تغيير القانون السياسي للحزب، والتخفيف من القيود المفروضة على الصحافة وإعادة تقييم قانون الطوارئ، وحتى اليوم لم يتم شيء من هذا!.

[4] أصدر مثقفون بعده بياناً آخر في ٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠م يعلنون فيه عن تشكيل "لجان إحياء المجتمع المدني" عُرف بـ"وثيقة الألف"، ولم يُعلن أسماء موقعيه، لأن مسوَّدة الوثيقة سُرِّبت قبل إعلان الموقعين. لكن اللغة التي كتب بها البيان كانت ماركسية صرفة تقريباً، لكن مطالب البيان كانت ليبرالية! وإحدى النقاط الفارقة عن بيان الـ٩٩ (المقتضب) هي تجاوزه المطالبة بالتعددية السياسية إلى إلغاء حكم الحزب الواحد الذي ينصُّ عليه الدستور السوري في المادة الثامنة منه، وإلغاء حالة الطوارئ، وهما مطلبان رئيسيان للمعارضة السورية عموماً حتى اليوم.

بدأ "ربيع دمشق" فعلياً على وقع "حركة المثقفين" عندما تشكلت الهيئة التأسيسية للجان المجتمع المدني، والطريف أن الهيئة التأسيسية التي تضمنت قرابة عشرة مثقفين جميعهم من أصول ماركسية متشددة (باستثناء النائب رياض سيف) حاولت تلوين نفسها لتعبِّر عن الشارع الإسلامي الذي يمثل الغالبية السورية الساحقة، فحاولت ضم المهندس "محمد شحرور"[1] على أنه ممثل للإسلاميين!

ثم اعتذر بعد ذلك[2].

بدأ المثقفون بالكتابة السياسية المعارضة للنظام في الصحافة والدوريات العربية، وعندما دشن النائب "رياض سيف" فكرة المنتديات السياسية العلنية لم تضم قائمة النشطاء (جميعهم مثقفون) في المنتديات السياسية أحدا من ذوي التوجه الإسلامي إلا ناشط أو اثنين على الأكثر خصوصاً في "منتدى الحوار الوطني" الذي أسسه رياض سيف نفسه[3]، وذلك يعني أن مؤشرات الحراك السياسي الجديد فيما سُمِي بـ "ربيع دمشق" كشفت عن مدى تحفظ الإسلاميين لأي مشاركة سياسية علنية، ومدى تأثير مخاوف أحداث الثمانينيات حتى بعد عشرين عاماً على انقضائها!.

وفي ذروة نشاط المنتديات في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م أعلن رياض سيف عن ورقة أولية لحزب أطلق عليه "حركة السلم الاجتماعي" (٢٥ كانون الثاني/فبراير ٢٠٠١م)، تضمنت الورقة الأولية للحركة توجهاً تصالحياً مع الشريحة السورية الواسعة (التي ينتمي إليها رياض سيف نفسه)، وتنبئ بنود الوثيقة وديباجتها عن توجه ليبرالي يقوم على أرضية استيعاب الاختلافات الدينية الأقلوية في إطار الإسلام الحضاري الحضاري

---

[1] معروف أن محمد شحرور كتب دراساته القرآنية المعاصرة على خلفية "فلسفية" ماركسية، وحظي بعداء واسع في الأوساط الإسلامية .

[2] حول بيان الألف وحركة المثقفين وموقع منتدى رياض سيف "الحوار الوطني" المميزة بين المنتديات السياسية التي بدأت بالظهور في ذلك الوقت انظر لكاتب هذه السطور: مشروع الإصلاح الوطني: سؤال الاختلاف، مجلة الآداب، بيروت، عدد شباط/فبراير، ٢٠٠١م .

[3] انظر أوراق المنتدى والنقاشات التي دارت فيه في كتاب: منتدى الحوار الوطني، تحرير: رضوان زيادة، دار الأهالي، ط١، ٢٠٠٤م .

الشامل، وأعقب ذلك تصريحات صحفية من قبل مسؤولين أمنيين كبار تحذر من الإسلاميين الذين تسربوا إلى المنتديات، والذين ينتظرون لحظة ينقضون فيها على النظام!.

وبدأت حملة مضايقات أمنية مكثفة لمحاصرة ظاهرة المنتديات السياسية بموازاة حملة إعلامية رسمية ضدها[1]، وذلك بعد أن استطاعت عبرها "المعارضة" السورية الوليدة – إذا جاز لنا أن نتحدث عن "معارضة" في الداخل في ذلك الوقت – أن تستثمر الإعلام بشكل ممتاز، وعبر حملات إعلامية وأمنية متعددة بلغت ذروتها في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١م[2]، وأغلقت جميع المنتديات السياسية، وانتهى ربيع دمشق عند اعتقال النائب رياض سيف في التاسع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ مع عدد من النشطاء السياسيين الآخرين (عُرفوا فيما بعد بـ "معتقلي ربيع دمشق")، بعد أن تحدى رياض سيف الحظر المفروض على المنتديات وعقد منتداه (الحوار الوطني) في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، ولولا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م التي أربكت النظام (أسوة بجميع الأنظمة العربية الأخرى) لكانت استمرت الاعتقالات التي يفترض أنها ستضم ٣٠ ناشطاً حسب التسريبات الأمنية للصحافة[3].

---

[1] في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بدأ وزير الإعلام "عدنان عمران" الحملة الإعلامية على المنتديات السياسية ونشطاء المجتمع المدني متهماً إياهم بتلقي أموال من السفارات والحكومات الأجنبية .

[2] في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠١ انتقد الرئيس بشار الأسد المثقفين الناشطين في حديث لصحيفة الشرق الأوسط، وفي ١٧ شباط/فبراير تحظر السلطات الأمنية عقد المنتديات السياسية، وتطالب الهيئات الأمنية المنتديات السياسية بالحصول على ترخيص يتضمن شرطاً بإعلام السلطات بأسماء المشاركين ونص المحاضرات مسبقاً، وفي ٢٠ شباط/فبراير انتقد نائب الرئيس وعضو القيادة القطرية "عبد الحليم خدام" المنتديات بأنها تجاوزت الخطوط الحمراء وتسعى إلى جزأرة البلاد، وهذا الذي جعل إيال زيسر يقول: "من المحتمل أن يكون القرار بوضع نهاية لربيع دمشق قراراً صادراً عن بشار نفسه، حيث بدأ النقد الذي وجه للنظام يصل إلى بابه، و[الذي] تضمن –على سبيل المثال– حملات نقد لاذعة لوالده" وعهده (انظر: إيال زيسر، باسم الأب: بشار الأسد.. السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٦٦) .

[3] تم تسريب خبر إلى صحيفة الحياة بوجود قائمة (عُرفت فيما بعد باسم "قائمة الثلاثين") من ثلاثين ناشطاً تنوي السلطات الأمنية اعتقالهم! .

وعلى الرغم من انتهاء "ربيع دمشق" وتحوله دفعةً واحدةً إلى شتاء قارص إلا أن هذا الربيع كان ملهماً للسوريين إلى حد كبير، فقد ارتفع سقف حريات التعبير السياسي في البلاد[1]، وكان هذا أهم انجازات نشطاء ربيع دمشق.

في هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق، وقرروا إطلاق أول موقع إلكتروني إخباري عام ٢٠٠١م متخصص بالأخبار السورية (أخبار الشرق www. thisissyria. net)، حظي الموقع بمتابعة كبيرة، وقد أثبت أنه يتمتع بمهنية صحفية عالية، ومنفتح على مختلف التيارات الوطنية، وعزم الإخوان – بعد ربيع دمشق – على التحرك مع المعارضة الخارجية، فجمعوا معظم التيارات المختلفة في الخارج وبعض نشطاء الداخل على "ميثاق الشرف الوطني" للعمل السياسي في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢م، وركز الميثاق على عدم رفض التدخل الخارجي العسكري في البلاد، وذلك في سياق الحملة الأمريكية على سورية، وفي سياق الإعداد الأمريكي لاحتلال العراق.

شكل احتلال العراق نقطة فاصلة في حياة النظام، بدأ يروج للمتطوعين للذهاب إلى العراق، وصلت الحملة ذروتها بخروج سيارات يومية من دمشق وحلب تنقل الراغبين بالتطوع والقتال ضد الأمريكيين، وتطوع كثير من السوريين لم يكن أكثرهم من الإسلاميين، بقدر ما كانوا من العمال والمهنيين وصغار الكسبة المحافظين دينياً واجتماعياً، الذين يقدمهم الحماس وقوداً للحروب، ورغم أن تحفيزهم وحماستهم جاءت باسم الإسلام إلا أن ذلك لا يعني البتة أنهم مشغولون بمشاغل الإسلام السياسي ومعظمهم لا يعرف شيئاً عن "الدولة الإسلامية"؛ إذ كان يشغلهم في حياتهم إتقان العمل وكسب العيش، ولكن "تحت تأثير المزج بين شعارات إسلامية و"النخوة" لمساندة الأخوة في العروبة والإسلام، والإعجاب الجزئي أو المكتمل بشخصية صدام حسين، وجد البعض [منهم] (...) طريقه إلى العراق وسط تأييد الأصحاب والمجايلين وإعجابهم"[2]، لم يكن سقوط النظام العراق المدوي مفاجأة للنظام

---

[1] وعلى حد تعبير الصحفي إبراهيم احميدي فإن هذا العام ٢٠٠١م قد أظهر إشارات تصدع في جدار الخوف لدى الرأي العام في سورية، انظر: صحيفة الحياة، عدد ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠١م .

[2] جزماتي، الشباب والإسلام السياسي في سورية، م. س، ص١١٤ .

السوري وحده، لكنه كان يعني له شيء آخر، فجميع العرب كانوا يتهامسون في مساء التاسع من نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣م وهم يرون الإسقاط المذل للتمثال، وفي أذهانهم تماثيل كثيرة مشابهة وفي كل مكان، ولم يكن السوريون بدعاً بين العرب، إن لم يكن الأكثر تأثراً من غيرهم نظراً للقرابة البعثية بين النظامين.

من جهة شهد السوريون لأول مرة سقوط نظام بعثي، ورأوا على شاشات التلفزة الفضائية كيف أصبحت البعثية "تهمة" في العراق، ومن جهة أخرى بدأت المقاومة تتشكل في العراق، من المقاتلين العرب المتطوعين (معظمهم كانوا في بداية الأمر من السوريين)، تزايدت مع الأيام المقاومة العراقية، وحظيت بدعم ورعاية سورية لقناعة في أركان الحكم بضرورة إفشال المخطط الأمريكي في العراق، لحماية سورية من مصير مماثل، وبالطبع كان الضغط الأمريكي متواصلاً قبل الاحتلال، لكنه ازداد حدةً وبشكل حاد بعده، الأمر الذي أشعر القادة السوريين بقدرتهم على الضغط على الأمريكيين، فذهبوا في المسألة بعيداً عندما جنحوا إلى التعامل مع المسألة العراقية كورقة ضغط للتفاوض في الملفات الإقليمية في لبنان والسلام مع إسرائيل، وفي المحصلة تشكلت تنظيمات إسلامية عراقية بالغة العنف يتزعم أكثرها إرهاباً وعنفاً أبو مصعب الزرقاوي (الذي أصبح بعد ذلك تحت جناح تنظيم "القاعدة")، ولا شك أن بعض السوريين تشجع لدعم المقاومة العراقية، وهؤلاء ظلوا تحت متابعة أمنية شديدة، أما العائدون من العراق فقد تعرضوا لمساءلة أمنية، وزجَّ بقسم منهم في السجن.

بعد أيام من سقوط بغداد قامت مجموعة من الشباب الإسلاميين "المعتدلين" في مدينة داريا (ريف دمشق) بتنظيم مظاهرة سلمية كردة فعل على موجات السلب والنهب في بغداد حملوا فيها لافيتات لتنظيف مدينتهم، لقناعتهم بأن الإصلاح يبدأ من داخل الإنسان، اعتقل عشرات منهم وأودعوا السجن، وقدموا إلى محاكمات ميدانية كان قد انتهى العمل بها منذ أكثر من خمسة أعوام! غير أن كونهم إسلاميين أثار حفيظة النظام، واستنفر مخاوفه القديمة، ولأن الإسلاميين لا بواكي لهم حتى ذلك الوقت فقد قرر النظام محاكمتهم بقسوة دون تأنيب ضمير، لكن الزمان تغير، عمل نشطاء حقوق الإنسان على تبني قضيتهم، ودارت حوارت في المعارضة الداخلية أدت في النهاية إلى حملة إعلامية كبيرة انتهت إلى ذكرهم في دوائر

دولية، ومراكز الأبحاث كدليل على تراجع حقوق الإنسان في سورية[1]، ولإفراج المتدرج عن معظمهم.

وجدت توجهات العنف – التي تشكلت بشكل مبعثر بعد حرب الخليج الثانية – لدى بعض الشباب المتحمسين منفذها في العراق أو لنقل الحالة العراقية[2]، فقد صُدِّرت الأصولية إلى حيث يوجد "العلوج" الأمريكان! (على حد تعبير وزير الإعلام العراقي السابق الصحَّاف).

فاز الإسلاميون الشيعة في العراق في أول انتخابات جرت بعد الاحتلال، أصبحت العراق بين حكومة إسلامية (شيعية)، ومعارضة إسلامية سنية، ومقاومة إسلامية (سنية وبعثيَّة)! والكل يقيم النظام معه علاقات، بدأت سورية تحاط بالإسلاميين "الرسميين"، بعد أن كانت علاقاتها مختصرة بإسلاميين معارضين، فقد كان حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية قد أصبح في سدة الحكم في تركيا، و"حزب الله" أصبح قوة كبيرة في لبنان بعد إنجازه التاريخي بدحر الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م.

غير أن النقطة الفاصلة في تاريخ كل من المعارضة والنظام كانت حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥م، التي لا يعلم أحد على وجه اليقين الجهة المنفذة لها، ولكن أصابع الاتهام اللبنانية وبعض أطراف المعارضة السورية في الخارج، و"وشوشات" الداخل، تشير إلى ضلوع المسؤولين السوريين فيها، ثم "صدَّق" ذلك كله تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، ثم تقرير المحقق الدولي ديتلف ميلس، إلا أن الحقيقة مازالت موضع شك، والتحقيق مازال جارياً بعد[3]، والحقيقة لم تتكشف بشكل قاطع، ومع ذلك عندما بدأت أصابع اتهام دولية تشير إلى دمشق وجد الأمريكيون فرصتهم

---

[1] انظر تقرير الأزمات الدولية الصادر عام ٢٠٠٤م.

[2] قضية معتقلي الأردن في حادثة التخطيط لنسف موقع المخابرات الأردنية والسفارة الأمريكية بقنابل كيميائية عام ٢٠٠٤م ذات دلالة في هذا السياق، حيث اعتقل فيها خمسة سوريين، وقتل اثنان منهم وانتهت محاكمتهم في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٦م.

[3] كشف التقرير الأول للقاضي البلجيكي سيرج براميرتس (٢٠٠٦/٣/١٤م) أن لجنة التحقيق التي يرأسها تعتقد بأن إرهابيين متمرسين شاركوا في المؤامرة.

التاريخية للاستفادة من أخطاء النظام السوري، أو لنقل من "ظروف النظام" الحرجة معاملة بالمثل.

قرأت المعارضة الحال الجديد على أنه رغبة أمريكية بإسقاط النظام، وراحت تضع أسس استراتيجية لتفسير"الرغبة" الأمريكية التي أحستها بإسقاط النظام، وربما النظام نفسه مقتنع بذلك، وفَّرت هذه الأوضاع ظروفاً صعبة على النظام، فاضطر في ظل محاولة كسب تأييد شعبي عربي وتنفيس الاحتقان في الداخل إلى الإفراج عن نشطاء ربيع دمشق الخمسة/ مستبقياً "الدكتور عارف دليلة" في سجنه الذي أفرده النظام بحكم فيه لمدة عشر سنوات، هو بمنزلة حكم إعدام لرجل تجاوز الستين من عمره عند اعتقاله في ٢٠٠١م.

في ذلك الوقت بدأ يدخل إلى المجال السياسي أسماء جديدة كثيرة، ضمَّت -فيما ضمَّت- بعض الإسلاميين المستقلين، منهم الشيخ الكردي "معشوق الخزنوي"، خطف من دمشق وقتل في ظروف غامضة في شهر بعد فترة وجيزة من اندلاع حوادث الشغب في القامشلي (١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤م) التي راح ضحيتها عشرات من المواطنين السوريين معظمهم من الأكراد، وقد حللت معظم أوساط المعارضة (في الداخل والخارج) حادثة مقتل الأكراد بأنها فتح لطرفي كماشة كان يخشى النظام انعقادها؛ لأنها تهدد وجوده، أحد طرفيها الأكراد، والثاني الإخوان المسلمون الذين أصدروا وثيقة تحدد موقفهم الوطني الإيجابي من "القضية الكردية" في سورية إثر اجتماع الشيخ معشوق الخزنوي بالمراقب العام في إحدى الدول الأوربية مطلع العام ٢٠٠٥م.

وأبرزت الأحداث بعد ذلك انضمام بعض الإسلاميين في "لجان إحياء المجتمع المدني" التي أخذت بالتوسُّع، فقد اعتقل الناشط السياسي الإسلامي "رياض ضرار"[1] بعد عودته من مدينة القامشلي لتهدئة الأجواء ونزع فتيل الغضب الكردي تجاه مواطنيهم العرب بسبب حادثة مقتل الشيخ الخزنوي.

وكان الإخوان المسلمون قد أعلنوا برنامجهم السياسي الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، وفيه أجروا تحولات - عدها الكثيرون "جذرية" - في رؤيتهم

---

[1] مازال معتقلاً حتى اليوم، وأثناء محاكمته أمام محكمة أمن الدولة في دمشق ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦م اعتقل نجله أيضاً وأودع السجن لتوزيعه بياناً لـ"اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق" يتعلق بمحاكمة والده .

السياسية منذ خطابهم الجهادي في السبعينيات، فقد بنوا برنامجهم على مبدأ التجديد الديني، وتقدموا خطوات واسعة عندما أعلنوا في برنامجهم أنهم لا يريدون دولة دينية، بل دولة مدنية حديثة على أساس التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، ولم يكن الإخوان قد فعلوا شيئاً جديداً فقد عادوا إلى أصولهم السياسية الديمقراطية التي مارسوا على أساسها العمل السياسي حتى ثورة البعث في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣م[1]. وورقتهم التي قدموها لمنتدى الأتاسي الذي خصص جلسة لحوار الإصلاح يؤكد عودتهم هذه؛ إذ أرجعوا تصورهم إلى اقتراح المراقب العام الأول للجماعة الدكتور مصطفى السباعي للجنة الدستور عام ١٩٥٠م.

تقدم الإخوان المسلمون خطوة كبيرة عندما قدموا تصورهم السياسي في منتدى الأتاسي – وهو المنتدى الوحيد الذي لم يغلق نهائياً منذ ربيع دمشق – تحت عنوان "حوار الإصلاح في سورية" (٧ أيار/مايو ٢٠٠٥م) وذلك تمهيداً للمؤتمر القطري الذي علقت عليه آمال كثيرة والمقرر انعقاده بعد شهر تقريباً من ذلك التاريخ، وكانت أحد المطالب التي صرحت بها المعارضة الداخلية والخارجية هي إلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م الذي يقضي بعقوبة الإعدام لمنتسبي الإخوان المسلمين، تفاجأ الحضور –وبينهم ممثلون رسميون عن حزب البعث– بقراءة الكاتب "علي العبد الله" (عضو إدارة منتدى الأتاسي) ورقة الإخوان المسلمين ورأيهم في الإصلاح، وأدى ذلك إلى اعتقاله ولم يفرج عنه إلا بعد صدور تقرير القاضي الألماني ديتلف ميلس في قضية الحريري، والذي حمّل فيه النظام السوري مسؤولية الاغتيال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م حيث صدر عفو شمل ١٥٠ معتقلاً لتقليل مخاوف السوريين، كان بينهم بقايا "معتقلي داريا" الإسلاميين.

---

[1] نوه المثقفون السوريون وعموم المعارضة الداخلية بهذا التحول الجديد، انظر مثلاً: فايز سارة، تحولات "الإخوان المسلمين"، صحيفة الحياة، ٢٠٠٦/٦/١٣م، حيث يرى "سارة":

أن الإخوان السوريين "أجروا تحولات جوهرية في منظومتهم السياسية استمرت سنوات، نقلوا فيها الجماعة من موروث أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كانت تنظيماً سرياً يخوض صراعاً مسلحاً ضد النظام باتجاه الانخراط في عمل سياسي علني وسلمي يعترف بالجماعات الأخرى ويشاركهم في الحياة السياسية في إطار ديموقراطي. ومضت جماعة «الإخوان» السورية عملياً نحو تصفية آثار تلك المرحلة من تاريخ العنف السوري، لكن من دون استجابات من النظام الحاكم، وأكملت مسارها بالتوافق مع جماعات المعارضة السورية الأخرى في إطار ما صار معروفاً بـ«اعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي»".

حقق إعلان دمشق الذي صدر في (أيلول ٢٠٠٥م) قفزة نوعية في عمل المعارضة السورية، فقد انتقلت مطالب المعارضة صراحة من "إصلاح النظام" إلى "تغييره"، ولأول مرة تتحالف معظم المعارضة السورية في الداخل والخارج في عمل سياسي مشترك يضم – ولأول مرة – شخصيات إسلامية مستقلة، وجماعة الإخوان المسلمين السورية، وشخصيات ليبرالية مثل "رياض سيف". لا شك أن أهمية إعلان دمشق فائقة[1].

هكذا استقر مشهد الإسلام السياسي في سورية اليوم على:

١. جماعة الإخوان المسلمين، وليس لهم أي وجود فعلي في سورية منذ أحداث الثمانينيات، وتعتقد الجماعة – ويشترك النظام معها في ذلك– أنهم الممثلون "الوحيدون" عن السنة الذين يمثلون الأكثرية الساحقة للشعب السوري (٧٨-٨٢ %)، وقد تبدد أملهم بالعودة والمصالحة بعد أن أذيع بأن المؤتمر القطري لحزب البعث الذي عقد في أيار/ مايو ٢٠٠٥م وضع خطوطاً حمراً فيما يتعلق بعودتهم أو التعامل معهم، في الوقت الذي كانت فيه الدعوات تتصاعد من قبل فُرقاء المعارضة لإلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م وكانت هناك إشارات إيجابية من قبل المسؤولين في هذا الاتجاه.

٢. الإسلاميون المستقلون، وهم ما يزالون أفراداً قلائل جداً نسبة إلى المنخرطين في النشاط السياسي للمعارضة السورية في الداخل، معظمهم مثقفون إصلاحيون، أقرب إلى الليبراليين منهم إلى الإسلاميين، ويستهويهم بشدة نموذج "العدالة والتنمية" الناجح في تركيا.

٣. تجمعات سلفية جهادية صغيرة لا رابط تنظيمي بينها، نشأت بعد حرب الخليج الثانية، ولم تتطور كثيراً بعد تغير وضعها عقب احتلال العراق، خصوصاً بعدما أصبحت جسر المدد للمقاومة العراقية وربما التنظيم الإرهابي للزرقاوي ذاته؛ فقد كانت تقتصر على أدبيات القاعدة والمجاهدين الأفغان العرب، أما الآن فهي تعمل معهم مباشرة، ولكنها لم تغير في استراتيجيتها تجاه النظام، فآثار أحداث الثمانينيات باقية في الشعب السوري ومتجذّرة إلى

---

[1] نوهت الوثيقة الصادرة عن (UNITED S TATES IN STITUTE OF PEACE) المعهد الأمريكي للسلام في واشنطن بعنوان "SYRIA AND POLITICAL CHANGE" (سورية والتغيير السياسي) الصادرة في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥م، إلى أهمية "إعلان دمشق" ودوره في التأثير على حركة التغيير السياسي في سورية .

حد العقدة، ربما – وإذا كان بعض أفراد هذه المجموعات السلفية الجهادية قد تحرر من الخوف، فإن الشعب السوري برمته مازال خائفاً ترتجف ساقاه منذ ربع قرن.

أما تنظيم "الطليعة المقاتلة" نفسه فلم يبق من هذا التنظيم سوى أفراد[1] اندمج معظمهم – على ما يبدو – مع تنظيم "القاعدة"، ولم يعد لهذا التنظيم السوري أي وجود، وأصبح مجرد ذكرى أليمة.

ومعظم القيادات الدينية والرموز تجد إلهامها في مرجعية "هيئة علماء السنة" في العراق، ولديها الرغبة الشديدة في تقليد دورها واستنساخها سورياً، ولكن دون أي رغبة في تصادم طائفي أو ما شابه، بل إن المشهد العراقي الدامي والحرب "شبه الأهلية" المشتعلة تثير مخاوفهم بشدة، وهي مخاوف سارية – بطبيعة الحال – في عموم الشعب السوري، خصوصاً في ظل حديث عن توازن طائفي استراتيجي لتأمين المصالح الأمريكية بخلق "محور سني" يخترق "الهلال الشيعي"[2].

الخاتمة: فزاعة الإسلاميين في عين العاصفة

على خلاف ما يذهب إليه بعض الباحثين[3] فإن التنشئة السياسية في سورية عاشت بصفتها تنشئة مزدوجة ومتناقضة[1]، أورثت حالة من "النفاق العام"، فالتنشئة الشفاهية

---

[1] برز منهم أسماء منظرين للقاعدة مثل "أبو مصعب السوري" (يعتقد أنه مسؤول عن تفجيرات لندن) و"مصطفى حليمة الطرطوسي" و"محمد حيدر الزمّار" (الذي اختطف من المغرب، ويعتقد أنه كان مُجنِّد خلية القاعدة في هامبورغ والتي كانت قد لعبت الدور الرئيس في تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م) .

[2] انظر: بشير نافع، دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سورية، القدس العربي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م .

[3] حازم نهار، التنشئة السياسية للشباب السوري: المحددات والاتجاهات، مجلة الآداب، السنة ٥٣، العدد ١١/١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥م، ص٩٢ .

الشعبية تقوم أساساً على تغذية الخوف والنفاق عبر نقل مستمر للذاكرة الجماعية عن أحداث الثمانينيات الرهيبة، والنظام بتجاهلٍ مطلق وتصرفات أمنية مسيطرة على كل زوايا حياة المواطنين يبعث الحياة في هذه الذاكرة، لكن تنشئته السياسية الرسمية في المدارس والدوائر التعليمية التي تقوم على تمجيد النظام والرئيس "القائد" "الخالد" وتلغي لحساب هذا المفهوم مفاهيم حيوية جداً للتنشئة السياسية مثل: "الوطن" و"الدولة" و"القانون" و"الحق" و"العدالة" و"الحرية" و"المواطنة"[٢]، بحيث يمثل الوجه النقيض تماماً للتنشئة السياسية، ومآل هاتين التنشئتين اللتين تحكمان الوعي السوري الآن (والإسلامي على وجه الخصوص) هو أن تفهم السياسة بوصفها "تسلُّطاً". تناقض هاتين التنشئتين المؤسستين قائم على أساس القهر من الأقوى، فماذا لو انفجرت هذه التناقضات؟ إن حجم المأساة وعمقها التي تعرض لها السوريون في "الأحداث" والتي حرص النظام على تذكير السوريين بها لتستمر مهابته عبر سلطة الخوف لن تنهار بسهولة، لن يجرؤ أحدٌ من السوريين على كسر هذا الخوف بالقوة، إن علينا أن لا نتوقع أبداً أن أياً من السوريين سيفكِّر – مهما كان أصولياً – بمناهضة النظام بالقوة.

ومع معرفة هذه الحقيقة لدى النظام، إلا أن ثمة محاولة يائسة لاستغلال الخوف الغربي من "الإرهاب" الإسلامي، لوضع الإسلاميين دريئة يحتمي بها من مخاوف الرغبة الأمريكية بتغيير النظام، وهناك قضيتان تثاران إجمالاً لتحقيق هذا الغرض[٣]:

---

[1] انظر لكاتب هذه السطور: بلاد السيد القائد: التنشئة السياسية في الأنظمة السياسية الشمولية، صحيفة صدى البلد، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣م.

[2] معظم الشباب السوريين يكاد لا يعرفون شيئاً عن قانون الطوارئ، وليس عندهم أدنى اطلاع على دستور بلاده، ولا يذكرون إلا أسماء محدودة من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب، ولا يعرف كثير من الشباب موقع مدينة القنيطرة السورية، كما لا يعرفون متى احتلت هضبة الجولان، وليس لديهم اطلاع على المكونات البشرية لسورية، ولا يعرف غالبيتهم حقوقه الطبيعية! (انظر: نهار، التنشئة السياسية للشباب السوري، م. س، ص٩٢).

[3] حسب التسلسل التاريخي: تقرير للصحفية "سعاد جروس" بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠١م بعنوان: "شابات سوريات متأرجحات بين الحجاب الاجتماعي والحجاب الديني"، وتقرير الصحفي شعبان عبود أكثر من غيره مسألة مظاهر التدين في له بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧م بعنوان "رجال العمائم في سوريا أكثر حضوراً من

المثقفين"، ومقال استنفاري لمراسل "الحياة" إبراهيم حميدي في ٢٠٠٥/١/١٣م بعنوان: "هل باستطاعة سورية إبقاء المارد الإسلامي في القمقم؟" في صحيفة الديلي ستار قال فيه ــ كما لو أنه يحذر ــ: "العقيدة الإسلامية تتنامى سواء على مستوى المجتمع الدمشقي أو في الأقاليم الشمالية من سورية"، مقال للصحفي سكوت ويلسون في "الواشنطن بوست" في ٢٠٠٥/١/٢٣م متأثراً بما جاء بمقال إبراهيم احميدي معتمداً على صادق جلال العظم ونبيل فياض! ذكر فيه ــ معتمداً على فياض ــ أن "مسؤولين حكوميين يعتقدون بأن حزب البعث بدأ يعتنق الإسلام لكي يحسّن من شعبيته المتدنية"! وتقرير لصحيفة كريستيان مونيتور سيانس الأمريكية المسيحية بقلم نيكولاس بلاندفورد تعلن فيه النفيرف"المد الإسلامي المحافظ ينتشر في سورية كانتشار النار في الهشيم"! وتقرير للعربية نت (٢٠٠٦/١/٢٦م) بعنوان: "بعد عقود من الرهبة والخوف. . . كريستيان مونيتور وواشنطن بوست: الصحوة الإسلامية في سوريا تثلج صدوراً وتلهب أخرى" ألمحت العربية إلى أن وجود تقارب زمني في صدور التقريرين ذو مغزى، خصوصاً أنه ليس هناك فارق زمني كبير! وتقرير لمجلة المشاهد السياسي (لندن، العدد ٤٧٣/ ٣-٩ نيسان ٢٠٠٥م، ص٢٠-٢١) بعنوان: "هل يصل الإخوان المسلمون إلى السلطة في سورية؟"، وينشر في (٢٠٠٥/٣/٢٤م) محمد إبراهيم (كاتب غير معروف) في موقع إلكتروني سوري مقالاً بعنوان: " عندما تضع وزارة التعليم العالي. . . عمامة" ينتقد فيه التعليم الشرعي ورعاية وزارة التعليم له (٢٠٠٥/٣/٢٦م)، ونشرت صحيفة تشرين/ أكتوبر الحكومية تحقيقاً للصحفية عزيزة السبيني عن كلية الشريعة بجامعة دمشق بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيسها، بعنوان "هل نحتاج إلى تجديد الخطاب الديني؟"، تحدثت فيه عن اتجاه الطلبة في الجامعة، ويكتب وائل ميرزا (كاتب غير معروف) في نشرة "كلنا شركاء الوطن" مقالاً بعنوان: "سوريا والإسلاميون والتغيير: محددات منهاجية. . . ومداخل للتفكير" يؤكد فيه على ضرورة التعامل مع الحالة الإسلامية بإيجابية وبشروط صارمة، ومقال للصحفي شعبان عبود في صحيفة الرأي العام تقريراً بعنوان: "سورية: الحجاب يصعد" في ٢٠٠٥/٧/٨م، ومقال لـ سامي مبيض في مجلة "تيرورزيم مونيتور" في أميركا بتاريخ (٢٠٠٥/٨/١١م) بعنوان "حاول الإخوان المسلمون في ٢٦ حزيران ١٩٨٠م اغتيال حافظ الأسد"ختم فيه المقال بالقول: "إن الإخوان المسلمين مازالوا يشكّلون خطراً، ولكن غض النظر عنهم لن يجعلهم يبتعدون وسيجعلهم أقل إيذاءً"، ومؤخراً نشر إبراهيم احميدي تقريراً على صفحتين في صحيفة الحياة بتاريخ (٤-٢٠٠٦/١/٥م) بعنوان مثير: "التيارات الإسلامية تتقدم في سورية" خلص فيه إلى أن"الفراغ العقائدي الذي أوجده الجمود القومي والعلماني وعمل الإسلام السياسي على ملئه" رغم أن تقريره لا يشير إلى الإسلام السياسي من قريب أو بعيد باستثناء بعض المجموعات المسلحة التي شكك فيها هو نفسه!. وفي ميدل إيست أونلاين نشُر تقرير صحفي في (٢٠٠٦/١/٣١م) بعنوان "سوريا تشهد صحوة دينية متزايدة" ذُكر فيه أن "مساجد سورية تشهد إقبالاً كثيفاً من قبل الشباب، والحجاب ينتشر بشكل مطرد في بلد اعتاد العيش تحت سيطرة علمانية مطلقة (...) المجتمع السوري يشهد حالياً يقظة دينية متفاعلاً مع أجواء التدين الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط"، وفي موقع

الأولى: لفت الانتباه إعلامياً إلى مظاهر التديُّن في المجتمع السوري، في نوع من المطابقة المعتادة التي تعامل معها النظام بين الإسلام السياسي والمتدينين منذ "الأحداث".

والثانية: الإعلان عن عمليات تعقب ومصادمات مسلحة مع خلايا أصولية، كان يشير إليها الإعلام بعد حادثة اغتيال الحريري بلاحقة "تنظيم جند الشام".

وفيما يتعلق بموضوع مظاهر التدين فإن مظاهر التدين المذكورة فإنها تقرأ عادة بطريقة سطحية للغاية، فمن جهة هناك نوع من "الراحة" في حرية التعبير الفردي تتزايد منذ ربيع دمشق، ومن الطبيعي والحال هذه أن يظهر المكبوت الديني الذي كان يمارس في الخفاء، ثم إن تزايد دور العبادة أمر طبيعي متعلق بالزيادة السكانية، وتراجع الشعارات

شام برس كتبت الصحفية خولة غازي بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٤م تحقيقاً بعنوان "بحثاً عن متشددين بحلب... !" قالت فيه نقلاً عن رجل دين كبير في حلب: "إن نسبة التكفيريين قليلة جداً، ولا يمكن أن تصل بهم الأمور إلى العمل المسلح، وما يروَّج له من وجود حركات أصولية لا أساس له"، وانتهت الصحفية في ختام تحقيقها إلى أن "الوضع الذي يروج له في الإعلام الخارجي ليس كما هو على أرض الواقع"، وفي مقال مهم كتب الصحفي شعبان عبود تحت عنوان "سورية لن تستطيع إغلاق الأبواب أمام رياح "الإسلاميين" (الرأي العام، الكويت، ٢٠٠٦/٢/٤م) أنه "إذا كانت هناك مخاوف لدى النظام السوري أو من لدى قوى دولية من "الإخوان" أو من تيارات الإسلام السياسي الأخرى فهذه مخاوف مبالغ فيها؛ لأن سورية مختلفة عما حولها"، ودعا فيه إلى ضرورة التعامل الإيجابي مع حقيقة تاريخية أن التيارات الإسلامية لم يعد بالإمكان منعها. وفي ٢٠٠٦/٢/١٦ كتب محمد أبو رمان متأثراً بما كتب من تقارير عن سورية (الحياة والواشنطن بوست خصوصاً) مقالاً بعنوان: "من المستفيد من اليقظة الدينية في سورية؟" في "مجلة العصر"، يعبر عن مخاوف من التيار الإسلامي! ونشر موقع البي بي سي (bbc) تقريراً بعنوان "بعث إسلامي في سورية" في ٢٠٠٦/٣/٤م، خلصت فيه المراسلة إلى أنه "فيما تعتقد الحكومة أن بإمكانها السيطرة على المد الديني المتصاعد، إلا أن المحللين يعتقدون الآن أن الإسلاميين قد يكونون أذكى من الدولة"!، وأخيراً كتب محمد عجلاني في موقع الرأي الإلكتروني (معارض) (٢٠٠٦/٣/٨م) مقالاً بعنوان "البعد الديني في السياستين الداخلية والخارجية لسورية" يبدي فيه استغرابه من أن يكون "أنه لم يُبنَ جوامع ومساجد وحلقات تدريسية إسلامية ومعاهد، ولم تشهد سورية مثل هذا الحشد من الإقبال علي الدِّين، إلا في عهد الأسدين! ولسان حال الحكم يقول افعلوا ما شئتم من صلاة وعبادة وفكر وممارسة شعائر وتحجب ومكاتب دينية، لكن لا تقربوا على شغلة واحدة، وهي اتركوا السياسة والأمن الخارجي والجيش لنا؛ لأبناء السلطة"! .

الأيديولوجية الموجودة في الطرقات والتي كانت تعسكر المجتمع، لا يعود إلى التدين بل إلى انحسار أيديولوجيا الدولة ذاتها، والطريف أن معظم التحليلات أقرب ما تكون إلى تحليلات"استشراقية"، فالأشخاص الذين تستطلع آراؤهم في التقارير عادة ما يكون لديهم موقف متشدد تجاه الإسلاميين، وإن لم يكن تجاه الإسلام نفسه كدين!.

ثم إن ذلك كله يتعلق بأجيال بدأت الآن في سن الكهولة والشيخوخة وما بعدها! أما ما هو مقابل ذلك فهي الشريحة الكبرى من السوريين شباب في السن الجامعي وما دون، وهؤلاء كما يبدون في الواقع أحد مفرزات "الحداثة" إذا صح التعبير، فهم حريصون على إتقان اللغات الأجنبية، لاسيما الإنكليزية، وإتقان الكومبيوتر، بحثاً عن فرص عمل متميزة، وهم عموماً غير مهتمين بالمجال السياسي أو الثقافي، معنيون بالوصول إلى أقصى حدٍّ من التغرُّب في السلوكات اليومية، وصولاً إلى العلاقات الجسدية، ولكنهم في الوقت نفسه مؤمنون بالإسلام إيماناً باهتاً لا يحضر إلا بصورة وجودية في الدفاع عن الهوية، ولكنهم يدافعون بحرارة وقلة خبرة أمام ملحد مصادف، وكثير منهم يحافظ على بعض الشعائر الإسلامية، وخصوصاً صلاة الجمعة وصيام رمضان، ودون أن يواظبوا على الصلوات الخمس (على تفاوت في المواظبة) وهم يعيشون التناقض بين سلوكهم بأقل حد من الارتباك، و"في صدر كل منهم يعيش قلبان: الحداثة والدين"[1]!. ومعظمهم "ديمقراطيون" محايدون، لم يسمع عن الإسلام السياسي في سورية، ولا يملكون أدنى فكرة عن واقعه، لكنهم جميعاً يمتلكون ذاكرة الجماعة تجاه جرح "الأحداث"، وإن كان معظمهم لم يسمع بمصطفى السباعي أو مروان حديد أو غيره من رموز الإسلام السياسي السوري.

الشريحة الأكثر تديناً فيهم هي التي تفاعلت مع أفكار الداعي المصري "عمرو خالد" في صناع الحياة في نشاطات اجتماعية ومدنية صرفة وجزئية للغاية، أما الباقي فمشاغلهم تتعلق بالإنترنيت والرومانسية والأغاني الحديثة، وكثيراً ما تكون الأغاني الأجنبية[2].

---

[1] جزماتي، الشباب والإسلام السياسي في سوريا، م. س، ص١١٢ .

[2] حول تفصيل أكثر انظر: المصدر السابق، ص١١٢-١١٣ .

ومن الواضح أن النظام يسعى الآن ومع إحساسه بالخوف من التغيير يسعى لإبراز مظاهر التدين على الإعلام، ويشجع على إعلان فعاليات دينية كان آخرها السماح بإقامة "الحفل التكريمي الأول لكبار قرَّاء الشام" (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦م)، وقد ملأت إعلاناته شوارع دمشق.

أما ما يتعلق بالجماعات السلفية الجهادية المسلحة، التي يعُلن عنها فإن الشكوك الكثيرة المحيطة بها جعلت عموم السوريين لا يصدقونها، ولم يأخذها الإعلام الغربي نفسه على محمل الجد[1].

---

[1] "يطرح إعلان السلطات السورية عن تفكيك عدد من "الخلايا التكفيرية" في الفترة الأخيرة العديد من الأسئلة، تبدأ من مدى جدية الخطر الإسلامي في هذا البلد الذي كان اتكأ نظامه السياسي "العلماني" في سنوات طويلة على العقيدة القومية الاشتراكية- اليسارية (...) في أول مرة منذ انتهاء المواجهات العنيفة بين السلطة والإسلاميين في منتصف الثمانينيات، أعلنت الحكومة السورية في نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ عن إحباط محاولة "مجموعة تخريبية" للاعتداء على مقر قديم تابع للأمم المتحدة في حي المزة جنوب دمشق. ثم بث التلفزيون الرسمي بعد أيام مقابلات مع اثنين من منفذي العملية، قالا فيها إنهما أرادا "دفع الظلم عن المسلمين". وأكدت المصادر الرسمية أن ثلاثة من أفراد المجموعة الأربعة، ذهبوا إلى العراق للقتال بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين في ربيع عام ٢٠٠٣. وكان بين أفراد المجموعة أيمن شلاش الذي رشح نفسه عن حزب "البعث" الحاكم إلى انتخابات البرلمان السوري في ربيع عام ٢٠٠٣.

(...) ردَّ عدد من الحكومات الغربية ومن الديبلوماسيين في دمشق، كان مشككاً بمدى جدية تعرض سورية إلى "خطر الإرهاب الإسلامي"، بل إن ناطقاً أمريكيا قال إن العملية "صنعت محلياً" كي تقول الحكومة السورية إنها "في خندق واحد مع العالم في مكافحة الإرهاب، وليست مصدرة للإرهاب"، بحسب التعريف الأمريكي.

وبقيت هذه التساؤلات مرافقة الصحافيين والديبلوماسيين في كل اشتباك مسلح بين مجموعات متشددة و"قوات مكافحة الإرهاب" السورية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، لأسباب عدة بينها أن العمليات كلها "استباقية" من جانب الأمن ولان أسماء "الإرهابيين" الذين سقطوا في العمليات غالباً ما ظلت غير معروفة، إضافة إلى موضوع التوقيت السياسي، ذلك أن الإعلان عن العمليات تصادف في الغالب مع تعرض البلاد لذروة من الضغوط السياسية الخارجية.

وفي منتصف ٢٠٠٥، حصلت أولى العمليات [أي بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وبدء انكشاف خيوط في التحقيق الدولي تتعلق بالنظام السوري]، لدى محاصرة أجهزة الأمن "خلية إرهابية" في حي دف

والخلاصة إن الخطر الإسلامي المسلح غير وارد في سورية بالمرة، وبشار الأسد كان يمتلك فرصة نادرة وربما أخيرة للمصالحة الوطنية مع مختلف أطياف المعارضة في الفترة ما بين "ربيع دمشق" ٢٠٠١م و"إعلان دمشق" ٢٠٠٥م، وعلى رأسهم الإسلاميون، بعد أن لم يعد في المعارضة من لا يؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وأعتقد أنه فوتها.

وإذا قدر له الخروج من أزمة "اغتيال الحريري" وتحقيقاتها فإنه "الطوق الإسلامي" من حوله الذي اكتمل أخيراً بفوز حماس بالسلطة لن يترك له المجال طويلاً دون أن يحدث تغييراً جذرياً وإيجابياً في علاقته بالإسلاميين.

وإذا قدر للإسلاميين العودة فإن مسؤوليتهم عن الكارثة الوطنية التي حلت بالشعب السوري نتيجة "الأحداث" ستكون "بجوار" مسؤولية النظام عنها، كلاهما مدين للشعب السوري بالاعتذار، ولكن النظام مسؤول مسؤولية كاملة عن النتائج وتحويلها إلى كارثة وطنية كان يتغذى عليها طيلة ربع قرن أو يزيد.

الشوك الدمشقي، تابعة لـ "تنظيم جند الشام للتوحيد والجهاد" الذي يظهر اسمه للمرة الأولى في الخطاب الرسمي السوري (...) منذ ذلك الحين، بات الإعلام الرسمي يعلن بين الفينة والأخرى عن "عملية دهم" لتفكيك "خلية تكفيرية" بدءاً من دمشق ومروراً بمدينة حماة وانتهاء بمدينتي حلب وإدلب في بداية كانون الأول (ديسمبر) الماضي، هذه المدن التي شهدت أعنف المواجهات بين السلطات الرسمية وتنظيم "الإخوان المسلمين" بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

والرابط بين جميع العمليات، هو اكتفاء السلطات بإصدار بيان رسمي مقتضب تبثه "الوكالة السورية للأنباء" (سانا) مع بث مجموعة من الصور لمخازن أسلحة وأحزمة ناسفة ومتفجرات، مقابل صعوبة أو استحالة "التحقق" من مدى صدقية ما يحصل وتوقيت حصوله فبقي العمل الإعلامي محصوراً بالاستناد إلى المصادر الرسمية وتردد شهود العيان بتقديم روايتهم.

وكان لافتاً أن البيانات الرسمية، انتقلت من وصف المجموعات المتطرفة بـ "المجموعات التخريبية" إلى القول إنها "خلايا إرهابية" تابعة لـ"تنظيم جند الشام"، ثم عادت وقالت بعد المواجهات الأخيرة أنها "خلايا تكفيرية" كانت "تخطط لأعمال إرهابية"... " (حميدي، التيارات الإسلامية تتقدم في سورية، م. س).

الفصل الثالث

المجتمع المدني وحقوق الإنسان..
هل يصلحان مدخلاً للتغيير ؟

المجتمع المدني في سورية
ودوره في التغيير

د. حازم نهار*

* كاتب وباحث، ناشط في لجان إحياء المجتمع المدني، وعضو في مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، له العديد من المقالات والبحوث في الدوريات والصحف العربية، صدر له عدد من الكتب منها: التأخر في المجتمع العربي وتجلياته التربوية في العائلة والمدرسة(١٩٩٤)، مسرح سعد الله ونوس (١٩٩٩)، الأرقام العربية: مصدرها وتطورها(٢٠٠٠) .

تبدأ عادة أي مقاربة من قبل المثقفين السوريين (والعرب عموماً) لمفهوم المجتمع المدني ودوره بالحديث عما يثيره هذا المفهوم من إشكاليات نظرية والتباسات وصعوبات معرفية، ثم تسير في اتجاه استعراض تاريخية المفهوم في أوربا وعصر الأنوار، وتكاد لا تترك اسماً لمثقف أو فيلسوف إلا وتحشره في هذا الإطار، لتنتهي المقاربة في المحصلة إلى لاشيء، أو بالأحرى إلى نتائج غير واضحة أو غير مفيدة في السياق العملي.

لا شك أن هناك فائدة لمعرفة تاريخية المفهوم وتحديد عناصره ودلالاته المعرفية والأيديولوجية، فهي تحسن من ثقافتنا ومعرفتنا بالآخر، وترفع من إحساسنا بنقص مفاهيمنا وثقافتنا ومعرفتنا. لكن الانتقال من اجترار المفاهيم والأفكار نحو خلقها وابتكارها محلياً والاستفادة منها في الواقع العملي، يقتضي مقاربة من نوع آخر. تنطلق من النظرية والأفكار من جهة أولى، وتنظر إلى الواقع العياني ومدى قابليته لتقبل ما هو جديد أو العقبات التي يطرحها من جهة ثانية، ولتصل في المآل إلى إبراز عدد من الأفكار المحددة التي تشكل بوصلة لاستنباط استراتيجيات وآليات عمل حقيقية.

الإبقاء على معادلة "فكر– واقع" في الذهن لدى أي مقاربة من هذا النوع يجنبنا الوقوع في فخ التحول إلى عبيد للنصوص المقدسة، ويساعدنا في الخروج من شرك التجريب الدائم وإنتاج الأخطاء إلى ما لا نهاية.

ثمة ضرورة للعمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل وتبيئة المفهوم من خلال إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، وهو الأمر الذي لا بد أن يمر بمحاولة استكشافه والعودة إلى الفضاء الزماني/ المكاني الذي شهد ولادته، ورصد الملامح العامة للتطورات والتحولات والتمفصلات والانقطاعات في الدلالة والمعنى التي طرأت عليه منذ ذلك الوقت

عبر سيرورته المتقطعة، وهذا ضرورة بالقدر الذي يزودنا بالقدرة على الوصول لاستخلاصات عامة تفيدنا في الاقتراب من الواقع وتفهمه فهماً نقدياً.

التناول الفكري ضروري، لأن كل عمل بالضرورة يتضمن الفكر، وكل خطأ في الممارسة يستدعي على الأقل مراجعة فكرية، وضروري أيضاً عندما نلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني يتمتع بوضوح شديد في أذهان المواطنين في أوربا وأمريكا، ولكنه يقابل بالغموض في ذهن المثقف العربي، فما بالنا بالإنسان العادي.

ثمة ضرورة أيضاً لقراءة الواقع السوري وماضيه القريب، وبحث الإشكاليات التي يثيرها مفهوم المجتمع المدني وضرورة تحديد وتحليل العقبات والعوائق المعرفية والأيديولوجية، وعلى المستويين النظري والاجتماعي، التي تحول دون تحوله إلى جزء عضوي من ثقافتنا، وإلى واقع معاش.

ثمة ضرورة أخيرة هي الاستفادة من القراءة النظرية المعرفية للمفهوم ودلالاته، ومن قراءة الواقع السوري في بعديه السياسي والاجتماعي على الأخص، في تحديد الاستراتيجيات وآليات العمل المناسبة. إدراك هذا الترابط والتجادل بين الفكر والواقع واسترتيجيات العمل أساسي لكل مقاربة جادة في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني ودوره ووظائفه.

أولا: في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته

١- الدولة الوطنية والمجتمع المدني:

نشأت الدولة السياسية الحديثة (أو الدولة الوطنية / القومية) بالتلازم مع ظاهرة المجتمع المدني في كنف الثورة البرجوازية التي قامت في أوربا كتتويج لسيرورة عصر النهضة والإصلاح والتنوير. من هنا ارتبط مفهوم الدولة الحديثة منذ نشوئه بمفهوم المجتمع المدني في المستوى الاجتماعي، والذي يعتبر التجسيد العياني للأمة، أو الحيز العملي لتعبير ثقافي هو الأمة. وهذا يعني أن الدولة الحديثة لا تلتقي إلا مع مفهوم المواطنين الأحرار

والمجتمع المدني، في حين أن الدولة ما قبل السياسية تلتقي مع مفاهيم الرعايا والمجتمع التقليدي.

ثمة إذاً تلازم منطقي وتاريخي بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني، ولا يمكن بالتالي تناول المجتمع المدني بمعزل عن مفهوم الدولة الحديثة، فهما طرفان جدليان لا يقوم ولا يستقيم أي منهما إلا بالآخر. وبمعنى ثان هناك اتصال وانفصال في آن معا بين الدولة والمجتمع المدني، فاستقلالية المجتمع المدني عن الدولة هي استقلالية نسبية وليست مطلقة وميكانيكية[1]. الدولة السياسية، باعتبارها أهم معالم الحداثة في مستواها السياسي، هي شكل الوجود السياسي للمجتمع، أو هي التعبير القانوني / الحقوقي للأمة بمعناها الحديث الذي يحيل على المجتمع المدني. لذلك يرتبط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي (الدولة) ارتباط المضمون بالشكل والحرية بالقانون، على اعتبار أن المجتمع المدني هو فضاء الحرية والدولة هي مملكة القانون. المجتمع المدني مشروط إذاً بالدولة الوطنية، تماماً كما الحرية مشروطة بالقانون، وبتعبير أوضح لا وجود للمجتمع المدني دون وجود دولة وطنية، إذ لا حرية دون سيادة القانون [2].

المجتمع المدني، سواء في حقل النظرية الفلسفية، أو في حقل التاريخ الاجتماعي الواقعي، يتضمن التعدد والاختلاف والتناقض والتنازع، وهو أيضاً ميدان الصراع الطبقي والمواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة، في حين تتضمن الدولة الحق والوحدة والانسجام، لذلك كانت هذه الثنائية الجدلية (دولة وطنية – مجتمع مدني) حلاً موفقاً للجدل والتوتر الدائم بين النظام والحرية، أو بين القانون والتعددية.

من جهة ثانية المجتمع المدني هو مجتمع العمل والإنتاج الذي ينتج الطبقات والفئات الاجتماعية والمصالح المتعارضة، وما ينجم عن كل ذلك من علاقات وتنظيمات اجتماعية

---

[1] جاد الكريم الجباعي "المجتمع المدني والدولة السياسية"- بحث منشور في موقع أنترت (سؤال التنوير):WWW. assuaal. com.

[2] جاد الكريم الجباعي "الدولة الوطنية والمجتمع المدني"- مجلة أمارجي- العدد(٣+٤)- ص٥٥.

وعلاقات متبادلة وإنتاج ثقافي وقيم ومعايير مختلفة، وهو لكل ذلك ميدان التلاقي والتعاون والتنافس، أما الدولة فهي تمثل المصلحة العامة أو العمومية[1].

لذلك تصبح الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني لجم الدولة حين تحاول الخروج عن مسار دولة القانون والمؤسسات ومواجهة محاولات سلطة ما لاحتلال كل الفضاءات في الدولة والمجتمع، والضغط عليها لإيجاد الحلول للتشوهات والانتهاكات التي قد تنجم في بعض الأحيان عن ممارساتها والمنطق التعسفي لها. في حين تصبح وظيفة الدولة الحفاظ على المصلحة العمومية وعلى طابعها العام المشترك وعلى صياغة العلاقات القانونية والمحافظة على بقاء جميع مؤسساتها مؤسسات وطنية عامة. فالدولة الوطنية هي التي تعبر عن الكل الاجتماعي، دولة الحق والقانون، التي يكون فيها القانون ذاته ضامناً أساسياً للحرية، وتغدو الحرية مضمون هذا القانون وغايته.

يختزل البعض اليوم المجتمع المدني إلى "السوق الاقتصادية"، وهي الرؤية التي تلتقي مع توجهات الليبرالية الجديدة. إذ يجري النظر للمجتمع المدني باعتباره مجرد بنية فوقية للنمط الإنتاجي أو للقاعدة الاقتصادية، وتكون نتيجة ذلك هي المساواة بين مفهوم الحرية وحقوق الإنسان وبين الحريات والحقوق التجارية والاقتصادية.

يبدو اختزال ميادين الحياة الاجتماعية المختلفة إلى مجرد هوامش للسوق أمرا غير منطقي، لأنه ما زال من غير الممكن قيام السوق دون الدولة، وحتى ما يسمى "السوق العالمية" ما تزال تعتمد بشكل أساسي على وجود الدول [٢].

المجتمع المدني حقل متمايز، لكنه مرتبط جدلياً بالدولة والسوق، ومن هنا تجري تسميته بالقطاع الثالث في المجتمع، وهو يعمل لإلزام كل من الدولة والسوق بممارسات صحيحة تقوم على احترام قواعد دولة الحق والقانون، وإيجاد الحلول للتشوهات والانتهاكات الناجمة عن المنطق التعسفي في بعض الأحيان لكل من السلطة ورأس المال.

---

[1] جاد الكريم الجباعي "المجتمع المدني والدولة السياسية"- مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع السابق.

٢- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

لعل أكثر الالتباسات شيوعاً في الثقافة العربية تلك التي تحاول الموازاة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي. السبب في ذلك ربما بسبب قرب تعبير المجتمع المدني من الخبرة أو التجربة العربية الحديثة التي عرفت "المجتمع الأهلي"، بالإضافة للإيحاءات الدينية الإسلامية لهذا الأخير.

تشتمل علاقات المجتمع الأهلي على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية، من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية، كما تنطوي على التراتبات الاجتماعية الكلاسيكية التي تنظم وتضبط العلاقات بين البشر، وهي علاقات اجتماعية تراتبية قسرية تستند إلى روابط القرابة والجوار. المجتمع الأهلي أو المجتمع الطبيعي العضوي يقوم أساساً على الروابط والعلاقات الموروثة أو الأولية (العلاقات العضوية أو رابطة الدم) التي ينتمي إليها الفرد لحظة ولادته دون توافر حرية الاختيار.

تعبر علاقات وروابط المجتمع الأهلي عن وجود حالة من التضامن الاجتماعي المستند إلى مجموعة من التقاليد والأخلاقيات الاجتماعية التي تستمد فاعليتها من رسوخها في حياة الجماعة، ومن أصولها الدينية التي يعاد إنتاجها عبر عملية التربية ونقل الإرث الثقافي المخزون في الذاكرة الجماعية. يضاف لأشكال التماسك الاجتماعي هذه أيضاً روابط أخرى كانت تجمع أهل الحرف والمهن وتنظم العمل والعلاقات داخل قطاع الإنتاج الحرفي الذي عرفته مدن عربية عديدة في فترات متباينة من تاريخها، فالانتظام الحرفي (أو ما يسمى الطوائف الحرفية) اعتمد تراتبية مماثلة للروابط التقليدية القرابية، ابتداء من "المريد" إلى "الصانع" إلى "المعلم" إلى "شيخ الحرفة" إلى "شيخ السوق"، وهذه المراتب تقوم على أعراف وطقوس وأخلاقيات تميز بين مرتبة وأخرى في المعرفة والقيمة، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة "سر المهنة" [١].

---

[١] للاستزادة حول هذا الموضوع راجع: د. هيثم مناع "المنظمات الإنسانية والخيرية في الثقافة العربية"، من كتاب (نجدة المستضعف)// مؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية/- الأهالي للنشر والتوزيع- ط١ / ٢٠٠٣- ص١٩٩.

تميز المجتمع الأهلي عبر التاريخ باستقلال نسبي عن الدولة التقليدية التي كانت قائمة في فترة السلطة العثمانية، مما سمح له القيام بأدوار التنظيم الاجتماعي، كتقديم بعض الخدمات التعليمية الدينية وبعض الخدمات الصحية والاجتماعية من خلال مؤسسات متجذرة في التاريخ، كالزكاة والوقف والزوايا الدينية والتكايا والمستشفيات. هذا الاستقلال النسبي وتلك الأدوار التي قام بها عبر التاريخ سمحت للبعض بالقول أن في تاريخنا ما يوازي المجتمع المدني الذي نشأ في الغرب.

هذا التشابه في الشكل وبعض الوظائف بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني لا يعني التطابق ولا يبرر التماثل بينهما، فالمجتمع المدني يتجاوز المجتمع الطبيعي العضوي، وينتقل بالروابط إلى مستوى العلاقة السوسيولوجية، حيث تحل الروابط المدنية الحديثة (الطبقة، الحزب، الثقافة، النقابة، الجمعية... إلخ) محل رابطة الدم العضوية، وتتبنى هذه الروابط على الإرادة الطوعية والاختيار الحر. من هنا تختلف منظمات المجتمع المدني عن منظمات المجتمع الأهلي في كونها تقوم على مبدأ "المواطنة" والولاء للوطن كانتماء أساسي، وكبديل للانتماءات التقليدية التراتبية بأشكالها المختلفة.

من هنا نقول: إن العودة للتاريخ العربي – الإسلامي للبحث عن أشكال وتنظيمات يمكن تأويلها على أنها تمظهرات لتواجد المجتمع المدني لا تؤدي إلا إلى المزيد من الالتباس والتشويش، وتتسبب في نمو إشكاليات جديدة على صعيد الرؤية الفكرية، كما على صعيد الواقع التطبيقي.

٣- المجتمع المدني كجزء من مصفوفة فكرية حديثة:

المجتمع المدني، بما ينطوي عليه من دلالات ثقافية وسياسية اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ظاهرة أوربية المنشأ، رافقت بزوغ البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض النظام الإقطاعي، ولا يمكن فصلها عن التحولات العميقة التي طالت بنى المجتمع في مستويات الاقتصاد والإنتاج، كما في مستويات الثقافة والفكر والفلسفة، وذلك منذ البواكير الأولى لعصر الأنوار وما قدمه من رؤيا وتصور جديد للعالم والتاريخ والطبيعة. ثم ما تلا ذلك من إنجازات على صعيد نمو العقلانية والتفكير الحديث، والتعزيزات المستمرة للأسس التي

استندت إليها العلمنة في صراعها مع الكنيسة، وصولاً إلى الأشكال الأولى من الديمقراطية الليبرالية التي تأسست على أنقاض الملكيات المطلقة، والتي أعلنت بداية عصر جديد في النظر إلى الإنسان باعتباره الحقيقة الأولى.

هذه التحولات أفرزت أنماطاً جديدة من العلاقات، وترتب عليها تدريجياً إيجاد جمعيات ومؤسسات ومنظمات ناشطة في الميادين كافة، ومن ثم نما رأي عام في المجتمع له أهمية بدءا من اللحظة التي طرحت فيها قضية الانتخابات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن.

خلال سيرورة النمو هذه، ومع نمو ظاهرة الإنسان / الفرد، تشكلت منظومة فكرية فلسفية سياسية واسعة ومتماسكة، تضم إلى جانب مفهوم المجتمع لمدني: الإنسان، المواطن، الأمة، الشعب، العلمانية، العقلانية، الديمقراطية، المواطنة، الدولة الحديثة، الرأي العام، الانتخابات، الوطن، المشاركة السياسية، المساواة أمام القانون، الشرعية الدستورية... إلخ، ليصبح من الاستحالة النظرية والعملية التعامل مع أي من هذه المفاهيم دون الأخرى. لذلك نقول إن المحاولات الفكرية الساذجة التي حاولت وضع أسئلة فكرية سياسية على شاكلة: أيهما أولاً المجتمع المدني أم الديمقراطية ؟ من يسبق من ؟ هي إشكاليات زائفة وليس لها من وظيفة فكرية أو عملية سوى بث المزيد من الفوضى الفكرية والتخبط العملي.

المجتمع المدني بالضرورة هو مجتمع علماني تتاح فيه الحرية لجميع الأديان والمذاهب والأيديولوجيات في التعبير عن نفسها والفعل والتأثير، لكن تبقى دولته السياسية محايدة تجاه الجميع، وتستمر معبرة عن الكل الاجتماعي، الأمر الذي يسمح لنا بالاستنتاج أن المجتمع المدني لا يلتقي أو يتوافق مع دولة الاستبداد وحكم الفرد ودولة الحزب القائد للدولة والمجتمع ودولة العشيرة ودولة الفئة أو الطغمة سواء أكانت دينية أم علمانية.

لا يعارض المجتمع المدني الدين أو المتدينين، لكنه يعارض سلطة رجال الدين، ولا يتوافق مع دولة دينية، كما لا يضع المجتمع المدني نفسه في مواجهة الروابط والعلاقات الأولية، ولا ينفيها نفياً سلبياً، لكنه بحكم علاقاته وروابطه الحديثة ينفيها نفياً جدلياً، أي يجعل الأولوية والمحورية للانتماءات الحديثة وللروابط التي تفرضها، والتي تستند على شكلين من العلاقات: العلاقات الضرورية، أي العلاقات الاقتصادية وعلاقات عملية الإنتاج الاجتماعي

والمصالح والمنافع المتبادلة، والعلاقات الاختيارية أو القائمة على الإرادة الحرة، كالانضمام للأحزاب والجمعيات والمؤسسات المختلفة [1].

في المجتمع المدني يعاد بناء الانتماءات الأولية (كالانتماء إلى أسرة معينة أو إلى دين محدد أو إلى جماعة إثنية أو لغوية أو ثقافية) من جديد، وهذا أمر طبيعي، فالانتماءات الجديدة (أي الانتماء إلى الوطن أو الدولة السياسية أو المجتمع المدني أو الأمة) تحتوي الانتماءات السابقة وترتقي عليها، بحكم أنها انتماء للكل الذي يكسب الانتماءات الجزئية مضامين جديدة غير معيقة للتطور. بهذا المعنى يكف الوطن عن كونه قطعة أرض أو جغرافيا، وتكف الدولة عن كونها مجرد حدود سياسية معترف بها، ويصبح مفهوم الوطن أو الدولة ذا محتوى سياسي اقتصادي اجتماعي، بل وثقافي وأخلاقي وقانوني.

ليس هناك تجربة ديمقراطية ناجحة في ظل عدم وجود مجتمع مدني أو دون مجتمع المؤسسات، كما لا يمكن تصور وجود مجتمع مدني ناضج وفاعل في ظل حكم استبدادي مطلق أو في ظل مناخ غير ديمقراطي، فالديمقراطية والمجتمع المدني متلازمان ومترابطان، شأنهما في ذلك كالعلاقة الجدلية التي تربط بين المجتمع المدني والدولة السياسية.

٤- منظمات المجتمع المدني:

إن التعامل الجاد والموضوعي مع مفهوم المجتمع المدني يقتضي تحريره من الرغبات والشحنات الأيديولوجية التي لحقت به، وإعادته إلى ميدان التاريخ والواقع، أي ضرورة قراءة المفهوم في ظرفيته التاريخية، وضمن معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، فهناك فقط يمكن الإحاطة بدلالاته السياسية والاقتصادية والمعرفية والأخلاقية، أي لا بد من النظر للمفهوم بوصفه سيرورة تاريخية لها تعييناتها في الزمان والمكان. من هنا تأتي

---

[1] جاد الكريم الجباعي "المجتمع المدني والدولة السياسية"، مرجع سبق ذكره.

الصعوبة في صياغة تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني، فضلاً عن أن التعريفات مربكة عموماً في الحقلين النظري والسياسي.

التعريفات المتداولة في الساحة الثقافية العربية هي تعريفات إجرائية تتناول تمظهرات وتجليات المجتمع المدني، ففي ندوة "مركز دراسات الوحدة العربية" ١٩٩٢ اتفق حشد من المثقفين العرب على تعريف إجرائي للمجتمع المدني: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحسين التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية" [١].

على العموم تساق تعاريف إجرائية عديدة للمجتمع المدني وهي جميعاً لا تستنفد معاني ومدلولات وتعيينات المجتمع المدني. يمكن القول إجرائيا وعمليا أن المجتمع المدني هو جملة القنوات والمسارب والتنظيمات والجمعيات والمؤسسات التي يعبر فيها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحه وغاياته، وتتكون بشكل طوعي واختياري، وتعمل في استقلال نسبي عن الدولة بمؤسساتها وأجهزتها (الجيش، الشرطة، الأمن....)، ولذلك فهو يحتوي على الأيديولوجيا بمكوناتها المتعددة (الفلسفات، الثقافة، الدين، الحس المشترك...)، وعلى الأشكال المختلفة من الروابط الحديثة (الأحزاب السياسية، النقابات والنوادي والاتحادات، الهيئات الثقافية، الحركات الاجتماعية، غرف التجارة والصناعة، التنظيمات الحرفية والمهنية، الجمعيات التعليمية والصحية، الجمعيات التي تعنى بشؤون البيئة والمرأة والشباب والطفل وحقوق الإنسان... إلخ)، وهذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها أو

---

[١] المجتمع المدني ودوره في تطوير الديمقراطية- مجموعة مؤلفين- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٩٢.

لتقديم المساعدات والخدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، أو للدفاع عن المجتمع في مواجهة الطغيان والتغول المحتملين للدولة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف من خلال التفاوض والتحكيم والتراضي والمساومة والتصويت والانتخابات.

يمكن القول بالتالي إن أهم خصائص ومميزات تنظيمات المجتمع المدني هي [1]:

١- الطوعية أو المشاركة الاختيارية الحرة، وهي تميزها عن مختلف التكوينات والروابط الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة في المجتمع التقليدي أو المجتمع الديني (وليس المجتمع المتدين، ذلك أننا نجد مجتمعات مدنية سكانها متدينون)، وعن تلك المبنية على التراتبية والطاعة العمياء والانضباط الصارم في المجتمع العسكري (الجيش)، لذلك تكون العلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين شيخ العشيرة وأتباعه، أو بين الأجير والمؤجر، أو بين الضابط والعسكري، أو بين رجل الدين ومريديه، أو بين رئيس الحرفة والصانع.

في منظمات المجتمع المدني تلتقي الحرية الفردية مع الحياة الجمعية، فمن جهة لكل فرد الحق في أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط التي يشارك فيها طوعاً، ومن جهة ثانية يشكل الانتماء لجمعية ما شكلاً من أشكال تجاوز المفهوم السلبي للفردية. لعل من أهم التطورات التي يقدمها المجتمع المدني هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، انطلاقا من قاعدة ترى في تطور وازدهار حرية الفرد أمرا لا يتعارض مع الجماعة، فالجماعة الصحية هي تلك التي تتيح لأفرادها أوسع قدر من الحرية، في الوقت الذي ترى فيه أنه لا وجود لجماعة صحية تعامل أفرادها كرعايا أو كأرقام لا حول لها ولا قوة.

---

[1] عبد الغفار شكر"اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي"- مجلة الطريق -عدد ٥/ أيلول وتشرين الأول (سبتمبر-أكتوبر) ٢٠٠١ - ص ٢٢.

وكذلك راجع: عبد القادر الزغل"مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية"، من كتاب (غرامشي وقضايا المجتمع المدني)- مركز البحوث العربية- ندوة القاهرة ١٩٩٠- دار كنعان للدراسات والنشر- ط١ ١٩٩١.

٢- الاستقلالية النسبية عن الدولة، وهي ما تسمح بتكون رأي عام غير رسمي، أي لا يخضع لسلطة الدولة حسب تعبير غرامشي[1]، فهذه المنظمات تختلف عن تلك الموجودة في المجتمع السلطوي أو في المجتمع الشمولي الاستبدادي، حيث البشر لا رأي لهم.

٣- المؤسسية: العمل المؤسسي هو أحد مميزات تنظيمات المجتمع المدني، ويشير إلى علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون.

٤- التخصص المرتبط بالغاية والدور، إذ تتشكل هذه التنظيمات حسب الميول والرغبات والأهداف والمصالح.

رغم الأهمية الكبرى لمنظمات المجتمع المدني، ورغم قناعتنا بأن حيوية المجتمع المدني لا تتجلى في شيء أكثر مما تتجلى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية، مستقلة ومتنوعة، جوهرها الخيار الديمقراطي، وغايتها دولة الحق والقانون التي تصون الحريات العامة، إلا أنه من الضروري أن يميز الفكر النظري على أقل تقدير بين مفهوم المجتمع المدني وشبكة الجمعيات غير الحكومية، فالمفهوم في دلالاته التاريخية والاقتصادية والسياسية وارتباطاته الفلسفية بالمفاهيم الأخرى، أوسع من أن يستنفد في شبكة من الجمعيات والمنظمات.

ثانيا: الدولة والمجتمع في سورية

١- هل المجتمع السوري مجتمع مدني ؟

مع الانفراج الجزئي في أواخر عام ٢٠٠٠ وبدء قطاعات من المجتمع السوري بالانتظام في هيئات وجمعيات متنوعة، انبرى عدد من مثقفي السلطة للهجوم على هذه المبادرات، وكانت النقطة الرئيسية التي يحاولون إيصالها هي أن سوريا (دولة ومجتمعاً) كاملة المواصفات، ولا تحتاج إلا لبعض الرتوش والإصلاحات هنا وهناك.

---

[1] د. الحبيب الجنحاني "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" - مجلة عالم الفكر (المجلد ٢٧- عدد ٣ - آذار/ مارس ١٩٩٩)- ص٢٧.

يقول رئيس اتحاد الكتاب العرب في دمشق في بحث له منشور في مجلة "الموقف الأدبي" [1] تحت فقرة (لدينا في سوريا): "لدينا في سوريا هياكل مجتمع مدني متماسك، تحتاج منا إلى تعزيز وترميم وتفعيل وإضافة"، "لدينا نقابات مهنية تحتل مواقع هامة في كل قطاع من قطاعات المجتمع... وذات خصوصية وحضور وأهمية، وتقوم بدور اجتماعي وثقافي وسياسي..."، "لدينا منظمات شعبية كثيرة وكبيرة... تساهم في التكوين السياسي والاجتماعي والتربوي والثقافي.. منها اتحاد الفلاحين... واتحاد العمال..."، "لدينا اتحاد الطلبة، واتحاد الشبيبة، وهما تنظيمان يضمان عدداً كبيراً من المواطنين يشكلون مستقبل الدولة والمجتمع "، ولدينا أيضاً اتحادات: "الحرفيون، النسائي العام، الرياضي العام، ومنظمة الطلائع... ".

أما عن نوع ودور ووظائف هذه الجمعيات والنقابات والاتحادات فهي جميعاً -كما يقول- "تنظيمات تدخل في صميم بنية المجتمع المدني وتقوم بخدمة أهدافه العامة وبأداء خدمات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية كبيرة وضرورية، وواقع الأمر أنها منظمات مفتوحة لكل الشعب وتقدم خدماتها لكل من يتصل بها من الناس... فهي ليست للحزب القائد ولا للحزبيين فقط (أي البعثيين) ولا لأحزاب الجبهة التقدمية...".

ويخلص إلى القول: "إن المجتمع الذي وصلنا إليه ونعيش فيه هو مجتمع مدني في إطار نوع من الممارسة الديمقراطية"، ومن أجل أن تبقى الأمور على هذا الازدهار يرى أنه "على الدولة أن تراعي هذه الهيئات وأن تراقبها وتضبط أداءها لتبقى ضمن القانون وفي ظله، وضمن الالتزام الاجتماعي والوطني والقومي وفي إطاره حتى لا تنحرف عن أغراضها الإنسانية العامة أو تقع تلك الهيئات في متناول أيدٍ أجنبية، وأو تحيد كلياً أو جزئياً عن الأهداف العامة للأداء الذي يتطلبه كيان الدولة وأهداف المجتمع ومتطلبات الدفاع عن هويته ووجوده ومصالحه وقضاياه العادلة وسلامة بنيته وأهدافه التي وجدت تلك المنظمات والتنظيمات من أجل تعزيزها".

---

[1] د.على عقلة عرسان "في المجتمع المدني" -مجلة الفكر السياسي-السنة الخامسة -العدد ١٥ خريف وشتاء ٢٠٠١ -٢٠٠٢ -ص٧.

لم يكن عرض هذه المقتطفات لرئيس اتحاد الكتاب العرب بدمشق بهدف الرد أو تفنيد ما جاء فيها، بل بالدرجة الأولى لإظهار كيف أن السلطة بهيمنتها على الدولة والمجتمع قد ألغت وجودهما ووظائفهما، ولندرك حجم الممانعة الواقعية لتحول الدولة السورية إلى دولة ديمقراطية، والمجتمع السوري إلى مجتمع مدني حقيقي، فالهياكل الموجودة لم تكن طوال أربعة عقود إلا هياكل فارغة دون وظائف حقيقية إلا فيما يخص تحولها إلى مؤسسات للضبط الاجتماعي تمنع أي حركة أو تنفس في المجتمع، وجميعها ملحقة قانونياً وواقعياً بالحزب الحاكم الذي أفرغ هو الآخر من مضمونه وتحول لأداة للسيطرة بيد الأجهزة الأمنية. بعد هذه المقتطفات هل لأحد أن يقتنع أن "اتحاد الكتاب العرب في دمشق" هو منظمة مدنية ؟ إلا إذا كان متوافقاً مع رأي رئيسه بضرورة "أن تراقب الدولة": اتحاد الكتاب، والثقافة والأدب والقصيدة الشعرية، و"تضبط أداءها"حتى "لا تنحرف" عن مسارها و"تقع في متناول أيدٍ أجنبية"!!.

بدأ انقطاع سيرورة نمو الدولة الحديثة والمجتمع المدني في سوريا منذ الستينيات مع "ثورة الثامن من آذار/ مارس" عندما أعلنت حالة الطوارئ التي مازالت مستمرة إلى يومنا، وبعدها تأسست "الجبهة الوطنية التقدمية" في السابع من آذار/ مارس ١٩٧٢، وجاءت المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣ لتؤكد على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب في خدمة الأمة العربية"، وتشكلت هذه الجبهة من عدة أحزاب قومية وشيوعية بقيادة حزب البعث، وأدت تدريجياً، بحكم ميثاقها وآلياتها، إلى شلل كامل في الحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية.

لقد راهنت جميع القوى آنذاك بمختلف أطيافها على الشرعية الثورية الانقلابية في وجه الشرعية الدستورية، ومحاولات بناء مجتمع "اشتراكي" مأخوذ عن نموذج اشتراكي شمولي واستبدادي، وبالقفز على معطيات وإمكانيات الواقع ومراحل التطور الاجتماعي، وتدريجياً تحولت الدولة الناشئة إلى دولة تسلطية عملت على تدمير مختلف الفئات الاجتماعية، وألغت سائر أشكال التضامن الاجتماعي، وحولت المجتمع السوري إلى سديم بشري مفكك ومهلهل، وإلى أفراد منعزلين ولا مبالين ومحاصرين بالخوف والرعب من السلطة وأجهزتها الأمنية، وجرى تخفيض مفهوم المواطنة إلى مستوى الولاء الحزبي أو

الشخصي، ومفهوم الشعب إلى مستوى "الرعية" التي ينحصر دورها في التطبيل والتزمير، وإلى جانب ذلك ارتفع الفساد في الدولة إلى مستوى القانون (كإضفاء المشروعية على منح علامات إضافية للمنتمين لاتحاد الشبيبة وحزب البعث الحاكم)، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى إفساد الضمائر والالتحاق بركب السلطة. إلى جانب ذلك تخلفت القوى المنتجة واستمرت علاقات الإنتاج التقليدية، مع دخول علاقات إنتاج رأسمالية حديثة غير متجذرة في البنية الاجتماعية، وزاد التعليم بؤساً بتحوله للدعاية للحزب القائد وشخصنة السلطة، ونشأت حالة من الأمية السياسية، خاصة عند الشباب، ومما ساعد أيضا في الوصول إلى هذه الحالة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام كافة، وتأميم الأفكار والآراء، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي وحجب الحقائق السياسية والأحداث الواقعية.

بالتالي كنا مع مطلع القرن الواحد والعشرين أمام دولة تعاني أجهزتها ومؤسساتها من التخلف والوهن والشلل، عدا أجهزتها الأمنية. فعلى صعيد المؤسسات التمثيلية هناك غياب كامل لحياة برلمانية حقيقية قائمة على سلطات فعلية، أما على صعيد المؤسسة القضائية فقد جرى انتهاك استقلاليتها، وتغييب دور القانون، وتم إيقاف مفعول الضمانات الدستورية من خلال استمرار إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإصدار تشريعات استثنائية وقوانين تعطل الحريات العامة أو تحد منها، وتقييد أو حظر عمل النقابات والأحزاب والجمعيات، مما أدى لحالة تخلف قانوني في البلد زادت الأزمة الداخلية عمقا واتساعا.

تصرفت السلطة على مدى تلك العقود، كما لو أن المجتمع وجد ليخدمها، واستغنت عن وظيفتها في خدمته، وانقطعت الروابط بين الدولة والمجتمع تدريجياً بشكل يتناسب مع زوال مضمونها القانوني – العمومي، وشاع مناخ تجريمي اتهامي –خاصة بعد محنة الثمانينيات– ساهم في توسيع رقعة الانقسام والتشظي الاجتماعيين. هذا كله أدى إلى انتشار الفساد والإفقار المتزايد للمواطنين، ليطال التهشيم كل قطاعات المجتمع التي ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا، وليتقلص الاهتمام بالشأن العام، وسادت أزمة عامة في القيم والأخلاق والتوجهات، واستشرى الانغلاق على العائلة والعشيرة والتعصب والجنوح نحو الخلاص الفردي.

خلال العام الأول من العهد الجديد انتعشت الآمال بالإصلاح، وبفتح أبـواب التغييـر، وأخذ المجتمع السوري يحاول الانتظام في هيئات وجمعيات ومنتديات عديدة. هـذه الحركـة التي شهدتها سوريا خلال هذه الفسحة الزمنية القصيرة، كانت عموماً حركة نخـب ومثقفـين ورجال تقدموا في السن، لكنها كانت محاولة جادة للتغييـر الـوطني الـديمقراطي، الهـادئ والتدريجي، العلني والسلمي، على الرغم مما اكتنفها من تقصير وسوء تدبير أحياناً.

وبينما بدا أن المجتمع يحاول ممارسة السياسة العامة، من خلال الانتظام فـي أطـر وهيئات ومؤسسات مدنية، واتساع دائرة المساهمين والمشاركين في هذه الفعاليـات، جـرى الانقضاض على المكاسب الصغيرة التي تحققت للمجتمع، وأطلق مثقفو السلطة حملة ضـارية من التشهير والتهديد، مدعين حرصهم على تاريخ العهد السابق، وعلى نهج العهـد الجديـد، وكانت النتيجة الطبيعية لحملة التشهير والتهديد، في مجتمع لا زال يحاول أخـذ دوره، هـي تردد أولئك الذين تجاوبوا مع إشارات العهد الجديد في التغيير والإصلاح، وتخـوف أولئـك الذين رأوا في تلك الإشارات تلبية لمطالبهم واستجابة لقناعاتهم.

في الوقت الذي أطلقت فيه هذه الحملة، لم يكن لدى السلطة ما تقدمه، إذ غـاب عـن الساحة السياسية وجود برنامج حقيقي وجدي للتغيير، أو خطة إصـلاح واضـحة ومعلنـة، وعاد من جديد الخطاب الذي يؤكد سلامة أوضاع البلاد والعباد، ليتـضح فـي سـياق تلـك الحملة أن الأمور تسير في طريق إعادة إنتاج النظام السابق بـأدوات وأشـكال جديـدة. ثـم جاءت اعتقالات شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لتوحي بانتكاسة حقيقيـة وعـودة إلـى الدولـة الأمنية، وأخذ الواقع السوري يتكشف عن عمق المشكلات والمعضلات على مستوى الـسلطة التي تقف أمام التغيير، فما بدا كإرهاصات للتغيير، لم يتبعها ما يؤكدها، إذ جـرى التراجـع عن شعار مكافحة الفساد، والتنازل عن مشروع الإصلاح لصالح "التطوير والتحـديث" الـذي بقي في حدود استصدار بعض القوانين الإدارية والتقنية التي لا تقدم ولا تؤخر فـي نهـوض البلد، ومنعت مؤسسات العمل المدني والمنظمات والجمعيات من مزاولة عملهـا ونـشاطها، ولم ينزع عن صدر المواطنين كابوس سيطرة الأجهزة الأمنية التي تجعل من التعاطي بـأي أمر سياسي أو اجتماعي أو حتى ثقافي، جريمة تستحق العقـاب، تـارة باسـتخدام العـسف القانوني، وتارة أخرى بالعنف العاري المباشر والصريح.

كل ذلك يجعلنا نقول إنه لا يوجد في سوريا دولة بالمعنى الحديث للكلمة، إنما هنـاك سلطة هيمنت على الدولة وألغت وظائفها وأدوارها، وحولتها إلى أخطبوط مهيمن على الحياة السياسية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات، وهذا انتهـى بالمجتمع إلى حالة من السلبية طالت الفرد والمؤسسة، وصار السوريون لاهثـين وراء لقمـة العيش ومحاطين بالعجز والإحباط، ولم يجدوا إزاء ذلك سوى العودة إلى مؤسسات المجتمـع الأهلي، كصناديق العائلة وإحياء العلاقات العشائرية والقبليـة والانغـلاق الطـائفي، ومـن البديهي القول بعد ذلك، وفي ظل عدم وجود دولة حديثة، أن المجتمع السوري ليس مجتمعـاً مدنياً.

٢- التجربة السورية في ميدان الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية:

تكفل المادة ٣٨ من الدستور السوري للمواطنين "الحق في التعبيـر والمـشاركة فـي الرقابة والنقد البناء بشكل يصون سلامة البنى المحلية والقومية ويقوي النظـام الاشـتراكي"، وتمنح المادة ٣٩ المواطنين الحق في الاجتماع والتظاهر السلمي "وفقا لأحكام القانون"، كمـا يحق "للقطاعات الشعبية تأسيس النقابـات والمنظمـات الاجتماعيـة والمهنيـة والتعاونيـات الإنتاجية" بموجب المادة ٤٨ من الدستور. وتقضي المادة ٤٩ بأن على تلك المنظمات العمـل على بناء المجتمع الاشتراكي العربي وحماية النظام القائم، وعليها المـشاركة فـي تخطـيط الاقتصاد الاشتراكي وفي توجيهه، وفرض الرقابة الشعبية على الأجهزة الحكومية.

لا يوجد في الدستور السوري ضمانات حقيقية لهـذه الحقـوق، فهـي محـدودة أولاً بأيديولوجية الحزب الحاكم وأهدافه كما جاء في الدستور، وثانيـاً نلاحـظ أن معظـم بنـود الدستور المتعلقة بحقوق المواطنين تحيل تفصيل الحقوق وأوجه التمتع بهـا وحمايتهـا إلـى القوانين، وثالثاً لأن اللغة المستخدمة في الدستور إجمالاً لغة فضفاضة وغير دقيقـة، وتبعـاً لذلك فهي عرضة للتفسير والتأويل.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ يسمح قانون الطوارئ (وسلسلة أخرى مـن القـوانين الاستثنائية) للسلطة بالتصرف على هواها في مجالات عديدة بذريعة الحفـاظ علـى الأمـن، وهو الأمر الذي يجعل من الدستور ذاته حبراً على ورق.

ليس غريباً بالتالي أن يؤدي هذا الوضع القانوني، إضافة للواقع السياسي السوري على مدار أربعة عقود، إلى أن تصبح سوريا أقل دولة عربية تشهد نمواً في "الجمعيات الأهلية" التي لا يتجاوز عددها اليوم ٦٥٠ جمعية مرخصة، في الوقت الذي يوجد في باقي الدول العربية حوالي ٢٢٣ ألف منظمة غير حكومية.

حسب إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يبلغ عدد الجمعيات ٤٠٨٩ جمعية لعام ١٩٩٤، لكن هذا الرقم مضلل، إذ إنه يضم جميع أشكال الجمعيات، الحكومية وشبه الحكومية والأهلية. أما العدد الفعلي الذي يشمل الجمعيات التي تملك استقلالاً نسبياً عن الدولة (لكن معظمها يعمل تحت إشراف الوزارة) فهو ٦٢٥ جمعية لعام ١٩٩٨، وتتوزع على النحو التالي[1]:

- الجمعيات الخيرية: وهي تشكل النسبة الأكبر من مجموع الجمعيات الأهلية، وعددها ٢٤٠ جمعية، وتقوم على توزيع المنح والمساعدات المادية.

- الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية والأدبية والعلمية وجمعيات محو الأمية، وعددها ١٢٧ جمعية.

- النوادي والروابط والاتحادات الاجتماعية مثل جمعيات رعاية الأيتام والمعوقين وجمعيات رعاية المسنين وحضانة الأطفال، ويبلغ مجموعها ٢٠٣ جمعية.

- جمعيات الرعاية الصحية وعددها ٢٦ جمعية.

- جمعيات تعاونية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وعددها ٢٩ جمعية.

هذا النمو البطيء في عدد الجمعيات الأهلية في سوريا يعود إلى نمط الحكم القائم على استحواذ السلطة على الدولة والمجتمع معاً بشكل أساسي، وأيضاً بسبب الأنظمة البالية، خاصة أن قانون الجمعيات في سوريا (القانون رقم ٩٣) يعود إلى عام ١٩٥٨، بالإضافة

---

[1] كريم أبو حلاوة "التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية"، من كتاب (حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية)- منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان- ٢٠٠٢، ص١٧٧.

إلى "الإطار العام" المؤلف من ١٣ بنداً الذي صدر في عام ١٩٧٤ وأوجب على الجمعيات العمل بموجبه، وهو الأمر الذي أوقف التراخيص الممنوحة للجمعيات لمدة ٢٠ عاماً، وذلك على الرغم من أن أول جمعية خيرية تأسست في دمشق عام ١٨٨٠، وهي جمعية "ميتم قريش الخيرية" [١].

هذه الحال لم تمنع ظهور بعض المبادرات المجتمعية البسيطة التي عبرت عن وجودها في هيئة أندية وجمعيات غير مرخصة (مثل جمعية المرأة العربية الخيرية في المنطقة الشرقية، أو بعض الجمعيات الخيرية التي قامت لمساعدة الفقراء المحتاجين على يد بعض الصناعيين والتجار السوريين)، لكن على العموم يبقى الدور الخيري بسيطاً، فهو مجرد دور وسيط بين المانح والممنوح، ويكتفي بتقديم المساعدات إلى المحتاجين، وهذا لا يسهم في معالجة مشكلة الفقر أو البطالة أو الأمية.

أما بالنسبة للنقابات المهنية، فقد بدأ تشكيل النقابات في سوريا أواخر عشرينيات القرن الماضي، وقد قامت منذ تشكيلها وحتى مطلع عام ١٩٨٠ بدور هام، سواء على صعيد مصالح أعضائها أو على صعيد المصلحة الوطنية والمجتمعية، ورغم أن هذا الدور لم يكن الأمثل أو المأمول، إلا أنه بالطبع يتجاوز الدور الهامشي الذي برز في فترة ما بعد عام ١٩٨٠.

قامت السلطة في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٠ بحل النقابات المهنية، واعتقلت عدداً من أعضائها الناشطين في نقابتي المحامين والمهندسين، وذلك بسبب اضطلاعها بمسؤولياتها الوطنية، ومطالبتها بإلغاء حالة الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة كمخرج من الأزمة التي عصفت بالبلاد في ذلك الوقت.

هذا الأمر شل النقابات وأوقف عملها، إلى أن أعادتها السلطة في منتصف عام ١٩٨١، ولكن بعد إلغاء قوانينها التنظيمية ونظمها السابقة التي صدرت في عام ١٩٧٣، وبعد التخلص من عناصرها النشيطة، وجاءت بقوانين جديدة متخلفة عن سابقتها تكبل النقابات وتسمح لها بتوظيفها لصالحها، وألغت أدوارها الوطنية والمجتمعية والمهنية، إذ ألزمتها بالعمل وفقاً لمقررات حزب البعث الحاكم، وتحت رقابة المكتب المختص في القيادة

---

[١] د. هيثم مناع، مرجع سبق ذكره.

القطرية، ويكفي قراءة القوانين المنظمة للعمل النقابي في مختلف النقابات لاكتشاف تلك الهيمنة حتى في التفاصيل والجزئيات، خاصة عندما نعلم أنه من حق رئيس مجلس الوزراء، بناء على تقديراته، حل أي نقابة بقرار غير قابل للمراجعة أو الطعن. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عملت تلك القوانين الصادرة، إضافة للتدخل المباشر للسلطة وأجهزتها الأمنية في عمل النقابات على تهيئة الأجواء والسماح بظهور القيادات الفاسدة في النقابات التي زادت الأمور سوءاً، كما أوكلت للنقابات وظائف أمنية بهدف ضبط إيقاع أعضائها لتتحول بالتالي، عوضاً عن خدمة أعضائها، نحو تهديدهم بوسائل عيشهم ومحاصرتهم مهنياً.

حدث ذلك، ولا زال، رغم أن الشرائع الدولية قد كفلت جميعها حق المواطنين في بلد ما في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت على حق المواطنين في إقامة التنظيمات والجمعيات النقابية المهنية المستقلة.

٣- مفهوم المجتمع المدني ودلالاته في الثقافة السياسية السورية:

يمكن القول بوجود خط ناظم للثقافة السياسية في سوريا، كسائر البلدان العربية الأخرى، ينتظم فكر وممارسة مختلف التيارات والقوى السياسية، وتبدو الحالات النوعية في الفكر والممارسة محدودة ومعزولة. إذ لا زالت مسألة العلاقة مع الغرب والموقف من ثقافته وسياسته تشكل المحور الأساسي الذي تبنى عليه معظم القوى والتيارات خطابها وفكرها السياسيين، وهي المسألة التي شكلت محور جدالات عصر النهضة العربية، وأنتجت في المآل تيارات فكرية سياسية مازالت مستمرة في المنطقة العربية بأشكال وصور متعددة.

عند طرح أي مفهوم أو ظاهرة تتعلق بالغرب تعود هذه التيارات وتستحضر تراثها الفكري، وما يميز تعاملها مع هذه المفاهيم والظواهر غلبة المعرفة الدفاعية وغياب المعرفة النقدية. يمكن تحديد بعض نماذج تناول مفهوم المجتمع المدني في سوريا فيما يلي:

١- تنظر بعض التيارات الدينية لمفهوم المجتمع المدني بتوجس، استنادا لمرجعيتها النصية غير القابلة للاجتهاد وتحت ضغط أحلامها في استعادة التجربة الذهبية للإسلام قبل أكثر من ١٤ قرناً. فهي تنطلق من الأيديولوجيا والنص وتهمل النظر في الواقع وحاجاته، وترفض الآخر جملة وتفصيلا ولا تقبل بالتعامل مع إنتاجه الفكري السياسي، وتعتقد أن هذا

الرفض للأفكار والمفاهيم والمعرفة الغربية هو رفض للهيمنة الغربية بكل أبعادها ومستوياتها، وتلعب هذه الرؤية دوراً في التعويض الوهمي للعجز الذاتي وعقدة النقص تجاه الآخر، ومحصلتها تعزيز نزعة الاستغناء عن الآخر.

٢- ترى بعض التيارات الدينية والقومية التقليدية أن المجتمع المدني في المنطقة العربية ليس ظاهرة جديدة، بل هو ظاهرة قديمة، إذ يمكن أن نجد لها أجنة أو صوراً أولية في العصور الوسطى، ويذكرون هنا مؤسسات الوقف والزكاة والطرق الصوفية والطوائف الحرفية. هذه الآلية معروفة ومتكررة، إذ تعود هذه التيارات عادة إلى التاريخ العربي الإسلامي، وتحاول البحث عن وجود ما يوازي الإنتاج المعرفي والعلمي للغرب، فتستدعي مثلاً مفهوم المجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني، والشورى عوضاً عن الديمقراطية، والجماعة أو القوم عوضاً عن المجتمع، والمؤمن بدلاً من المواطن، أي يجري البحث عن مفاهيم ومصطلحات بعيدة عن دلالات المفاهيم الحديثة، ولكنها أقرب إلى المخيال الاجتماعي والوعي الجمعي العربي الإسلامي.

لا بد من الاعتراف بأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم حديث، وبالتالي ليس من المفيد لتبرير مطلب المجتمع المدني البحث في الماضي العربي البعيد تجنباً لمقارنات ومقاربات تعسفية بين المفاهيم أو الظواهر. مفهوم الدولة أيضاً هو مفهوم حديث في أدبيات الفكر السياسي العربي، ولا يعني شيئاً ورود كلمة "الدولة" في النصوص القديمة، لأنها جاءت بمضمون لا علاقة له بمفهوم الدولة الحديثة، فالمسألة ليست البحث عن كلمة، إنما عن ظواهر سياسية اقتصادية.

الرؤية المقابلة تدعو إلى سحب كل ما هو أوربي على واقعنا وتبنيه. هذه الرؤية تفتقد إلى المعرفة النقدية التي تستوعب الآخر وتعيد إنتاجه محلياً حسب ظروف المنطقة. الرؤية الأكثر سلامة باعتقادنا هي تلك التي تنطلق من حقيقة أن العالم في المحصلة وحدة مشتركة وتاريخ واحد، إذ ثمة قوانين وتجارب كونية تفرض وجودها على الجميع، وهو الأمر الذي يعني حصر "الخصوصية" في آليات التطبيق ومداخله وإبداع الأشكال الجديدة محليا.

٣- ينظر الخطابان القومي السلطوي والشيوعي الستاليني لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوماً برجوازياً بالمعنى السئ أو التحقيري للوصف، ويعتبرونه حصان طروادة الذي يستخدمه الغرب لغزو مجتمعاتنا ثقافياً وإحكام قبضته علينا، ويتخذون موقفاً سلبياً من منظماته وينظرون إليها كمخفر متقدم للهيمنة الغربية (خاصة جمعيات حقوق الإنسان والمرأة)، لذلك يرفضونه ويعتبرونه مفهوماً وافداً، وينسون أن مرجعياتهم الفكرية القومية والماركسية هي نتاج الغرب، لا نتاج الثقافة العربية الإسلامية.

٤- ينطلق بعض مثقفي السلطة في مواجهة الدعوة التي نمت في سوريا لإحياء المجتمع المدني بالقول: "إن بلداً أرضه محتلة ويتعرض للاستفزاز والتهديد ولأشكال الحصار من عدوه ومن حلفاء ذلك العدو، تختلف نظرته في معظم الأمور أو فيها كلها عن بلد لا يعاني من هذه الظروف..."، لذلك -حسب قولهم- "إذا كان لا بد من إحياءً لبُنى المجتمع المدني فإن ذلك يجب أن يتم في إطار الدولة وضمن استراتجيتها وأهدافها وتوجهها العام، لأنه إذا لم يكن كذلك فإنه سيؤدي إلى تغيير الأهداف والاستراتيجيات والثوابت القومية والوطنية والنضالية، وبالتالي سنكون أمام حالة من الاضطراب والفوضى...". من هنا فقد نظروا لظاهرة تنامي المجتمع المدني في سوريا ما بعد عام ٢٠٠٠ على أنها: "حركة احتجاج سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تطرح مسألة السلطة وسيلة والسلطة غاية، وتسلك إلى بلوغها مسالك منها: محاولة وضع المثقفين والشعب في حالة تضاد مع السلطة القائمة، ليؤدي ذلك إلى إرباك السلطة وعزلها وإضعافها والتأليب عليها ومن ثم إسقاطها...". وبالتالي: "هل تملك الدولة حين تغلب على أمرها ويتم النيل من سيادتها ومن توجهاتها الوطنية والقومية، وتستهدف هويتها ومصالحها العليا، سوى أن تتخذ قرارات قاسية ضد مثل هذه الجمعيات الممولة من الخارج التي تعمل في خدمة استراتيجيات وبرامج وخطط ومصالح الممولين؟ إنها تغدو مجبرة على ذلك عندما تفعله أو مطالبة به لتحمي الوطن والمواطن والمصالح الوطنية والقومية" [1].

لقد ركزت حركات التحرر الوطني العربية على محاربة المحتل ونيل الاستقلال، وما ارتبط به من الدفاع عن الهوية الثقافية، ولم تطرح سمات المجتمع المنشود ما بعد

---

[1] د. على عقلة عرسان، مرجع سبق ذكره.

تحقيق الاستقلال، لذلك لم يكن مفهوم المجتمع المدني وما يرتبط به من مفاهيم حديثة على أجندتها. بعد حركات التحرر جاءت الأنظمة التي قامت على مبدأ "الشرعية الثورية" و"الديمقراطية الشعبية" و"بناء النظام الاشتراكي"، وفي الواقع العملي قامت بمصادرة الحياة السياسية والسيطرة على المجال الاقتصادي وعسكرة المجتمع، وحولت المجتمع إلى سديم بشري غير منسجم وعاجز عن التعبير والحركة ومحاصر بالخوف والأجهزة الأمنية، وخلقت حولها شريحة من المستفيدين والفاسدين. اليوم تنتحل هذه الأنظمة "خطابا وطنيا" زائفا في مواجهة تعبيرات المجتمع المدني والتوجهات الديمقراطية، رغم أن التجارب أوضحت استحالة بناء "الاشتراكية" على قاعدة قروسطية أو استبدادية شرقية، وأنها ممكنة فقط بعد بناء دولة الشرعية القانونية وتملك الديمقراطية الليبرالية ونضج المجتمع المدني.

٥- يرى البعض (سواء من مثقفي السلطة أو غيرهم) أن المجتمع المدني نقيض للدولة ودعوة لتقويضها، وهذا يتم بسوء نية عند البعض، وبسبب النقص المعرفي عند البعض الآخر. لقد أوضحنا سابقا أن المجتمع المدني والدولة الحديثة مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينمو المجتمع المدني من دون دولة الحق والقانون، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية معبرة عن الكل الاجتماعي من دون مجتمع مدني، وإلا فإنها تتحول بالضرورة إلى دولة معزولة وتحتكم إلى القوة والعنف في استمرارها، وعندما تنهار تؤدي بالضرورة إلى انهيار المجتمع.

٦- يرى البعض في المجتمع المدني ما يوازي أو يعادل حرية السوق فقط وأيديولوجيتها التي تركز على قيم التنافس والربح والاستهلاك، لذلك يختزلون المجتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات غير الحكومية المترابطة مع السوق، ويعتبرونها فقط جزءاً من مجتمع مدني عالمي بدأ يتشكل تدريجياً، والتي يراد لها أن تحل محل الدولة الوطنية بأدوارها كافة، لذلك يحصرون وظائفها في معالجة وتلطيف المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي، دون الانتباه لوظائفها السياسية والوطنية، أو لدورها في طرح رؤية بديلة للتنمية تعاكس منطق الليبرالية الجديدة.

٧- الفوضى الفكرية (وبالضرورة في الواقع العملي) في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني في سوريا لا تنتهي، إذ يرى البعض مثلاً إمكانية -بالاستناد إلى عزمي بشارة [1]- قيام مجتمع سياسي ديمقراطي بلا مجتمع مدني، وإمكانية تجسيد دولة وطنية بلا مجتمع مدني. وهي أفكار مثيرة للاستغراب والاستهجان، لأنها تلغي ذلك التلازم المنطقي والتاريخي بين المجتمع المدني والدولة الوطنية الحديثة.

البعض الآخر يستنكر أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور سياسي، ويرون أن هذه المنظمات (خاصة جمعيات حقوق الإنسان...) يجب أن تكون مستقلة عن السياسة، وتبتعد عن أي علاقة مع القوى السياسية. هذا في تقديرنا فهم خاطئ لدور منظمات المجتمع المدني وللسياسة في آن معاً. يمكن تفسير هذه الرؤية بطغيان ثنائية (المجتمع المدني- الدولة) في كل نقاش يتناول دور ووظائف المجتمع المدني، حتى أصبحت الدولة لديهم معادلة للسياسة. الدولة هي المجتمع السياسي حسب تعبير غرامشي، أما السياسة فهي الشأن العام المشترك الذي يهم جميع المواطنين. بالتالي هل يمكن الدفاع عن المجتمع المدني وعن استقلاليته تجاه المجتمع السياسي (الدولة) ما لم يكن لمنظماته دور وأثر سياسي بالمعنى العام للكلمة ؟ هذه الرؤية لا تخدم إلا المزيد من تهميش السلطة للمنظمات المدنية الاجتماعية (كالنقابات وجمعيات حقوق الإنسان...) وللأحزاب السياسية على حد سواء.

٨- بعض القوى السياسية المعارضة تتصرف بطريقة مشابهة لآليات عمل السلطة السياسية في سوريا، خاصة عندما تنشئ منظمات مدنية ملحقة بها، أو عندما تسعى للهيمنة الحزبية والأيديولوجية على هيئات مدنية موجودة بقصد تثبيت وزيادة نفوذها السياسي.

بعض أهل المعارضة يواجهون "الخطاب الوطني" الزائف للسلطة بخطاب عاجز عندما يفسرون أو يضطرون لتفسير ضرورة "إحياء المجتمع المدني" و"الديمقراطية" عن طريق عرض التحديات الخارجية المحدقة بالبلد وحجم المواجهات المفروضة عليه، ويجري نسيان الجوهر، أي ما يسوقه "الداخل السوري" من ضرورات وحاجات حقيقية وملحة لإحياء المجتمع المدني واستعادة دوره.

---

[1] عزمي بشارة "واقع وفكر المجتمع المدني"، من كتاب (إشكالات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي)- مؤسسة مواطن- ١٩٩٧- ص٣٨٩.

بعض الناشطين والمثقفين يتعاملون مع مفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوماً خلاصياً وحلاً لجميع مشاكلنا، مما يحوله إلى شعار وأيديولوجيا جديدين جاعلين منه جواباً لكل سؤال، ووصفه لكل علة دون إدراكٍ لمعاني المفهوم ودلالاته، ودون تقديم تصورات واقعية وعملية.

٤- بين معوقات التغيير وضرورته:

ليست الدولة التسلطية هي العامل الوحيد الذي يقف حائلاً دون الانتقال الديمقراطي وتحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، وإن كانت هي العقدة الأساسية والأكثر ضراوة في الدفاع عن نفسها، فأنظمة الاستبداد لا تسلم ولا تتنازل وتنظر لأي تغيير مهما كان بسيطاً على أنه تهديد لوجودها ولسلطتها، ولا تقبل به إلا إذا خدمها في الخروج من أزمة تمر بها أو ضغط خارجي عليها.

العوامل الأخرى المعيقة عديدة، منها ما يتعلق بالثقافة السياسية السائدة، ومنها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة السورية، ومنها ما يأتي من المجتمع ذاته:

- القوى الأصولية، سواء الإسلامية أو القومية أو الشيوعية أو الليبرالية، التي تمتلك رؤى لا تقبل الآخر ولا تؤمن بالحوار، فهي لم تغادر بعد مشروعياتها الثورية الموروثة من المرحلة الماضية، ولم تجدد في أساليب عملها ونشاطها، وما زالت معارضة للنظام من الأرضية ذاتها التي يستند إليها، وتطرح جدول أعمال لا يلتقي مع اعتبار التحول الديمقراطي مسألة مركزية، بل إنها تؤجل ذلك لصالح التعبئة والتحشيد لمقاومة الضغوط الخارجية.

- ما يميز المجتمع السوري (والمجتمعات العربية عموماً) هو جنينية المجتمع المدني، ووجود عوائق حقيقية في المجتمع ذاته أمام التغيير، تؤخر تطوير أنماط من الروابط العقلانية والاختيارية في المجتمع، ووجود ثقافة معادية للتجديد بحكم آليات الاستبداد التي هيمنت على المجتمع، إلا أن معظم الفئات الاجتماعية في سوريا يمكن أن تتفاعل بإيجابية مع الجديد عندما تعتقد أن الجديد سيأتي لها بفوائد حياتية مباشرة.

- حوامل التغيير ما زالت ضعيفة، ولم تستطع بعد إنتاج برامج حقيقية أو إقامة علاقات وثيقة مع المجتمع بحكم عوامل عديدة، على الرغم من أن بعض التيارات قامت بخطوات إيجابية على صعيد تجديد خطابها وممارساتها.

تبقى على العموم العقبة المركزية تتعلق بنمط الحكم القائم؛ لأنها المفتاح للذهاب نحو تجاوز العقبات والعراقيل الأخرى، من هنا كانت سيرورة تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني هي ذاتها سيرورة تحول الدولة السورية من دولة تسلطية إلى دولة وطنية حديثة، أي هي ذاتها مسألة الانتقال الديمقراطي.

إن التأكيد على مطالب "التغيير الديمقراطي" و"إحياء المجتمع المدني" ليس موضة فكرية أو مجرد قناعة بأفكار نظرية، بل هي طروحات لصيقة بالأزمات الحقيقية التي تعاني منها سوريا. فإذا ما استحضرنا في ذهننا مجمل معاناة السوريين، سنجد أن بناء دولة الحق والقانون جنباً إلى جنب مع تنمية المجتمع المدني، تشكل مداخل إجبارية إذا ما أريد لهذه المعاناة أن تنتهي. يحتاج المجتمع السوري إلى التغيير الديمقراطي والتحول باتجاه المجتمع المدني من أجل إعادة تكوين شروط إنتاج إنسانيته وتحرره من التشوهات الأخلاقية واسترجاع وعيه وإراداته وثقته بنفسه وبناء الإنسان الحر والقادر والعفوي والسعيد، وليتحول إلى ذات حاضرة وفاعلة بعد عقود من إقصائه وتهميشه.

الدولة الحديثة والمجتمع المدني يشكلان معاً حاجة سورية واقعية لإنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية والضرورية في العملية الاقتصادية شبه المتوقفة ولمكافحة الفساد والبطالة والفقر، ومخرجاً من الاستقرار السياسي البليد والفشل الاجتماعي المزمن، وسبيلاً وحيداً للارتقاء بالمناهج التعليمية والتربوية القادرة على بناء الأفراد المؤهلين للتعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية وتحدياتها.

أصبحت المعرفة / الثقافة في عالم اليوم أحد أهم مظاهر القوة والنفوذ، فتوافرها يشكل ضمانة لعدم تهميش سوريا وخروجها من دائرة المجتمع البشري. إنها الشرط الأساسي لدخول عالم الغد والمشاركة الفاعلة فيه، وكي يكون هناك إبداع معرفي / ثقافي لا بد أن يكون المجتمع الحاضن له مجتمعاً مدنياً، إذ إن المجتمع المدني هو الفضاء الحر الذي

يتيح للمعرفة/ الثقافة إحداث التراكم الضروري وارتياد آفاق البحث واختراع الحلول المناسبة.

لا بديل عن الانغلاق والعنف ومشاريع الحرب الأهلية إلا المجتمع المدني والدولة الوطنية، فهما يعيدان إنتاج السياسة في المجتمع على حساب البنى التقليدية، المذهبية والعشائرية والطائفية، ويسمحان بالانتقال من المجتمع السديمي ومجتمع الدولة التسلطية إلى مجتمع المواطنين الأحرار.

في العراق لم يكن هناك دولة حديثة ومجتمع مدني، بل دولة طغمة ومجتمع من العبيد والخائفين، ولذلك عندما سقطت الطغمة، سقطت الدولة وانهار المجتمع. في فلسطين المحتلة استطاع المجتمع المدني أن يقوم بأدوار ووظائف عديدة عند محاصرة السلطة الفلسطينية وتعطيل أجهزة الدولة من قبل الاحتلال.

بناء المجتمع المدني في سوريا ضرورة واقعية بحكم الوظائف والأدوار المنوطة بمؤسساته وجمعياته وتنظيماته التي تتركز في: أولاً: تعميم وإشاعة الثقافة الديمقراطية وقيم ومبادئ احترام حقوق الإنسان، وثانياً: حل الصراعات والتناقضات المجتمعية حلاً سلمياً وتوافقياً، وثالثاً: إنماء ثقافة المبادرة وتجميع المصالح، ورابعاً: الدور التنموي والمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية، وخامساً: إفساح الطريق أمام بروز الكوادر والقيادات الجديدة التي تسهم في تقدم المعرفة والدور السياسي [1].

ثالثا: أفكار للانطلاق نحو مرحلة جديدة

أ- التجربة الناشئة وإمكانياتها المستقبلية:

تعاني المعارضة السياسية في سورية من إشكالات غير قليلة على صعيد الرؤية والخطاب، ومن تكلسات على صعيد الفكر والسياسة، ولا تزال المحركات الأيديولوجية هي الأساس في نظرتها وخطابها، فضلاً عن البنى التنظيمية الضعيفة والمترهلة. أما على صعيد الأفراد والمثقفين، فليس هناك من خط ناظم، واضح المعالم لمجهوداتهم، كتلك الخطوط التي

---

[1] عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره.

سمعنا عنها في أوربة في عصر النهضة، بل على العكس، خلافاتهم أكبر من توافقاتهم، وهو ما يعني أن الحوار الدائر داخل هذا الطيف كان استمراراً لإعادة إنتاج عاهاتنا ذاتها، وليس كما يؤمل منه، أي إنتاج الأفكار والتصورات.

على صعيد منظمات حقوق الإنسان لم يحدث حتى الآن تمايز واضح وملحوظ على صعيد العقلية والممارسة عن الأحزاب السياسية، فكل منظمة من هذه المنظمات تعاني، فضلاً عن الظروف المعقدة المحيطة بها، إشكالات ذاتية معيقة لتقدمها بدءاً من لحظة التأسيس، ومروراً بعدم وجود آليات عمل واضحة متميزة ومهارات إدارية حقيقية وبناء مؤسسي حقيقي وانتهاء بالبرامج والأهداف والرؤى والتصورات الموجودة حول العمل في مجال حقوق الإنسان.

على الرغم من وجود عدة جمعيات لحقوق الإنسان في سورية (جمعية حقوق الإنسان في سورية، المنظمة السورية لحقوق الإنسان / سواسية، لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، اللجنة الكردية لحقوق الإنسان / ماف) إلا أنه لا يمكن القول أن هناك حركة حقيقية لحقوق الإنسان، فقد تشكلت أغلب هذه المنظمات ما بعد عام ٢٠٠٠، ولا زالت تحتاج إلى الكثير من الجهد الفكري والخبرات وتثبيت توجهاتها وآليات عملها.

لا زالت آليات العمل الدارجة في هذه المنظمات آليات منفعلة، فهي تتحرك بعد وقوع الانتهاكات مكتفية بإصدار بيانات الإدانة والاستنكار ونداءات الاستغاثة، أما جانب العمل الوقائي، أي نشر ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية فلا زال ضعيفاً ومحدوداً.

الحساسية المفرطة لهذه الجمعيات تجاه السياسة والعمل السياسي، على الرغم من أن معظم كوادرها كانوا ينتمون لأحزاب سياسية، قد تؤدي بها للعمل خارج دائرة الفعالية والحقل العام. على العكس إن جوهر عمل منظمات حقوق الإنسان سياسي بالضرورة (بالمعنى العام للسياسة وليس بالمعنى الحزبي)، بالتالي لو جاز الحديث عن استراتيجية عامة لعملها فإنها ينبغي أن ترتكز قبل كل شيء على الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي. وهذا يمكن أن يكون من خلال مشاريع تقدمها الجمعيات وتطرحها على الأحزاب السياسية والرأي العام مثل: تقديم مشاريع مقترحة حول "النظام الديمقراطي المنشود" ورؤيتها ل "الانتخابات

البلدية والتشريعية" بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية، إضافة لتقديم مشاريع لقوانين ديمقراطية وعصرية تتعلق بالصحافة والمطبوعات والعمل الأهلي، كما يمكن أن تعيد قراءة الأنظمة الداخلية والبرامج السياسية للأحزاب السياسية، بما يدفع هذه الأحزاب لتجديد فكرها وإشاعة القيم والآليات الديمقراطية داخلها.

على الصعيد العملي يبدو أسلوب الجمع بين المهنية والتطوعية الكفاحية هو الأفضل، فالمهنية توفر فرصة للحكم بشكل موضوعي على نشاط جمعيات حقوق الإنسان، والتطوعية الكفاحية تحول دون تحولها إلى جمعيات بليدة ومغلقة على أعضائها. العناصر الضرورية الأخرى هي إعادة تأهيل كوادرها بما ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والتزامها بالحياد والمصداقية وعدم الانخراط أو التعاطف مع حزب سياسي أو تيار أيديولوجي معين، وضرورة إطلاق حوار مفتوح مع كافة الأطراف والقوى السياسية على قاعدة المحافظة على استقلاليتها والاحترام المتبادل.

أما بالنسبة لجمعية لجان إحياء المجتمع المدني، فبعد صدور "بيان ٩٩" المطالب بأولوية الإصلاح السياسي مدخلاً وحيدا لإطلاق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدأ المثقفون السوريون نشاطهم بتشكيل حلقات ثقافية ومنتديات تناقش أحوال البلاد والنظام السياسي والواقع السوري وأهمية التغيير الديمقراطي، ثم تبلور نشاطهم في تشكيل "جمعية أصدقاء المجتمع المدني" التي تحولت فيما بعد إلى "لجان إحياء المجتمع المدني" التي أصدرت وثيقتين تأسيسيتين، جرى التأكيد فيهما على أولوية البنية المجتمعية والمدنية في النشاط وفتح الأبواب للحوار، وأكدت الوثيقة الرئيسية (وثيقة الألف) التي حملت توقيعات ألف مثقف وسياسي على مجموعة من التفاهمات والتوافقات العامة للنشاط المشترك التي جرى التوصل إليها بصعوبة بالغة، خاصة في ظل المشارب الفكرية والأيديولوجية المختلفة، والمرجعيات السياسية والحزبية المتنوعة للمشاركين في صياغتها [1].

لقد بدت صيغة "إحياء المجتمع المدني" أكثر مقاربة للواقع السوري، وأكثر انسجاماً من الناحية الفكرية مع القضية الرئيسية التي تشغل بال المثقفين السوريين، والعرب عموماً،

---

[1] د. عبد الرزاق عيد (يسألونك عن المجتمع المدني)- مركز الإنماء الحضاري/دار الفارابي- بيروت- ط١ ٢٠٠٤-ص١٧.

وهي "إحياء فكر عصر النهضة العربية" بشعاراته: التنوير والعقلانية والتقدم والحداثة، فهذا الفكر هو العمق التاريخي الحقيقي للثقافة الوطنية المعاصرة التي تتمحور حول صيغة ثلاثية مؤلفة من "المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان". لكن اللجان تحولت كغيرها من المؤسسات المدنية الناشئة، بحكم عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، إلى جزيرة معزولة تقتصر على عدد محدود من الأفراد، وخارج دائرة الفعل المجتمعي، حتى أصبحت هي ذاتها بحاجة إلى إحياء.

على العموم يمكن وضع عدد من الانتقادات على مسيرة النشاط المدني والسياسي في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية، إذ رغم الجهود الإيجابية المبذولة من قبل جميع المؤسسات والتنظيمات والجمعيات التي تأسست خلال تلك الفترة، قياساً بالظرف الداخلي المعيق، إلا أن هناك ظواهر سلبية وأخرى بسبب العجز ونقص الخبرة والتمرس والوعي برزت في سياق العمل:

١- ما زال النشاط المدني والسياسي يعاني ما تعانيه كل الحركات الاجتماعية الجديدة، في ظل أوضاع انتقالية صعبة، وفي ظروف وضغوط أمنية مستمرة، ولعل أبرز الأزمات التي مر ويمر بها هي أزمة الهوية التي بقيت الأشد والأكثر سجالاً، وهذا ترك أثره على شكل ومضمون الخطاب المستخدم، ففي الغالب الأعم كان هذا الخطاب أيديولوجيا وغير ديمقراطي، ولا يتناسب مع العصر، ويشترك في الكثير من عناصره مع خطاب السلطة.

٢- على الرغم من الانتشار الواسع للندوات الحوارية خلال السنة الأولى من العهد الجديد، إلا أن الحوار الحقيقي ظل مفتقداً داخل المؤسسات الحزبية والمدنية والحقوقية، الأمر الذي أفسح المجال لبروز الخلافات المعيقة للعمل، إضافة للحوار الغائب فيما بين هذه المؤسسات، إذ تحولت إلى التنافس بدلاً من التكاتف والتنظيم، الأمر الذي منع إلى حد ما تبلور خط عام منسجم داخل طيف المعارضة السورية، ليقتصر العمل على الشعارات بدلاً من المبادرات والإنجازات، ففي لحظة سياسية يحاول فيها المجتمع استعادة دوره من جديد، ظهرت بعض الطروحات الحادة والاستفزازية غير المبررة أو المجدية.

٣- يقف على رأس بعض هذه المؤسسات أفراد لا يمتلكون الكفاءات النظرية والسياسية المطلوبة، فقد وصلوا إلى هذه المواقع بالصدفة أو بحكم دعم إعلامي خارجي (بالضرورة هذا الإعلام غير مدرك لتفاصيل الداخل) أو نتيجة توازنات فرضتها ثلاثون سنة من الشلل السياسي، ومال هؤلاء إلى إبراز أنفسهم وشخوصهم أكثر من الاهتمام بالعمل الجدي.

٤- تشكلت أغلب الجمعيات والتنظيمات ما بعد عام ٢٠٠٠ بطريقة اعتباطية فرضتها "الدردشات" أكثر من المعايير السياسية الواضحة، وهذا يفسر عدم توافرها على استراتيجيات محددة وبرامج وآليات عمل واضحة وغياب الحضور الوازن للقانون والآليات الديمقراطية داخلها، واقتصار نشاطاتها على بعض القضايا البسيطة كالبيانات والاعتصامات، وهي نشاطات لا تراكم ما لم تستند لاستراتيجيات واضحة.

٥- لا توجد علاقة تشبيك قوية بين هذه الجمعيات والمجتمع الذي تعمل فيه، ويلاحظ ذلك ببساطة من خلال غياب الشباب عن جميع هذه المؤسسات، ولهذا الأمر أسبابه العديدة التي تتجلى أساساً بالخوف الموروث، ولكن أيضاً بالرفض الضمني لتلك المؤسسات خطاباً وممارسات وشخوصاً وآليات عمل.

ب- خلاصات واستراتيجيات عمل:

١- عامل الإرادة والواقع الموضوعي: ثمة معضلتان تعيقان العمل الواقعي، الأولى تتعلق بالعلاقة الجدلية بين العامل الذاتي والعامل الموضوعي في التغيير، والثانية تتعلق بالعلاقة بين الفكر والواقع.

من البديهي القول أن تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، وتحول الدولة السورية إلى دولة وطنية حديثة، لا يتم بالتغاضي عن الحقائق الواقعية وبالقفز عن مراحل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن ذلك من شأنه أن يحول رؤيتنا إلى أيديولوجية زائفة تحجب الواقع، باعتبارها لا تعبر عن الواقع في زمان ومكان محددين بقدر ما تعبر عن رغباتنا وآمالنا وأهدافنا.

إن التحولات الكبرى هي عمليات موضوعية ذات منطق خاص بها، وتلعب عوامل عديدة في هذا التحول، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. هذا يعني أن دور الوعي والإرادة والذات سيبقى محدوداً بالإمكانيات التي يفصح عنها الواقع. لكن يمكن للإرادة والوعي أن يسرّعا من عملية التحول، خاصة إذا كانا يعملان في سياق ظروف موضوعية تخدم هذا التحول. دون إدراك ذلك لن يتجاوز عملنا طرح الشعارات والاندفاعات الحماسية العارضة.

في مستوى العلاقة بين الفكر والواقع، يمكن القول أنه لا توجد صورة نهائية واحدة ومكتملة للمجتمع المدني يمكن وضعها في اعتبارنا أثناء العمل الواقعي، فالمجتمع المدني يخضع لقوانين التحول والتبدل، وترتبط معانيه ودلالاته بشروط الزمان والمكان، لذلك يمكن الانطلاق من أسس عامة ومقاربتها مع الواقع السوري، فالتجربة الواقعية هي التي ستصقل وتعدل من تصوراتنا ومفاهيمنا، لنكون في المحصلة أمام تجربة سورية خاصة في التحول إلى مجتمع مدني.

٢- المجتمع المدني والدولة الوطنية والتحول الديمقراطي: ثمة ترابط جدلي بين العمل من أجل التحول نحو مجتمع مدني وبين بناء الدولة الوطنية الحديثة/ الدولة الديمقراطية، أي أن التحول نحو مجتمع مدني يمثل عملية تطور الديمقراطية ذاتها وعملية بناء الدولة السياسية (دولة الحق والقانون)، إذ لا وجود للمجتمع المدني خارج إطار هذه الدولة الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وحرية تشكيل التنظيمات السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان. من جهة ثانية يشكل المجتمع المدني البيئة المناسبة التي تنمو فيها الديمقراطية وتتطور مؤسساتها وآلياتها.

لذلك يبدو أن هدف استعادة الدولة الوطنية الحديثة وإعادة بنائها، ينبغي أن يكون على جدول أعمال الأحزاب السياسية وجمعيات حقوق الإنسان ومختلف منظمات النشاط المدني النقابية والسياسية والثقافية. . . إلخ. ولهذا مداخله الأولية التي تتضمن تعزيز الطابع الوطني للدولة لتكون دولة الكل الاجتماعي، لا دولة طغمة أو فئة أو طائفة أو دولة الحزب الحاكم، وتحويلها من دولة أمنية تسيطر فيها أجهزة الأمن على مختلف مناحي الحياة إلى دولة حديثة غير مهيمنة على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تاريخيا تمت عملية الانتقال للديمقراطية من خلال نماذج أربعة رئيسية [1]:

النموذج الأول هو التطور التلقائي الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي. وعملية التطور هذه ارتقائية وتستجيب لنمو القاعدة الاجتماعية والسياسية المدعمة والراغبة في نموذج الحكم الديمقراطي.

أما النموذج الثاني فهو انبثاق الثورة الديمقراطية في وجه الاستبداد والطغيان. ولد هذا النموذج في كنف الثورة الفرنسية، وقد أشاع اعتقاداً غير صحيح بأن الديمقراطية لا تولد بغير ثورة. فالعنف المتضمن في هذا الشكل قد يؤدي إلى نقيضه، إلى مسار غير مأمون وغير مضمون وربما يكون حافلاً بالنكسات.

النموذج الثالث للانتقال تم من خلال انتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية. لا يعني ذلك أن الاستبداد قد يتنازل عن مصالحه بسهولة، فهذا لا يحدث أبدا، غير أن هناك حالات كثيرة يرغم فيها الاستبداد على ذلك بسبب عجزه في لحظة ما عن إيجاد قاعدة مدنية واجتماعية له، وإفلاسه الروحي والمعنوي، وانتقال مزاج الناس إلى الشكل الديمقراطي للحكم، وتنامي ضغط أخلاقي وثقافي ومعنوي كبير لترسيخ الضمانات الدستورية والقانونية للحريات الأساسية.

وهناك نموذج رابع للانتقال تم عبر حروب دموية أشاع فيها المنتصر تلقائياً أو بالقوة نموذجه "الديمقراطي" شكلياً. وقد تم ذلك مثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد انتصار الولايات المتحدة على اليابان ووضع الأمريكيين لدستور "ديمقراطي" لهذا البلد. وهناك أمثلة عديدة لنفس النموذج سواء في الحروب الثنائية أو الحروب الإقليمية والعالمية.

لا يوجد خلاف كبير حول تفضيل النموذج الثالث، الذي يمكن تسميته بنظرية المجتمع المدني، فالنمو الأخلاقي والمؤسساتي والثقافي للمجتمع المدني الذي تعبر عنه واقعيا المنظمات غير الحكومية، يمكن أن يفضي إلى انتصار معنوي للنموذج الديمقراطي، وإلى الأخذ به تلقائياً.

---

[1] محمد السيد سعيد/عزمي بشارة، مقدمة كتاب (إشكالات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي)- مؤسسة مواطن- ١٩٩٧- ص٢٦ وص٢٧.

٣- ضرورة الفكر والثقافة:

إن كثيراً من التناقضات والارتباكات الحاصلة في مجال العمل الحقوقي والعمل الديمقراطي تعود بشكل أساسي إلى غياب خلفية التأطير النظري المؤسس لموضوع التفكير في مجال التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة واحترام حقوق الإنسان، بالتالي فإن عملاً مركباً يجمع بين الممارسة وأطرها الفكرية المرجعية العامة (الفلسفية، السياسية، القانونية) يكفل بيئة أفضل وانغراساً أعمق للقيم الديمقراطية ولقضايا حقوق الإنسان في واقعنا وفي ثقافتنا السياسية.

إن مظاهر القصور ونقص المردودية لدى منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والقوى التي تسمى ديمقراطية لا تعود فحسب إلى المعطيات السياسية والتاريخية الواقعية، بل تعود في جزء كبير منها إلى غياب أو تغييب الأسئلة النظرية- الأساس، أو الجوهرية، أي إلى غياب مكون مركزي من مكونات العمل. هذا المكون هو الفكر. ويخطئ جميع العاملين في مجال حقوق الإنسان والعمل المدني عندما يفصلون حقوق الإنسان عن الفكر، فالخوف من الأيديولوجية لا يبرر إلقاء الفكر في المزبلة، إذ سيكون لذلك ضريبة قاسية هي الوقوع في فخ تحويل مفهوم المجتمع المدني والدولة الحديثة وحقوق الإنسان إلى مجرد شعارات أو إلى مقولات سحرية دون أبعاد وأرضيات، لتتحول إلى أصولية من نوع جديد لا يدرك مؤيدوها منها إلا لفظها.

لا بد من بناء أعمدة الارتكاز النظري التي تمنح العمل الديمقراطي ومشروع حقوق الإنسان أرضيته الفكرية الصلبة، القادرة على تحصين رؤيته الجديدة للعالم والمجتمع والإنسان، ولتشكل حقوق الإنسان والديمقراطية وبناء المجتمع المدني والدولة الوطنية قلب المشروع النهضوي، بعد أن جرى التنكر لها وتحولت على أيدي الكثيرين إلى شعارات وبيانات ونداءات استغاثة. إن وراء العمل في جبهة حقوق الإنسان والديمقراطية رؤية جديدة للكون والإنسان والمجتمع، رؤية لا يمكن دونها إنجاز شيء حقيقي على أرض الواقع.

يعني العمل في مجال تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان أولاً وفي الأساس المساهمة في عملية الاستيعاب التاريخي والنقدي لرؤية جديدة للإنسان والطبيعة والمجتمع والتاريخ، وهي الرؤية المساوقة لمواد وبنود المواثيق الدولية [1].

هناك ضرورة لربط العمل في ميدان الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بالعمل الفكري الرامي إلى دعم المنظور الحداثي للإنسان والطبيعة والتاريخ، ومن دون هذا الربط سنظل نمارس عمليات الخلط الفكري والتشوه المعرفي وتركيب المفارقات على صعيد الممارسة. إن العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل عودة إلى أسس المشروع النهضوي الذي اغتيل بأيد عديدة، تارة بفعل الخارج وتارة بقمع الداخل وتارة أخرى وهو الأساس باسم الوعي الزائف والمضلل. يعني العمل في أسس مشروع النهضة المتوقف والمتراجع (إنه إعادة التفكير بأسس وبديهيات وجودنا كبشر أولاً) وليس عملاً مهنياً محضاً يتنطع له مجموعة من المحامين أو النشطاء يحولون حقوق الإنسان إلى بنود ومواد قانونية معزولة عن الأرضية الثقافية والفلسفية التي أنتجتها.

إن معركة تبيئة مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في الفكر العربي تحتاج فعلاً إلى معارك سياسية محددة في قضايا واقعية، لكنها تحتاج أيضاً وبالحدة والقوة ذاتها إلى معركة الدفاع عن الحداثة في فكرنا المعاصر، فالتقليد وحقوق الإنسان لا يجتمعان، التقليد والعمل الديمقراطي لا يجتمعان، سواء أكان التقليد قومياً أم ماركسياً أم إسلامياً. لا يمكن أن تجتمع المناداة بحقوق الإنسان مثلا عند بعض العاملين في هذا المجال واستمرار هيمنة تصورات تقليدية محددة عن الإنسان والعقل والمجتمع، واستمرار هيمنة الأفكار المرتبطة بالرعية والطاعة والامتثال والتقاليد ودونية المرأة واضطهاد الصغير والتعصب القومي والحقيقة الواحدة التي لا مراء فيها.

هذا يعني أن سؤال الحداثة سيظل مطروحاً على جدول أعمالنا، ويرتبط بهذا السؤال ضرورة القيام بجهود فكرية تنويرية تساهم في إعداد الأرضية الملائمة لانغراس أفضل

---

[1] د. كمال عبد اللطيف "حقوق الإنسان في العالم العربي"، مجلة عالم الفكر-المجلد٣١- العدد٤- ٢٠٠٣ - ص٣٩.

المبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في فضائنا الفكري والسياسي [1].

دون ذلك ستبقى عمليات التغيير والتطوير والتحديث تجري في مستويات قشرية وسطحية بمعزل عن التعرض لأنساق الثقافة القديمة، مما يؤدي إلى تفريغ كل المفاهيم الحداثية (الإنسان، الفرد، الوطنية، الديمقراطية، الساحة العمومية، الشعب، القانون، العقل) من مضامينها الأصلية، ليبقى الشكل ويغيب الجوهر في خضم تلك العلاقة التجاورية الشاذة، وليبقى الشعب قبيلة، والحزب السياسي قبيلة مصغرة، والفرد عبداً، والقانون شريعة الدين أو السلطات... إلخ.

٤- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

لازالت المؤسسات التقليدية المعروفة في سورية مؤثرة في الواقع السياسي - الاقتصادي وتمثل مركزاً أساسياً في وعي وحياة الكثير من السوريين، كالعشيرة والقبيلة والطائفة، حتى إنها تتحكم بطبيعة الانتماءات الأخرى لهم والتي بقيت هامشية وغير مؤثرة، لذلك يغدو من الهام الولوج لهذه المؤسسات والتعامل المباشر مع قيمها وممارساتها والأقطاب المؤثرة فيها، ومحاولة نشر القيم الحديثة داخلها.

على الرغم من التمايز المعروف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، إلا أن هذا لا يفترض خلق علاقة تضاد محتومة بينهما، فانغلاق مؤسسات المجتمع الأهلي وعصبويتها يعودان أساساً للسلطة الاستبدادية وممارساتها التي منعت تطورها وانفتاحها، بالإضافة إلى أن المطلوب من نشطاء المجتمع المدني هو النفاذ إلى البنية الاجتماعية، وليس تحويل المفاهيم الحديثة (المجتمع المدني، الديمقراطية...) إلى شعارات أيديولوجية يجري بناء عليها تصنيف البشر وإقصاؤهم. ثمة إمكانية لزعزعة الحالة الراكدة في المؤسسات التقليدية وجمعيات المجتمع الأهلي عن طريق اجتراع الحلول لأزماتها والتقدم بمقترحات إيجابية لتطوير صيغ التكافل الأهلية وأشكال التنظيم، لكن ذلك يحتاج إلى الكثير من الجهد والصبر.

---

[1] المرجع السابق.

يمكن ذلك من خلال دعم هذه الجمعيات والدفاع عنها والمطالبة بتحديث القوانين الناظمة للعمل الأهلي، بما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل للمنظمات استقلالاً واسعاً في الإدارة والتنظيم ورسم الاستراتيجيات، وتقديم مشروع جديد يتجاوز القانون ٩٣ لعام ١٩٥٨ يركز على تسهيل الترخيص للجمعيات عبر اعتماد آلية التسجيل والإشهار وليس طلب الترخيص.

٥ - المجتمع المدني والبرجوازية الوطنية:

في التجربة العربية غالباً ما يجري تمويل مؤسسات المجتمع المدني بأموال المساعدات الغربية، فهذه المؤسسات غير قادرة على القيام بأدوارها ووظائفها أو حتى استمرار وجودها ذاته دون وجود مصادر للتمويل. العون المالي الغربي بحد ذاته ليس مدعاة للشجب أو الاستنكار، خاصة عندما يكون في العلن ووفق اعتبارات مدروسة ومن مصادر مدنية مشابهة. لكن بالطبع يفضل اللجوء إلى مصادر التمويل المحلية، أي من البرجوازية الوطنية، فهذا أحد المؤشرات للدلالة على قدرة مؤسسات المجتمع المدني على النفاذ إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجود تشبيك حقيقي معها، وعلى قدرتها أيضا على إنتاج نفسها مادياً. لذلك يغدو من مهام المؤسسات المدنية الناشئة في سوريا اليوم دعوة القطاع الخاص لتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع والمشاركة في تأمين مصادر التمويل.

٦- إشكاليات معيقة تتطلب الحوار:

أ- إشكالية العمل السياسي والعمل المدني:

إشكالية السياسة: ينتمي العمل السياسي الحزبي والعمل في الجمعيات ذات الاهتمامات المتنوعة كلاهما إلى حقل السياسة بوصفها شأناً عاماً، رغم وجود فوارق في الآليات والتوجهات، فالجمعيات عموما لا تطرح نفسها بديلاً لأية سلطة قائمة ولا تسعى للوصول إلى السلطة، فيما يعتبر السعي نحو السلطة أحد مبررات وجود الحزب السياسي.

لقد رأينا مثلاً مدى التقاطع، ولا نقول التطابق، بين أهداف برامج جمعيات حقوق الإنسان في سورية ولجان إحياء المجتمع المدني، وحتى الجمعيات المتخصصة في شؤون المرأة، وبين برامج الأحزاب السياسية المعارضة، ففي بلد مثل سورية من الطبيعي أن يكون هناك تشابك واسع بين جميع هذه البرامج، فجمعيات المرأة يصعب أن تعمل في ظل قانون الطوارئ وفي ظل عدم حصولها على الترخيص ومنعها من التظاهر والاعتصام وإصدار النشرات الخاصة بها، كما يصعب وجود جمعية حقوق إنسان تهتم بحريات الأفراد بمعزل عن طرح رؤيتها وقيامها بدور في تشريح تجاوزات الأجهزة الأمنية والممارسات الاستبدادية.

أحزاب المعارضة يصعب أن تتطور في خطابها السياسي وفي وجودها وقوتها دون أن يكون لها مداخل على الجمعيات النقابية والشبابية وغيرها، وإلا فإنها ستتحول -كما هو حاصل- إلى تكتلات ضعيفة ومعزولة عن مشاغل الناس واهتماماتهم، وهذا الأمر يختلف بالطبع عن تحويل النقابات والجمعيات إلى لواحق للأحزاب السياسية.

الفكرة الجوهرية هنا هي أن مختلف أشكال النشاط الاجتماعي تنتمي في المحصلة إلى حقل السياسة، على الرغم من كونها قابلة للفصل أو التمييز إلى مجالات مختلفة بدرجة معينة، أي أن ثمة ربطاً وفصلاً بينها، وبدون هذا الفهم لا يمكن للعلاقة بينها أن تستقيم.

إن قوة هذه الحيزات كافة (أحزاباً وجمعيات) يقدم فائدة للجميع، وفي المحصلة لعملية التغيير الديمقراطي وإطلاق سيرورة التحول نحو مجتمع مدني. وهذا يبدأ بانفتاح الجمعيات على كافة الأطر والتنظيمات السياسية وفتح قنوات اتصال دائمة والبحث عن حقول مشتركة معها على قاعدة الاحترام المتبادل. هنا يصبح فهمنا للاستقلالية فهماً إيجابياً، بما تعنيه من حيدة سياسية تجاه الجميع من جهة، والتي لا تتوجس من وجود ما يمكن تسميته "تقاطعات" أو "مشتركات " مع الآخرين، فالخصائص المختلفة والاختلافات لا يمكن فهمها دون وجود حد أدنى من "التوافقات".

ب- إشكالية الداخل والخارج في عملية التغيير:

نحن في الحقيقة أمام حالة عجيبة: خارج يريد أن يغير ويمتلك القدرة على الفعل، ولكنه سيغير انطلاقاً من مصالحه وعلى هواه، وهذا مفهوم وطبيعي، وداخل (حكومات وقوى سياسية وشعبية) رافض لمصدر التغيير. سلطات لا تريد أن تغير أصلاً، ولكنها أرغمت على ركوب موجة التغيير، وهي تمتلك القدرة أيضا، لكن أقصى ما تريده هو إضفاء تغييرات وتحسينات جزئية وحسب، وبشكل يتوافق مع استمراريتها، بل هي تتعامل مع "مسألة التغيير" على أساس أنه بدأ، أما وتيرته فلا بد أن تتم بما يتناسب مع ظروف كل دولة، ومع التحديات التي تجابهها، وبشكل لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، أي استقرار الأنظمة. أما القوى السياسية والمدنية (في الداخل والخارج) فهي عاجزة ومشتتة.

السؤال المركزي هنا هو: كيف يمكن إعادة توحيد الحقل السياسي والمجتمعي والخروج من حالة التشظي والتمزيق الحادث بسبب هذا الحضور المكثف، الواقعي، الحقيقي للخارج في مجتمعاتنا ؟ شريطة أن يكون هذا التوحيد صحياً، لا بالاستناد إلى دوافع مرضية بفعل الشعور بالخطر الذي يمثله الخارج، وأن ينطلق هذا التوحيد من قناعة أساسية هي وحدة التنوع.

الإجابة تتطلب جهوداً وحوارات ضخمة وعميقة حول الفكر العربي والثقافة العربية، وهذه جميعها تحتاج إلى بيئة سياسية صحية ومناخ ديمقراطي من جهة، وتحتاج إلى وقت طويل من جهة ثانية. لكن ينبغي التأكيد على أن حل هذا الإشكال الفكري السياسي، في هذه اللحظة السياسية، لا بد أن يكون بأدوات السياسة وآلياتها بالدرجة الأولى، وليس من خلال الأيديولوجية التي لن يكون بإمكانها تقديم أي فائدة واقعية أو منتجة في خلق الحلول المناسبة.

يمكن للأفكار التالية أن تسهم جزئياً في الإجابة، وفي إعادة توحيد التيارات والقوى السياسية والمدنية الطامحة للتغيير على أسس ديمقراطية:

١ - يجب على القوى السياسية المتباينة أن تتوافق على برنامج سياسي يستجيب للحظة الراهنة، وبما يحد أو يخفف من أثر الخارج وتأثيره في صياغة مستقبل أوطاننا على هواه، دون التخوف من حدوث تقاطع أو توافق بين هذا البرنامج مع ما يعلن عنه الخارج أو

مع ما يريده صراحة. أي لا بد من التوصل إلى برنامج حقيقي للتغيير الديمقراطي تتقاطع عنده أوسع القوى على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية. هذا البرنامج هدفه تشكيل قطب معارض ديمقراطي واضح المعالم من حيث القوى المنضوية فيه والساعية إليه، ومن حيث تحديد عناصر التغيير الديمقراطي وعناوينه وآلياته ووسائله.

٢ – وضع استراتيجيات عملية تفصيلية للسير في التغيير الديمقراطي، أي تحويل البرنامج المتفق عليه إلى خطوات سياسية تدريجية محسوبة ومرتبطة بالزمن.

٣ – التعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها القضية المركزية الناظمة لعمل جميع القوى والتيارات، وتأجيل الشعارات السياسية الأخرى المطروحة على اعتبار أنه من جهة لا يمكن خدمة هذه الشعارات سياسياً في هذه المرحلة، وأنها من جهة ثانية تصب بشكل أو بآخر في خدمة استمرار الأنظمة الاستبدادية التي تدعي خدمة هذه الشعارات.

٤ – بناء علاقة صحية مع الآخر، أي الخارج، خالية من عقد النقص والإهانة والانجراح الحضاري، وإطلاق عملية حوار مستمرة مع الخارج بكافة مستوياته وعناصره، أي الحوار مع منظماته وجمعياته وحكوماته وهيئاته الدولية وغيرها. هذا الحوار ينطلق من أسس عديدة، أولها الثقة بالذات، وثانيها عدم الخضوع للابتزاز الذي تقوم به الأنظمة الاستبدادية في هذا الإطار، وثالثها وضع أساس للحوار هو المصالح الوطنية لدول المنطقة، ورابعها قبول مبدأ الضغط الخارجي، على أن توضع له معايير عامة تنطبق على جميع دول العالم، ويكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمعنى آخر قبول مبدأ استخدام الضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية المنسجمة مع مصالح شعوب المنطقة، والمتوافقة مع التوجهات الديمقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، أي فقط تلك الضغوط المؤذية للعناصر الفاسدة والاستبدادية في الأنظمة الحاكمة، وخامسها رفض مبدأ التدخل العسكري لفرض أي تغيير من أي نوع طالما لم يتم إصلاح هيئة الأمم المتحدة، لتكون هيئة ديمقراطية قادرة على القيام بمهامها دون الخضوع لإرادات الدول الكبرى، وهذا على ما يبدو ما زال بعيدا، وسادسها التأكيد على أن الحوار مع الخارج لا يعني استدعاء الخارج ميكانيكياً إلى منطقتنا وبلداننا، إنما يعني التأثير في هذا الخارج من منطلق مصالحنا الوطنية، وسابعها التخلي عن الشعارات السياسية المنطلقة من العداء المطلق للخارج. إن عدم الحوار مع

الخارج بكل دوله ومؤسساته ومنظماته وهيئاته الدولية لا يطمئن النظام العالمي إزاء القوى السياسية الموجودة داخل دول المنطقة، وسيظل ينظر إليها بعين الشك والريبة. وثامنها لا بد لهذا الحوار أن يتسم بإتقانه لمنطق العصر والعالم، وأن يتوافق مع بديهياته الفكرية والسياسية والاقتصادية. هذا الحوار مع الخارج لا يعني فحسب اللقاء على طاولة للنقاش، بل يعني بالدرجة الأولى مخاطبته بلغة العصر، والتخلي عن مجمل عناصر الخطاب الذاتي الذي لا يفهمه إلا أصحابه، ولا يؤثر في الثقافات والسياسات العالمية أي تأثير، وبحيث نصبح جزءاً من العالم، ومندمجين معه، ومساهمين في الثقافة العالمية، لا خارجين عن نواميسه وقوانينه ومنطقه، وهذا يعني فيما يعني الرفض الواضح للإرهاب والفعل الإجرامي أيا كان مصدره ومبرراته وأهدافه، فليس عدو عدوي هو صديقي دائماً، وليس كل من يقف ضد الولايات المتحدة يمكن أن يقدم خطوة إيجابية أو منافع لمشروعي الوطني الديمقراطي. وتاسعها التأكيد على الوقوف ضد عناصر الهيمنة بكافة مستوياتها العسكرية (الاحتلال) والاقتصادية، وغيرها، وعاشرها التأكيد على أهمية توسيع دائرة المجتمع المدني العالمي المندمج أو المرتبط بشبكات تتجاوز الدول والحدود، وأهمية مساهمة هذا المجتمع بقواه المحلية والعالمية على القيام بمقاومة سلمية ديمقراطية ضد عناصر الهيمنة والاستغلال والاستبداد في العالم أياً كان مصدرها ومستواها.

هذه الأفكار، سواء التي تتعلق بالمستوى الداخلي، أو تلك التي تتعلق بآليات التعامل مع الخارج، ننظر إليها بوصفها كلاً واحداً موحداً ينسجم مع منطق سياسي حديث ومفيد وقادر على تشكيل خطاب سياسي ناضج ومنتج، ولا يمكن التعامل مع أي من مفرداتها لوحده ومعزولاً عن العناصر الأخرى دون الوقوع في الخطأ السياسي أو في خانة سوء الفهم المقصود أو غير المقصود.

٧- التوسع والانتشار:

إن سيرورة تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، والانتقال من دولة تسلطية إلى دولة ديمقراطية، هي سيرورة معقدة وتنطوي على صعوبات عديدة، وتتطلب مجهودات

عظيمة على مختلف الصعد والمستويات، مثلما تتطلب بالضرورة مناخاً عاماً وظروفاً إقليمية ودولية مواتية ودافعة باتجاه التغيير كي تثمر.

لقد بقيت جميع المنظمات المدنية في المنطقة العربية على هامش الفعل والتأثير السياسيين، ولهذا الأمر أسباب عديدة، لا تكمن فحسب في قمع السلطات لها، إنما في خطاب وآليات وممارسات هذه المنظمات أيضاً. وهكذا فأغلب هذه الجمعيات والمؤسسات (السياسية والحقوقية وغيرها) ظلت تعمل خارج العملية السياسية، وفي أوساط القلة أو النخبة، مما أدى في الواقع العملي لضياع وتبدد أدوارها ووظائفها في عملية التغيير الديمقراطي والتحول نحو المجتمع المدني.

يمكن أن تساهم المنظمات المدنية الناشئة في سورية في هذه التحولات، ولكن لهذه المساهمة ومجموعة من الشروط التي تعتمد على هذه المنظمات أساساً.

١- تجديد الفكر: تحتاج عملية التغيير في سوريا لتجديد الفكر، وزعزعة المحركات الأيديولوجية وتحديث الثقافة السائدة عند النخبة المثقفة والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية على السواء، بما يسمح بإطلاق سيرورة تشكل ثقافة وطنية ديمقراطية. وفي سياق هذا التجديد تبدو مهمة تبيئة الأفكار والمفاهيم الحديثة، كمفهوم المجتمع المدني والتغيير الديمقراطي، مهمة مركزية من أجل تحويلها لعناصر حقيقية في الواقع السوري، وليس فحسب على صعيد النخبة والنشطاء.

هنا تبرز أهمية إعادة إحياء مشروع الإصلاح الديني بالتعاون مع بعض رجال الدين المتنورين، ودعم جهودهم في مجال نقد العقل الإسلامي السائد وآلياته في التفكير، بما يهدف لإعادة بناء المشروع النهضوي، بحيث تشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان قلبه ومحتواه.

٢- النشر والترويج: تجديد الفكر وتبيئته يحتاجان إلى تجديد الخطاب الموجه نحو المجتمع، وإلى نشر وترويج الأفكار والقيم الحديثة، وتحويلها إلى محور إجماع واسع قدر الإمكان، وبما يساعد على بدء تبلور قوى اجتماعية جديدة تشكل كتلة متماسكة ومتجاوزة للانقسامات الأيديولوجية والسياسية والتقليدية وغيرها، ودافعة باتجاه التغيير الديمقراطي.

هذه القوى الجديدة لا تتولد فحسب بطاقة الفكر والخطاب السياسي، إنما أيضاً بالظروف السياسية والاقتصادية داخل سوريا وفي المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، لكن

يبقى للفكر والخطاب دور أساسي في تعديل اتجاهات القوى المتولدة وتسريع أو إبطاء تشكلها. دون هذه القوى الجديدة سوف تبقى الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية تدور حول نفسها إلى أن تتآكل وتنتهي.

يمكن أن تقوم أجندة المجتمع المدني في سوريا في هذا الصدد بما يلي:

أ- وظيفة "إشاعة الثقافة الديمقراطية"، أي نشر وترويج مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وثقافة التسامح ونبذ العنف واحترام التعددية والتنوع وحق الاختلاف، وتعميم مفهوم "المواطن المتساوي" دون النظر إلى انتمائه القومي أو الديني أو العشائري، من خلال النشرات التعليمية المبسطة التي تستخدم لغة قانونية وحقوقية مفهومة لدى العامة، وعقد السهرات الحوارية والندوات المصغرة والموسعة، واستخدام مواقع الإنترنت ومختلف وسائل الإعلام المتاحة أو الممكنة، في تعميم الأفكار في البيت والمدرسة والجامعات وبيوت الدين والنقابات والأحزاب السياسية وغيرها.

ب- تبسيط المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان ونشرها، بما يهدف لتعريف المواطنين بحقوقهم، وتنمية الوعي القانوني والتعريف بالضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الأفراد والجماعات، بكافة الوسائل المتاحة، كاستخدام الملصقات والبوسترات والصور الكاريكاتورية، ومن خلال الإبداع الأدبي والفني بما له من إمكانيات الانتشار الواسع، وقدرته على توفير عمق شعبي للمفاهيم الحديثة.

ج- نشر ثقافة المبادرة ودعم المبادرات العفوية في المجتمع وتقويتها، وتحفيز المواطنين للانتظام في هيئات وجمعيات ومنتديات ومؤسسات ذات اهتمامات متنوعة، وهي ما يمكن تسميتها بوظيفة "تجميع المصالح".

٣- قطاعات غائبة عن الساحة: هناك قطاعات اجتماعية أو سياسية أو مهنية لم تظهر أو تتواجد بفعالية خلال السنوات الخمس الماضية، ولكل منها خصوصيته المعروفة التي تكونت بحكم ظروف عديدة مرت بها سورية، وهي قطاعات حيوية واسعة يتطلب دخولها إلى ساحة المشاركة والفعل مبادرات وحوارات وآليات جديدة في العمل:

١- قطاع الشباب (كفئة اجتماعية): لا يتوقع على الإطلاق أن يكون هناك أي عمل إحيائي أو مدني حقيقي دون عودة الشباب إلى دائرة المشاركة والفعل، وهذا يتطلب بحث

الأسباب الكامنة وراء غياب الشباب والتي تتجلى أساساً بالخوف الموروث، والإحساس بعدم القيمة أو الجدوى، وبالرفض الضمني لجميع المؤسسات الموجودة خطاباً وممارسات وشخوصاً وآليات عمل.

٢- التيار الإسلامي (كتيار أيديولوجي أو سياسي)، وقطاع المواطنين السوريين الأكراد (كأقلية قومية لها خصوصيتها وكتيار سياسي): لقد طال الاستبعاد جميع تيارات وفئات المجتمع السوري خلال العقود الأربعة الماضية، إلا أن الإسلام السياسي والأكراد على وجه الخصوص – كقطاعين سياسيين اجتماعيين أساسيين في بلدنا – كانت لهما تجربة خاصة في عملية الاستبعاد، ولذلك فمسألة إعادتهما إلى ساحة المجتمع والسياسة والشأن العام على أسس جديدة وواضحة تصبح إحدى القضايا الأساسية للدور الإحيائي.

٣- قطاع النقابات (كقطاع مهني): النقابات مؤسسات مدنية تعرضت لإلحاقها بالسلطة وانتهاك استقلاليتها، وهي ميدان غني للعمل المدني.

٤- المرأة: قامت عدة مبادرات للدفاع عن حقوق المرأة في سورية، لكنها لم تكن جدية وفاعلة، ولم تتجاوز إطار النخبة في حركتها ونشاطاتها، كما كان الخطاب المستخدم قاصراً واستفزازياً ويدفع المواطنين للابتعاد عنه بدلاً من التفافهم حوله.

النقابات المهنية والعمل النقابي:

النقابة تنظيم أو تجمع يقوم على أساس المهنة والعمل، إذ ينضوي تحت لوائها مجموع الأفراد الذين يعملون في قطاع معين، ولذلك تعتبر من القنوات المنظمة الهامة للعمل الجماعي والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والعقبات التي تعترض طريق أعضائها، سواء في سعيهم للنهوض بأوضاعهم المعنوية والمادية أو في سعيهم للارتقاء بمجتمعهم ووطنهم، فضلاً عن تنظيم ممارسة المهنة ووضع الآداب والأخلاقيات الخاصة بها.

تهدف النقابات بشكل أساسي إلى رفع مستوى المنضوين فيها والدفاع عن حقوقهم، وتدعيم الروابط المهنية والاجتماعية فيما بينهم بوسائل وآليات عديدة ومتنوعة. يمكن أن يكون ذلك على الصعيد العلمي والمهني من خلال إقامة الجمعيات العلمية المتخصصة في مجال معين من المهنة، وتكوين المكتبات العلمية واقتناء المراجع الحديثة، وتوفير سبل تبادل

الدراسات والنشاطات الإبداعية، وإصدار المجلات والنشرات العلمية، وتنفيذ الدورات العلمية التدريبية في مجال المهنة، وإتاحة الفرص للمشاركة في المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج، والمساهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية المرتبطة بها في الجامعات والمعاهد وتحديثها.

من الوظائف الأساسية للنقابات أيضاً الاهتمام بالأوضاع المادية لأعضائها وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، والاهتمام بأوضاعهم المعيشية، وتنظيم أوضاع المتقاعدين، وتأمين ضمانات نهاية الخدمة من خلال إيجاد صناديق التوفير والضمان الصحي، فضلاً عن متابعة الأداء المهني للأعضاء في المجتمع، وإيجاد أجواء مهنية سعيدة بإنشاء النوادي الاجتماعية والاهتمام بالمواهب الفنية والأدبية للأعضاء.

النقابات المهنية والدولة والسلطة: النقابة المهنية وسيط أساسي، وقناة اتصال محورية بين أعضائها ومؤسسات الدولة المختلفة. في أجواء الحرية وتوافر المناخ الديمقراطي، يمكن للنقابات أن تساهم في تطوير الدولة ومؤسساتها، وذلك باعتبار وجود حدود فاصلة بين الدولة والسلطة الحاكمة، إذ يمكن للنقابات أن تقوم بدور فعال في استيعاب التقدم العالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا، والارتقاء بأساليب ونظم الإدارة، فضلاً عن أن ذلك يؤدي إلى تطور النقابات ذاتها، ويحولها إلى محطات رئيسية في حياة أعضائها. أما عندما يتم فرض الوصاية والهيمنة على النقابات من قبل السلطة الحاكمة، وإلحاقها بحزب معين، وتقييد نشاطها والتحكم بعملها وإدارتها، وفرض القيادات الفاسدة أخلاقياً ومادياً عليها، فإنها تتحول إلى مجرد وسائل لجباية الأموال من أعضائها، وإلى مراكز للتضليل على أعضائها وعلى المجتمع عبر التأكيد الدائم على سلامة أوضاع البلاد والعباد، والتستر على الأوضاع الفاسدة والمزرية، ولتتحول أيضاً لمجرد قنوات تصدر بيانات التأييد والولاء. هذا الوضع يفقد الأعضاء التزامهم بالنقابة، ويضمر أو ينعدم حضورها في حياتهم، فلا يذكرونها إلا في المناسبات التي تقتضيها حاجاتهم الخاصة، أو اتقاء لشرها ولشر الأجهزة الأمنية الرابضة خلفها، وفي المحصلة تفقد النقابة وظيفتها وأهدافها، فلا ارتقاء يحدث في المهنة، ولا دفاع عن مصالح أعضاء النقابة، ولا نهوضاً بالبلد.

للنقابات دور سياسي بالمعنى العام للكلمة، أي الالتزام بالقضايا الوطنية الكبرى، والدفاع عن مصالح مجموع المواطنين في المجتمع بشكل عام، وعن مصالح أعضائها بشكل

خاص. وتتحدد هذه القضايا الكبرى بالسعي لإقامة نظام ديمقراطي يصون الحريات ويحفظ الحقوق، ويؤكد سيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك لأن هذه القضايا تؤثر في مجمل الحياة العامة للمجتمع، وتطال سائر أشكال النشاط الاجتماعي، ومنها العمل النقابي.

لا يضير النقابات ولا يسيء إليها وجود أعضاء مسيسين في صفوفها يحملون أفكاراً ورؤى مختلفة، وذلك كونها تجمع الأفراد استناداً لمعايير مهنية، وهذا يجعل حضور العمل السياسي بمعناه المباشر والتفصيلي ضامراً، ولكن يبقى اهتمام الأعضاء حاضراً بالقضايا السياسية العامة، بحكم انتماء أعضائها للمجتمع والوطن، وتأثرهم وتأثيرهم في هذه القضايا، إلا أن ما يسيء للنقابات، ويسيء للوطن في آن معاً، هو تحويلها لملكية خاصة لحزب سياسي معين وفرض الوصاية عليها من قبل السلطة الحاكمة، الأمر الذي يشل قدرتها ويحولها إلى مؤسسة كاريكاتورية.

النقابات المهنية والمجتمع: النقابة المهنية موجودة داخل المجتمع، وليست خارجه، ولذلك فإنها تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه في آن معاً، وكونها أحد التنظيمات المدنية في المجتمع، يجعل منها واحدة من القنوات التي تهدف لإيجاد روابط حديثة بين أفراد المجتمع استناداً لمعايير تتجاوز الروابط التقليدية الأسرية والعشائرية وغيرها.

يمكن للنقابات أن تقوم بدور إيجابي في مجتمعها، عبر الاستجابة لحاجات المجتمع في المهن المختلفة، وتقديم الخدمات المجانية لقطاعات اجتماعية معينة، وإقامة المشاريع الاستثمارية المتناسبة مع الحاجات الاقتصادية للمجتمع، وتوفير فرص عمل إضافية في مجالات محددة، كما يمكن لها أن تساهم في رفع مستوى التعليم والمناهج الدراسية في المعاهد والجامعات، ووضع الخطط الاقتصادية، بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية، التي تسمح باستيعاب الخريجين الجدد والتخفيف من حدة البطالة.

هذه النشاطات والفعاليات مرهونة بتوافر ظروف تسمح بانطلاق مبادرة النقابات المهنية وبناء علاقة وثيقة مع مجتمعها، وإلا فإنها ستبقى خارج حاجات المجتمع، وعلى هامش حياة أعضائها.

العمل النقابي المستقل: لا يخفى على أحد أن أوضاع النقابات في سوريا اليوم سيئة. فلا هي قادرة، في ظل الأوضاع غير الصحية المقيدة لعملها، على خدمة أعضائها والدفاع

عن حقوقهم، ولا هي بإمكانها التأثير إيجابياً في حياة المجتمع، أو القيام بدور سياسي لـصالح القضايا الوطنية الأساسية.

النقابات هي أحد تلك التنظيمات الأساسية التي يمكن أن تكون مراكز فعالـة للعمـل الجماعي، والتدرب على المواطنة، والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لقـضايا المجتمـع، ولذلك عليها السعي نحو إعادة ترتيب أوضاعها بإلغاء القوانين المقيـدة لنـشاطها وعملهـا، وتأكيد استقلاليتها عن السلطة والحزب الحـاكم، وضـمان حـق الاعتـراض والإضـراب السلميين، واستصدار قوانين تنظيمية جديدة تتناسب مع العصر، بما فيها تعديل نظم الانتخـاب ورفض القوائم المحددة سلفا، وإرساء ثقة أعضائها بها من خلال انتخـاب القيـادات النقابيـة الملتزمة بمصالحهم، واستبعاد القيادات النقابية الفاسدة التي أثـرت علـى حـساب النقابـات والمجتمع، الأمر الذي يسنح بربط دورها بمصالح وحقوق أعضائها من جهة، وبمـستلزمات وحاجات المجتمع السوري إلى التقدم من جهة ثانية، وفي المحصلة المشاركة بصورة فعالـة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بدور إيجابي في تهيئـة الدولـة والمجتمـع لتحمل مهام القرن الواحد والعشرين.

٨- تطوير آليات العمل التنظيمي:

لقد أفضت هيمنة السلطة على الدولة والمجتمع في آن معاً، وعلـى مجمـل مفاصـل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى حالة من الفقر في الكوادر الـسياسية والنقابيـة والحقوقية، وإلى ضعف معظم وسائل وآليات العمل الحزبية والمدنية فـي سـورية، وكانـت المبادرات المجتمعية خلال السنوات الخمس الماضية محاولات لاستعادة زمام المبادرة، لكنها بالمقابل كانت تجارب سطحية لا تسندها رؤى واضحة ومنتجة في التوجهات وآليات العمل.

هذه الحقائق الواقعية تتطلب من جميع أنماط العمـل الجمـاعي المـدني (الحزبيـة والحقوقية والنقابية والتنموية.... وغيرها) الانطلاق نحو مرحلة جديدة تجري فيها الاسـتفادة من التجارب الماضية، سعياً لتجاوز السلبيات العديدة التي شابت عملها، ولعل أهـم المـسائل التي ينبغي التعامل معها ومعالجتها هي:

١- تحديد التوافقات والأهداف الجامعة في كل مؤسسة بشكل أكثر دقة، وبما يخفف التأويلات المختلفة حولها، ويسمح في الوقت ذاته بحرية الحركة خارج دائرة التوافقات.

٢- بناء الحياة الداخلية على أسس ديمقراطية، فهذه المؤسسات الحاملة للهم الديمقراطي يفترض بها أن تنسجم مع نفسها في إشاعة القيم والآليات الديمقراطية داخلها واحترام التعددية والرأي الآخر وتوطيد سيادة القانون المؤسسي. إنها يمكن أن تكون مؤسسات ومدارس للتنشئة الديمقراطية عن طريق تدريب أعضائها على الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر والمشاركة والتصويت على القرارات وفي الانتخابات الداخلية وقبول نتائجها، والسعي لإقامة علاقة متوازنة بين حرية الفرد / العضو وضوابط العمل الجماعي والمؤسسي.

٣- ضرورة الانتقال من أسلوب العمل "الهلامي" غير المحدد إلى أسلوب عمل أكثر تحديداً للأهداف والمسؤوليات والمهام، أي التوجه نحو العمل التخصصي، والانتقال من حالة العضوية غير الفاعلة إلى العضوية الفاعلة، الأمر الذي يعني التحول من الحالة السلبية التي يعمل وينشط فيها عدد ضئيل من أعضاء اللجان، إلى حالة إيجابية يعمل وينشط فيها الجميع.

٤- أهمية الانتقال من نمط العمل اللامركزي (المصبوغ برد الفعل على التجارب الفاشلة السابقة التي أنتجتها المركزية) إلى عمل يجمع بين المركزية واللامركزية، وهذا يعني "التنسيق على أرضية عدد من التوافقات"، ويعني أيضا "حرية الحركة في إطار نواظم قانونية مرنة يتفق عليها".

٥- إيجاد آليات تنسيق بين جميع أشكال المؤسسات داخل سورية (الحزبية وغير الحزبية) تستند إلى التوافق والصدقية والجدية والفعالية والشفافية، وتشبيك علاقاتها على الصعيد المحلي، ومع السوريين المقيمين في الخارج، والتعاون مع المنظمات والمراكز العربية والاستفادة من خبرتها والتشارك معها في حل المشاكل المشتركة، وبناء شبكة علاقات دولية لتبادل المعلومات والخبرات.

كلمـــــة أخيـــــرة

كان لهذه الدراسة مقاصد عديدة، بدأت بمحاولة رسم بعض المعالم النظرية الرئيـــسية في تطور مفهوم المجتمع المدني، وناقشت بعض الضبابية التي تكتنف هذا المفهـــوم ومـــدى هشاشة التصورات السائدة حوله بين المثقفين والنشطاء والسياسيين في سوريا، لتـــضع فـــي المآل بعض المحددات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في إطـــلاق ســـيرورة التغييـــر الديمقراطي في سوريا وبناء الدولة الوطنية والتحول نحو مجتمع مدني.

لكن الدراسة رغم ذلك تعي قصورها، وتدرك أن إعادة بناء المفهوم علـــى المـــستوى الثقافي والتخفيف من غموضه والتباساته، وتحويله إلى واقع متحرك وديناميكي يتطور بفعـــل العوامل المحلية من ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، يحتاج إلى الكثيـــر مـــن الحـــوار والمبادرات، ففي سياق الحوار والعمل الجادين فقط يمكن إعادة بناء المفهوم ودلالاته وإعـــادة إنتاجه في الواقع السوري.

حقوق الإنسان في سورية..
أيٌ واقع لأي مستقبل !!

رزان زيتونة *

*محامية، نائب مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، تشرف على موقع " رابط حقوق الإنسان في سورية "، لها العديد من الكتابات في الصحف والدوريات العربية .

من الصعب في أحيانٍ كثيرة أن يقدم الناشط نفسه إلى أفراد مجتمعه بوصفه "ناشط حقوق إنسان". قد تكون ردة الفعل نظرة تعجب واستفهام لمن لم يسمع مسبقاً بوجود حركة حقوق إنسان في سوريا. وقد تكون سؤالا "استنكاريا" لا يندر أن تسمعه من عامة الناس ومفاده: هل يوجد إنسان في سوريا حتى تكون له حقوق؟!

وفي الحالتين، ورغم ما يكتنفهما من سوداوية وتشاؤم عميقين حيال أوضاع حقوق الإنسان السوري، يمكن لنا تلمس ملامح هذا الوعي بصيغته العفوية بقيمة الإنسان الفرد وتمتعه بحقوقه "الطبيعية"، حتى لو غابت تفاصيل هذه الحقوق ومسمياتها وضماناتها بوصفها حقوقاً أصلية عن هذا الوعي.

وهو عندما يتحدث عن "الإنسان" و"الحقوق"، فإنه غالبا يقصد "المواطن" في مواجهة "السلطة"، باعتبارها هي التي تمنح الحق وهي التي تصادره، وباعتباره هو المتلقي في الحالتين، ومن غير أن يتم إسقاط هذه المفاهيم على علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم بمجتمعهم ككل.

ومن جانبها، لا تألُ السلطة جهدا في ترسيخ فكرة الحق الممنوع والمعاقب على ممارسته، بما يشكل رادعا لمجرد التفكير بمسألة الحقوق، ويخلق مسافة شاسعة بينها وبين الفرد، ويبقيها مفهوما مدركا بكليته ومغيبا بجزئياته وتفاصيله وإمكانية تحققه.

خلال السنوات القليلة الماضية، بدأت حركة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في سوريا نضالها من أجل الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، إلا أن محاولتها لم تتجاوز عتبة "مقاربة" هذه الحقوق معرفة وممارسة. وإن نجحت في خرق بعض الحواجز فإنها بقيت أسيرة أطر سياسية وثقافية واجتماعية تعجز عن تجاوزها. من أين تكون البداية الصحيحة، ما بين نظام سياسي قائم على بنية تتوفر فيها كل المقومات لانتهاك حقوق

الإنسان المختلفة، ومجتمع لم يختبر ثقافة حقوق الإنسان لا معرفيا على المستوى النظري، ولا في ممارسته لمواطنيته وإنسانيته، خاصة وأن واقع سنوات هذا الحراك في سوريا، لا يعكس تطورا يذكر في مجال حقوق الإنسان، بل لعله يشهد حاليا تراجعا في النقاط القليلة التي سبق وحقق فيها بعض التقدم.

البيئة السياسية السائدة وحقوق الإنسان

تردي أوضاع حقوق الإنسان في سوريا ليس وليد اليوم أو الأمس. بل هو استمرار لواقع يمتد منذ أكثر من ثلاثين عاما، مع اختلافات تنقص أو تزيد في نسبة الانتهاكات وكيفيتها ما بين عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد وعهد الرئيس بشار الأسد.

قد يكون أحد الاختلافات الأساسية بين العهدين، تكمن في تغاضي المجتمع الدولي عن هذه الانتهاكات فيما مضى، مقابل المضي خطوة أولى بالإقرار بوجود هذه الانتهاكات والحث على الحد منها في الوقت الحالي.

وفقا للسيد فرج فنيش منسق الدول العربية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإنه "ليس سرا أن مستوى حقوق الإنسان في سوريا سيء جدا" وأن "المشترك ما بين توصيات لجان حقوق الإنسان التي تقدم الحكومة السورية تقاريرها لها، هو جملة من الانتهاكات تتمثل في الاعتقال التعسفي، الحق في محاكمة عادلة، التعذيب وإساءة المعاملة، حالة السجون، الاختفاء القسري وموضوع اللبنانيين المختفين في السجون السورية، حرية التعبير والفكر، حرية التجمع وإنشاء الجمعيات، قانون الطوارئ وما ينتج عنه من حد من الحريات...".[1]

تنتهك معظم الحقوق والحريات في سوريا تحت مظلة حالة الطوارئ المعلنة منذ عام ١٩٦٣، -رغم تصريح بعض المسؤولين عن تجميدها أو الحد من العمل بها- وما يصاحبها من تغييب للدستور (على سلبياته) وتهميش القوانين الوطنية التي تحمي هذه الحقوق

---

[1] البوصلة- العدد الثاني، شباط / فبراير ٢٠٠٦ - ندوة حقوق الأمم المتحدة حول واقع حقوق الإنسان في سوريا- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

والحريات لصالح القوانين الاستثنائية، والاحتكام إلى القضاء الاستثنائي المفتقر لأدنى مقومات العدالة، وعدم قدرة القضاء العادي – في الحالات النادرة التي يجري فيها الاحتكام إليه في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان– على إنصاف ضحايا الانتهاكات بسبب فقدانه الاستقلالية عن القرارين السياسي والأمني، وكبح حرية الرأي والتعبير بمختلف وسائلها، فضلا عن الشلل الذي أصاب المجتمع المدني في سوريا جراء حظر العمل السياسي المستقل وسيطرة السلطة على النقابات وتعطيل فعاليتها، والفساد السياسي والمادي الذي لحق بالمؤسستين التشريعية والتنفيذية. ناهيك عن ما أدى إليه ذلك من أوضاع اقتصادية بالغة السوء انعكست سلبا على أغلب شرائح المجتمع، التي انكفأت على نفسها أسيرة الخوف من القمع من جهة والأوضاع الاقتصادية الضاغطة من جهة ثانية.

إن مجمل الظروف السابقة، شكلت البيئة الخصبة لتردي أوضاع حقوق الإنسان على المستويين العملي، من حيث الانتهاكات المختلفة التي تمارس بحق المواطن بدون مساءلة أو محاسبة، والنظري، من حيث ضعف أو غياب حقوق الإنسان كثقافة وفكر على صعيد المجتمع. وهو ما انعكس سلبا على علاقات أطياف المجتمع فيما بينها، وشكل ارتدادا نحو عصبيات وانتماءات ماقبل مدنية متنافية مع قيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

أما الهامش الضيق الذي انتزعته القوى الديمقراطية في سوريا مع مطلع "العهد الجديد"، فلم يساعد في كسر هذه الحلقة المحكمة، إذ سرعان ما حوصر هذا الطيف سياسيا وأمنيا بهدف تقييد فعاليته وتأثيره قدر الإمكان. هذا بالإضافة إلى العوامل الذاتية الخاصة بهذا الطيف أحزابا ومنظمات مجتمع مدني. حيث يعاني أغلبها من تكلس وجمود الرؤية والخطاب وعدم توافقهما في كثير من الأحيان مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، حيث لا يندر أن تكون الغلبة للأيديولوجيا في حال تصادمها مع أحد تلك المبادئ. هذه العوامل بمجملها، حالت دون إمكانية تحقيق التواصل وبناء جسور الثقة مع بقية أفراد المجتمع.

ثقافة حقوق الإنسان الغائبة

إن المسافة الواسعة التي تفصل ما بين ثقافة حقوق الإنسان بوصفها نتاجا لحداثة فكرية لمجتمعات متطورة، وما بين ثقافة تتلمس بدايات فضائها المدني، ومنظومة قيم

اجتماعية وثقافية موروثة منذ مئات السنين، تشكل عقبة أساسية في طريق قيام مجتمع معاصر، تعد مبادئ الحرية والعدالة والمساواة مشتركات أساسية لديه. لذلك فإن العمل على الصعيد النظري، هو ضرورة فعلية للمساعدة على تجاوز تراث سياسي- ثقافي يقوم في بعض جوانبه على الانغلاق والتعصب ونفي الآخر. وهذا ينطبق على مستويات ثلاثة:

أولا- الأيديولوجيا التي تقوم عليها مختلف الأحزاب السياسية، والتي لا تجد دعواتها إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان مرجعا حقيقيا لها في خلفياتها النظرية. وهذا ينطبق إلى هذا الحد أو ذاك على المنظمات الحقوقية التي نشأت في الغالب على عتبات تلك الأحزاب. فعلى سبيل المثال، يلاحظ تعارض حاد مابين الانغلاق العقائدي وحقوق الإنسان من خلال موقف معظم هذه الأحزاب والمنظمات في سوريا من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وفلسطين- والقائمة أساسا على منطلق قومي- بينما يغيب أي موقف لهذه الجهات من انتهاكات مماثلة في إقليم دارفور في السودان.

هذا بالإضافة إلى النظرة المتشنجة تجاه الخارج باعتباره متمثلا دائما وأبدا ب "دار الحرب" "الغازي" "المستعمر" "المتآمر" "وحش النظام العالمي الجديد". . . . الخ. وهو ما يقتضي بالمقابل "الجهاد" "الحميَة" "المقاومة" "اللحمة الوطنية" "الخصوصية". إما على حساب حقوق الإنسان وحرياته، أو بتقييد هذه الأخيرة لصالح الأولى. ونلحظ ذلك في بيانات أحزاب المعارضة والمنظمات الحقوقية السورية على السواء، والتي تطالب بحماية حقوق الإنسان وطي صفحة الانتهاكات "في هذا الظرف الصعب حيث تواجه سوريا مخاطر خارجية ولتعزيز الوحدة الوطنية. . . الخ". بما يفرغ هذه الحقوق من محتواها الحقيقي ويجعلها مجرد "ترف" ضروري لمرحلة سياسية معينة.

ثانيا- على المستوى الثقافي والاجتماعي، فلم تشهد الساحة الفكرية السورية نقاشا معمقا حول مسألة الخصوصية والعالمية في حقوق الإنسان، والتي تجد مرتكزاتها غالبا في الخلفية الإسلامية للمجتمع. وعلى الرغم من أن الحركة الحقوقية السورية لم تشهد صداما مباشرا مع قوى الإسلام السياسي كما حدث في دول عربية أخرى، فإنه لا يصعب أن نلمح ثنائية الثقافة الدينية- حقوق الإنسان، من خلال مظاهر مختلفة.

فقد شهدنا مؤخرا حملة من قبل بعض خطباء الجوامع وأئمة المساجد ضد مؤسسات المجتمع المدني عامة والحركات النسوية بشكل خاص، باعتبارها تهدف إلى "تمزيق نسيج وحدة الأمة" و"إحداث شقاق، لعل هذا الشقاق الداخلي يكون ثورة داخلية، ومن ثم تلتقي الثورة الداخلية مع الخط الخارجي في هذا الموضوع[1]"، ومع ذلك لم نشهد تفاعلا مع هذا الحدث من قبل الحركة الحقوقية السورية بوصفه مؤشرا على صدام محتمل لا يجدي تجاهله أو التقليل من أهميته.

كما نلمح تعاملا خجولا من قبل الحركة الحقوقية السورية مع التحفظات الحكومية على بعض بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها سوريا، بحجة مخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية، بل نجد كثيراً من النشطاء لا يجدون مشكلة في تأييد هذه التحفظات بشكل تام.

إن الاهتمام بالقضايا الخلافية ما بين ثقافة حقوق الإنسان والثقافة الدينية الإسلامية، من الأمور التي يجب أن تولى أهمية كبرى، من حيث إنها تشكل أحد العوائق الأساسية في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

ثالثا- على مستوى تناول السلطة لقضايا حقوق الإنسان، حيث تتلاعب بمفهوم حقوق الإنسان وتعمل على تسويقه على أنه نتاج غربي يستخدم كإحدى الوسائل لاختراق المجتمعات العربية من الداخل، وعلى هذا لم يكن من المستغرب أن نشهد في الاعتصام السلمي الذي دعى إليه الطيف الديمقراطي السوري احتجاجا على استمرار إعلان حالة الطوارئ وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان، أن نشهد فلول الأمن وموالي السلطة يهتفون بعمالة وخيانة النشطاء المعتصمين، و"يهوديتهم"، في محاولة مبتذلة لإثارة أقبح المشاعر من قبل العامة تجاه النشطاء.

ومن جهة أخرى يجري الرد دائما على الانتقادات الموجهة للسلطة في سجل حقوق الإنسان، بتلاوة مفصلة من قبلها لانتهاكات الدول الغربية الديمقراطية لحقوق الإنسان، في محاولة لتفريغ مفهوم هذه الحقوق من قيمتها بالتدليل على حتمية انتهاكها حتى في الدول المتقدمة، وذلك لتبرير وتغطية ما تقوم به هي من انتهاكات.

---

[1] مقتطفات من محاضرة الدكتور محمد رمضان البوطي بعنوان "قضية الحريري وعلاقتها بمخطط القضاء على الإسلام" http://www. bouti. net

في المجمل، فإن وضع مبادئ حقوق الإنسان في سياقها الثقافي والمعرفي المجتمعي، هو وحده كفيل ببناء الفرد الحر الواعي لحقوقه والمدافع عنها. وذلك يقتضى العمل على عدة أصعدة.

فهناك أولا دور الحركتين الحقوقية والثقافية في سوريا، في مقاربة جميع الإشكالات التي تعترض تقبل وتفهم مبادئ حقوق الإنسان، وعدم تأجيل خوض الحوارات الفكرية التي قد تصبح مع التأجيل المستمر "معارك فكرية".

من ناحية أخرى، لا بد من العمل على إدراج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمراحل الدراسية المختلفة.

في هذا الإطار يذكر أنه رغم اتخاذ مجلس التعليم العالي قراره رقم ٤٧ تاريخ ٢٠-٤-١٩٨٨ في الدورة الأولى لاجتماعات المجلس العام الدراسي ٨٨/٨٧، بالطلب إلى الأساتذة الدكاترة ورؤساء الجامعات في القطر بأن يتم تدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات السورية، إلا أن هذا القرار لم يأخذ طريقه إلى التطبيق حتى اللحظة.

من ناحية ثانية، وإن كانت هذه المقررات تهدف إلى أكثر من لمسات تجميلية على المناهج التعليمية في سوريا، فلا بد أن تدرج ضمن المناهج منذ مراحل التعليم الأولى، وبشكل يرسخ مفاهيم حقوق الإنسان كثقافة وممارسة لدى شريحة المتلقين من التلاميذ.

فعلى سبيل المثال، في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، ومع ندرة المواضيع التي تتعلق بحقوق الطفل وسطحية تناولها، نرى أن تحديد مرجعية هذه الحقوق يكون بالاستناد إلى مقولات رئيس الدولة بدلا من إرجاعها إلى اتفاقية حقوق الطفل التي لم يأت ذكرها على الإطلاق، أو إلى الدستور السوري على أقل تقدير[1].

هذا بدون الإشارة إلى بعض المناهج التي تتعارض أصلا مع حقوق الطفل والتي تعمل على التدخل في تكوين فكر الناشئة وتوجيهها في إطار معين يتعارض تماما مع حرية تكوين الآراء دون تدخل.

---

[1] كتاب التربية القومية الاشتراكية للصف الخامس(٢٠٠٣-٢٠٠٤)

وفي إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان، لا يمكن إغفال الفجوة ما بين النظري والعملي، المقروء والممارس، ما من شأنه إفراغ النصوص النظرية من قيمتها لدى المتلقي. وينطبق ذلك على تدريس مواد معينة عن حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، أو على محاولات الحركة السورية لحقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان، والتي تكون غالبا عبر نشر نصوص الاتفاقيات الدولية الضامنة لهذه الحقوق. وذلك في إطار مجتمع لا يحكمه القانون وتنتهك فيه مختلف الحقوق والحريات، مما يعكس جهلا لدى النشطاء بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاتفاقيات فضلا عن انعكاسها نصوصا قانونية جافة لدى أفراد المجتمع، خصوصا إذا علمنا أن نسبة القراء لا تتجاوز ٥%من عدد السكان. هذا بالإضافة إلى كون هذه الثقافة منظومة متكاملة في السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسلوك، تغيب معظم ملامحها في ثقافتنا العربية، مما يجعلها عامل قلق لاستقرار الضمير الأخلاقي والديني والاجتماعي.

حقوق الإنسان في سوريا في ظل إعلان حالة الطوارئ:

ولن نناقش هنا قانونية الاستمرار في إعلان حالة الطوارئ المطعون في دستوريتها، بل سنستعرض أهم الانتهاكات المرتكبة في ظلها مع التركيز على بعض النقاط:

١- الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية على خلفية ممارسة أي من الحقوق أو الحريات، أو بناء على تقارير أمنية مغرضة.

٢- ما يصاحب ويلي الاعتقال التعسفي من تعذيب وإساءة معاملة وانتزاع اعترافات بالإكراه المادي والمعنوي، بالإضافة إلى الاختفاء القسري.

٣- الإحالة إلى القضاء الاستثنائي الذي يفتقر للمعايير الدنيا للعدالة، ويتمثل في محكمة أمن الدولة العليا، المحكمة الميدانية العسكرية، والقضاء العسكري الذي تحال إليه قضايا المدنيين ذات الصلة بقضايا أمن الدولة بموجب قانون الطوارئ.

٤- استمرار العمل بالقوانين "المكملة" لقانون الطوارئ من حيث انتهاك الحقوق وحماية مرتكبي الانتهاكات، ومن ذلك استمرار العمل بالقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠

القاضي بإعدام كل منتسب لجماعة الإخوان المسلمين "المحظورة". وكذلك المادة ١٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٤ القاضي بإحداث إدارة أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٩، التي تحمي العاملين في إدارة أمن الدولة، من أي مساءلة عن الجرائم التي ترتكب أثناء عملهم، والتي هي غالبا ممارسة التعذيب بشتى أنواعه، والذي قد يؤدي أحيانا إلى الوفاة: (لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير).

الاعتقال التعسفي

لا يزال الاعتقال التعسفي خارج القانون من أكثر الانتهاكات التي تهدد أمن الفرد وحريته الشخصية. حيث تمنح الأجهزة الأمنية المختلفة[1] صلاحية مطلقة لممارسة هذا الانتهاك بدون أية ضوابط من القانون أو القضاء.

فالاعتقال التعسفي، يحقق في الوقت ذاته السيطرة على أي حراك مجتمعي مدني قائم عبر اعتقال نشطائه أو التهديد باعتقالهم، من جهة، وعامل ردع إن صح التعبير ضد التفكير في ممارسة الحقوق والحريات من جهة أخرى. فكتابة مقال يحتوي مقدارا "زائدا" من النقد، أو المشاركة في اعتصام سلمي، أو القيام بحملة نظافة لأحد الأحياء، قد تؤدي جميعها إلى قبضة الاعتقال.

ومن هنا كان تركيز المنظمات الحقوقية بشكل أساسي خلال السنوات القليلة الماضية على قضية الاعتقال التعسفي أكثر من أية انتهاكات أخرى.

أفرج خلال السنوات الخمس الماضية عن معظم معتقلي عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، الذين يطلق عليهم عادة "المعتقلون القدامى"، وهم الذين قضوا في السجن ٢٥ سنة

---

[1] على الرغم من اختلاف تسميات الأجهزة الأمنية بين "أمن دولة وأمن عسكري وأمن سياسي وأمن القوى الجوية، إلا أنه لا يوجد فصل على الإطلاق في صلاحيات هذه الأجهزة استنادا لاختصاصاتها المستوحاة من تسمياتها، حيث تشترك جميعها في ممارسة الاعتقال التعسفي بغض النظر عن أسباب الاعتقال وبغض النظر عن كون المعتقل عسكريا أو مدنيا.

وسطيا، حيث لم يبق منهم في السجون حاليا إلا أقل من عشرين معتقلا وفقا لأرقام المنظمات الحقوقية.

وإن كان من الصعب مقارنة حجم الاعتقالات في ظل "العهد الجديد" بمثيلاتها في "العهد القديم" -حيث بلغت عشرات الآلاف خلال عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات-، إلا أن وتيرة الاعتقالات لا تزال كبيرة في العهد الحالي وهي تتركز بشكل أساسي على الفئات التالية:

١- الاعتقال بتهمة الانتماء إلى التيارات الإسلامية المختلفة (سلفية- وهابية- جهادية، وبنسبة قليلة جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة للعائدين من المنفى)، وهي تشكل النسبة الأكبر من الاعتقالات.

٢- اعتقال نشطاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة وعلى خلفية إبداء الرأي.

٣- المعتقلون من المواطنين الأكراد سواء على خلفية الأنشطة التي تدعو إليها الأحزاب الكردية كالتظاهر السلمي للمطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية للأقلية الكردية، فضلا عن المطالبة بتجنيس آلاف الأكراد المجردين من الجنسية السورية، أو على خلفية الانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطي "حزب العمال الكردستاني سابقا".

٤- الاعتقال على خلفية التقارير الإخبارية التي توصف ب"الكيدية"، وتقوم بشكل أساسي على تهم "السب والشتم" و"القدح والذم" للسلطات العامة أو رئيس الجمهورية.

ركزنا فيما سبق على أحد أكثر أشكال الانتهاكات ممارسة، بدون أن يعني ذلك تجاهل الحقوق والحريات الأخرى التي تنتهك بشكل ممنهج. وعلى اعتبار أننا لا نهدف في هذه المادة إلى إعداد تقرير مفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، فسنكتفي بعرض أهم أشكال الانتهاكات الأخرى بشكل مختصر:

- انتهاك حرية الرأي والتعبير وتبادل المعلومات عبر قانون مطبوعات يضع قيودا كبيرة على حرية الصحافة، وباحتكار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من قبل الدولة باستثناء المحطات الترفيهية، وحجب عشرات المواقع على شبكة الانترنت.

• الافتقار إلى قانون أحزاب وجمعيات عصري ينظم عمل المجتمع المدني بدون أن يفرض قيودا تحول دون التأسيس أو ممارسة النشاط بحرية.

• انتهاك حقوق الأقلية الكردية التي يحرم أكثر من ٢٨٠ ألفا من أفرادها من الجنسية السورية بمقتضى الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، وذلك بذريعة "اكتشاف عدد الأشخاص الذين عبروا بشكل غير شرعي إلى سورية من تركيا"، فضلا عن القيود المفروضة على ممارسة حقوقها الثقافية المختلفة.

ويبقى الحديث عن بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب السوري، محاطا بشيء من الضبابية؛ لأن جميع المنظمات الحقوقية القائمة تركز على الحقوق المدنية والسياسية، وتندر الدراسات والأبحاث التي توثق انتهاك غيرها من الحقوق، لأسباب سنتطرق لها لاحقا.

"مكافحة الإرهاب".. في سوريا

لم تسلم سوريا من وصمة انتهاك حقوق الإنسان بحجة مكافحة الإرهاب. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية اعتقال المئات من الشباب السوري بحجة انتمائهم إلى تيارات إسلامية متشددة. وتعرض معظمهم للتعذيب وإساءة المعاملة والمحاكمة أمام القضاء الاستثنائي.

وقد ازدادت حملات الاعتقال شدة منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ومازالت مستمرة حتى اللحظة[1]. ويمكن من متابعة المحاكمات التي تجري أمام "محكمة" أمن الدولة العليا بدمشق، التأكد من أن الأعداد الحقيقية للمعتقلين على خلفية إسلامية تزداد بشكل مطرد، حيث يمثل أسبوعيا ما بين ٢٠-٣٠ معتقلا لم تدرج أسماؤهم قبل ذلك في قوائم المعتقلين، معظمهم متهمون بالانتماء إلى التيارات الإسلامية المتشددة.

كما سجل لسوريا تعاونها الأمني مع مختلف الدول العربية والغربية في هذا الإطار، حيث تم تسليم العديد من المواطنين السوريين إلى حكومتهم بشكل غير قانوني، على الرغم

---

[1] انظر قوائم المعتقلين – رابط معلومات حقوق الإنسان في سوريا www. shril. info

من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحرم إعادة أي شخص إلى بلد قد يواجه فيها خطر التعذيب أو سوء المعاملة أو الاختفاء القسري. وقد تعرض عدد منهم بالفعل إلى انتهاكات فادحة لحقوقهم[1].

وعلى الرغم من أن عددا من المنظمات الحقوقية الدولية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، قد ركزت وتركز إلى حد بعيد على قضية انتهاك حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم بحجة مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يقابله نشاط موازٍ في هذا الإطار ضمن المنظمات الحقوقية المحلية. حيث يجري التعامل مع الاعتقالات المستمرة في أوساط ما يسمى ب"الإسلاميين" على أنها مجرد اعتقالات تعسفية تنتهك الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير، بدون إدراجها تحت عنوانها الحقيقي وهو "مكافحة الإرهاب"، والذي يتخذ وسيلة كدعاية سياسية للنظام الحاكم، يدفع ثمنها المئات من الشبان السوريين.

وتساهم موجة الذعر من الإسلام الأصولي التي تجتاح العالم، في الصمت الدولي تجاه هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا.

إن التعاون الدولي الجاري حاليا لانتهاك الحقوق والحريات تحت مسمى مكافحة الإرهاب، يجعل النضال من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أكثر تعقيدا، نتيجة التواطؤ الضمني بين الحكومات الاستبدادية والدول الغربية لارتكاب هذه الانتهاكات بدون مساءلة أو محاسبة.

سوريا والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

صادقت سوريا حتى الآن على سبع اتفاقيات دولية، هي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة

---

[1] منظمة العفو الدولية- وثيقة رقم:MDE 24/085/200519 سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه لم يحصل تقدم يذكر في الميادين التي تتعلق بالاتفاقيات التي صادقت عليها سوريا. ويعود ذلك إلى عدد من الأمور:

١- طبيعة هذه الاتفاقيات التي تفتقر إلى صيغة الإلزام العملي والمساءلة عن خرق ما تنص عليه من حقوق وحريات.

٢-التحفظات على مواد مهمة في تلك الاتفاقيات، أو عدم الاعتراف باختصاص اللجان المشكلة بموجب تلك الاتفاقيات، والتي من شأنها أن تتيح نوعا من الرقابة على مدى التزام الدولة المنضمة بمواد الاتفاقية. ومن ذلك مثلا، عدم اعتراف سوريا باختصاص لجنة مناهضة التعذيب المنصوص عليها في المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أواللاإنسانية أو المهينة.

٢- بقاء تلك الاتفاقيات خارج نطاق التطبيق القانوني المحلي. حيث تنص معظم المعاهدات على وجوب قيام الدولة الطرف، باتخاذ ما هو ضروري لإعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية من تدابير تشريعية وغير تشريعية.

لكن الدستور الحالي لعام ١٩٧٣ وكذلك الدساتير السابقة لم تتعرض إلى مبدأ سمو المعاهدة على القانون ولم تبحث هذا الأمر أو تقاربه، الأمر الذي يجعل المعاهدة التي تخالف تشريعا محليا لا بد لنفاذها من صدور قانون بالتصديق عليها وهنا يطبقها القاضي باعتبارها أصبحت تشريعا داخليا[1].

---

[1] نصرت منلا حيدر- مجلة "المحامون" ١٩٨١ آب/ أغسطس، عدد رقم ٨ ص ٩٠١ .

وهناك أمثلة في تاريخ القضاء السوري تم فيها تفضيل المعاهدة على القانون الداخلي السابق عليها والمتعارض معها[1].

ومع ذلك لم تتخذ أية خطوات فعلية لتعديل مواد القانون الداخلي بما يتوافق مع نصوص المعاهدات الدولية التي صادقت عليها سوريا. سواء بالنسبة للقوانين الاستثنائية التي تتعارض كليا مع نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أو بالنسبة للقوانين العادية التي تتعارض في بعض موادها مع نصوص تلك الاتفاقيات، ومن ذلك مثلا المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات العام الصادر سنة ١٩٥٣ والتي تقيد حرية التظاهر السلمي وتنص على أنه " كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعا للشغب ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة... إذا تألف من سبعة أشخاص على الأقل بقصد الاحتجاج على قرار أو تدبير اتخذتهما السلطات العامة بقصد الضغط عليهما". وهذه المادة تناقض في الوقت نفسه كلا من الدستور الذي ضمن حق التظاهر السلمي، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته ٢١ التي نصت على الحق ذاته. والأمثلة في هذا الإطار أكثر من أن تحصى.

---

[1] ومن ذلك ما قضت به محكمة التمييز السورية في الخلاف الذي حدث بين بلدية دمشق وأحد دائنيها حين أرادت البلدية الوفاء بدينها المترتب عليها قبل الحرب العالمية الأولى، على أساس القيمة المقدرة في قرار المندوب السامي آنذاك بشأن تسوية ديون المؤسسات العامة بتاريخ ٢١-١-١٩٢١، في الوقت الذي كان فيه الدائن يطالب بالوفاء على أساس سعر الليرة يوم الدفع استنادا إلى المادة ٧٣ وما بعدها من معاهدة لوزان المؤرخة في تموز ١٩٢٣ وقد قضت محكمة التمييز بضرورة إعمال المعاهدة رغم تثبث المفوضية الفرنسية آنذاك بضرورة ترجيح القانون الداخلي " ماجد الحلواني- الوجيز في الحقوق الدولية الخاصة- مطبعة الآداب والعلوم ١٩٦٥ ص ٦٠-٦١"أما بالنسبة للتعارض مع قانون لاحق للمعاهدة فقد سبق وقضت محكمة التمييز السورية في قرارها رقم ٢٣ تاريخ ٣٠-١٢- ١٩٣١ بأن "ليس لقانون داخلي أن يضع قواعد مخالفة لأحكام معاهدة دولية سابقة له أو أن يغير ولو بصورة غير مباشرة في أحكام نفاذها " نقض مدني سوري ١٩٠٥ أساس ١٩٨٠/١٢/٢١/٢٦٦- مجلة المحامون- ١٩٨١/٣٠٥ التقنين المدني السوري شفق طعمة- أديب استانبولي – الطبعة الأولى ١٩٩٠"وكذلك اجتهاد محكمة النقض السورية الذي ينص على أنه "عندما تصدر الدولة قانونا بالانضمام إلى اتفاق دولي أو معاهدة دولية يصبح الاتفاق الدولي بحكم القانون الوطني وتطبقه المحاكم الوطنية باعتبار أنه أصبح جزءا من القوانين الوطنية وليس لأن الدولة قد التزمت بتطبيقه وعندما يتعارض النص الدولي مع القانون الداخلي يطبق الأول.

كما أن الحكومة السورية لم تتقيد بعدم إصدار قوانين لا تتعارض مع نصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. ومن ذلك مثلا قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠١ والذي وصفته منظمة صحفيون بلا حدود بأنه من القوانين القمعية وأنه يعطي الشرعية لاعتقال دعاة الحرية والتعبير[1]. وهو ما يشكل تناقضا سافرا مع نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حرية الرأي والتعبير.

وهذا ما يتعارض مع ما جاء في تقرير سوريا الدوري الثالث إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ والذي زعم أنه جرى "إدراج الحقوق الواردة في العهد حسب المواد مادة مادة، ومقابلتها بالتشريعات والقوانين الداخلية النافذة في سوريا".

وهكذا تبقى نصوص الاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوق الإنسان وحرياته العامة، خارج إطار التطبيق القانوني المحلي، وبالتالي تغدو عديمة الأثر عمليا إلى حد بعيد.

من ناحية أخرى، قد نلمح تقصيرا من الحركة الحقوقية السورية في هذا الإطار. فمقابل مطالبة السلطات السورية بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان والتقيد بنصوصها، والتنديد بالممارسات المتعارضة معها، لا نجد محاولة لترسيخ هذه النصوص في التطبيق العملي أمام القضاء المحلي. وذلك بالاستناد إلى نصوص هذه الاتفاقيات -التي صادقت عليها سوريا وأصبحت جزءا من قانونها الوطني واجب التطبيق- في الدعاوى التي تتعرض فيها لانتهاك أحد الحقوق التي نصت عليها هذه الاتفاقيات.

المجتمع الدولي وحقوق الإنسان في سوريا:

ونميز هنا ما بين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من جهة، وحكومات الدول الغربية من جهة أخرى.

صدر عام ١٩٨٧ تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمقدم للجمعية العامة الذي ورد فيه "أن الحكومة السورية ملزمة بتقديم تقريرها الدوري الثاني في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٤ عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، إلا أنها لم تقدم تقريرها رغم

---

[1] تقرير منظمة العفو الدولية حزيران ٢٠٠١

تذكيرها في ست رسائل ١٥-٥-١٩٨٥/ ٥-٨-١٩٨٥/ ١٨-١١-١٩٨٥/ ٥-٦-١٩٨٦ / ٨-٨-١٩٨٦/١-٥-١٩٨٧). [١]

ولم تقدم الحكومة السورية هذا التقرير إلا بعد مضي أربعة عشر عاما من التأخير؛ وذلك في ١٩-٨-٢٠٠١، وقد انتقدت لجنة حقوق الإنسان التأخير الشديد والافتقار إلى المعلومات الواقعية في التقرير.[٢]

بينما تم تقديم التقرير الدوري الثالث عام ٢٠٠٤ بدون تقدم يذكر حول الإقرار بالمثالب التشريعية والتطبيقية لمعاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا حتى الآن.

كما شهد مطلع عام ٢٠٠٦ حدثين لافتين هما زيارة وفد من منظمة العفو الدولية في يناير الماضي، وهي الزيارة الأولى له منذ عام ١٩٩٧، التقى خلالها بمسؤولين حكوميين من وزارات الخارجية والداخلية والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية ورئيس "محكمة" أمن الدولة العليا بدمشق، بالإضافة إلى لقاء نشطاء حقوقيين ومعتقلين سابقين. وقد عبرت المنظمة عن ترحيبها بتعاون السلطات السورية، إلا أنها عبرت من جديد عن قلقها من الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان، وبشكل خاص، حثت المنظمة السلطات السورية على الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والضمير وضمان محاكمات عادلة للجميع ووقف كافة أشكال التعذيب.[٣]

بالإضافة إلى ندوة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في سوريا والتي عقدت في دمشق بحضور منسق المنطقة العربية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فرج فنيش، ومشاركة نشطاء من مختلف المنظمات الحقوقية السورية، فضلا عن اللقاءات التي عقدها السيد فنيش مع ممثلي الحكومة السورية حول أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، وكانت حصيلتها المزيد من الوعود مع الحديث عن نية في إنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان في سوريا.

---

[1] وثيقة رقم ٤٢/٤٠ لعام ١٩٨٧

[2] التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١

[3] بيان منظمة العفو الدولية march 2006/V01. 36. no2.

من ناحية أخرى، في أكتوبر ٢٠٠٤ وقعت المفوضية الأوروبية والحكومة السورية بالأحرف الأولى اتفاقا للشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي، يتضمن ضرورة احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كعنصر أساسي في الاتفاق.

ويبدي ممثلو دول الاتحاد الأوروبي في سوريا اهتماما بأوضاع حقوق الإنسان فيها يتجلى في متابعة آخر التطورات على هذا الصعيد، واللقاءات الدورية بالنشطاء والممثلين الحكوميين على السواء، فضلا عن مراقبة المحاكمات التي تجري أمام القضاء الاستثنائي.

وشهدت الأشهر الماضية مبادرة فريدة من نوعها وذلك بتطرق الإدارة الأمريكية علنا إلى أوضاع حقوق الإنسان في سوريا ومطالبة السلطات بالإفراج عن معتقلي الرأي فيها [1].

وإن كان هناك شبه إجماع في أوساط "الحركة" الحقوقية السورية حول التعاون مع بعض المنظمات الدولية، إلا أن اختلافا كبيرا ينشأ حين الحديث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات الغربية في هذا الإطار. ما بين رفض كامل لهذا الدور خاصة إن جاء من الطرف الأمريكي، وقبول جزئي في مناحٍ معينة كالضغوط الدبلوماسية مثلا، أو قبول كلي بدون أية تحفظات لأي دور أو دعم بدءا من الضغوط السياسية وانتهاء بالتمويل المباشر لأنشطة المجتمع المدني السوري. ولعل غياب الحوار ما بين المنظمات الحقوقية المختلفة حول مثل هذه القضايا والوصول إلى توافقات معينة بصددها، يلعب دورا سلبيا في موقف الحكومات الغربية في بعض الأحيان من قضايا حقوق الإنسان في سوريا.

يبقى بعد هذا العرض السريع أن نتساءل عن مدى جدية المجتمع الدولي في التعامل مع هذا الملف، والذي يرتبط دوليا في أحيان كثيرة بالظرف السياسي أكثر منه بالوضع الإنساني بشكل مجرد.

فجدير بالذكر أن حملة اعتقالات ومضايقات من قبل السلطات السورية تعرض لها نشطاء في المجتمع المدني وحقوق الإنسان عقب الزيارتين سابقتي الذكر لمنظمة العفو

---

[1] كتصريحات الإدارة الأمريكية التي تلت اعتقال د. كمال اللبواني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ إثر عودته من الولايات المتحدة الأمريكية.

الدولية والمنسق الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما تم إغلاق أول مركز لتدريب المجتمع المدني في سوريا في مارس ٢٠٠٦ بعد أيام على افتتاحه برعاية أوروبية واسعة.

ومع الوعي تماما بقصور الآليات الدولية لحقوق الإنسان على حماية هذه الحقوق ولو نسبيا، مع غياب آليات الإلزام والمحاسبة، ومع إدراك تأثير العلاقات السياسية والمصالح المتبادلة على ملف حقوق الإنسان، فإن ذلك لا ينفي أهمية هذا الجانب وكيفية التعامل معه، إن كان بالنسبة للجوء إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، أو بالنسبة للتشبيك مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تشكل عامل ضغط على الحكومات في هذا الملف، أو حتى في إطار الاستفادة من الضغوط الدبلوماسية التي يمكن أن تمارسها دول الشراكة الأوروبية المتوسطية على حكومات العالم العربي في سبيل الحد من انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الدول.

حركة حقوق الإنسان السورية:

لا تزال حركة حقوق الإنسان السورية قيد النشوء والتأسيس وتلمس معالم الطريق الأولى، بحيث إن إطلاق مفردة "حركة" في هذا المجال قد يعتبر سابقا لأوانه، وإن جاء استخدامه مجازا لوصف واقع عمل وأداء المنظمات الحقوقية السورية المختلفة.

وعلى الرغم من الازدياد الملحوظ في عدد هذه المنظمات خاصة خلال العامين الماضيين، إلا أن ذلك لم يصاحبه تطور في الأداء والفعالية لأسباب عديدة منها الموضوعي ومنها الذاتي.

موضوعيا:

إن غياب الغطاء القانوني عن المنظمات الحقوقية السورية، ممثلا بعدم الحصول على التراخيص القانونية اللازمة، يشكل عقبة أساسية في عمل هذه المنظمات. حيث يحد من نشاطها ويقصره على ميادين معينة دون غيرها. وجدير بالذكر أن أيا من المنظمات الحقوقية الموجودة حاليا في سوريا، لم تستطع الحصول على ترخيص قانوني حتى اللحظة،

رغم تقدمها جميعا بالطلبات المستوفية شروطها إلى الجهات المختصة. فما يزال الترخيص لمثل هذه المنظمات رهنا بقرار سياسي لم يتخذ بعد!

لقد قامت هذه المنظمات بجهد كبير في رصد مختلف انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وتوثيقها ونشرها إعلاميا عبر البيانات الصحفية والتقارير السنوية أو التخصصية. وهو ما وفر قاعدة بيانات جيدة نسبيا عن هذه الانتهاكات ساعد في تسليط الضوء عليها أكثر من غيرها.

لكن من ناحية أخرى، وفي ظل غياب الغطاء القانوني المفترض، بقيت هذه المنظمات عاجزة عن القيام بأية أنشطة أخرى تدعم عملها وترتقي به، كتنظيم الندوات الحوارية أو الدورات التدريبية لكوادرها أو التواصل مع الأجهزة الحكومية المختلفة في الميادين التي تتصل بنشاطها. هذا بدون أن ننسى ما يتعرض له النشطاء من ضغوط أمنية مستمرة تتراوح ما بين الاعتقال والاستدعاءات الأمنية ومنع المغادرة وتحريك الدعاوى القضائية ضد بعضهم لأسباب تتعلق بنشاطهم في هذا الحقل[1].

انعكس هذا الوضع أيضا على سوية عمل هذه المنظمات من الناحية الحقوقية. فنادرا ما تلجأ هذه المنظمات إلى الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بنتيجة نقص الخبرة والممارسة في هذا المجال.

أسباب ذاتية:

لعبت ظروف نشأة المنظمات الحقوقية السورية دورا كبيرا في السلبيات التي تعاني منها الآن. فجميع مؤسسي المنظمات الحالية ينحدرون من خلفيات حزبية معينة أدت إلى طبع كل منظمة بطابع أيديولوجي واضح المعالم- كما هو الحال في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا مثلا – أو تركت آثارها على طبيعة العلاقات و"التكتلات" التي نشأت فيما بين أعضاء كل منظمة وأدت إلى إشكالات داخلية متنوعة فيها – كما حدث في جمعية حقوق الإنسان في سوريا على سبيل المثال-، بما يتناقض إلى هذا الحد أو ذاك مع مبادئ حقوق الإنسان.

---

[1] منظمة العفو الدولية- وثيقة رقم MDE 24/026/2005 تاريخ 17مايو/أيار ٢٠٠٥

ومن الملاحظ أن ثلاث لجان كردية لحقوق الإنسان من أصل أربعة، تشكلت خلال العامين الماضيين، بعد معاناة للنشطاء الأكراد مع المنظمات القائمة، شهدت تمييزا بشكل مباشر أو غير مباشر ضد انخراطهم في هذه المنظمات، أو بسبب اعتراض النشطاء الأكراد على الانخراط في منظمات ذات طابع قومي عربي.

كما أدى هذا الأمر إلى انتقال أمراض الحزبية إن صح التعبير إلى مناخات المنظمات الحقوقية، إن على صعيد التنافس غير الإيجابي فيما بينها، أو على صعيد مسائل الإدارة والتنظيم وإشكالات الشخصنة والفردية اللتين تدار من خلالهما معظم المنظمات.

هذه العوامل أدت إلى حدوث الكثير من الخلافات داخل المنظمات كان من نتائجها حدوث انشقاقات في منظمتين حتى الآن. هذا فضلا عن تأثير ذلك على إمكانية التعاون والتنسيق بين المنظمات المختلفة، والذي يعتبر عاملا أساسيا في تطوير أدائها، وهو الشيء المفقود نهائيا في الوقت الحالي.

من ناحية أخرى، يلعب فقر الثقافة الحقوقية لدى كوادر هذه المنظمات دوره في تشوش خطابها وعدم وضوح رؤيتها لدورها وآليات عملها. فكثيرا ما نشهد اختلاط الحقوقي بالسياسي، وغلبة الخلفيات الأيديولوجية والثقافية المتعارضة جزئيا أو كليا في بعض الأحيان، مع مبادئ حقوق الإنسان العامة. وإن كان ذلك في جزء كبير منه يعود إلى الأسباب الموضوعية السابق ذكرها من ظروف عمل غير صحية، وضعف إمكانيات التدريب وتنظيم الأنشطة التي من شأنها التوعية بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان وترسيخها، فإنه في جانب منه، يعود إلى عدم تقدير دور الالتزام والسعي إلى التثقيف الذاتي في تجاوز الحد الأدنى من العوائق.

فضلا عن شبه انعدام للمساهمات الفكرية والنقدية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، حيث يلاحظ ندرة الباحثين والكتاب في هذا المجال إلى حد بعيد في سوريا، وهو ما أدى إلى انحصار دور الحركة الحقوقية السورية في رد الفعل اللاحق لحدوث الانتهاكات، بدون ذكر ضرورة العمل الوقائي القائم على تهيئة الوعي العام لمنع تكرار حدوث الانتهاكات أو التخفيف من حدة آثارها على أقل تقدير.

من ناحية أخرى، وللأسباب المذكورة أعلاه، فقد حضرت قضية الداخل والخارج بقوة في فكر وأداء هذه المنظمات، فانعكست سلبا أحيانا على طبيعة علاقاتها بالمنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وأثارت زوبعة لا تنتهي حول قضايا التمويل الخارجي – الذي لا تنطبق شروطه حاليا أصلا على المنظمات غير الشرعية في سوريا–، بدون السعي نحو إيجاد البديل عبر إيجاد طرق للتمويل الداخلي، وبالتالي أدى ضعف الإمكانيات المادية لهذه المنظمات إلى التأثير على أدائها في بعض المجالات.

كما يتصف الأداء العملي للمنظمات بافتقاره إلى المهنية والدقة. ويعود ذلك في جزء منه إلى البنية التنظيمية والهيكلية لهذه المنظمات التي تعتمد غالبا على الجهود الفردية ويغيب فيها تقسيم العمل ورسم استراتيجية واضحة للأهداف المستقبلية. هذا فضلا عن "شمولية" النضال المطلبي لهذه المنظمات وعدم مثابرتها في الوقت نفسه. حيث تصدر المطالبات والمناشدات ب"الإفراج عن المعتقلين السياسيين"، و"إلغاء القضاء الاستثنائي"، و"وقف التعذيب"، ونادرا ما شهدنا حملة منظمة مستمرة تتناول قضية معتقل بعينه أو محكمة استثنائية محددة، تضع نصب عينها تحقيق هدف محدد لا تتوقف بدون تحقيقه.

ويذكر في هذا المجال عدم تحقيق الفائدة المرجوة من الدورات التدريبية التي تقام في بعض الدول العربية والغربية ويشارك فيها نشطاء سوريون بين الحين والآخر. حيث غالبا ما تعطي هذه الدورات آليات عمل متطورة تحتاج لتنفيذها إلى بنية تنظيمية دقيقة واستراتيجية واضحة في العمل فضلا عن رؤية حقوقية ناضجة، وهو ما لا يمكن أن ينطبق غالبا على المنظمات الحقوقية السورية وكوادرها.

كما توجه إلى حركة حقوق الإنسان السورية الكثير من الانتقادات حول تركيزها على الحقوق المدنية والسياسية في مقابل تجاهل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتبرر الحركة هذا الموقف بمقتضيات الواقع العملي وظروف المرحلة. وبغض النظر عن صحة هذا الموقف من عدمه، فلا ريب أن حقوق الإنسان المختلفة حقوق متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وانتهاك أحدها قد يؤثر على الحقوق الأخرى بشكل أو بآخر. فالوضع السياسي السائد في سوريا وارتباط مختلف مناحي الحياة بالقرارين السياسي والأمني، يجعل من الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية إلى حد ما مدخلا أساسيا للدفاع عن بقية الحقوق بدون أن يعني ذلك إغفالها التام.

ولعله من المهم في هذا الإطار التركيز على عدد من النقاط في سبيل الارتقاء بـأداء الحركة الحقوقية السورية.

وأشير أولا إلى أهمية اطلاع الناشط السوري على تجارب الحركة العربيـة لحقـوق الإنسان، خاصة أن المنظمات الحقوقية السورية العاملة حاليا- باسـتثناء منظمـة واحـدة - حديثة النشأة مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي. ويمكن لقراءة تجارب المنظمـات العربيـة قراءة تحليلية معمقة، أن توفر الكثير من التعثـر والـضبابية فـي الفكـر والأداء بالنـسبة للمنظمات الحقوقية السورية.

من ناحية أخرى لا بد من الاهتمام بالخلفيـة النظريـة لكـوادر الحركـة الحقوقيـة السورية، بما يجعلها أكثر إلماما وتفهما للمبادئ التي تناضل من أجلها، وهـو مـا سـينعكس إيجابا على تقييمها لدورها وآليات عملها وأدائها بشكل عام، ويقلـل مـن حـدة التجاذبـات والخلافات أيديولوجية المنشأ فيما بين كوادرها.

ولعل في الفئة الجديدة من النشطاء الذين دخلوا ساحة الحركـة الحقوقيـة الـسورية خلال العامين الماضيين ما يبشر بمستقبل أفضل لهذه الحركة. حيث يلاحـظ تجـاوز نـسبي لدى هؤلاء النشطاء للحواجز الحزبية والخلفيات الأيديولوجية ورغبة في التعاون فيما بيـنهم، فضلا عن تركيزهم على الجانب النظري، وربما أحيانا على حساب إتقـانهم لآليـات العمـل الميداني.

خلاصـــة

يبدو في ضوء ما سبق أن طبيعة النظام السياسي لها الدور الأكبـر فـي الحـد مـن الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان في سوريا. فهناك مداخل أساسية لا يمكن التقدم في هـذا المضمار بدون تحقيقها، وتتمثل في المطالب التقليدية للطيف الديمقراطي السوري ككل، مـن إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والإفراج عن معتقلي الـرأي والـضمير وتحقيـق استقلال ونزاهة القضاء العادي وفصل السلطات.... الخ.

لكن من دون شك فإن ذلك يشكل البداية فقط في طريق بناء دولة ومجتمع تحترم فيهما حقوق الإنسان كقيمة إنسانية وأخلاقية.

حيث لا بد أن يتبع ما سبق جملة من الأمور هي الضامن الحقيقي للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.

يتمثل ذلك على صعيد السلطة، بطي صفحة الانتهاكات بعد معالجة آثارها ونتائجها المختلفة. من ضرورة تعويض المتضررين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وإيجاد حلول إنسانية وقانونية لملفات شائكة كملف الاختفاء القسري. بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي تتضمنها بالإضافة إلى الانضمام إلى المواثيق التي لم تصادق عليها حتى الآن.

وعلى صعيد الحركة الحقوقية السورية، فلا بد من إعادة قراءتها لدورها ووسائل عملها، بما يتجاوز سلبياتها الحالية من جهة، وبؤسس لدور أكثر شمولا وعمقا من جهة ثانية، وبما ينقل "حقوق الإنسان" كثقافة وممارسة، من اهتمام نخبة إلى إيمان وفكر مجتمع.

المنظمات الحقوقية السورية

١- لجان الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في سوريا- تأسست عام ١٩٨٩.
٢- جمعية حقوق الإنسان في سوريا- تأسست عام ٢٠٠١.
٣- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا- تأسست عام ٢٠٠٤ كفرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة.
٤- المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)- تاسست عام ٢٠٠٤
٥- لجنة حقوق الإنسان الكردي (ماف) - تأسست عام ١٩٩٦
٦- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا- تأسست عام ٢٠٠٤
٧- المنظمة الكردية لحقوق الإنسان (DAD)- تأسست عام ٢٠٠٥
٨- نشطاء حقوق الإنسان في حماة- تأسست عام ٢٠٠٥
٩- نشطاء بلا حدود تأسست عام ٢٠٠٥
٩-المركز الاستشاري للدراسات والأبحاث القانونية- تأسس عام ٢٠٠٣
١٠- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان- تأسس عام ٢٠٠٥

قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا: قضايا الإصلاح:

١- **نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد:** اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٢- **نحو دستور مصري جديد:** إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري.
٣- **الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر- تجديد الوسطاء وعودة الناخب:** د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح.
٤- **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء:** تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد ضيف الله.
٥- **الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين:** عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.
٦- **إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية** (بالعربية والإنجليزية).
٧- **نحو تطوير التشريع الإسلامي:** عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين.
٨- **غزاليون ورشديون- مناظرات في تجديد الخطاب الديني:** إعداد وتقديم: حلمي سالم.
٩- **معركة الإصلاح في سوريا:** برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح. تحرير: رضوان زيادة

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني:** منال لطفي، خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.
٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤:** علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة:** محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس:** جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي:** عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين:** الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية:** غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.
٩-**الإسلام والديمقراطية:** تحرير: سيد ضيف الله، تقديم: حلمي سالم.

ثالثاً: مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقى (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.
١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.
١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
١٨- دستور في صندوق القمامة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١- ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني.
٢٢- الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي: هاني نسيرة.
٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
٢٤- العسكر في جُبَّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
٢٥- مشروع للإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦- الثقافة ليست بخير: أحمد عبد المعطي حجازي.
٢٧- المثقف ضد السلطة: رضوان زيادة.

رابعاً: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تعليم حقوق الإنسان:

١- **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان:** محمد السيد سعيد.
٤- **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان:** محمد أمين الميداني.
٥- **الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان:** عبد الحسين شعبان.
٦- **الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان:** الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن.
٧- **الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** علاء قاعود.
٨- **حقوقنا الآن وليس غداً- الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان:** تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد.
٩- **حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي:** د. آمال عبد الهادي.

سادساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر:** د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر:** د.هويدا عدلي.
٣- **ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي:** د. مصطفى عبد الغفار.
٤- **الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طاقة ديمقراطية مهدرة:** فون كورف يورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد.
٥- **الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون:** عبد السلام طويل، تقديم د. نيفين مسعد.

سابعا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث:** آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث:** آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة:** جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤- **حدائق النساء- في نقد الأصولية:** فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير:** أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية:** أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين:** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة:** عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية:** عبد الله خليل.

٧- **نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا:** علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان:** د. محمد السيد سعيد.
٩- **عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد:** د. علي مبروك.
١٠- **الحداثة بين الباشا والجنرال:** د. علي مبروك.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي:** عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان:** حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان):** عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان:** نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس:** هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان:** سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش:** سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن:** د. حسن طلب.
٩- **أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق:** إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- **دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية:** السر السيد.

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١- **" سواسية ":** نشرة شهرية. [صدر منها ٦٧عددا]
٢- **رواق عربي:** دورية بحثية. [صدر منها ٣٧ عددا]
٣- **رؤى مغايرة:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية:** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج:** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية)
٢- **تمكين المستضعف:** إعداد: مجدي النعيم.
٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان:** صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان:** صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين:** صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- **الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني:** مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون:** إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية:** (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب:** أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.

١٠- جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١١- يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة: يسري مصطفى.
١٢- عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
١٣- إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية).
١٤- إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبان الدستورية في السودان (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٥- إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦- الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية (بالعربية والإنجليزية).
١٧- أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية).
١٨- إعلان الرباط: بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل". (بالعربية والإنجليزية).
١٩- الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢٠- الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ٣ ديسمبر) (بالعربية والإنجليزية).

ثاني عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
١- التشويه الجنسي للإناث (الختان)- أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.
ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).
ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
د) بالتعاون مع اليونسكو
- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).
هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستايني
و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة
- عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير يوانس أجاوين، أليكس دوفال.

* * *

هذا الكتاب

في هذا الكتاب الذي ساهم فيه كتّاب سوريون يُعتبرون الأهم في الساحة الثقافية والسياسية السورية، قصدنا منه أن نبلور رؤية كلّية للنظر إلى مستقبل سورية ورهاناتها القادمة، وطبيعة التغيرات التي ستشهدها على الصعيدين الدولي والإقليمي، أو على الصعيد الداخلي؛ لأنهما يُعتبران في سورية وثيقين إلى درجة يصعب تناول أحدهما دون الآخر.

فنحن أمام إشكالية حقيقية: صراع دولي على الاستحواذ، واستعصاء داخلي على الإصلاح، وكلا المسارين لا يساعدان على توقع أو استشراف جيد للمستقبل.

المحرر